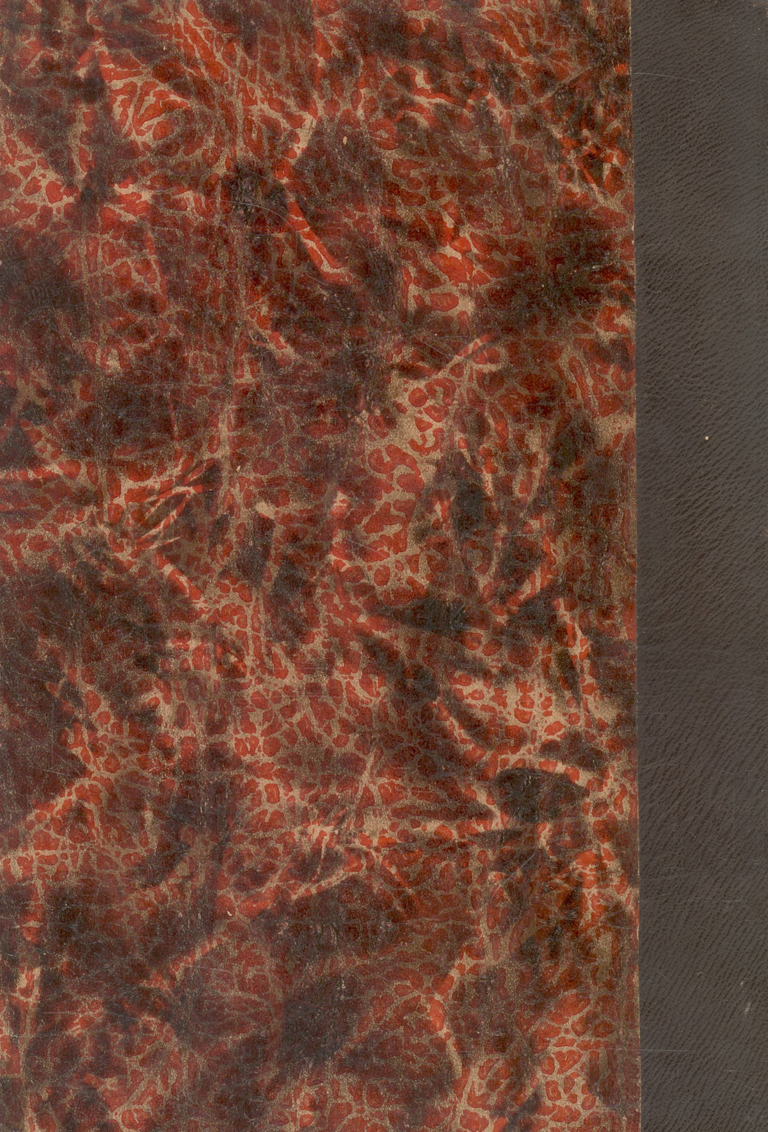
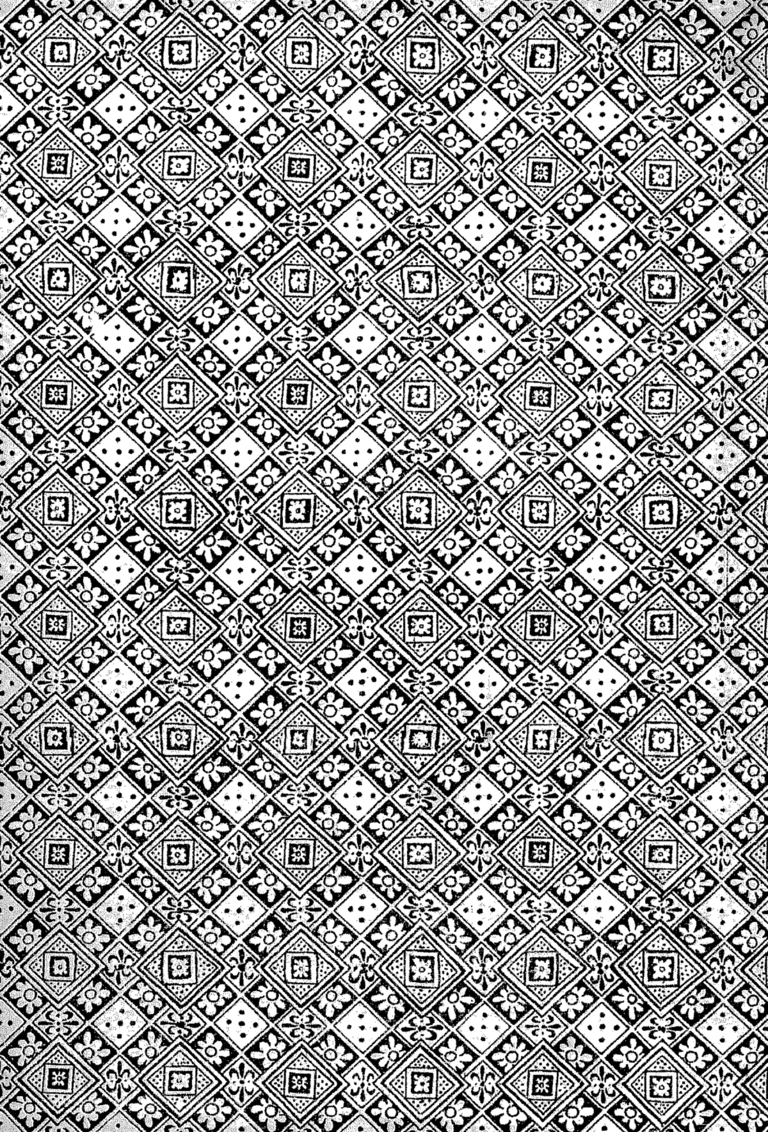
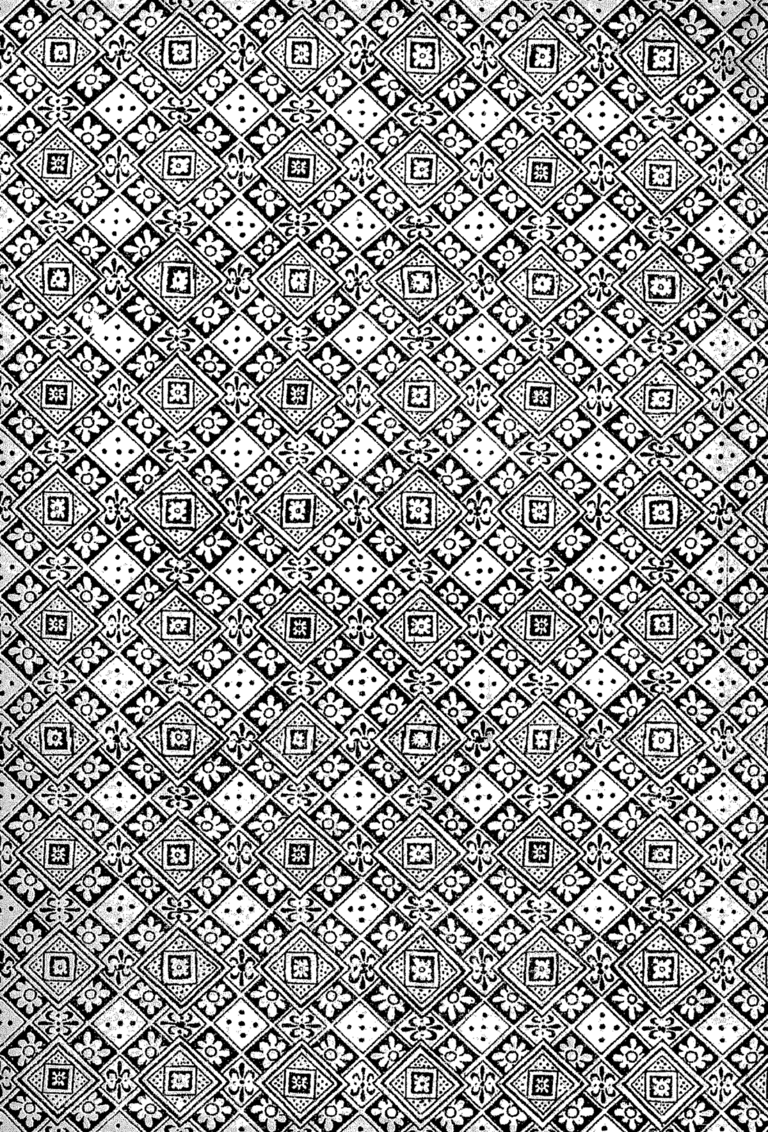






اهداءات ٢٠٠٠

مكتبة

أ.د. محمد حسين هيكل

رئيس مجلس الشيوخ السابق

خلاصة الاقتصاد السياسي

تأليف



دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من باريس وحائز على
امتحان الدكتوراه فى العلوم القانونية ودبلوم العلوم الجنائية
مفتش حسابات بالمالية



يناير سنة ١٩٢٨

كتب المؤلف

١ — المسألة الاقتصادية الزراعية فى مصر (بالفرنسية)

La question agraire en Egypte — Paris 1919

٢ — روح التعاون — ١٩٢٢

٣ — خلاصة الاقتصاد السياسى

(أصول الاقتصاد — تاريخ المذاهب الاقتصادية — في الانتاج)

كتب تحت التحضير

١ — فى الوقف (بالفرنسية)

Le wakf (habous) ou les biens de mainmorte en droit musulman

٢ — مباحث فى الاقتصاد السياسى

(توزيع الثروة وتداولها واستهلاكها)

فهرس الـكتاب

صحيفة

صحيفة

الفصل الثالث (حاجات الانسان)

الكتاب الثانى

في تاريخ المذاهب الاقتصادية

الفصل الاول (الاقتصاد السياسى قبل آدم سميث)

الفصل الثانى (الاقتصاد السياسى منذ آدم سميث)

الفصل الثالث (المذاهب الاقتصادية العصرية)

صحيفة

الكتاب الثالث (في الانتاج)

صحيفة

الفصل الثانى (تقسيم العمل)

الفصل الثالث (حرية العمل)

الفصل الرابع (تركيز العمل أو الانتاج الكبير)

تقدمة الكتاب

للدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحرير السياسة

كنت أود وأنا أقدم هذا الكتاب فى (خلاصة الاقتصاد السياسى) أن أفيه كل ما يجب له ولمؤلفه الدكتور حسين على الرفاعى من حق الاشادة بذكره والاشارة لكل ما يمكن أن تفيده دراسة الاقتصاد السياسى فى مصر من طريقه . لكن ذلك ليس علىّ اليوم يسيراً وليس يرجع عدم تيسره الي ضيق وقتى وكفى ، بل لأنى منذ زمن غير وجيز منقطع عن مراجعة ما ينشر فى الاقتصاد السياسى من الكتب والمباحث . منذ انقطعت عن تدريس هذا العلم بقسم الحقوق بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٢ وشغلت بالحياة السياسية والصحفية . وأنا لا أطلع على المباحث الجديدة الا بمقدار ما يوجبه تتبعى تطور العالم الاقتصادى بعد الحرب تطوراً كنت أتوقعه منذ نشبت الحرب ، وكنت أؤمن به ايماناً دفعنى الى نشر نبوءتى فى (الجريدة) فى أخريات سنة ١٩١٤ وأوليات سنة ١٩١٥ . فلما رأيت أمامى مجلد صديقى الاستاذ الرفاعى ، أجلت فيه بادئ الأمر نظرة عجلى ثم استوقفتنى هذه النظرة عند بعض فصول فيه استوعبتها وزادنى هذا الاستيعاب لبعض الفصول حرصاً على استيعاب غيرها .

ولقد كان أول أثر تركته نظرتى العجلى وتركه استيعابى لما استوعبت من الفصول تقدير مبلغ الجهد الذى أنفقه المؤلف فى وضع كتابه . فالاقتصاد علم جديد لقراء العربية . وما تقول فى علم لم يؤلف فيه غير بعض العجالات المأخوذة عن كتب مدرسية موجزة وضعت فى فرانسا وفى انكلترا لطلاب الاقتصاد أول طلبهم إياه . ولم يترجم فيه غير بعض الكتب التى تعرض الأدب أكثر مما تعرض العلم ودقة التعبير فى ترجمتها . وهذا الكتاب الذى وضعه الأستاذ الرفاعى قد اعتمد على عدد كبير من المؤلفين الحجة فى هذا العلم والذين اختلفت فيه منازعهم وآراؤهم اختلافاً كان يودى بهم ، وهم من الفطاحل المعترف لهم بالتفوق العالمى ، الى الجدل العنيف والى التعسف فى غير قليل من الاحيان . فلو أن عناية المؤلف وقفت عند عرض آراء هؤلاء الأساتذة، من غير تعرض للتوفيق بينهم ولاستنباط نتيجة

توفيقية لجدلهم ولآرائهم المتناقضة ، لكان هذا المجهود وحده خليقاً بكل تقدير واعتبار .

ثم ان المؤلف وهو يتوخى وضع (خلاصة الاقتصاد السياسى) ، وهو بذلك يرجو وضع كتاب مدرسى أكثر من تعرضه لوضع كتاب مذهبي ، قد وجد نفسه أمام صعوبة يقف أمامها الكثيرون حيارى . فهل هو يبدأ بعلم الاقتصاد وبالتفريق بين الفن والعلم وبتعريف الثروة ومقدماتها وأدواتها لينتقل من ذلك إلى الكلام عن عمل الطبيعة ورأس المال والعمل فى الاقتصاد وعلى حصر كل منها فى الانتاج والتوزيع ، لينتقل بعد ذلك الى النظريات والمبادئ الاقتصادية ؟ أو هو على العكس من ذلك يبدأ بالمبادئ والمذاهب الاقتصادية فيستعرضها ثم ينتقل من هذا الاستعراض الى الكلام عن الاقتصاد : أعلم هو أم فن ، وما مقدماته ؟. الحق أن هذه المسألة مدعاة لحيرة غير قليلة . فبينا الاقتصاد السياسى لم يكن علماً قائماً بذاته بل لم يكن فناً قائماً بذاته منذ زمن بعيد ، وقبل أن ينتزع من مجموعة علوم الاجتماع ويعترف له بكيان خاص ، كانت المذاهب الاقتصادية تدون وكان أصحابها يقدمون لتأييد آرائهم فيها مختلف الحجج . بل إن نظريات اقتصادية فى مسائل فرعية كنظرية (ريكاردو) فى أجر الأرض ونظرية (مالتس) فى تزايد السكان وضعت على أثر نشر كتاب (آدم سميث) فى ثروة الأمم . وتناولت ، كما يرى القارئ ، مسائل فرعية من علم الاقتصاد قبل أن يعترف للاقتصاد بأنه علم مستقل منفصل عن علم الاجتماع . وقد يرى بعضهم لذلك ، وأخذاً بالنظرية التاريخية ، وجوب البدء بالمذاهب الاقتصادية والتخلص منها الى علم الاقتصاد . وقد يرى آخرون عكس هذا : فيرون وجوب البدء بالعلم أو بالفن على نحو ما وصلت البحوث الاخيرة الى تقرير مقرراته ، ثم الرجوع بعد ذلك الى المذاهب الاقتصادية المختلفة وتطورها . فليس مذهب أياً كان مبتدأه الا تطور بتطور الاقتصاد . واذا كانت الشيوعية بنت القرن العشرين فأصولها ترجع إلى عهد افلاطون وإلى ما قبل عهد افلاطون ، وهى مع ذلك لا تستند إلى نظرية افلاطون ، ولكنها تستند الى مقررات كارل ماركس فيما سماه «الاشتراكية العلمية» . فمن الحق فى رأي هذه الطائفة الأخرى من العلماء البدء — وبخاصة فى كتاب مدرسى — بتدريس العلم وقواعده وتعاريفه ثم الانتهاء بالمذاهب المختلفة فيه حتى لا يكون البدء بالمذاهب المختلفة وسيلة لضلال الطالب الذى لم يتفقه بعد مطالعة هذه المذاهب التفقه الكافى ، والذى يتأثر لذلك أثناء البحث بميوله الفطرية التى لم تكون تكوناً علمياً كافياً .

وقد أخذ مؤلف كتاب (خلاصة الاقتصاد السياسى) بهذه النظرية الثانية . وهى فى نظرنا أقوم وأدنى إلى أداء الغاية التي يتوخاها واضع كتاب مدرسى فى خلاصة علم الاقتصاد . بل هى أدنى إلى أداء هذه الغاية فى مصر منها فى الامم الاوروبية . فما يزال الطالب الذى يبدأ درس الاقتصاد فى مصر بعيداً بدراساته الثانوية عن تحصيل شىء من مبادىء الاقتصاديهون عليه ادراك مذاهبه وتطورات هذه المذاهب . وأذكر اذ كنت أدرس الاقتصاد واذ كنت أدرسه للطلبة أنه كان من أعوص العلوم و أدقها . ولست أحسب ذلك راجعاً إلى أنه كان يدرس باللغة الانكليزية وكفى بل هو راجع كذلك إلى أن الطلبة لم يكونوا قد تلقوا أى شىء يوطن لهم هـذا العلم ويقرب مقدماته وتعاريفه إلى أذهانهم

ولقد شعر الدكتور الرفاعى بهذه الحال أثناء وضعه مؤلفه فعنى بأن يمهد له بالمقدمات التى تجعله قريباً لمتناول ادراك من لم تسبق له ممارسة الاقتصاد السياسى سواء من الطلبة أو من جماعة القراء من غير أن يقف لذلك عند حد توطين العلم بل لقد قصد إلى السهولة وإلى الاحاطة فى نفس الوقت : فهو يعرض المسألة عرضا أولياً ثم يضع أمام نظر القارىء أقوال علماء الاقتصاد الذين تناولوها وكان لهم فيها رأى خاص . وإن المجهود الذى قام به فى هذا السبيل لمجهود يستحق كل حمد . فأنت أبداً أمام مصادر الرأى الذى تقرؤه بما ييسر لك استيضاحه واستكماله وتحقيقه فى مراجعه . وأنت ابداً أمام النظريات المختلفة فى المسألة الواحدة مما يجعل لك حق الحكم أى الرأيين أدنى إلى مايمثـل أنه الحق . ومن حسنات هـذه الطريقة أنها لاتملى على الطالب ولا على القارىء رأيا يزعم كاتبه أنه الحق الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . بل هى تعرض أمامه الآراء المختلفة وأسانيد كل رأى منها والحجج التى يعتمد عليها . فاذا هو اطلع على ذلك جميعاً وواصل قراءة الكتاب إلى آخره لم يكن قد اقتصر على الوقوف على قواعد علم الاقتصاد ومباحث فنه ومختلف مذاهبه وكفى ، بل يكون قد عرف كذلك مختلف مناهج الرأى التى تترتب على كل قاعدة من القواعـد وكل مبحث من المباحث وكل مذهب من المذاهب، وكان بذلك فى حل من أن يكون لنفسه رأيا خاصاً يتفق وميوله وثقافته

أعلم أن كثيرين يميلون عن هـذا الرأى فى التأليف ويريدون لذاتية المؤلف أن تكون بارزة بروزاً واضحاً يهتدى به القارىء فى حكمه من غير أن يخفى عليـه من أجل

ذلك ما للعلماء الذين على غير رأى المؤلف من مختلف الحجج والاسانيد. وربما كنا نميل مع هذا الرأى لوان المؤلف قصد من كتابه إلي أن تتناوله طبقة واقفة على قواعد الاقتصاد ومذاهبه ويعنيها استيعاب ماحول هذه القواعد والمذاهب من جـدل لتزداد فى فروع الاقتصاد علما . أما وقد قصد المؤلف إلى وضع كتاب مدرسى ليتفقه الطالب فى العلم ويقف على تقسيمه ومباحثه وعلى مختلف النظريات فيـه فان حظه من التوفيق إلى هذه الغاية عظيم بمـا عرض من علم الاقتصاد وفنونه عرضاً دقيقاً يفيد قارئه الفائدة المرجوة

ولعل ماقد يطلبه الطالبون من مناقشة المذاهب الاقتصادية مناقشة دقيقـة يكون موضع عناية الدكتور الرفاعى فى الجزء الثانى من كتابه . ويومئذ يكون هذا الجزء الاول قد مهد للطالب تتبع هذه المناقشات تمهيداً حسنا .

ولا يسعنا قبل أن نختتم هذه الكلمة الموجزة فى مقدمة (خلاصة الاقتصاد السياسى) إلا أن نثنى أجزل الثناء على عناية المؤلف بالتدقيق فى اختيار العبارات العلمية أكثر من عنايته بالاسلوب المنمق الذى جنى أشد الجنـاية على بعض الكتب الاقتصادية التى ترجمت أو وضعت فى الماضى . ولقد كان بين العبارات التي اختيرت مايحتاج إلى مراجعة ربما تيسر للدكتور الرفاعى أو لغيره ممن يعنون بعلم الاقتصاد وفنونه ايجاد ماهو أدق منها وأدنى إلى الاحاطة بكل الفكرة التي يراد تحميلها لهذه العبارات فان هذه قليلة إلي جانب ماوفق فيه المؤلف التوفيق كله

وكم نرجو لو أن وزارة المعارف قررت دراسة هـذا الكتاب لكل من يدرسون الاقتصاد السياسى من الطلبة لكى يفيدوا فائدتين جليلتين : معرفة علم الاقتصاد وفنونه وتقدير المجهود الكبير الذى ينفقه مؤلف يريد أن يضع كتابا نافعاً حقا

محمد حسين هيكل

الكتاب الاول
فى أصول الاقتصاد السياسى

مقدمة الكتاب
نشأة الاقتصاد السياسى وفائدته فى مصر

١ — نشأة الاقتصاد السياسى ٢ — فائدة الاقتصاد السياسى
٣ — ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر

١ — نشأة الاقتصاد السياسى

كان (Xenophon) يستعمل كلمة (اقتصاد) فى كتبه حيث خصص لها كتابه المعروف باسم (الاقتصاد) [1] . وكان العلماء الاقدمون لا يعرفون عن الاقتصاد إلا ما هو مشهور عندنا الآن بالاقتصاد المنزلى أى : قوانين أو قواعد تدبير الامور المنزلية لأن كلمة Oixoc اليونانية معناها منزل

---

(١) يقال ان كتاب الاقتصاد (Economique) الذي وضعه (Xenophon) فى أوائل القرن الرابع قبل المسيح كان جزء من كتاب كبير وضعه نفس المؤلف دفاعاً عن آراء (Socrate) ورداً على كتاب (Polycrate) . ونظم هذا الكتاب على شكل محاورة دارت بين (سكرات) و (كريتوبيل) بدأها بما يأتى :

سكرات — خبرنى يا كريتوبيل) هل للاقتصاد اسم علمى كما للطب والمعادن والهندسة ؟

كريتوبيل — أظن ذلك يا (سكرات)

س — حسن . ولكن أيمكننا تحديد الغرض من الاقتصاد كما يمكننا ذلك فى هذه العلوم ؟

ك — أظن أن المقتصد هو الذي يحسن حكم منزله!

س — ولكن ماذا يعمل هذا المقتصد اذا كلف بادارة منزل غيره أيحسن ذلك كما يحسن ادارة منزله ؟ حقيقة ان المهندس يمكنه الاشتغال لغيره كما يشتغل لنفسه وهل الامر كذلك مع المقتصد ؟

ك — أظن ذلك يا (سكرات)

واستمرت هذه المحاورة بينهما على هذا النمط حتى النهاية . وتناولا فيها تفوق الزراعة والامور الحربية على جميع الفنون والعلوم . فكان (Xenophon) هو واضع الحجر الاساسى للمذهب الطبعى (Physiocrate) وانما يظهر أن السبب الحقيق فى تفضيل الزراعة على غيرها هو أن الامم كانت في بدايتها منصرفة عن جميع الصناعات الا الزراعة ولوازم الحرب لأن الاولى ضرورية لغذائهم والثانية لحروبهم المستمرة اذ كان الحق للقوة

كان الاقتصاد المنزلى أوالاقتصاد العائلى أول فكرة لوضع أصول الاقتصادالسياسى . وكانت حالة الانسان الاجتماعية فى بادئ الامر تجعله لا يفكر إلا فى انتاج لوازمه الخاصة اذ لم يكن بين العائلات صلة لتبادل الانتاج بل كانت كل أسرة مستقلة عن غيرها إلا فى أحوال الدفاع الوطنى فكانت تتحد لصد العدو . وأما فى أوائل القرون الوسطى فكان التبادل معدوماً أو قليلا لدرجة أنه لا يتعدى حدود القرى أو المدن . وتغير هـذا الحال فى أواخر القرون الوسطى اذ بدأت العائلات المتجاورة تتبادل مصنوعاتها إلى أن انتشرت فكرة التبادل وامتدت إلى التبادل مع الجهات القريبة . ومن هذا العهد تكونت فكرة الاقتصاد الاهلى (Economie Nationale)

ففى هذه العصور الغابرة كانت المسائل الاقتصادية الخاصة والامور الاقتصادية العامة مشتتة ولم يفكر أحد فى جمعها ووضعها فى قالب علم مستقل إلا بين القرن السـادس عشر والثامن عشر عنـد ما أصبح للمسائل الاقتصادية أهمية كبرى فى شئون الحكومة [١] . وكان (Montchrètien) أول من فكر فى هذا العمل إذ وضع كتابه (بحث فى الاقتصاد السياسى) سنة ١٦١٥ ولقد أضـاف الصفة (السياسى) إلى كلمة (الاقتصاد) لأن الاقتصاد المنزلى كان خاصاً بادارة شئون المنازل ، بينما الاقتصاد الذى كتب عنه يخص الدولة ويهتم بادارة شئونها ولذلك سماه : (اقتصاد سياسى)

وحرّم رجال الدين فى العصور القـديمة الترف والبذخ والاسراف وحضوا على عدم الاقراض بفائدة لأنه ربا (Usure) ممقوت ووسيلة غير مشروعة للكسب والاستيلاء على أموال الغير . وعنى أرسطو وغيره من فلاسفة عصره بفحص هذه الامور الحيوية ودرسوا مسائل العملة وتقسيم الحرف وكيفية الحصول على الملكية . ورغم هذه البحوث الاقتصادية الطريفة لم يفكروا فى جمعها تحت لواء علم واحد بل كانوا يكتفون بتمحيصها وابداء آرائهم فى شكل نصائح للملوك وللحكام وللافراد . واستمر حال المسائل الاقتصادية على هـذه الوتيرة إلى أن بدأت حركة اقتصادية عظيمة فى القرن السادس والسـابع عشر بسبب اكتشاف أمريكا لأنه لما رأت فرانسا وايطاليا وانجلترا أن أسبانيا تستغل وحدها خزائن الذهب التى اكتشفت فى الدنيا الجديدة فكرت كل منها فى وضع نظام يمكنها من الاستفادة من استغلال ذهب القارة الجديدة فوضع العالم الايطالى (Antonio Serra) سنة ١٦١٣

---

(١) G. Schmoller-Politique sociale — p. 328-336 ed. 1902

كتابه (الطرق التى توصل الامم المحرومة من مناجم الذهب الى الحصول بكثرة على الذهب والفضة) واعتقد الجميع أن الطريقة الوحيدة الموصلة إلى هذه الغاية هى بيع محصولات بلادهم إلى البلاد الاجنبية وعلى ذلك بذلت كل دولة قصارى جهدها لنشر تجارتها فى الخارج فظهرت النظرية الاقتصادية المشهورة بالطريقة التجارية (Mercantilisme) التى لم تصادف حظاً وافراً من النجاح إذ قامت ضدها حملة شعواء مطالبة بعودة الامور إلى مجاريها الطبيعية . وكتب (مونتسكيو) في كتابه (روح القوانين) هذه الجملة الخالدة : (القوانين عبارة عن الروابط الضرورية المأخوذة من طبيعة الاشياء) ثم قال : (انى لم أستنبط مبادئى من أحكامى الشخصية بل أخذتها من طبيعة الاشياء)

وفى ١٧٥٨ وضع الدكتور كناى (Quesnay) ـ أحد أطباء لويس الخامس عشر ـ كتابه الجدول الاقتصادى (Tableau Economique) وفى ١٧٢٥ وضع (Cantillon) كتابا لم يظهره إلا فى ١٧٥٥ تحت اسم (رسالة فى التجارة) [١] ولم يعرف فضل هذا الكتاب غير أنصار الدكتور كناى الذين أسسوا المذهب الطبعى . وكان يطلق على زعماء هذا المذهب اسم (الاقتصاديين) [٢] ولكن اندثر هذا الاسم و بقى اسمهم المشهور حتي الآن (Physiocrates) وهذه الكلمة مركبة من كلمتين يونانيتين معناهما : (حكومة الطبيعة) ويصح تسمية هذا المذهب — كما نرى — بالمذهب الزراعى خصوصاً وأن هذه التسمية كثيرة المطابقة لمبادئه . وكان أكبر أنصاره (تيرجو) الذى لم يكتف بنشر تعاليمه فى كتبه المشهورة بل كان يطبقها علما وعملا عندما كان وزيراً فى عهد لويس السادس عشر اذ أعلن حرية التبادل (Libre-echange) بعد الغاء الجمارك الداخلية والضرائب التى كانت تجبي على الحبوب. ثم بعد ذلك نشر فى فرانسا نظام حرية العمل (Liberté de travail) بعد الغائه نظام احتكار بعض الطوائف (Corporations) لجميع الحرف

ومع أن هذا المذهب الطبعى أصلح أغلاطا كثيرة جاءت ضمن المذهب التجارى فانه لم يخل من مبالغات كادت تذهب بمزاياه وفضله، على أن تعاليمه استمرت نحو قرن، كأساس لعلم الاقتصاد إلى أن ظهر فى انجلترا سنة ١٧٧٦ كتاب (المباحث الخاصة بطبيعة وأسباب ثروة الامم) [٣] الذى وضعه (آدم سميث) ولما ظهر هذا السفر العظيم بدأ عصر

---

(١) Essai sur le commerce

(٢) Les Economistes

(٣) The Wealth of Nations

جديد فى تاريخ الاقتصاد السياسى فاستمر المذهب الاقتصادى الانجليزى مسيطراً على العالم نحو قرن . ولقد بالغ البعض فى فضل كتاب آدم سميث لدرجة أنهم لقبوه (أبو الاقتصاد السياسى) مع أنه لم يخلق هذا العلم من العدم بل جمع شمله المشتت ووضعه فى قالب علم مستقل

وظهر بعد آدم سميث فى انجلترا اقتصاديون آخرون وأخرج منهم نظرية جديدة فوضع (مالتس) قانونه المشهور (بقانون تزايد السكان) [٤] فى ١٨٠٣ ثم تبعه (ريكاردو) الذى اشتهر فى ١٨١٧ بقانونه المعروف باسم (قانون الايراد العقارى) [٥] وظهر فى فرنسا (جان باتست ساى) عندما وضع ١٨٠٣ كتابه (رسالة فى الاقتصاد السياسى) الذى اشتهر فيه بتفوقه فى البيان ودقة النظام والآراء الحكيمة و بعد نظره فى الامور الاقتصادية ، ولقد امتاز كتابه عن غيره لانه أظهر علم الاقتصاد على شكله الطبعى أى الوصفى المحض ، بمعنى أن آدم سميث عرف علم الاقتصاد بأنه : (علم اثراء الشعب والملك) فجعل الاقتصاد غاية عملية مادية محضة ولكن (جان باتست ساى) صحح ذلك وقال : (ان غاية الاقتصاد السياسى هى الارشاد إلى الوسائل الموصلة لمعرفة كيفية تكوين الثروة وتوزيعها واستهلاكها) واتخذ (ساى) هذا التعريف اسما لكتابه المشهور (برسالة فى الاقتصاد السياسى أو شرح بسيط لكيفية تكوين الثروة وتوزيعها واستهلاكها) . ومنذ هذا العهد يعتبر الاقتصادى السياسى قد تم تكوينه ووضعه فى قالبه العلمى النهائى الذى نراه عليه الآن

٢ — فائدة الاقتصاد السياسى

قبل البحث فى موضوع الاقتصاد ومسائله الهامة يجب معرفة الفائدة التى تعود علينا جميعاً — لان دراسة الاقتصاد ليست مقصورة على تلاميذ المدارس وطلبة الكليات — من دراسة هذا العلم . قد يكون سؤالنا هذا موضع الدهشة والاستغراب إذ لا جدال في أن الاقتصاد السياسى مفيد ونافع ومرشد لجميع الطبقات على اختلاف أنواعها وتضارب مبادئها لأنه يهتم بسعادة الجميع فيبحث عن الوسائل الفعالة الموصلة الى هذه الغاية.

يستفيد المشرع من الاقتصاد السياسى لأنه كثيراً ما تكون المسائل الاقتصادية أهم

La loi sur L' accroissement de la population (٤)

La Rente Fonciere (٥)

باعث وأكبر مسيطر على نفسيته عند وضع القوانين ، وكذلك يستمد السياسى أو الحاكم[1] قوته وأدلته وحججه المعززة لآرائه ومذاهبه فى الحكم من الاحوال الاقتصادية الشديدة التأثير فى الشئون السياسية العامة أو الخاصة . والاقتصاد أكبر نبراس يهتدى به رجال الزراعة والتجارة والصناعة لحسن السير فى أعمالهم اليوميـة إذ يضع أمامهم الخطط القويمة ويرسم لهم الطرق الصحيحة التى يجب عليهم أن يسلكوها ويسيروا بمقتضاها للحصول على غاياتهم المنشودة ولتحقيق آمالهم المقصودة .

ولا يقتصر الاقتصاد السياسى على إرشاد أرباب الصناعات والمهن الحرة بل يعنى كل العناية بأمر الأغنياء أصحاب الأموال الطائلة والأملاك الكبيرة الواسعة ، إذ يدلهم على أحدث الطرق الاقتصادية لاستثمار أموالهم فيستفيدون من تشغيلها فى أبواب الكسب ويفيدون بها غيرهم بفضل تداولها بين الناس .

ولا يهتم الاقتصاد السياسى بالمسائل المادية فحسب ، بل كثيراً ما يعنى بالامور الخلقية والاجتماعيـة إذ يحض الناس على إنشاء جمعيات التبصر والتآزر التى تبـذل جل قواها لمساعـدة المعوزين فى وقت الشـدة والبؤس . وكذلك يهتم الاقتصاد بفحص المشاريع الاقتصادية الخيرية والمالية . فالاقتصاد علم الحياة والسعادة والتقدم والعمران وهو جدير بالعناية والاهتمام من جميع طبقات الهيئة الاجتماعية .

٣ — ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر

(من عهد محمد على باشا إلى عهد حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد فؤاد الأول)

ينقسم ظهور الاقتصاد السياسى فى مصر فى العصر الحديث (من محمد على باشا للآن) إلى شطرين : الشطر الأول خاص بتعليم الاقتصاد السياسى لأعضاء البعثات التى كان يرسلها محمـد على باشا لتلقى العلوم فى أوروبا . والشطر الثـانى خاص بادخال تدريس الاقتصاد السياسى فى المدارس العالية .

وبدأت الحركة العلمية في عهد محمـد على باشا بفضل البعثات التى كان يرسلها لتلقى

---

(١) كتب جان باتيست ساي الى مالتس سنة ١٨٢٠ خطاباً يقول له فيه : « ان الواجب علينا نحن رجال الاقتصاد نحو الجمهور أن نعرفهم كيف ولماذا نتجت هذه المسألة عن تلك الحادثة ، ويكفينا من ذلك أن يعرف هـذا الجمهور ما يجب عليه أن يفعله » . — انظر جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٢٧ طبعة ١٩٠٩

العلوم الراقية فى الخارج فقويت النهضة الحديثة فى مصر ولكن كان نصيب الاقتصاد السياسى فى هذه النهضة قليلا لأن أعضاء هذه البعثات لم يتركوا لنا أثراً اقتصادياً يذكر ولم يؤلف أو يترجم واحد منهم كتاباً فى الاقتصاد السياسى، بل كان هذا العلم مهملا اهمالا شديداً . وكان يكتفى أفراد هذه البعثات بحفظه فى الصدور دون تدوينه فى السطور ! على أن هذا الاهمال العلمى لم يمنعهم من العمل الجدى لاعلاء شأن الامة المصرية اقتصادياً . فكانوا يطبقون نظرياتهم الاقتصادية التى تلقوها على الحياة العملية . ولذلك يمكننا القول بأن الاقتصاد السياسى المطبق (Economie politique appliquèe) أو الاقتصاد السياسى العملى (pratique) عرف فى مصر وانتفع به قبل الاقتصاد السياسى المحض (Economie politique pure) أو الاقتصاد السياسى النظرى (thèorique) أو بعبارة أخرى عرف فن الاقتصاد وجهل علم الاقتصاد . واستمر الحال كذلك الى عهد قريب عند ما فكرت وزارة المعارف فى ادخال تدريسه في مدرسة الحقوق . ومنذ هذا العهد بدأت حياة جديدة علمية للاقتصاد السياسى في مصر .

اقتنعت وزارة المعاوف أخيراً بفائدة غرس مبادئ الاقتصاد السياسى فى عقول الشبيبة المصرية التى تدرس الحقوق لما بين هذا العلم والعلوم القانونية من صلة ظاهرة . فعهد تدريسه الى أساتذة أجانب أخذوا يدرسونه بالفرنسية أو الانجليزية ولم يدرس قط باللغة العربية الا من سنة ١٩٢٠ وعندئذ بدأ المعجم العربى فى الاقتصاد ينمو فى هدوء ، ولكن ما فائدة العلم الصحيح اذا لم يكن مثمراً ؟! ولا نقصد من ثمرة العلم تهذيب عقول النشئ فحسب بل ان ثمرة العلم الصحيح هو الانتاج العلمى الحق . والانتاج العلمى لا يظهر بأجلى معانيه إلا في مظاهر التعريب والتأليف ، ويكفى دليلا على ذلك أن الكتب الاقتصدية العربية تقل عن أصابع اليد الواحدة وهى بلا جدال جديرة بالذكر منها : الاقتصاد السياسى تأليف جيفونس وتعريب المرحوم على باشا ابو الفتوح ومحمد مسعود وكامل بك ابراهيم والمرحوم صالح نور الدين — وكتاب الاقتصاد السياسى تأليف الاستاذ محمد فهمى حسين، والموجز فى الاقتصاد تأليف (Paul Leroy-Beaulieu) وتعريب خليل بك مطران وحافظ بك ابراهيم

ويوجد بجوار هذه الكتب القليلة فى الاقتصاد السياسى كتب أخرى عديدة فحص فيها أصحابها مسائل اقتصادية خاصة ، وأهم هذه الكتب التى أحدثت تأثيراً فعليا فى حياة

مصر الاقتصادية كتابان: الاول كتاب حضرة صاحب العزة محمد طلعت بك حرب الذى وضعه سنة ١٩١١ وسماه (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الامة) ولم تثمر تعاليم هذا الكتاب إلا سنة ١٩٢٠ إذ تأسس (بنك مصر) الذى نشهد نجاحه مغتبطين

وأما الثانى فهو كتاب الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى الذى وضعه سنة ١٩١٤ وأسماه (نقابات التعاون الزراعية) عقب الدعوة التى نشرها المرحوم عمر بك لطفى الخاصة بانشاء النقابات الزراعية فى مصر . ولم تظهر ثمرة هذه الدعوة العملية وهذا المجهود العلمى إلا سنة ١٩٢٣ حين أنشىء (قسم التعاون) فى وزارة الزراعة

ولقد أدخل علم الاقتصاد فى الجامعة المصرية القديمة وأدخل معه علم اقتصادى آخر عظيم الاهمية وهو علم الاقتصاد الزراعى ولكن ذهبت ريح هذين العلمين من الجامعة القديمة بسبب انحلالها إلى أن حلت مكانها الجامعة الجديدة التى وضعت نظمها على برامج الجامعات الاوروبية الحديثة

ولقد عنى صاحب الجلالة الملك بالاقتصاد فأنشأ جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع سنة ١٩٠٩ ويكفى أن تنظر فى المجلة الشهرية (L'Egypte Contemporaine) التي تصدرها هذه الجمعية والمحاضرات القيمة التي يلقيها أعضاؤها لتقدر فائدتها العلمية. ثم لم يكتف صاحب الجلالة بنشر الاقتصاد من الجهة العلمية بل عنى به من الجهة العملية أيضاً فأنشأت وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا سنة ١٩٢٢ (المجلس الاقتصادى) الذى يرجى أن يكون له أحسن الأثر فى مرافق الدولة

ومع ذلك كله ينبغى — من الوجهة العلمية — أن يقوى درس الاقتصاد فى كلية الحقوق بقسميها (الليسانس والدكتوراه) وأن يعنى به عناية ظاهرة فى كلية الآداب ومدرسة المعلمين والتجارة العليا . ولا بد من درس مبادئه فى مدارس التجارة المتوسطة ومدارس البنات الثانوية اذ أصبح التدبير المنزلى بعيداً عن أن يكفى لحاجة السيدة التى تريد أن تكون رئيسة الاسرة حقاً .

وهنالك علم الاقتصاد الزراعى الذى أهمل فى مصر اهمالا شديداً مع أن حاجتنا اليه عظيمة ولا بد من درسه بعناية تامه فى مدرسة الزراعة العليا ، اذ لم يدرس فيها الا حديثاً جداً ، وكذلك يجب درس مبادئه فى مدارس الزراعة المتوسطة . وحسبك ان مادة الاقتصاد الزراعى تدرس فى بعض كليات الحقوق فى أوروبا فضلا عن درسها فى المدارس الزراعية

وأما الوجهة العملية الفنية للاقتصاد فستتبع فى رقيها وتقدمها هذه الحركة العلمية التى قدمنا ذكرها . و يقيننا ان هذه الخطة القويمة التى تسير عليها الجامعة المصرية والحكومة ستنتهى بمصر الى مكانتها الاقتصادية الرفيعة التي تستحقها بين الامم الراقية علماً وعملا

ولقد استرشدنا في وضع هذا الكتاب بأحدث أراء الكثير من أقطاب علماء الاقتصاد نخص منهم بالذكر أساتذتنا الثلاثة الاول شارل جيد وكاميل بيرو وسوشون ثم كوفيس وكولسون و بلانشار وماك كاش وشموتر ومارشال وموريس بلوك وموليناری ولسين وجفونس وفردريك ليست وفالراس وجان باتيست ساى و بلانكى ولروابوليبيه وغيرهم ممن سنذكرهم فى سياق أبحاثنا

وخصصنا هذا السفر لدراسة بعض مباحث فى الاقتصاد السياسى قسمناها الى ثلاثة كتب اقتصر الكتاب الاول منها على دراسة أصول الاقتصاد ، واختص الكتاب الثانى بفحص تاريخ المذاهب الاقتصادية ، واهتم الكتاب الثالث بدرس الانتاج . وأما القسم الباقى من المباحث الاقتصادية الخاصة بتوزيع الثروة وتداولها واستهلاكها فقدارجأنا تمحيصه ودرسها لسفر آخر . واننا نرجو أن يؤدى هذا الكتاب الى ماقصدناه من خير وفائدة

الكتاب الأول

فى أصول الاقتصاد السياسى

الفصل الأول

نظرة عامة فى الاقتصاد السياسى

---

١ — موضوع الاقتصاد السياسى

يهتم علم الفلك بدرس الأجرام السماوية بينما يدرس علم الطب جسم الانسان ويفحص مايعيبه من الامراض فيتفنن فى تطبيب هذه العلل ويخفف ماينتاب هذا الجسم من الآلام . ويوجد فى هذا الكون الواسع علوم أخرى عديدة خليقة بالعناية والفحص الدقيق منها العلوم التى تدرس تركيب الهيئة الاجتماعية وأحوالها المحصورة فى ثلاثة أبحاث وهى : البيئة الاجتماعية والتركيب الاجتماعى أى تنظيم العائلة والدولة والهيئات الاجتماعية الاخرى . وأخيراً الحوادث الاجتماعية وترتيبها والبحث عن أسبابها وعلاقاتها المختلفة بعضها ببعض

ولكل رابطة من روابط الناس بعضهم ببعض علم مخصوص يبحث عن تدبير هذه العلاقات المختلفة فهناك علاقات خلقية تسير على مقتضى قواعد الآداب وعلم الاخلاق .

وعلاقات قانونية أو حقوق ينظم سيرها القوانين المحصورة فى علم الحقوق أو الفقه وغير ذلك من علوم السياسة والدين التي تدير شئون الانسان فى الامور السياسية والمسائل الدينية

وكان يطلق فى عهد أرسطو والفلاسفة الاقدمين على العلوم الاجتماعية اسم (علوم الاخلاق والسياسة) ولما اتسعت دائرة هذه العلوم المندمجة بعضها فى بعض أصبح لا مناص من تشعبها فانفصل علم الاخلاق عن السياسة واشتق الاقتصاد السياسى منهما بمعنى أنه استنبط من العلوم الاجتماعية أربعة علوم حديثة الظهور ولو انها كانت موجودة فعلا كاجزاء من علم واحد (علم الاجتماع) وهى (علم الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد) ولا شك أن الحد الذى وضع لفصل العلوم الاقتصادية عن العلوم الاجتماعية الاساسية غير متين إذ لا يمكن تحديد الامور الخاصة بكل من هذين العلمين تحديداً ظاهراً دقيقاً كما تحدد الامور الخاصة بعلوم مختلفة فى المقاصد والغايات كعلم طبقات الارض وعلم النبات وعلم الحيوان . وسيكون التفريق الحاصل الآن بين العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسى وهمياً مصطنعاً دائماً ، وانما تنحصر الفائدة الوحيدة من هذا التقسيم فى المساعدة على فهم المواد الخاصة بكل منهما. وعلى كل فان الحدود التي بين علوم الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد مرنة غير ثابتة

ولقد كان (اوجست كونت) من أكبر أنصار عدم فصل هذه العلوم بعضها عن بعض . وأول معزز لفكرة بقاء الاقتصاد تحت لواء علم الاجتماع الذى كان له الفضل فى اظهاره للعالم كعلم من العلوم الحيوية . وهو يرى أن فى هذا التفريق خروجاً عن الحقيقة فلا يعترف بالاقتصاد السياسى كعلم قائم بذاته . ويرى شارل جيد غير هذا الرأى . فهو يعترف بأن هذه العلوم متحدة حقيقة فى بعض الوجوه ولكنه يرى ألا يجوز حرمان العلوم الاقتصادية من اتباع أنظمة خاصة بها تميزها عن غيرها من العلوم الاخرى الاجتماعية [١] . فالملكية (la propriété) وما يتعلق بنقلها من يد لاخرى . والمأجورية (Salariat) تدخل كلها وفى آن واحد تحت اختصاص العلوم الثلاثة (الاخلاق والحقوق والاقتصاد) [٢].

---

(١) يبحث علم الاخلاق عن طيب الاشياء، وأما علم الاقتصاد فيبحث عن النافع منها . فالاقتصاد والاخلاق ان هما الا عنصرين لشئ واحد ــ بيرو ــ محاضرات فى الاقتصاد ــ جزء أول طبعه ١٩١٤ .

(٢) العلوم الاربعة ــ الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد ــ مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، وهى عبارة عن علم الاجتماع، لانها تدرس أحوال الانسان الموجود في الهيئة الاجتماعية ــ بلانشار ــ محاضرات فى الاقتصاد ــ الجزء الاول طبعة ١٩٢١ .

اذ يصح فحصها من ثلاثة أوجه مختلفة أى من وجهتها الخلقية والقانونية والاقتصادية فيقوم كل منها ببحث خاص قائم بذاته لكل من هذه المسائل المختلفة . فالقيام بالواجب والتمتع بالحقوق والحصول على مايلزم للمعيشة عبارة عن ثلاثة مقاصد مختلفة يرجع المقصد الاول منها الى مباحث علم الاخلاق ، والثانى الى مباحث علم الحقوق ، والثالث الى مباحث علم الاقتصاد . فالاقتصاد السياسى اذن يدرس علاقات الناس بعضهم ببعض فيما يختص بلوازم معاشهم وغايته من ذلك البحث عن راحة الفرد وسعادة الجماعة [1]. وعلم الاقتصاد نفسه آخذ فى هذه السنة الاخيرة فى التشعب الى علوم مختلفة وأقسام متباينة اذ قسمه البعض الى قسمين مختلفين فى الموضوع (Objet) لا فى الشكل (Forme) وهما :

١ — الاقتصاد السياسى المحض (Ec. Pol. Pure) وهو يبحث عن العلاقات العارضة أو التي تحدث من نفسها بين الناس المقيمين فى مجتمع واحد ، كما أنه يدرس الروابط التي تتكون بين الهيئات المختلفة أيا كانت [2] . ولا يهتم الاقتصاد السياسى المحض بدرس هذه العلاقات من الوجهة الخلقية أو العملية بل يكتفى بشرحها فقط . وفى هذه الحالة يظهر لنا علم الاقتصاد فى شكل علم طبعى محض

٢ — والاقتصاد الاجتماعى وهو يهتم بدرس علاقات الناس بعضهم ببعض لتحسين حالة معاشهم ، ولا يتوافر ذلك إلا بتكوين جمعيات أو باتفاق الطرفين المتعاقدين على وضع قوانين وأنظمة لسعادة الجميع . فيدخل الاقتصاد السياسى من هذه الوجهة ضمن العلوم الخلقية

ولكن يحسن عدم الخلط بين هذا التقسيم (اقتصاد سياسى محض واقتصاد اجتماعى) والتقسيم القائل بأن الاقتصاد السياسى ينقسم الى قسمين آخرين وهما :

١ — اقتصاد سياسى نظرى (théorique) وهو يدرس الاقتصاد من حيث أنه علم وهو عبارة عن الاقتصاد السياسى المحض الذى سبق الكلام عليه

٢ — واقتصاد سياسى مطبق أو عملى (Appliquée) وهو يهتم ببيان أحسن الطرق الموصلة الى الانتفاع بالقوانين الطبعية التى اكتشفها الاقتصاد السياسى المحض أو النظرى كنظام المصارف المالية والسكك الحديدية والطوق التجارية . فهو يدرس الاقتصاد من حيث كونه فناً بينما يدرسه الاقتصاد النظرى من حيث كونه علما

---

(١) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٣٣ طبعة ١٨٩٣

(٢) قال (مونتسكيو) ان هذه العلاقات عبارة عن الروابط الضرورية المستنبطة من طبيعة الشئ نفسه

٢ — علاقة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الاجتماعى

يدرس الاقتصاد السياسى المحض أو النظرى الاشياء كما هى على طبيعتها فيبحث عن العلاقات التى تنشأ بين الناس ليحللها و يعللها للوقوف على حقيقتها كما يفعل ذلك فى مسائل التوازن والتبادل ليشرحها ويحصرها حصراً حسابيا . فيبحث عن المبادىء التى توصل الانسان الى الحصول على حاجاته بأقل مجهود

وأما الاقتصاد السياسى المطبق أو العملى فيبحث عن الوسائل الاكثر اقتصاداً فى تطبيق هذه القوانين الطبيعية لانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها وكذلك للتغلب على العقبات — حتى الطبيعية منها كالزمن والمسافة وقهر المادة — التي تقوم هذا التطبيق . ولا يتدخل الاقتصاد السياسى المطبق أو العملى فى تقدير القيمة الادبية اللازمة لتنفيذ هذا التطبيق

ولا يعتمد الاقتصاد الاجتماعى فى تحقيق سعادة العالم على القوانين الطبيعية ، بل على أسس العدل والانصاف فلا يفحص المسائل الاقتصادية كما هى عليه بل يدرسها كما يجب أن تكون عليه [1] . فلا يهتم بالثروة وأرباحها بل يدرس العلاقات التعاقدية وشبه التعاقدية والقانونية التى يعقدها الناس بعضهم مع بعض ليضمنوا لأنفسهم حياة مرضية وعدالة صادقة . ولقد عرفه رئيس الجمهورية الفرنسية [2] فى خطابه الذى ألقاه عند افتتاح معرض الاقتصاد الاجتماعى المنعقد فى باريس سنة ١٩٠٠ بأنه (مجهود عظيم لاتقان فن المعيشة فى الهيئة الاجتماعية)

وليس المقصود من التميز بين الاقتصاد الاجتماعى والاقتصاد السياسى التفريق بينهما تفريقاً كليا لانهما متصلان بعضهما ببعض اتصالا متيناً ، ويظهر لنا ذلك كلما دققنا النظر فى بحث مسائلهما واحدة واحدة ولا نزاع فى أن كل منهما ينير طريق الآخر

وقد نقد (سيميان) [3] رغبة (جيد) فى فصل الاقتصاد الاجتماعى عن الاقتصاد السياسى فقال: (إن هناك خرافة ظن أنها اندثرت ولم يبق لها أثر في أفكار علماء الاقتصاد وهى اعتبارهم قوانين الاقتصاد السياسى كقوانين طبيعية ضرورية بينما هم يعتبرون العلاقات التى حدثت بين الناس بفضل الاقتصاد الاجتماعى ليست كذلك . ولكن كيف يكون

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤ طبعة ١٩٢١
(٢) شارل جيد — أنظمة التقدم الاجتماعى — ص ٧ طبعة ١٩١٢
(٣) مجلة السنة الاجتماعية ١٩٠٤ — ١٩٠٥

الأجر الذى يحدده قانون العرض والطلب — أى الذى يحدده عقد مزعوم فيه حرية المتعاقدين (العامل ورئيس العمل) — أكثر ضرورة وطبعية عن الاجر الذى يحدده تعاقد نقابة العمال مع رئيس العمل ؟ ولماذا تكون جمعيات المنتجين [1] — التى يدخلها جيد فى الاقتصاد السياسى — أكثر طبعية وضرورية عن جمعيات التعاون فى الانتاج والاستهلاك — التي يدخلها جيد فى الاقتصاد الاجتماعى ؟ وكيف تنتمى جمعيات العمال الى علم ونقابات رؤساء الاعمـال الى علم آخر ؟ والحقيقة أن الاقتصاد الاجتماعى ليس الا عبـارة عن درس عوامل التوزيع الاقتصادية التى أهمل الاقتصاد السياسى فحصها والتى لاتخرج عن عوامل الانتاج ، وليس في ذلك نوعان مختلفان من العوامل بل هناك وجهان لعنصر واحد .

فرد (جيد) بأن الفرق بين العلمين — فى نظر سيميان — هو أن الاقتصاد السياسى يهتم بأمور الانتاج بينما يهتم الاقتصاد الاجتماعى بأمور التوزيع ، وهذا الاعتبار لايختلف عن رأى (فالراس) ولاعن وجهة نظرنا لأننـا نوافق على أن تكون الارباح الاجتماعية خاصة بالانتاج وان العدل الاجتماعى خاص بالتوزيع غير أن هنـاك نظريات فى التوزيع — كقانون المعاشـات العقارية وتخفيض الفوائد والاجور — تدخل ضمن الاقتصاد السياسى ولا تدخل فى دائرة الاقتصاد الاجتماعى . وأما أمثلة (سيميان) التي ناقضنا بها فانها بالعكس متفقة مع تقسيمنا ، لأن الأجر المعمول به هو فى نظرنا من اختصاص الاقتصاد السياسى لأنه محدد بواسطة قانون وضعى محض وهو قانون العرض والطلب المعروف الآن بقانون المنفعة الأخيرة . وبالعكس اذا أريد تحديد الأجر العادل أو معرفة الطرق الموصلة الى هذه الغاية كالعقد المشترك C. Collectif أو أقل أجر شرعى يمكن تحديده فان هذا كله من اختصاص الاقتصاد الاجتماعى إذ فى جميع هذه الامور تبذل المجهودات للعمل ضد القوانين الطبعية القاسية . وأما جمعيات المنتجين وشركات المساهمة والمصارف فانها من اختصاص الاقتصاد السياسى لأن غرضها مادى بينما ان النقابات وجمعيات التعاون من اختصاص الاقتصاد الاجتماعى لأنها لا ترمى الى غرض مادى [2]

---

(١) سيأتى الكلام على جمعيات المنتجين فيما بعد

(٢) ميز — ديمولان — أحد أنصار علم الاجتماع عن علم الاقتصاد بأن الاخير يفحص قوانين انتاج الثروة وتوزيعها بينما يهتم الاول بدرس قوانين تقدم الهيئة الاجتماعيـة . أنظر بول لروا بوليه — رسالة في الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ٩٢ طبعة ١٩١٠

وإذا أريد التمييز بين العلمين فيمكننا تعريف الاقتصاد السياسى — كما عرفه ليون فالراس — بأنه علم المنفعة الاجتماعية . وأما الاقتصاد الاجتماعى فانه علم العدالة الاجتماعية ومع ذلك كله فليس بين العلمين تنافر ولا تناقض ولا موجب للخلاف لأن لكل منهما وجهة نظر غير التى للآخر .

٣ — علاقة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الزراعى والصناعى والتجارى والمنزلى

تفرع من الاقتصاد السياسى جملة علوم أخرى اقتصادية منها الاقتصاد الاجتماعى والاقتصاد الزراعى والاقتصاد الصناعى والتجارى والمنزلى ، ورغم هذا التشعب والانفصال فان علاقة الاقتصاد السياسى بما تفرع عنه متينة ، ولا يمكن لهذه الفروع الاستغناء عن القواعد الاساسية الاقتصادية ، ولذلك فانها فى الواقع على اتصال تام بالاقتصاد السياسى .

كان علماء الاقتصاد يسمون الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الاجتماعى تارة أو بالاقتصاد الصناعى طوراً وأخرى يسمونه بالاقتصاد العام ، ولكن منعاً لهذا الخلط ورغبة فى حصر مجهودات الابحاث الاقتصادية فى دائرة واحدة أطلقوا عليه اسم (الاقتصاد) فقط [1] وانما يميل أكثر علماء الاقتصاد الى إبقاء اسمه القديم التاريخى وهو (الاقتصاد السياسى)

ويهتم الاقتصاد السياسى بدرس قوانين إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها ، بينما يدرس الاقتصاد الزراعى القوانين الخاصة بتنظيم أمور الزراعة وبحث الطرق الاقتصادية الضرورية للمحافظة على مصالح الزراع ووقاية الزرع من كل ما يطرأ عليه من الحوادث الفجائية وغير الفجائية وينظر فى وضع قوانين للدفاع عن حقوق عمال الزراعة [2] فيما يختص بأجورهم ومساكنهم ومدة عملهم وساعات راحتهم والتأمين على مستقبلهم ضد الاخطار التى تصيبهم أثناء تأدية أعمالهم . ولذلك فان الاقتصاد الزراعى فرع من فروع الاقتصاد السياسى إذ يبحث عن جميع الأمور التي تهم الزراعة والزراع ويدرسها درساً اقتصادياً مستقلا دقيقاً . وكان الاقتصاد السياسى يفحص هذه الأمور ضمن فحصه أعمال الانسان الاقتصادية ولكنه كان يدرسها درساً مجملا مقتضباً لا يفى بمطالب الحياة الزراعية فى هذا العصر ، ولذلك خصصت جامعة باريس أستاذاً لتدريس هذا العلم (الاقتصاد

(١) جوزيف جارنييه — الاقتصاد السياسى أو الاجتماعى أو الصناعى — طبعة ١٨٦٨

(٢) كولسون — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — الجزء الاول ص ١٦

الزراعى) فى كلية الحقوق وجعلته إحدى المواد الأساسية التي تدرس فيها [١].

ولقد بدأت دراسة الاقتصاد السياسى فى شكل درس الأمور الزراعية أو ما نسميه الآن بالاقتصاد الزراعى . وكان ذلك فى عهد أنصار المذهب الزراعى أو الطبعى (فزيوكرات) وأول ما كتبه الدكتور كناى (Quesnay) زعيم هـذا المذهب كان خاصاً بدراسة حالة (الحبوب) وفحص (طبقة الزراع) . فهذه المباحث كلها لا تخرج عن كونها مباحث هامة أساسية لعلم الاقتصاد الزراعى ، ولكن كان أنصار هذا المذهب يدرسون هذه الأبحاث كأنها اقتصادية محضة لعدم اهتدائهم إلى تكوين العلم الاقتصادى الحديث (علم الاقتصاد الزراعى) فنى الواقع كان الاقتصاد الزراعى موجوداً ولكنه لم يأخذ شكله العلمى المستقل الذى نراه عليه الآن .

ورغم أبحاث الدكتور (كناى) فى المسائل الاقتصادية الزراعية وشدة عنايته وتمسك أنصاره بها ورغبتهم فى جعل طبقة الزراع الركن الأساسى لتكوين الهيئة الاجتماعيــة لم ينجحوا في مسعاهم بل أهملت دراستها إهمالا شنيعاً لاهتمام الناس بالأمور الصناعية والتجارية وصار أنصار المذهب التجارى يجدون ويكدون في فحص ودرس الطرق والوسائل الموصلة لتقدمها دون الالتفات إلى الاحوال الزراعية .

وكان آدم سميث أول من كتب بطريقة علمية على علم الاقتصاد بعد أنصار المذهب الزراعى أو الطبعى ، وكانت انجلترا وقتئذ فى حالة انحطاط زراعى شديد بينما كانت صناعاتها متقدمة لأنها توصلت فى هذا العهد الى تحويل القوى الانجليزية العاملة عن الامور الزراعية الى الأعمال الصناعية . وكانت هـذه النهضة الصناعيــة الانجليزية سـياسة قادة الفكر والحكومة فى القرن الثامن عشر لتحسين حالة بلادهم الاقتصادية فكانوا يحولون الأراضى الزراعية الى غابات ومراعى للأغنام أو يتركونها تموت أو كانوا يستعملونها للصيد . ولما لم يجد الزراع أرضاً يزرعونها و يتعيشون منها حولوا وجوههم وقواهم المنتجة نحو الصناعة فقل عدد الزراع تدريجياً بمقدار ما ازداد من العمال فى الصناعات ولذلك أسهب آدم سميث فى كتابه (ثروة الأمم) فى الكلام على الحركة الصناعية الكبرى ، ورغم ذلك لم يهمل شرح المسائل الزراعـــية حيث قال : (لا أظن أنه يوجد بعد الفنون الجميلة والأعمـــال الحرة — الطب والمحاماة والهندسة — أعمال تحتاج إلى كد و إجهاد فكر وخبرة عظيمة ومعرفة فنية أكثر

---

(١) وكان يشغل كرسى هذا العلم سنة ١٩١٩ المرحوم أستاذنا (سوشون)

من الزراعة) [١] فالزراعة ليست أصعب الأعمال فحسب ولكنها أنفعها . ويرى آدم سميث أنه يجب على الناس عند الرغبة في استثمار أموالهم أن يستغلوها أولاً فى الأعمال الزراعية ومتى اكتفت الزراعة منها فيمكن استخدام هذا المال والانتفاع به في أعمال الصناعة أو التجارة [٢].

ولقد عاد التفريق بين الاقتصاد السياسى والاقتصاد الزراعى بفوائد كبيرة لان علماء الاقتصاد [٣] الذين تفرغوا فى درس المسائل الزراعية من وجهتها الاقتصادية لم يوجهوا نظرهم إلى وضع قوانين عامة صالحة للجميع بل اهتموا بالتخصص لدرس المسائل الزراعية فأتقنوها واستطاعوا الخروج من حظيرة القوانين الاقتصادية العامة التى لا تتناسب دائماً مع جميع الأحوال الاقتصادية فى كل زمان ومكان إلى ميدان القوانين الخاصة بالزراعة وصاروا يدرسون المسائل المتعلقة بالزراع فقط حتى ابتدعوا الطرق الاقتصادية المفيدة للزراعة والزراع مثال ذلك : لما تبين للاقتصاديين الزراعيين أن الزراع كثيراً ما يحتاجون الى المال قبل ميعاد الحصد وأنهم محرومون من وسائل الاقتراض العديدة التى يتمتع بها التجار وأصحاب الصناعات لان علاقات الفلاحين — خصوصاً صغار الملاك منهم — ليست متصلة بالمصارف وأن المصارف لاتثق بهم فى الغالب لبعدهم عنها وجهلها باحوالهم المالية فكر رجال الاقتصاد الزراعى فى تأسيس مصارف زراعية وأنشأوا لها فروعا فى جميع الجهات الزراعية وكذلك تأسست نقابات التعاون الزراعى وشركات التسليف الزراعى وغيرها من طرق تدبير المال فيما يعود على الزراعة والزراع بالفائدة الخاصة وعلى الامة بالفائدة العامة .

وقصارى القول ان الاقتصاد السياسى يبحث عن المسائل الاقتصادية العامة . ويدرس الاقتصاد الزراعى أحوال الزراعة والمزارعين ويتبع أقوم الطرق لاسعادهم . ويهتم الاقتصاد الصناعى [٤] — وكثيراً مايسمى بالتشريع الصناعى أو تشريع العمال [٥] — بالدفاع عن مصالح العمال بوضع قوانين وأنظمة محددة لهم حقوقهم لدى أصحاب المصانع ومبينا لهم واجباتهم نحو رؤسائهم . وأما الاقتصاد التجارى فيعنى بأحوال التجار واعلاء شأن

---

(١) آدم سميث — ثروة الامم — الفصل الثانى من الكتاب الرابع
(٢) كتابنا عن المسألة الاقتصادية الزراعية فى مصر — باريس سنة ١٩١٩
(٣) كتاب الاقتصاد الزراعى تأليف روشر
(٤) W. Roscher — Economie Industrielle-ed. 1920 N. P, Hallier
(٥) انظر كتب تشريع العمال وضع Capitant - Hauriou - Bry - Pic

التجارة ، وأما الاقتصاد المنزلى أو التدبير المنزلى فانه خص بترتيب المعيشة العائلية على قواعد الاقتصاد التى تضمن لافراد العائلة كل سعادة وهناء . وهذا الاقتصاد (المنزلى) جدير بعناية ربات المنازل لضمان سعادتهن وراحة أزواجهن وحسن الاهتمام بتربية أولادهن وبناتهن تربية منتظمة . ومتى ضمنا السعادة فى المنازل فقد سعدت الامة بأسرها

٤ — علاقة الاقتصاد السياسى بالسياسة [1]

تبحث العلوم السياسية عن نظام الحكومات ووظائفها بين الناس . والحكومة مكلفة بمراقبة حسن سير الانظمة التي تختارها الامة للحكم ولذلك فانها تعمل على احترام قوانينها والزام الناس الخضوع لها مادامت لم تخرج عن حدودها فى الحكم . والعلوم السياسية جزء من علم الاجتماع الذى تفرع منه الاقتصاد السياسى [2] وعلى ذلك فان بينهما صلة العصبية — اذا صح لنا استعمال هذه الكلمة — واذا قيل إن قوانين الاقتصاد السياسى متفقة ومرتبطة بعضها ببعض فليس الغرض من ذلك انها مرتبطة فيما بينهما فقط بل ومتصلة بقوانين السياسة والاخلاق حتى والديانة بصرف النظر عن الاشكال الخاصة بكل مذهب دينى . ويهتم الاقتصاد السياسى بدرس أعمال الانسان الفردية والاجتماعية التى لها صلة تامة بطرق الحصول على الماديات وبكيفية استخدامها لاسعاده [3] . فيقوم الاقتصاد السياسى بتنظيم الانتاج وتوزيع الثروة ويشترك فى وضع الطرق القويمة لاستهلاكها وتبادلها ، كل ذلك تحت رقابة القوة المادية التي تتولاها الهيئة الحاكمة . وكثيراً ما تتأثر الامور السياسية أو نظام الحكومات بالتقلبات الاقتصادية ، ولذلك يترقب رجال السياسة — الذين يعنون بشئون بلادهم — التغييرات الاقتصادية ويعملون على اتقائها اذا كانت مضرة بمصالح البلاد ، أو يعضدونها ويبذلون جهدهم فى نشرها اذا كانت مفيدة لها

واهتمت الامم العظيمة فى القرن السادس عشر بالمسائل الاقتصادية لدرجة أنها كانت الاساس الاكبر لسير السياسة فيما يتعلق بأعمال التجارة والصناعة والزراعة . ولكن

---

(١) Elements of Political science by S. Leacock P. 1-12 ed, 1911
Introduction to political science by Y. R. Seeley — 1902

(٢) F. Bastiat — Letteres d'un habitant des Landes — 1902

(٣) Marshall — Principles of Economics — ed, 1910

حكومة سياسة داخلية وخارجية اقتصادية معينة لتحكم البلاد بمقتضاها وتعامل الامم الاخرى حسب ماتتطلبه مصالح البلاد . وتختلف السياسة الاقتصادية حسب مقدار تدخل الحكومة فى مسائل الانتاج فاما أن تميل الحكومة إلى اتباع سياسة التدخل ومراقبة الاعمال الفردية الاقتصادية مراقبة شديدة ، وإما أن تميل إلى ترك المنتجين أحراراً فى أعمالهم الاقتصادية . وسنشرح هذا الموضوع فى الفصل السادس من الكتاب الثالث عند فحص مسألة تدخل الحكومة فى الانتاج

٥ — علاقة الاقتصاد السياسى بالاخلاق

كان (Locke) فى أواخر القرن السابع عشر وكذلك أنصار المذهب الزراعى أو الطبعى يضعون مذاهبهم الاقتصادية ويؤسسونها على مبادئ الفلسفة العامة المرتبطة بالنظام الاجتماعى . وكان آدم سميث يدرس فى جامعة (جلاسجو) الفلسفة الخلقية التى كانت تتضمن دورساً عن الدين والادب والتشريع الاقتصادى والمالية والتجارة فلما انفصلت هذه الفروع بعضها عن بعض أصبح كل منها يدرس كعلم قائم بذاته . ورغم هذا الانفصال لم يمكن التفريق بين الخير والحق والمنفعة بمعنى انه لم يكن فصل الاخلاق والحقوق والاقتصاد فصلا تاماً لان الصلة بينها فى الحقيقة متينة وان ظهرت ضعيفة . ولقد نقد (أوجست كونت) هذا التقسيم نقداً مراً لانه يرى ان هذه الفروع سلخت سلخاً مشوهاً لعلم الاجتماع . واهتم الاقتصادى الامريكى Carey وأجهد نفسه فى كتابه مبادئ علم الاجتماع) لاعادة هذه الفروع الى أصلها ولكنه لم يوفق

وليس فى استطاعة الاقتصاد السياسى ان يكون مستقلا استقلالا تاماً عن غيره من العلوم لان علوم الحقوق والاخلاق تمسه من أصوله [١] أو كما يقول Baudrillart يجب وضع الاخلاق والحقوق في الاقتصاد السياسى [٢] لانه مامن مسألة من المسائل الاقتصادية الاوتخللها فحص قانونى أواخلاقى ولنأخذ مثلا لذلك فى باب التبادل :—

اذا أريد تبادل المحصولات لا بد من فحص هذه العملية من وجهتها الخلقية حتى لا تكون مخالفة للاخلاق وقواعد العادات ومن وجهتها القانونية حتى لا تكون مخالفة للقانون ومن

---

(١) de Laveleye - Revue des Deux Mondes - 15 fevrier 1878

(٢) Revue sp Deux Mondes - 13 Aout 1880

وجهتها الاقتصادية للاستدلال على ما اذا كان هذا التبادل مفيداً، واذا توافرت الشروط صح التعاقد على التبادل . ويتولى القانون تنفيذ هـذا العمل الاقتصادى غير المخالف للاخلاق . وقد يرى الاقتصاد فى هـذا التبادل منفعة لأحد الطرفين بينما يحرمه القانون والاخلاق ، اذ لابد أن تتوافر فيه شروط العدل والحق : فلا يكون مفيداً لاحد الطرفين ومضراً بالطرف الثانى

وقد يعترض أنصار المنفعة (Utilitaires) على هـذا المذهب بدعوى أن الاخلاق والمنفعة لا يتفقان ولكن يرد (بنتام) و (ستيوارت مل) على ذلك بقولهما : انه يجب أن تكون المنفعة العامة أو المصلحة المشتركة هى العنصر الاساسى الوحيد للبحث العلمى (١)

و ينسب البعض إلى الاقتصاد النقائص الآتية :

١ — ان الاقتصاد السياسى علم المنفعة فهو يخالف الروح الخلقى الذى يحض الناس على التضحية

٢ — ان نضال الناس ، حباً فى المنفعة ، يفرق بينهم مع أن تعاليم الاخوة الخلقية تحض على تقربهم

٣ — ان غاية الاقتصاد السياسى الانتفاع المادىء فهو ينمى عند الانسان حب اللذة فى الاستزادة التى تنهى عنها المبادىء الخلقية القويمة

وفى هذا كله مبالغة يصح الرد عليه بما يأتى : (٢)

١ — لا يهتم الاقتصادالسياسى بالمنفعة فحسب، بل هو يعنى بمسائل عديدة خيرية نافعة للهيئة الاجتماعية كتنظيم جمعيات التعاون وما شابهها من مشاريع التآزر والتبصر والتوفير وكثيرا ماتتحد المنفعة مع الواجب . وليس من النقص فى شىء أن يفكر الانسان فى منفعة نفسه — وهى من أهم واجباته — على شرط ألا يضر غيره وألا يهمل مساعدة من كان فى استطاعته مساعدتهم

٢ — لا يميل الانسان ميلا كلياً إلى منفعته المحضة الا اذا نقصت تربيته وانحطت آدابه وتملكه حب النفس والأنانية . وليست هذه العيوب ناتجة عن تعاليم الاقتصاد

---

(١) M. Foüillée - L'Idée moderne du droit

(٢) M. Cauwés - Cours d'économie politique - t. 1. p. 41 ed. 1893

السياسى ، بل كلها ناشئة عن نقص فى التربية وضعف فى الاخلاق . فاذا بثت العلوم الصحيحة بين الناس زال عنهم حب الاستئثار بالمنفعة الشخصية وتكون عندهم حب منفعة الغير كما يظهر لنا ذلك جلياً فى أمور التعاون الذى لم تؤسس قواعده الا على مبادىء اقتصادية غير مادية، ومملوءة بالعواطف الكريمة والاخلاق الرحيمة الميالة إلى خدمة الانسانية المتألمة . ولقد قال (B. Demoulin) ونقله عنه (Proudhon) أن المنفعة هى الصورة العملية للعدل ، والعدل هو الصورة الخلقية المنفعة [١]

٣ — لم يحض الاقتصاد السياسى على تفانى الناس فى حب اقتناء الثروة، ولكنه لم يحرم عليهم العمل لمصلحتهم ، وهذا لا يخرج عن حدود التعاليم الخلقية ، فلا بد للوصول اليها من السعى بالطرق الاقتصادية والاجتماعية للحصول على شىء من الثروة ليستخدمه فى نشر العلم والاخلاق . ولم يعلمنا الاقتصاد السياسى أن أكبر الامم مدنية وعمرانا هى الأمم ذات الثروة الطائلة ، بل هو بالعكس اذ يحكم على ضعف أوقوة الامة حسب نشاطها الاجتماعى والعلمى والخلقى . ومما يثبت اتفاق الاخلاق مع الاقتصاد محاربته لكل من يميل إلى الاسراف والتبذير وتشجيعه جميع أنظمة التوفير

يحصل الانسان على الثروة بعد كد وعناء — عدا الثروة الموروثة أو الموهوبة — فهل من الحزم والتعاليم الخلقية أن يتنازل عنها من حصل عليها بكده وجده للخامل الكسول ؟ وهل يطيب للانسان معاش دون الحصول على المال اللازم له ؟ ولقد أصاب (Channing)[٢] بقوله (تساعد زيادة الانتاج على نشر التربية الخلقية) فكلما كانت الامة فقيرة عجزت عن نشر العلوم بين أفرادها ، وكلما أثرت تمكنت من نشرها وشب أهلها فى بحبوحة من السعادة الخلقية والاقتصادية

٦ — علاقة الاقتصاد السياسى بالعلوم الجنائية [٣]

العلوم الجنائية جزء من علوم الحقوق ، وهذه العلوم الاخيرة فرع من فروع علم الاجتماع

---

(١) M. Clément - La science sociale - t. 1 p. 16 et suiv.

(٢) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ٤٢ طبعة ١٨٩٣

(٣) G. Vidal - Cours de droit criminel - p. 64 eF. 1901

Ferri - Sociologie criminelle p. 399 à 426

Van Kan — Les causes économiques de la criminalité.

الذى يشترك فيه الاقتصاد مع السياسة والاخلاق . واشتمال علم الاجتماع على هذه الفروع الاربعة أكبر دليل على شدة ارتباطها بعضها ببعض . وقد سبق القول بأن علم الاقتصاد السياسى يهتم بانتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها ويدرس كيفية تسيير هذه العناصر الاربعة سيراً مفيداً منتظما بين الناس . واذا حرمت الهيئة الاجتماعية أحد أفرادها من طرق المعيشة فلا شك أنه يحنق عليها ويخرج على قوانينها فيقترف المخالفات والجنح ، وربما ذهب به الامر إلى ارتكاب الجنايات . لان الانسان الذى يحرم أو يعجز عن كسب معاشه ينصرف فكره ومجهوده إلى كسب معاشه بالطرق غير المشروعة ، ومتى ارتكب هذه الامور المحرمة وقع تحت طائلة قانون العقوبات . وكلما فتحت أبواب الرزق سهل اكتساب المعيشة وزالت عن الانسان فكرة الخروج على القوانين ، اذ لا يكون لديه الفراغ الكافى للتفكير فى الاقدام على هذه النقائص . اللهم الا الذين تعودوا الاجرام وخبثت طبائعهم فلا يكون المحرض لهم على ارتكابها سوء النظام الاقتصادى بل يرجع ذلك إلى سوء أخلاقهم

لاشك فى أن لحالة الافراد الاقتصادية ، سواءاً كانت فى بؤس أو سعادة ، تأثيراً فى حركاتهم ، فان كانوا بؤساء فقد يدفعهم البؤس إلى الاعمال السيئة ، وان كانوا سعداء فقد تقودهم السعادة إلى الاعمال الطيبة . ولذلك لا بد من اعتبار سوء حالة الانسان ، أى بؤسه وفقره ، من أهم الاسباب التى تضطره أو تحرضه على ارتكاب الجرائم ومخالفة القوانين والتعدى على ملك الغير ليستولى على جزء مما زاد عند غيره ليسد به رمقه أو رمق من يعولهم . ويعتبر (Durkheim) الاجرام كعنصر ضرورى للهيئة الاجتماعية غير المعتلة ، بل ان هذا الاجرام دلالة واضحة على تمام صحتها وبرهانا ظاهراً على خروج المواد الفاسدة من الجسم السليم [1] . واذا صح هذا الزعم كان من الضرورى عدم معاقبة من يرتكبون مثل هذه الاعمال المخالفة للقوانين حتى تكون هذه النظرية صادقة .

من الاسباب الاقتصادية المحرضة على ارتكاب المخالفات والجنح أو الجرائم الفقر المدقع : أى البؤس والازمات الاقتصادية — اذ قد ينتحر من أفلس أو يقتل من كان سبباً فى افلاسه — وتكاثر السكان وتهافتهم على سكنى المدن والمهاجرة من القرى . وزيادة على ذلك فان بؤس النساء الضعيفات الارادة قد يذهب بهن إلى ارتكاب الموبقات

(١) Durkheim —Régles de la methode Sociologique p. 82 ed. 1895

والاستسلام إلى الاجرام الاجتماعى الذى وضعت له الامم أنظمة وقوانين خاصة لمراقبته مع أنه كان يجب على حكومات هذه الامم العمل على استئصال هذه الجرائم بمعالجة أسبابها الاقتصادية الاجتماعية

ولم يهمل الفلاسفة الاقدمون فحص تأثير سوء الحالة الاقتصادية فى الاخلاق وافسادها لنظام الهيئة الاجتماعية بسبب تعدى البؤساء على ملك غيرهم ، فجاء فى أناشيد الشاعر اليونانى القديم (هومير) فى (الاوديسية) ان (للبطون الجائعة أذاناً) ولدينا مايماثلها من الاقوال السائرة فى بلادنا انه : (وقت البطون تضيع العقول) بمعنى انه متى شعرت البطون بألم الجوع اقتحمت كل الصعاب وارتكبت كل الاعمال المخالفة للقوانين للحصول على القوت الضرورى للحياة . ويقول (زنوفون) : ان (من ضمن معاشه لا يعرض نفسه لارتكاب الجرائم) وأما أفلاطون فقد قال : (لا نزاع فى أنك سترى نصابين ونشالين ومحتالين ومنتهكين للحرمات فى الامة التي كثر فيها الفقراء) وتكلم أرسطو كثيراً فى كتاب السياسة عن ذلك اذ قال : (من السهل على الفقير البائس ارتكاب الجرائم لانه لا يخشى فقد ما يملكه) ورغم هذا كله فلم يدون فى كتب شراح قوانين العقوبات أن سوء الاحوال الاقتصادية من أكبر محرض على ارتكاب الجرائم . وعلى كل حال فان للاقتصاد السياسى تأثيراً عظيما فى تقليل الجرائم اذا اتبعت قواعده الصحيحة بنية صادقة ، أو الاكثار منها اذا أهملت الانظمة الاقتصادية

٧ — تعريف الاقتصاد السياسى

ليس من السهل تعريف الاقتصاد السياسى لانه علم واسع شديد الارتباط بعلوم أخرى عديدة [١] فالاقتصاد السياسى — الذى يسميه بعض العلماء الاقتصاد الاجتماعى أو الاقتصاد الصناعى أو الاقتصاد العام — عبارة عن العلم الذى يهتم بمسائل الثروة وتدبير أمور الهيئة الاجتماعية فيما يخص حاجاتها التى قد تكون مادية أو أدبية أو عقلية [٢] وللوصول إلى حل هذه المسائل الاقتصادية لابد من معرفة حاجات الانسان وميوله الطبيعية . وينحصر عمل الاقتصاد السياسى فيما يأتى . [٣]

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١ طبعة ١٩٢١
(٢) جان جاك روسو — محاضرات على العلوم والفنون
(٣) جوزيف جارنييه — الاقتصاد السياسى الاجتماعى أو الصناعى — ص ١ طبعة ١٨٦٨

١ — درس ووصف عناصر انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بوجه عام

٢ — بيان الانظمة والعادات والآراء والميول الخاصة بالسكان وكل ماله تأثير في العناصر السابقة سواء كان من شأنه افادة الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك أو تداول الثروة أو الاضرار به [١]

وعرف كوفيس (Cauwès) [٢] الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي موضوعه درس قوانين المنفعة المطبقة على عمل الهيئة الاجتماعية، والذي غايته راحة الافراد وسعادة الجماعة بواسطة التوزيع العادل للعمل والثروة. فالاقتصاد علم المنفعة، والحقوق علم العدل والاخلاق علم الخير

وأول من دون اسم الاقتصاد السياسي في الكتب (Montchrétien) في فرانسا سنة ١٦١٥ و (Verri) في ايطاليا سنة ١٧٦٣ و (James Stuart) في انجلترا سنة ١٧٦٧ وكان يفهم من (الاقتصاد السياسي) في أول الامر أنه عبارة عن القواعد الخاصة بوضع النظام المنزلي، ولما كبرت المنازل وانتشرت تكونت المدن، ولما اتسعت المدن تكونت الامم وصارت تطبق هذه القواعد على التطورات الاجتماعية المتتابعة، وبعد ما كان الاقتصاد قاصراً على حسن نظام المنزل أصبح شاملا هذا وغيره، بل وأصبح يهتم بحسن نظام الحكومة التي تدير شئون الافراد وتهتم بمصالحهم الخاصة والعامة. ومن هنا يظهر أنه يوجد اقتصاد سياسي عام واقتصاد سياسي خاص مرتبطان بعضهما ببعض كل الارتباط فالاقتصاد هو علم تدبير أحوال الافراد والحكومات. والمقصود من كلمة (Volkswirthschaft) الالمانية حرفيا هو (Menage de la nation) [٣] أي نظام الامة. والمقصود من كلمة (Hauswirtschaft) هو (Economie domestique) أي الاقتصاد المنزلي. والمقصود من كلمة (Wirthschaft) هو (Economie) أي الاقتصاد. فالاقتصاد السياسي للحكومة بمثابة الاقتصاد المنزلي للاسرات.

وقال (Colson) [٤] ان الغرض من الاقتصاد السياسي درس القوانين التي

---

(١) A. Clement - Essai de science sociale - p. 1 à 65 ed. 1867

(٢) كوفيس — محاضرات — ص ١ — ٨ جزء أول طبعة ١٨٩٣

(٣) Banfield - Organisation de l'industrie - trad. Em. Thomas p. 30

(٤) Cours d'économie politique - t. 1 p. 10

تسيطر على انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها مادامت هذه القوانين مستنبطة من الطبيعة وحب الخير. وقال (Dunoyer) [١] ان كلمة اقتصادسياسى لاتدل الا على فكرة النظام والقانون والترتيب . وقال (Marshall) [٢] ان الاقتصاد ، أو الاقتصاد السياسى عبارة عن درس الانسانية فيما يتعلق بأعمال الحياة العادية فيفحص الاجزاء المرتبطة بالحياة الفردية والاجتماعية التي تمس الحصول على الماديات الضرورية للسعادة والتى تبحث عن طرق الانتفاع بها . وعرفه (Mac Culloch) [٣] بأنه علم القوانين التي تنظم سير الانتاج والتوزيع والاستهلاك فيما يختص بالاغذية والمحصولات الضرورية ، أو النافعة أو الكمالية للانسان ، والتى يكون لها فى الوقت نفسه قيمة تبادل

وعرف (Rossi) [٤] الاقتصاد بأنه علم الثروة ، وعرف (آدم سميث) الثروة بأنها عبارة عن كل الاشياء الضرورية النافعة أو اللذيذة للمعيشة.[٥] وعرف (N.Sénior) الثروة بأنها عبارة عن كل شىء ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سروراً أو يمنع ضررا وقال : (Sismondi) [٦] ان سعادة الانسان الطبعية هى غاية الاقتصاد السياسى . وقال (جان باتيست ساى) فى محاضراته على الاقتصادالسياسى : (يظهر أن موضوع الاقتصاد السياسى كان محصوراً حتى الآن فى معرفة القوانين التى تنظم انتـاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها) إلى أن قال: (ليس الاقتصادالسياسى بشىء غير الاقتصاد الخاص بالهيئة الاجتماعية . فدرس الطبيعة ووظائف جميع أعضاء الجسم الاجتماعى كون مجموعة من المعلومات ، بل أوجد علما مستقلا سموه بالاقتصاد السياسى، وأنهم يحسنون صنعاً لو سموه بالاقتصاد الاجتماعى)

وقال شارل جيد: (لقد قيل ويقال حتى الآن إن الاقتصاد السياسى هو علم الثروة ولكن هذا التعريف يغير الغاية الحقيقية الاصلية المقصودة من هذا العلم ، وهى معرفة الانسان ولوازمه . أما الثروة فليست إلا وسيلة تسهل للانسان الوصول إلى غاياته . وربما

---

(١) La liberté du travail - t. 1. p. 11

(٢) محاضرات فى الاقتصاد السياسى

(٣) Prinèipes d'économie politique - trad. par A. Blanche p. 1 ed. 1851

(٤) محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول طبعة ١٨٦٥

(٥) فى كتابه ثروة الامم

(٦) Sismondi—Nouveaux principes d'èconomie politique

يفهم من التعريف القائل بأن الاقتصاد هو علم الثروة أن الانسان خلق للثروة ولم تخلق الثروة له، مع أنه لاجدال فى أن الثروة خلقت ليستعين بها الانسان على قضاء حوائجه) إلى أن قال: ان (الاقتصاد السياسى هو علم المنفعة الاجتماعية بينما الاقتصاد الاجتماعى هو علم العدالة الاجتماعية)

٨ — الاقتصاد السياسى والقوانين الطبيعية

كل علم من العلوم المعروفة لنا مؤسس على قوانين متصلة بعضها ببعض براوبط قوية ضرورية لبقاء هذا العلم. وقد تكون هذه القوانين غير ظاهرة لجميع الناس فلا يدركها إلا الراسخون فى هذا العلم، أو تكون واضحة جلية لا تغيب عن أقل الناس دراية بالمسائل العلمية. ويكفينا أن ننظر الى السماء لنعرف من دقة نظام النجوم فى كل ليلة، ولنستدل من حركات القمر فى كل شهر، على وجود قوانين طبيعية تسير عليها هذه الكواكب. ولقد لاحظ فى غابر الازمان رعاة الاغنام والبحارة فى مراكبهم الصغيرة دقة وانتظام حركات هذه الأجرام والأفلاك السموية. ومن هذه المشاهدات والملاحظات وضعت قواعد علم حقيقى معروف — هو علم الفلك — وهو أقدم العلوم اكتشافا

ولم يصل الانسان الى معرفة القوانين الطبيعية والكيماوية الا بعد بحث وتدقيق طويل وعندئذ سهل عليه جمعها فى علوم الطبيعة والكيمياء، وعلم تركيب أعضاء جسم الانسان. وتمكن العلماء من معرفة القوانين الطبيعية التى تسير بمقتضاها العواصف والرياح فجمعوها ونظموها ووضعوها تحت علم سموه: (علم طبيعة الكرة الأرضية أو علم الأحوال الجوية) ولم تقف البحوث العلمية عند هذا الحد فى الفحص عن القوانين الطبعية بل توصلت الى معرفة القوانين الطبيعية التى تسير عليها الألعاب الموكول أمر نجاحها للصدفة كالمراهنات ولعب الميسر [١].

ويرجع الفضل الى (مونتسكيو) والى (الفزيوكراتيين) فى الوقوف على القوانين الطبعية التى تسير عليها الامور الاقتصادية، ولو أن كثيراً من علماء الاقتصاد ينكرون وجود هذه القوانين. إذ لا يعترف (De Laveleye) في كتابه (مبادىء فى الاقتصاد السياسى) بوجود القوانين الطبعية فى الاقتصاد ويقرر أن القوانين الوضعية (les lois positives)

---

(١) Renouvier — تقسيم الطرق الفلسفية — جزء أول ص ٢٩٢

التى وضعها المشرع[1] هى الاساس الوحيد لتسيير الامور الاقتصادية .والفرق بين القوانين الطبعية والقوانين الوضعية هو أن الانسان يخضع للأولى إذ لا يمكنه الانتفاع بها إلا إذا أطاعها ، وأما الثانية فهو الذى يصنعها وفى قدرته تعديلها أو تغييرها إذا كانت لا تفيده : أى أن الاولى غير قابلة للتغيير بينما الثانية تتغير حسب رغبة الانسان

ان الواقف على دقائق القوانين الطبعية لا يتعذر عليه معرفة ما عساه يحصل إذا حدث أمر معين من الحوادث الطبعية . فالفلكى قادر على أن يعرف متى يحصل خسوف الشمس ، والكيميائى الذى يجمع عنصرين فى وعاء واحد و يمزجهما يعرف حق المعرفة نوع الجسم الكيمائى الذى يخرج عن هذا المزج . وكذلك عالم طبقات الارض يستطيع أن يحصر لنا مختلف أنواع طبقات الارض إذا أريد فتح نفق أو حفر بئر . ولكن ما الذى فى وسع الاقتصادى أن يتنبأ به استناداً الى القوانين الطبعية ؟ ان فى قدرته أن يخبرنا عن أشياء كثيرة ولو انه قد يخطىء أحياناً . ولكن لا يستدل بهذا على عدم صحة القوانين الطبعية الاقتصادية التى استند اليها

يعتبر بعض العلماء مثل (De Laveleye) أن القوانين الطبعية عبارة عن سلطة قوية لا بد من الخضوع لها إذا أريد الانتفاع بها ، ولو أنها ليست الا علاقات تنشأ من نفسها بين الاشياء بعضها ببعض، أو بين الناس بعضهم ببعض، أو بين الاشياء والناس. وقد تكون العلاقات ضرورية لازمة ولكن لا يتم هذا الا فى حالة توافر شروط معينة . فالذرة الضئيلة من الاوكسجين أو الهيدروجين لا يتكون منها الماء دائما وانما يتم ذلك اذا وضعت ذرة من الاول مع ذرة أخرى من الثانى تحت شروط معينة ونظام خاص من الحرارة والضغط . و بغير تكامل هذه الشروط لا يتكون الماء . وكذلك ليس البيع والشراء من الامور الاجبارية المحتم على الانسان عملها، بل انه يقوم بعملية البيع أو الشراء اذا وجد عند فرد من الافراد بضاعة يريد عرضها على غيره من الناس ليبيعها ، فاذا صادفه من يميل الى اقتنائها بمحض ارادته فانهما يتفقان معا على اتمام عملية البيع والشراء التى نتجت بطبيعتها من عرض الاول وطلب الثانى . وهذا الاتفاق لا يخرج عن كونه (عقداً حراً) تم برضاء الطرفين دون أى الزام أو قهر

ينكر الكثيرون من الناس على رجال الاقتصاد مقدرتهم على النظر فى عواقب الامور

---

(١) F. Simiand— Les lois positives en économie politique 1912

والمسائل الاقتصادية مع أن الذين ينكرون عليهم هذا الامر يتنبأون في كثير من أعمالهم اليومية الاقتصادية لان الشخص الذى يشترى سهماً من أسهم شركة قنال السويس أو من بنك مصر أو غيرها يكون شديد الأمل في أن هذه الشركات ستنجح في أعمالها ومشروعاتها فتزداد قيمة هذه الاسهم ، وعندئذ يستفيد المشترى من ارتفاع سعر ما اشتراه من الاسهم. حتى إن أقل الناس دراية بالقوانين الاقتصادية — الفلاح عندما يشترى قطعة من الارض الزراعية — لا يقدم على عمل الا بعد التبصر والتفكير فى عواقبه، ولا ينفذ فكرته الا عندما يرجح الاستفادة . وما شراء الاسهم وقطعة الارض الا نتيجة قوانين طبيعية اقتصادية وقد لا ينجح هذا التكهن والتنبأ لطوارىء عرضية أو موانع فجائية . ومع ذلك لا يجوز الاستدلال بهذا الفشل على عدم وجود هذه القوانين الاقتصادية الطبيعية، اذ من المحتمل أن ينتج هذا الفشل عن جهل الاسباب الحقيقية والقوانين الصحيحة المتممة لهذا النبأ والتى كان يجب على كل مشتر معرفتها والسير بمقتضاها .

وكلنا نعرف أن الريح والمطر والثلج لا يحدث بمجرد الصدفة، بل أنه يحصل حسب قوانين طبيعية معروفة لعلماء الاحوال الجوية . ورغم ذلك فقد لا تصيب أحيانا هذه القوانين كما تخطىء فى بعض الاحوال القوانين الاقتصادية الطبيعية

كل انسان يأتى بعمل غير معقول يكون مجنوناً أو سيء التصرف . وكل عاقل حسن التصرف لا بد أن يسير فى أعماله حسب أمور طبيعية تدفعه الى تنفيذ هذا العمل وهذه الامور الطبيعية هى نفس القوانين الطبيعية . وفى الغالب لا يصمم الانسان على عمل من الاعمال الا لأسباب فلا يقر قراراً بلا سبب . واذا كان الانسان لا يتحرك ولا يعمل الا لسبب من الاسباب ، وكان فى الامكان معرفة هذه الاسباب الطبيعية سهل علينا معرفة حقيقة جميع الامور الاقتصادية وتيسر تطبيقها على الانسان فى جميع أطوار حياته . وعلى فرض أن الاقتصادى توصل الى حصر هذه الاسباب التى حركت شخصا معيناً للقيام بعملية معينة، وليس فى الامكان تطبيق هذه الاسباب على جميع الاشخاص لان الاسباب التى تحرك شخصا لعمل معين قد لا تكون هى التى حركت شخصا آخر للعمل نفسه . ويستنتج مما تقدم أن كل ما فى استطاعة الاقتصادى عمله هو أن يهدينا السبيل الى القوانين الطبيعية التى يجب أن يسير عليها الناس

القوانين الاقتصادية الطبعية والقوانين الاقتصادية التاريخية

تكلمنا فيما تقدم عن وجود قوانين طبعية اقتصادية ، ولكن هل هذه القوانين ثابتة وعامة فى تطبيقها ؟ يعتقد كثير من علماء الاقتصاد فى المانيا وانجلترا وفرنسا أن القوانين الطبعية ثابتة ولكن لا يمكن تطبيقها فى كل مكان وزمان، ولذلك يؤكدون وجود قوانين اقتصادية تاريخية أى قوانين اقتصادية لا تطبق الا فى أزمنة مخصوصة وعلى فئات معينة من الناس، ومتى تغير الزمان والمكان أصبحت هذه القوانين الاقتصادية التاريخية عديمة الفائدة وغير منتجة وفى حاجة الى الاستبدال . وهل يمكن تطبيق القوانين الخاصة بالملكية العقارية الفردية الحرة على نظام الملكية العقارية المشتركة المقيدة ؟ وهل يمكن تطبيق المبادىء التجارية الدولية الخاصة بحرية التجارة فى البلاد التى تتبع نظام حماية التجارة بوضع ضرائب جمركية فادحة علي كل مايرد لها من الخارج

ولننظر قليلا إلى قانون العرض والطلب نجد أنه يعرفنا أن المصنوعات تكون رخيصة اذا زاد عرضها فى الاسواق عن طلبها : أى متى كانت المعروضات تفوق الطلبات فى الاسواق ، وبالعكس يرتفع ثمنها متى زاد طلبها عن المعروض منها فى الاسواق : أى متى زادت حاجة الناس اليها عن الكمية المعروضة منها للبيع . وقد تخطىء هذه القوانين فى بعض الاحوال لأن فى مسائل الصناعات المحتكرة لا تتغير أسعار مصنوعاتها مهما قلت أو كثرت فى الاسواق، اذ تحديد أثمانها فى قبضة أصحاب الاحتكار فلهم أن يخفضوها أو يرفعوها دون الخضوع لقانون العرض والطلب الذى ليس له أثر فى مثل هذه الاحوال

وهناك قانون اقتصادى آخر مشهور بقانون (جرشام) وهو الخاص بتداول النقود والقائل : (انه متى وجدت عملتان شرعيتان فى وقت واحد للتداول فى بلد واحد فلابد من أن الرديئة منهما تمحو الطيبة) ولقد دلتنا الايام على أن هذا القانون قد يخطىء أحيانا اذ حصل منذ خمسين سنة ، أن انخفضت فى أسواق المعادن الثمينة، قيمة الفضة عن قيمة الذهب انخفاضا عظيما ! ومع ذلك فانه استمر متداولا بين الناس مع وجود التعامل بالذهب

وهذه الاعتراضات على وجاهتها لا يمكن الاخذ بها لأن تنفيذ القوانين الاقتصادية موقوف على تحقيق شروط معينة واذا نقصت اختل سير هذه القوانين . ففى قانون العرض والطلب لا بد أن يكون نظام التجارة حراً وتكون فيه المنافسة طليقة . ونظام

الاحتكار عكس ذلك لانه نظام مقيد لهذه الحرية ، بل وضع خصيصاً لوقف قانون العرض والطلب . ويعلم من هذا انه اذا أزيلت هذه القيود لاثر القانون الطبعى وهو قانون العرض والطلب . وأما فيما يختص بالاعتراض الموجه إلى قانون (جرشام) فيصح الاجابة عليه أنه اذا أريد أن تمحو العملة الرديئة العملة الجيدة من الاسواق فلا بد أن تكون العملة المتبادلة أردأ من الاخرى باعتبارها نقوداً لا باعتبارها معادن ثمينة . ولقد أضاعت فرنسا وأمم أخرى تأثير هذا القانون بفضل الاتفاقات السياسية التي عقدتها بخصوص ايقاف سك النقود . ولكن لو تركت فرنسا وغيرها من الامم حرية السك لتحقق قانون (جرشام) ولطردت النقود الرديئة النقود الجيدة

وأما من جهة ضرورة اتباع نظام القوانين الوضعية فى الأمور الاقتصادية بحجة أن القوانين الاقتصادية الطبعية لا تتفق مع اختلاف الزمان والمكان فهذا أمر مشكوك فيه لانه مبنى على الخلط بين اعتبار الاقتصاد السياسى علم أو فن، أو بعبارة أخرى تبحث هذه الفكرة عن خلط علم الاقتصاد بفن الاقتصاد . وعلم الاقتصاد هو الذى يستكشف القوانين الطبعية المسيطرة على الامور الاقتصادية العامة ، وأساس هذه القوانين الطبعية موجود وكائن فى ثبات الطبيعة . وأما فن الاقتصاد فهو الذى يتغير ويضع الطرق المناسبة، حسب الزمان والمكان ، عند تطبيق مبادىء علم الاقتصاد العامة

١٠ — الاقتصاد السياسى علم أو فن ؟

تهتم العلوم باكتشاف الحقائق[١] . والحقائق الاقتصادية التى وصلت اليها مباحث العلماء تكون علم (Science) الاقتصاد السياسى . وأما الفن (Art) فلا يهتم إلا بالبحث عن النافع من الامور الاقتصادية والقابل للتطبيق . ولا شك أن التميز الفلسفى بين العلم والفن موجود فى الاقتصاد السياسى[٢] لان العلم يهتم فى الاقتصاد بتحديد علاقات الاشياء بعضها ببعض ويدرس حقائقها حتي يستنبط منها قوانينها الطبعية العامة . وأما الفن فيبحث عن طرق تطبيق هذه القوانين العامة بصفة عملية خاصة نافعة[٣] . ويرى أنصار

(١) تعريف كلمة (science) في القاموس التاريخى الذى وضعه (Littré)

(٢) كوفيس — محاضرات — جزء أول ص ٣٠ طبعة ١٨٩٣

(٣) روسى — محاضرات — جزء أول ص ٢٨ طبعة ١٨٦٥

الاقتصاد السياسى المحض ألا تدخل للفن فى الاقتصاد السياسى [١]

العلم فى الاقتصاد هو الجزء النظرى ، وأما الفن فى الاقتصاد فهو الجزء العملى الذى لا بد من سيره حسب الحقائق الاقتصادية أى طبقاً للنظريات الاقتصادية التي وضعها علم الاقتصاد ، واذا لم يعمل فن الاقتصاد لهذه الحقائق العلمية حسابها ولم يتخذها رائداً له فى أعماله فلابد من تخبطه في ديجور الظلام ، وحتما من وقوعه فى الخطأ الذى ينتج عن إهماله الاسس الطبعية الاقتصادية

العلم شيء والفن شيء آخر : اذ يضع الاول القاعدة ليطبقها الثانى . فالقاعدة ثابتة وانما تختلف طرق التطبيق حسب الزمان والمكان ، ولذلك فان تعاليم علم الاقتصاد عامة يصح العمل بها فى كل زمان ومكان . وأما تعاليم فن الاقتصاد خاصة فلابد من تطورها لتكون مناسبة للزمان والمكان فتختلف حسب اختلاف العصور والامم [٢]

ويستنتج مما تقدم أن قوانين علم الاقتصاد عامة طبعية ، بينما قواعد فن الاقتصاد خاصة تاريخية . ومن هنا قسم العلماء الاقتصاد إلى اقتصاد سياسى محض [٣] أو نظرى وإلى اقتصاد سياسى عملى أو مطبق . نعم إن فى الاقتصاد السياسى جزءاً علميا وجزءاً آخر عمليا . ويفضل كثير من العلماء عدم فصلهما لأنهما مرتبطان بعضهما ببعض كل الارتباط [٤] ومن الخطر فصل دراسة العلم (النظريات) عن دراسة الفن (التطبيق) . وأكبر دليل على ضرورة هذا المزج هو أن (آدم سميث) و (جان باتيست ساى) لم يفصلاهما بل تركا الفن مندمجاً فى العلم لانهما كتلة واحدة لتكوين جسم الاقتصاد السياسى . والسبب فى أن بعض العلماء أرادوا التفريق بين علم الاقتصاد وفنه هو أنهم رغبوا فى أن يكون علم الاقتصاد أكثر وضوحاً وأعظم تأثيراً وأن يكون فن الاقتصاد أثبت قدماً وأكثر حرية عند تطبيقه [٥]

---

(١) ايف جيبو (Y. Guyot) — علم الاقتصاد السياسى — ١٨٨٧

(٢) ليون ساى — قاموس الاقتصاد السياسى — ص ٧٩٦

(٣) Rossi — Cours - t. 1. p. 33; Turgeon — La science économique et politique nationale p. 27 ed. 1888; M. Block — Les progrès de la science economique — t. 1 ed- 1897

(٤) كوفيس — محاضرات — جزء أول ص ٣٤ طبعة ١٨٩٣ — بلانشار — محاضرات جزء أول ص ٥ طبعة ١٩٢١ بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٤ طبعة ١٩١٤

(٥) Courcelle— Seneuil .— Traite d'économie théorique et pratique— t 1p. 4 et t 2 p 2

١١ — الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص أو الاهلي

كانت الفكرة الاساسية الاولية للاقتصاد السياسى هى وضع قواعد عامة ذات تأثير فى كل زمان ومكان لاعتبارها قوانين طبعية مبنية على العلم الصحيح . والعلم هو الذى يبحث عن حقائق الامور . ولما لم تكن الحقيقة العلمية مقيدة بزمان أو مكان كان العلم الذى يتألف من الحقائق عاما مثلها ولذلك فان الاقتصاد السياسى عام . وقال (Lowe) فى خطاب القاه بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوى لآدم سميث : (ان الاقتصاد السياسى لا يتقيد بزمان ولا بمكان) فهو عام تسرى أحكامه على جميع الامم وفى كل عصر

وفكر فريق آخر من علماء الاقتصاد — وفى مقدمتهم أنصار المذهب الطبعى — فى أن لكل أمة أنظمة وقواعد خاصة بها لفحص مسائلها الاقتصادية لأن (من لم يلاحظ وجود أمم سياسية منفصلة بعضها عن بعض فلن يحسن فحص المسائل الاقتصادية)[١] وتبعهم فى هذا الرأى كثير من علماء الالمان (Schmoller) و (Frederic List) و (Cauwès)[٢] فى فرنسا اذ يعتقدون أن للاقتصاد السياسى مسحة أهلية خاصة بكل أمة من الامم ، وأن مبادئه لا يمكن تطبيقها إلا على هيئة اجتماعية معينة وفى زمان معين فيؤخذ مما تقدم أن هنالك اقتصاداً سياسياً خاصاً بقدر عـدد الامم الموجودة فى العالم . ويكون الغرض من الاقتصاد السياسى الخاص (تربية كل أمة تربية اقتصادية خاصة لتمكين أهلها من الدخول في معترك الحياة العامة على علم ودراية بجميع شئون بلادهم) ولا بد ان تكون العلوم التى تدرس عبارة عن (علوم تفحص كيف يمكن للامة الوصول الى حفظ كيانها وتحسين حالها مع مراعاة مرافقها الخاصة) وهذا هو المبدأ الذى أسهب فى شرحه (List) فى كتابه (الخطة الاهلية فى الاقتصاد السياسى)[٣]

وكتب (Taine) معضداً هذا الرأى قائلا : إن (الناس ليسو سواءاً فى كل الامم ولا يسلكون مسلكا واحداً للحصول على الثروة أو لاستغلالها . وليس الانسان كالاشياء

---

(١) Turgot — Lettre ouverte à Melle de Lespinasse

(٢) مقال نشره فى مجلة الاقتصاد السياسى ١٨٩٨

(٣) Frederic List — Système National d'Economie Politique

السكمية ولا كالمادة الثابتة لأنه متغير ومتقلب . وليس للقوانين التي تحكمه إلا قيمة شخصية أو ذاتية . وان صح أن عناصر العالم الطبعى متصلة بعضها ببعض بروابط مستقلة عن حوادث الزمان والمسكان فليس الامر كذلك فى العناصر الاجتماعية العديمة التشابه بالنسبة لاختلاف الجو والمدنية والانظمة الاجتماعيـــة) وقال (Wolowski) إن الاستنتاجات العلمية المحضة غير المحسوسة جعلتنا حيارى لأنها تعتبر الانسان قوة مادية اكثر مما تعتبره قوة معنوية. فيظهر الانسان أمامنا، حسب النظريات والطرق الحسابية، كأنه شيء ثابت لا يتغير فى كل زمان ومكان مع أنه فى الواقع كثير التغير) [١]

وظهر أخيراً فى النمسا والمانيا أنصار كثيرون لايجاد مبـــادئ الاقتصـــاد السياسى الخاص بجوار الاقتصاد السياسى العام لأن المجهود الانسانى — وهو العمل — كان دائما وسيلتنا العليا للحصول على حاجاتنا بشرط أن لا ينفرد الانسان فى أعماله بل يتعاون مع غيره لانجازها . وكانت رغبتنا فى الحصول على السعادة والمعيشة المرضية هى الدافع الوحيد الى هذا التعاون . وكلما تحسنت طرق التعاون ازدادت سعادتنا . وكلما اختلت ارتبكت هذه السعادة . فالتعاون هو القانون الاقتصـادى الوحيد العام . وعلى هـــذا الأساس الثابت وضعت قواعد الاقتصاد العام لجميع الامم . أما أن نجزم بضرورة وجود اقتصاد سياسى عام محتوم تنفيذه وتطبيقه على جميع الامم دون تغيير ولا تحوير ، فهذا ضرب من المحال ومثلنا فى هذه الحالة كمثل الطبيب الذى يصف لمريض مقيم بجهات خط الاستواء نفس الادوية والاغذية التي يعطيها لمريض آخر في القطب الشمالى .

والخلاف الموجود الآن بين الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص أو الاهلي ناتج عن اعتبار الاقتصاد علماً أو فناً . فاذا اعتبرناه علماً فهو عام ، وإذا اعتبرناه فنا فهو خاص . وللاقتصـــاد السياسى الخـــاص خواص معينة تختلف باختلاف الانظمة الاجتماعية الموجودة في كل أمة . إذ قد لا يوافق نظام تجارى معلوم الاحوال الاقتصادية التجارية فى أمتين مختلفتين فرنسا وانجلترا مثلا . فربما تكون احـــداهما ناجحة نجاحاً عظيما فى الصناعة بينما تكون الاخري بطيئة فيها أو تكون مهتمة بالزراعة . وكذلك مصر فان أكثر مجهوداتها منصرفة إلى الاعمال الزراعية ، ولذلك لا بد أن يكون لها اقتصاد زراعى متـــين حتى تتمكن من استثمار ينابيع ثروتها استثماراً معقولا مستمداً قوته من التعاليم

---

(١) كتب ذلك فى المقدمة التى وضعها لـكتاب (Rosche) مبادىء الاقتصاد السياسى ص ٥٥

الاقتصادية الخاصة بالزراعة ومتى تيسر لها تحسين حالة صناعاتها فمن السهل توسيع نطاق اقتصادها الخاص توسيعاً يكون كفيلا بحسن قيادة هذه الاعمال الاقتصادية الجديدة.

ورغم هذا كله فان أكثر علماء الاقتصاد ينظرون إلي الاقتصاد السياسى كعلم عام اندمج فيه الجزء الخاص أو المعروف بالاقتصاد السياسى الاهلى .

الفصل الثانى

الطريقة فى الاقتصاد السياسى

١ — الطريقة الاقتصادية ٢ — المذاهب العصرية من حيث الطريقة (المذهب الرياضى والنفسى والتاريخى) ٣ — العلوم المساعدة للاقتصاد السياسى ٤ — شأن التجربة فى الاقتصاد السياسى

١ — الطريقة الاقتصادية

تدل كلمة منهج أو طريقة (methode) في اللغة من الوجهة العلمية على (السبيل الموصل إلى الحقيقة) [1] أو (الطريق الذى يتخذه العلم للوصول إلى اكتشاف الحقيقة) [2] وقد يكون لكل نوع من أنواع معلوماتنا المختلفة طرق علمية خاصة للوصول إلى معرفة حقيقة كل منها . وأهم هذه الطرق اثنان:

١ — الطريقة الاستنتاجية (methode deductive) ويسميها البعض الطريقة المجردة (abstraite)

٢ — والطريقة الإستقرائية (methode inductive)

وتسير الطريقة الاستنتاجية من العام إلى الخاص وترجع، في سيرها هـذا إلى تحكيم

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٨ من الجزء الاول طبعة ١٩٢٦ وكذلك كاميل بيرو — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — ص ٥٤ جزء أول طبعة ١٩١٤

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد السياسى — ص ١٠ — ١١ طبعة ١٩٢١

العقل [١] لأنها تشك فى وضوح المبادئ العامة فلا تعتقد صحتها ، ولذلك تفحصها فحصاً دقيقاً وتستنتج منها ، بالتفكير والمنطق، القواعد التى تريد الوصول إليها لجعلها أساساً ثابتاً للعمل بها فى الامور الاقتصادية . وأكثر العلوم استعمالاً لهذه الطريقة علم الهندسة والحساب والحقوق، خصوصاً الفقه الرومانى

ولقد كانت هذه الطريقة أول الطرق الاقتصادية التى سار عليها فى بادئ الامر أساطين رجال الاقتصاد مثل (ريكاردو ومالتس وستيورات مل) لأنهم استرشدوا بها فى وضع نظرياتهم المشهورة . وكذلك استعان أنصار المذهب العلمى بهذه الطريقة فى بحوثهم فاستنتجوا بواسطتها من الامور الاقتصادية جملة مبادئ ذات أهمية منها (ان الانسان يسعى دائما للحصول على أقصى أغراضه بأقل مجهود) وقانون (تناقص الفوائد) وقانون (زيادة تعداد السكان)

وأما الطريقة الاستقرائية فنها تسير بعكس الطريقة السابقة لأنها تسير من الخاص إلى العام وتستعين فى ذلك بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير . فتلاحظ الحوادث الخاصة وتحصرها لتصل منها إلى وضع مبادئ اقتصادية عامة [٢] وتسمى هذه الطريقة فى المانيا بالطريقة المحققة أو الحقيقية (Meihode Réelle) وهى كثيرة الانتشار فيها . وهذه الطريقة هى عين النظرية التى أدخلها باكون (Bacon) فى علوم الطبيعة والتاريخ الطبيعى . وكانت نظريته مؤسسة على (ملاحظة أشياء معينة للاستدلال منها على أمور عامة) وكذلك قانون الجاذبية الذى اكتشفه نيوتن (Newton) اذ استدل من سقوط الاجسام على الارض أن هناك مادة جاذبية فى الارض وهذه المادة هى التي تجذب الاشياء بما لها من القوة

والطريقة الاستقرائية فى الاقتصاد السياسى عبارة عن (الملاحظة الدقيقة لجميع الامور الاجتماعية الماضية والحاضرة كما يشرحها لنا التاريخ والاحصاء وما يقدمه لنا السائحون من البيانات المرتبطة بهذه الامور الاجتماعية) ومتى نقل إلينا التاريخ كيفية تكوين الانظمة الاجتماعية والاقتصادية وكيفية تسييرها وتعديلها فاننا نستعين بهذه الحوادث التاريخية

---

(١) بلانشار ــ محاضرات ص ــ ١٠ ــ ١٣

(٢) بيرو ــ محاضرات ــ جزء أول ص ٢١ طبعة ١٩١٤ وشارل جيد محاضرات ــ ص ١٨ جزء أول طبعة ١٩٢٦

الخاصة لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة [١] ويعطى لهذه الطريقة الاستقرائية اسم الطريقة التاريخية (Methode historique) وكان من أكبر أنصارها فى المانيا (Roscher و List) وفى فرنسا (Leroy Beaulieu- Levasseur - Cawvès Possy - Le Play) وفى انجلترا (Cliffe Leslie) وفى بلجيكا (Laveleye)

وتختلف الانظمة الاجتماعية باختلاف الامم ، وعلى ذلك فان ما يزعمه المذهب العلمى الفلسفى المعضد للطريقة الاستنتائية القائلة إن العناصر الاقتصادية والعوامل الاجتماعية عامة وثابتة غير صحيح ولا يتفق مع الواقع ولذلك يقول المذهب التاريخى المعزز للطريقة الاستقرائية إنه لافائدة من البحث عن قوانين عامة ثابتة لقيادة الانسان فى كل زمان ومكان ، بل لا بد من البحث بواسطة التاريخ والملاحظة عن وضع قوانين لتنظيم علاقات النـاس (المقيمين فى بيئة واحدة) ومن هنـا أعطى للاقتصاد السياسى اسم الاقتصاد السيامى الخاص أو الاهلى

لاشك أن المذهب التاريخى المعضد للطريقة الاستقرائية أدق فى قوانينه من المذهب العلمى المحبذ للطريقة الاستنتاجية لانه يتجنب وضع قوانين عامة ثابتـة لاعتقاده أنه لا يمكن لكل قانون أن يكون عاماً ثابتاً يؤثر فى جميع الناس فى كل زمان ومكان . ومع هذا كله : هل الطريقة الاستقرائية التى تستمد قوتها من الحوادث التاريخية والملاحظات الاجتماعية كاملة لاعيب فيها ؟

من العبث الاعتقاد بان الطريقة الاستقرائية كاملة دقيقة لاغبار عليها فيما يختص بالعلوم الاجتماعية مثل متانتها ودقتها وكمالها فى علوم الطبيعة ، لانه من الصعب ملاحظة الوقائع والحوادث فى العلوم الاجتماعية ، مع أنه من السهل ملاحظتها فى علوم الطبيعة . واذا دلت الظواهر على غير ذلك فان الحقائق تثبت أنه من الصعب علينا أن نلاحظ بأنفسنا الوقائع التى تصدر منا أو تخصنا شخصياً . والسبب فى ذلك هو أننا القائمون بها والفاعلون لها وليس من السهل عملها وملاحظتها فى وقت واحد ، وزيادة على ذلك فان هذه الحوادث الاجتماعية عديدة مختلفة . وان كل من شاهد جملا واحداً فقد عرف جميع هذا النوع

---

(١) ظهرت هذه النظرية لأول مرة فى ألمانيا كما أظهر فيها (Savigny) المذهب التاريخى فى علم الحقوق . ويرجع تاريخ ظهور الطريقة الاستقرائية الى سنة ١٨٤٣ وهو تاريخ ظهور كتاب الاقتصاد الذى وضعه Roscher وظهرت الطريقة الاستقرائيه فى العلوم الاجتماعية سنة ١٨٥٥ فى فرنسا بفضل كتاب (Le Play) الذى وضعه بخصوص (العمال الاوروبيين) .

من الحيوانات وعرف خواصها ولكن من رأى عاملا واحداً من عمال المناجم أو من عمال المصانع لايستطيع القول بأنه عرف جميع أنواع وأحوال وعادات هذه الطبقة من الهيئة الاجتماعية ، لان لكل عامل عادات وأنظمة تختلف عما لزملائه ، فملاحظة الامور الاقتصادية والوصول إلى معرفة الاحوال الاجتماعية ليست من المسائل السهلة ، بل إنها فوق طاقة الفرد وحده ولا بد للتمكن من ملاحظتها من مجهود آلاف من الناس وعدد كبير من الحكومات التي في يدها وسائل عدة للحصول على هذه الملاحظات الدقيقة

ولقد بالغ أنصار الطريقة الاستقرائية في ألمانيا لدرجة انهم جعلوا الاقتصاد السياسي عبارة عن دائرة معارف أو مجموعة الحوادث الاقتصادية مع أن الاقتصاد كما يقول Cliffe Leslie عبارة عن (الحقائق وليس بسجل لحصر جميع الحوادث) فالامور الاقتصادية المرتبطة بالحياة الاجتماعية متشعبة إلى أشكال عدة واذا سجلناها على علاتها دون استبعاد التافه منها[1] فاننا نحاول عبثاً ونرتكب شططاً ونعمل عملا عقيما ، ولذلك لا بد من أن توصلنا الملاحظات الدقيقة العدة إلى استنباط العموميات التي تسير حسب القوانين المتشابهة

ويتضح لنا مما تقدم أنه لايمكن الاستغناء عن احدى الطريقتين (الاستنتاجية والاستقرائية) في فحص الامور الاجتماعية وانهما لازمتان للاقتصاد السياسي على حد سواء[2] وهما كما قال (Schmoller) لازمتان للعلم كلزوم القدمين للانسان في مسيره اذ يتعذر الاستغناء عن احداهما[3] و بناء على ذلك فلا يوجد كما يقول شارل جيد[4] إلا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات وهي :

١ — ملاحظة الحوادث الاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة

٢ — افتراض تفسير عام موصل إلى معرفة الرابطة التي بين الاسباب والنتائج

٣ — التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة أو الملاحظة للوصول

---

(١) جيد — محاضرات — ص ١٧ جزء ١ طبعة ١٩٢٦ وكوفيس — محاضرات في الاقتصاد السياسي ص جزء أول طبعة ١٨٣٩

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٤ طبعة ١٩٢١

(٣) مقالة كتبها عن نظرية الاقتصاد السياسي وطرقه — في مجلة الاقتصاد السياسي العدد الثامن سنة ١٨٩٤ ص ٤٦٣ وكذلك أنظر كتابه — Politique Sociale et Economie Politique — ص ٤١٧ طبعة ١٩٠٢

(٤) جيد — محاضرات — ص ٢٣ جزء أول طبعة ١٩٢٦

إلى معرفة ما اذا كان تطبيق هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له

٢ – المذاهب العصرية من حيث الطريقة

لا يرجع خطأ الطريقة الاستنتاجيــة الى أنها أكثرت من الاعتماد على الملاحظات المجردة، بل لانها اعتبرت الافتراضات كأنها حقائق، ومع ذلك فان هذه الطريقة لم تندثر بل استمرت باقيــة غــير أنها تشعبت إلى مذهبين جــديدين وهما : المذهب الرياضى والمذهب النفسى[١]

فالمذهب الرياضى يعتــبر أن جميع العــلاقات التى بين الناس عبــارة عن توازن (équilibre) كالذى يدرس في العلوم الميكانيكية والذى يصح وضعه على شكل معادلة جبرية (équation algébrique) ولقد نشر (Cournot) هــذا المذهب فى فرنسا سنة ١٨٣٨ [٢] و (Walras)[٣] فى سويسرا و (Jevons) [٤] و (Marshall) فى انجلترا ، و (Vilfredo Pareto) فى ايطاليا (Launhardt) و (Gossen) فى ألمانيا [٥] و (I. Fisher) فى الولايات المتحدة . وخصص (Bouvier) سنة ١٩٠٢ كتاباً لدرس هذا المذهب وسماه (الطريقة الرياضية فى الاقتصاد السياسى) .

وأهم تعاليم المذهب الرياضى تطبيق قواعد الملاحظة المستعملة فى العلوم الرياضــية : (الحساب والجبر والهندسة) على الامور الاقتصادية لان الاقتصاد نظريات شديدة الحاجة الى استعمال الارقام الحسابية كنظريتى (القيمة والثمن)، ولقد اعترض على هذا المذهب لان الامور الاقتصادية ناتجة عن محض إرادة الانسان وإرادة الانسان تتغــير وتتقلب حسب أهوائه ولا تسير بمقتضى قواعد ثابتة دقيقة كقواعد الحساب والجبر والهندسة، وزيادة على ذلك ليس من المحتم تطبيق القواعد الرياضية على جميع المسائل الاقتصادية ، بل قد يكتفى بتطبيقها فى بعض الامور وتهمل فى غيرها . ويحصر هــذا المذهب جميع المسائل الاقتصادية فى أعمال التبادل (Echange)[٦]. فاذا أريد تحديد ثمن بضاعة من

---

(١) Ecole mathématique et école psychologique

(٢) Recherches sur les principes mathematique de la theorie des richesses

(٣) Walras— theorie d'economie politique

(٤) Jevons — Elements d'economie politique pure — 4— ed

(٥) Economie politique pure

(٦) جيد ـ محاضرات ـ ص ٢٢ جزء أول طبعة ١٩٢٦

البضائع المعروضة فى الاسواق لابد من درس أحوال أسواق هـذه البضاعة للوقوف على معرفة نسبة حركة العرض الى الطلب فيها ، ومتى تيسر معرفة تموج حالة الاسواق صار من الممكن تحديد ثمن البضاعة على وجه التقريب . وكل هذه المباحث تصورية مؤسسة على الافتراض (hypothèse) وقد لا تنجح هـذه الافتراضات ولذلك يجب على الاقتصادى الرياضى أن تكون افتراضاته قريبة الى الحقيقة ، على قدر المستطاع ، ومع ذلك فرغم دقة الفحص فان النتيجة تكون دائما تقريبية لان أساسها الفرض ، والفرض شىء غير الحقيقة ولو قرب منها .

لا عيب على هذا المذهب فى شىء ، لان جميع القوانين العلمية — خصوصاً العلوم الاجتماعية — تقريبية مهما اختلفت طرق الوصول اليها ، ولكن استعمال المذهب الرياضى فى الامور الاقتصادية ليس فى استطاعة كل انسان ، لانه يحتاج إلى التعمق فى الرياضيات[١] التى قد تغيب على كثير من علماء الاقتصاد .

وأما المذهب النفسى أو النمسوى — نسبة إلى جنسية واضعه — فانه يعتبر العناصر الاقتصادية كعناصر أدبيـة . واذا درست أخلاق الانسان من حيث رغباته فلابد من الوصول الى معرفة أسباب الاعمال الاقتصادية ، وبهذه الطريقة يسهل تحليل نظرية قيمة الاستعمال[٢](Valeur d'usage) ونظرية رأس المال . ولما كانت قيمة الاشياء مؤسسة على رغبـة الانسان فى الحصول عليها أو رغبته عنها . فمن الضرورى درس هـذه الرغبة من الوجهة النفسية .

وأما المذهب التاريخى فقد سبق الكلام عليه فيما يختص بالطريقة الاستقرائية وهو يستند فى جميع استنباطاته إلى الحوادث التاريخية .

٣ — العلوم المساعدة للاقتصاد السياسى

تشترك فى مساعدة الاقتصاد السياسى على إتمام بحوثه علوم كثيرة أهمها علم الاجتماع الذى اشتق منه الاقتصاد وعلم الحقوق والسياسة والاخلاق[٣] . وقد سبق الكلام على

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء ول ص ٢٥ طبعة ١٩١٤

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤٢

(٣) G. Schmoller Politique sociale et économie politique p. 338 ed. 1902

علاقات كل من هذه العلوم بالاقتصاد السياسى . ونكتفى هنا بالكلام على علوم أخرى لم نشر اليها بشيء فيما تقدم وهى : الاحصاء والتاريخ والجغرافية والزراعة .

علم الاحصاء حديث يرجع عهده الى القرن السابع عشر. وهو علم عد الوقائع الاجتماعية [١] ويستعمل فى جميع الامور القابلة للعد والحصر أو التقدير . فيساعد علم الاحصاء الاقتصاد السياسى [٢] على معرفة تأثير الاحوال الاجتماعية الخاصة بالمواليد والوفيات ويدرس أسباب قلتها أو كثرتها ليعمل على نشر الاحتياطات الصحية منعاً لقلة التعداد ويفحص أسباب قلة النسل لوضع الانظمة الاجتماعية الضرورية لزيادة عدد المواليد . ولا تقتصر بحوث علم الاحصاء [٣] على حصر تعداد الاشخاص بل يهتم بمعرفة مقادير الحاصلات السنوية وحصر كمية كل نوع منها وعمل نسبة عن حركة الانتاج لمعرفة أسباب الزيادة أو العجز وكذلك يرشدنا الى حالة أجور العمال وما يحدث لها من الصعود أو الهبوط فيسهل مقارنة الاجور فى السنين الماضية بأجور عمال الامم الاخرى لمعرفة حالة العمال الاجتماعية فى الامم المختلفة .

وأول أنصار علم الاحصاء فى فرنسا (Vauban - NicKer - Condorcet - Lavoisier) وفي القرن التاسع عشر استمر (Cournot) و (Leon Say) و (Foville) و (Levasseur) على نشر هذا العلم لشدة ارتباطه بالامور الاقتصادية .

وأما التاريخ فقد سبق الكلام على أنه أساس المذهب التاريخى عند فحص الطريقة الاستقرائية .

وأما الجغرافية وعلم طبقات الارض فيرشدان الاقتصاد السياسى عند فحص أحوال معيشة الانسان فى الماضى والحاضر . وهذان العلمان يوضحان أسباب توزيع

---

(١) بيرو ـ محاضرات ـ جزء أول ص ٣٢ وجان باتيست ساي ـ رسالة فى الاقتصاد السياسى ص ٥ من الطبعة السابعة

(٢) Fernand Faure - Elements de statistique - 1902; Liesse - La statistique ses difficultés, ses resultats - ed. 1912; M. Block - traité théoriqne et pratique de la statistique; G. Sohmoller :- Politique sociale et économie politique - p. 372 ed. 1902

(٣) الاحصاء ليس بعلم بل هو طريقة من طرق العمل وينحصر عمله فى تطبيق نظام العد على العناصر الاجتماعية ـ هذا رأي (S. Nitti) الذي جاء فى كتابه (La population et le systeme social) ترجمه من الطليانية الى الفرنسية (R. Worms) ص ٦ طبعة ١٨٣٧

الناس على جميع أقسام الكرة الارضية و يبينان طرق المواصلات والمعاملات واختصاص كل أمة وأهميتها

وأما علم الزراعة (botanique) فيهدى عالم الاقتصاد السياسى إلى القوانين الطبيعية التى تساعد على انتاج النباتات والحيوانات وكذلك يدل على كيفية تحسين طرق الانتاج[1]

٤ — شأن التجربة فى الاقتصاد السياسى

لا تكفى ملاحظة الحوادث وحدها للوصول إلى نتيجة باهرة فيما يختص بعلوم الطبيعة دون القيام بعمل أى تجربة (Expérimentation) ولكن ليس من السهل اجراء هذه التجربة فيما يختص بالعلوم الاجتماعية . فعالم الكيمياء أو الطبيعة قادر على درس ما يريد فحصه وقيامه بالتجربة اللازمة لها ، ولكن ليس فى امكان عالم الاقتصاد عمل مثل هذه التجارب . ولذلك فهو يترقب الفرص التى ترشده إلى أمور معينة يستطيع الاستناد عليها لتطبيق تشريع جديد أو لابتكار أنظمة اقتصادية حديثة وزيادة على ذلك فان الاقتصادى يدرس الوقائع الاجتماعية أو الاقتصادية التى يقع عليها نظره كما هى دون أن يتمكن من القيام بأى تغيير فيها وانما غاية مايمكنه هو أن يفرض تعديلها أو تغييرها — عن طريق التصور فقط — للوصول إلى الغرض الاقتصادى الذى يبحث عنه . وقد تخطىء هذه التصورات والفروض فتكون العاقبة سيئة

لنفرض اننا أردنا تجربة حرية التبادل (libre échange) والنظرية الاخرى المضادة لها المشهورة باسم مذهب حماية التجارة (protectionnisme) فنشرنا فى مملكة من الممالك مذهب حرية التبادل ، وفى مملكة أخرى المذهب الثانى لمدة خمسين سنة فظهر لنا فى نهاية هذه المدة أن المملكة الاولى صلح حالها وكثر مالها ، بينما المملكة الثانية افتقرت وساء حالها وقل مالها . ولكن هل يمكننا القول أن التجربة فى الامور الاقتصادية سهلة ومتيسرة كما هى فى علوم الكيمياء والطبيعة ؟ وهل عرف من التجربتين السابقتين أى المذهبين أفضل ؟ لا يمكن البت فى أفضلية أى المذهبين أنفع . والذى يحول دون ذلك هو اختلاف الانظمة التجارية فى كل من المملكتين وتنوع الشرائع والمجهودات الفردية. ورغم أن بلاد (الجال الجديدة الجنوبية) و بلاد (فيكتوريا) موجودتين فى قارة واحدة

---

(١) شمولر — السياسة الاجتماعية والاقتصاد السياسى — ص ٣٣٨ طبعة ١٩٠٢

(استراليا) وأهلهامن عنصر واحد وعاداتهما متشابهة فان الاولى تتبع نظام حرية التجارة بينما تسير الثانية على قواعد حماية التجارة . فيستدل من ذلك على أن التجربة المباشرة عسيرة متعذرة فى المسائل الاقتصادية الاجتماعية[١]

أما التجربة غير المباشرة أو طريقة المقارنة فيظهر أنها أكثر اتفاقا مع طبيعة العناصر الاقتصادية من التجربة المباشرة ، وهى عبارة عن تكرار ملاحظة تأثير العناصر نفسها فى أوساط مختلفة و بيئات متنوعة وعندئذ يلاحظ خواص كل حالة من الاحوال وعند مقارنة نتائجها بعضها ببعض يستدل على أهميـة الاسباب العديدة التى كان لها اكبر تأثير فى هـذه الاحوال الاجتماعية والاقتصادية . وقد يكون لمثل هذه الطريقة فائدة عظيمة فى العلوم الاجتماعية كما يقول (Durkheim)[٢] وهذا مشاهد فيما يختص بأجور العمال ومدة شغلهم وفي القوانين التى تعطى للحكومة حق إدارة السكك الحديدية لان علماء الاقتصاد يلاحظون سير الانظمة الاقتصادية فى الامم المختلفة و يفحصون نتائجها فيها ، و بعدئذ يستنبطون من هذه المقارنة القوانين الاقتصادية المناسبة لبلادهم[٣]

---

(١) M. Donnat - La politique experimentale — ed.1891

(٢) Durkheim — La règle de la methode sociologique 1895

(٣) بيرو ـ محاضرات ـ جزء أول ص ٣٠ طبعة ١٩١٤

الفصل الثالث

حاجات الانسان

١ — ضروريات الانسان فى معاشه ٢ — الثروة أو المنفعة ٣ — القيمة : المنفعة الاخيرة كأساس لتحديد القيمة — العمل كأساس لتحديد القيمة

---

١ — ضروريات الانسان فى معاشه

ضروريات الانسان هى لوازمه وحاجاته التي لا يمكنه الاستغناء عنها فى معاشه . والمحرك الاكبر لمجهوداته الاقتصادية . والنقطة الاساسية للاقتصاد السياسى . كل انسان فى حاجة إلى مساعدة الغير للوصول الى الغاية التي ينشدها فى حياته ، وكذلك النباتات والحيوانات فى شدة الاحتياج الى معونة الغير . وكلما كبرت شخصية الانسان واتسعت معارفه وتقدمت مدنيته ازدادت حاجاته

يقول الناس فى حديثهم : إنهم فى حاجة الى النوم والغذاء والمسكن ، وما عدا ذلك فليست بحاجات ولكن من الوجهة الاقتصادية أو فى لغة الاقتصاد أن كل رغبة من رغبات الانسان تعبر عن حاجة معينة مهما صغرت أهميتها . فيقال: إن الانسان فى حاجة الى استنشاق الهواء النقى أى الى الرياضة ، ويرغب في مطالعة الكتب العلمية النافعة ويميل الى السياحة لمشاهدة المناظر الجميلة ويود سماع الاغانى المشجية والالحان المطربة كل هذه الامور تعبر عن رغبات الانسان وتوضح شدة تمسكه بتحقيقها لانها من أهم حاجاته الضرورية لمعيشته عيشة سعيدة

كل حاجة (besoin) يريدها الانسان تولد عنده رغبة (desir) الحصول عليها . وهذه الرغبة نفسها توجد عنده النشاط أو المجهود اللازم الذى يدفعه ويقوى إرادته لتحقيق هذه الرغبة . ويقول (Tarde)[1] ان رغبة الانسان فى الحصول على شيء من الاشياء لا تتولد عنده الا اذا كان هذا الشيء فى عالم الوجود أى معلوماً لنا . فالاختراع — لا الرغبة — هو الركن الاساسى لكل حاجة يريد الانسان تحقيقها . ولا يميل الانسان

---

(١) Logique sociale - ch. 8

الى التدخين وركوب الاوتومو بيلات إلا لعلمه أنها موجودة ويمكنه الوصول اليها لأنها اخترعت وعرف كيفية استعمالها والتمتع بها . ومن الامثال المشهورة : إن « الحاجة أم الاختراع » أى ان حاجة الانسان هى الركن الاساسى ، ولا تتكون هذه الحاجة الا اذا رغبها الانسان . فالرغبة هى التى تدفع الانسان الى اختراع ما يحتاج اليه من ضروريات معاشه . فالاختراع نتيجة لرغبة الانسان الطبيعية فى الحصول على حاجات معينة . وهذه الرغبة تحرضه على البحث والتدقيق والتنقيب والاختراع . وحاجة الانسان الى الغذاء هى التى دفعته الى البحث عما يقيه شر الجوع فصار يهتم بأمور الزراعة وتربية الحيوانات اللازمة لها . وحاجته الى وقاية جسمه من شر البرد والحر جعلته يفكر فى اختراع الاقمشة ووسائل نسجها واكتشاف الآلات الميكانيكية اللازمة لصناعتها

وسواء كانت الحاجة هى أم الاختراع أو كان الاختراع هو أبو الحاجة فلا يحصل الانسان على حاجاته دون الاشتغال لها بكد ونشاط . وحاجات الانسان[١] عديدة تختلف باختلاف الناس . وأهم هذه الحاجات المأكل والمسكن والملبس والتعليم والتربيه

قال Senèque[٢] ان أقرب طريق موصل إلى الثروة هو أن يقلل الانسان من حاجاته . فحذا حذوه (Le Play)[٣] وقال : انه يجب على الانسان أن يقلل من حاجاته على قدر المستطاع ليكون سعيداً لان رعاة الاغنام وأهل القرى اكثر سعادة من غيرهم لقلة حاجاتهم وزهدهم وقناعتهم بالضرورى من لوازمهم كالقوت اليومى ولكن كثرة حاجات الانسان لاتدل على نقص فى أخلاقه كما يزعمون بل النقص الاخلاقى الحقيقى هو أن تكون هذه الرغبات سيئة وخبيثة المقصد[٤] .

ولقد قصر أنصار مذهب الزهد (Doctrine Stoicienne) حين عجزوا عن الوصول إلى هذه الحقيقة ولم يصيبوا فى تفضيلهم الفقر على الغنى كما يزعمون أن (الزهد والتقشف هما منبع صحة الفرد والجماعة . ومتى ابتعد الانسان عن الظواهر قل تفكيره فى نفسه واقترب

---

(١) لم يهتم علماء الاقتصاد بدرس حاجات الانسان درسا دقيقاً مثل ما درسها (Fourier) في تعاليمه . ولقد خصص لها (Tarde) كتابه المعروف باسم Psychologie economique

(٢) نقلا عن كتاب بيرو ـ محاضرات فى الاقتصاد ـ جزء أول ص ٦٦ طبعة ١٩١٤

(٣) جزء أول من كتابه ـ العمال الاوروبيون

(٤) كوفيس ـ محاضرات فى الاقتصاد ـ جزء أول ص ٢٤٧ طبعة ١٨٩٣

من الله)[١] لقد غاب عن زعماء هذا المذهب أن الرضى بالقليل والقناعة باليسير أكبر باعث للانسان على الخمول والكسل وهذا مناقض لما قاله أرسطو (لاسعادة بغير العمل وللعقلاء من النـاس فى أعمالهم غايات عديدة شريفة) [٢] وزيادة على ذلك فان البطالة والكسل مخالفان للتعاليم الاجتماعية الحديثة القائلة بأن (العمل هو الحرية) والحرية هى التى تجعل الانسـان طليقاً فى اختيار حاجاته وأما الكسول فيقنع بالطفيف من الامور لأنه لا يستطيع العمل للحصول على أكثر منها

وتختلف حاجات الانسان باختلاف الاشخاص وكذلك فان هـذه الحاجات غير محصورة ولكنها محدودة الفائدة . ومتضامنة ولو أنها تزاحم بعضها . وسنتكلم على كل من هذه الاحوال الاربعة :

١ — حاجات الانسان غير محصورة [٣]

تختلف حاجات الانسان عن حاجات الحيوان والنبات فى عددها فلا تعد ولا تحصى بالنسبة للانسان ولكنها محدودة محصورة ومعروفة فيما يختص بالحيوان والنبات . وتختلف حاجات الانسان المتقدم ذكره فى الحضارة والمدنية[٤] عن حاجات المتأخر فيهما اذ تزداد هذه الحاجات حسب تقدم أو تأخر الانسان فى المدنية . فحاجات سكان أواسط أفريقا ومجاهل استراليا أقل بكثير من حاجات سكان القاهرة . وقد تكون حاجات سكان القاهرة فى مجموعها أقل من حاجات سكان باريس ونيو يورك وهكذا كلما انتشرت المدنية في جهة من الجهات أو فى فئة من الفئات ازدادت حاجاتها عن غيرها .

وهذه الحاجات تختلف فى بلد واحد بل وفي أسرة واحدة حسب اختلاف الاشخاص والامزجة والسن والجنس . فحاجات الطفل عند ولادته أقل من حاجات البالغ الرشيد . وحاجات هذا تختلف عن حاجات الشيخ الهرم . وهذه الحاجات الخاصة بالذكور ليست هى حاجات الاناث . فيحتاج الطفل — على العموم — فى أول أيامه الى اللبن النقى والملبس النظيف والعناية بصحته . وكلما كبر سنه تغيرت وازدادت صحته . ويحتـاج

---

(١) Perin - De la richesse des nations chrétiennes - livre 1 p 17 et 75

(٢) La politique - livre IV ch. 111 section 2

(٣) A. Marshall - principles of Economics

(٤) يقول (Durkheim) فى كتابه (تقسيم العمل) فى الفصل الاول من الكتاب الثانى (ليس للاكثار من الاشياء المرغوبة — الثروة — علاقة ضرورية لزيادة السعادة)

الانسان الى أشياء كثيرة عديدة منها أسباب الراحة في المعيشة والامور الصحية والتعليم والتهذيب والسياحة والرياضة . وكثير من هذه الحاجات كانت تجهلها الاجيال السابقة، ولربما ازدادت حاجات الاجيال اللاحقة عن الجيل الحاضر . وهذه سنة الطبيعة والمبادئ الاساسية للتطور الاجتماعي.

حاجات الانسان المتقدم فى المدنية عديدة لا تحصى ، فهل من الحكمة إذن تقليلها أو تغييرها أو تعديلها ؟ من الجائز إدخال تحسينات وتعديلات عليها ، ومن الجائز أيضاً تغييرها واستبدالها بما هو أحسن منها ، ولكن ليس من الجائز تقليلها والتضييق على الانسان في معيشته . وانما كلما تقدمت المدنية ازدادت هذه الحاجات فيبقى الانسان فى تفكير دائم للبحث عن الطرق الموصلة إلى تحقيق ما ربه . واذا نصحنا الانسان بتقليل حاجاته فقد نشجعه على الكف عن العمل ، وفى ذلك تعطيل حركة الانتاج و إيقاف إنماء الثروة .

وللتوفيق بين شدة اهتمام الانسان بحاجاته الشخصية و بين عدم تعطيل إنماء الثروة نقول : انه اذا كان الغرض من حاجات الانسان انماء الثروة من الوجهة المادية، أى انصراف الانسان للمادة فقط ، فلا يجوز الاستمرار على زيادة هذه الحاجات التي تندفع اليها النفس بعامل المادة ويجب استبدالها بمقاصد أشرف وغايات أنفع للهيئة الاجتماعية . ولا يصح إنقاص هذه الحاجات دون استعاضتها بأنبل منها مقصداً لاننا نكون قد سعينا الى إرجاع الانسان إلى حالته البدوية الاولى والتقهقر بالهيئة الاجتماعية .

لابد أن تكون لحاجات الانسان الاقتصادية قيمة أدبية وخلقية[١] . فكل حاجة من حاجات الانسان الجديدة توجد رابطة جديدة تصل الناس بعضهم ببعض إذ لا يمكنه الحصول عليها دون مساعدة الغير ومن هنا تتكون روح التضامن والتآزر بين الناس . والسر الوحيد في هياج العمال وتذمرهم وشدة رغبتهم فى الاضراب يرجع إلى تقدمهم فى المدنية . وهذا التقدم يدفعهم إلى تغيير حالتهم البائسة واستبدالها بحالة أطيب عيشاً منها.

٢ — حاجات الانسان محدودة القابلية (limités en capacité)[٢]

وضعت نظرية القيمة (valeur) على أن حاجات الانسان محدودة القابلية بمعنى أن

---

(١) يقول المذهب المادى التاريخى (materialisme historique) ان هذه الحاجات الاقتصادية تحدد حاجات الانسان الاخرى السياسية والدينية وغيرها

(٢) أو كما يسميها (مارشال) فى كتابه — مبادئ فى الاقتصاد — (limited capacity) ص ٨٧ طبعة ١٩١٠

مصلحة الانسان ومنفعته واستفادته وقابليته لشيء معلوم محدودة . فحاجة الانسان إلى الغذاء محدودة القابلية أى أن معدته وتركيبه الجسمى لا يقبلان من هذه المأكولات إلا شيئاً محدوداً ، أى الذى يكفى لشبعه كالقليل من الخبز واللحم والخضر والفاكهة والماء بمعنى أن قابلية انتفاع الجسم من هذه الانواع محدودة بشبع الانسان ليتمكن من استرداد ما فقده من قوته أثناء عمله اليومى . وأما ما زاد عنده من الخبز وغيره فلا يفيده شيئاً بعد انتهائه من الأكل . فمنفعة هذه الاغذية تقف عند حدودها — أى عند الشبع — وكثيراً ما تكون المبالغة فى الانتفاع بهذه الاشياء مضرة بل قد تكون خطرة على المستزيد منها ، فاذا أكثر الانسان من الأكل أصابته التخمة . ويتولى علم الصحة تحديد مقادير هذه الحاجات . وبعبارة أوضح أن كمية[1] حاجات الانسان محدودة بينما أن عددها[2] غير محصور.

من السهل تحديد حاجات الانسان الطبيعية أى المرتبطة بأعضاء جسمه (physiologique) ولكن من الصعب تحديد حاجاته الاجتماعية لان الكمية التى يحتاج اليها من الأكل أو الشرب أو النوم أو الرياضة محدودة ، واذا تمادى فيها أو بالغ تنقلب الى ضد المنتظر منها لان قابلية الجسم لا تتحملها . والكمية التي يحتاج اليها الانسان المغرم بطوابع البريد أو المحب لجمع القطع الأثرية الثمينة والتحف الجميلة يتعسر معرفتها ، لأن قابلية الانسان فى هذه الظروف لا حد لها .

٣ — حاجات الانسان تزاحم بعضها بعضا

حاجات الانسان تزدحم أى تصطدم بعضها ببعض ، لانه كثيراً ما لا تتفق بعض حاجات الانسان مع حاجاته الأخرى ، فاما أن يندمج بعضها فى بعض ، و إما أن يمحو الجديد القديم ، فيستغنى الانسان عن حاجاته الأقل أهمية ويحتفظ بحاجاته الجديدة المهمة . وهذا كما يقول المثل الفرنسى : (مسمار يطرد مسمارا)[3]. وهو ما يعبر عنه فى علم الاقتصاد : (بقانون الاستعاضة)[4] ، والغرض منه هو استعاضة حاجات الانسان الاولية بأفضل وأنفع منها .

---

(١) quantité

(٢) nombre

(٣) بول لروا بوليه — رسالة الاقتصاد السياسى

(٤) la loi de substitution

ولقد اتفق أنصار محاربة المشروبات الروحية على استبدال شرب الخمور بالشاى أو القهوة . وبمناسبة اختراع الاوتوموبيلات استبدل استخدام الخيول ودواب النقل بالاوتوموبيلات وما شاكلها من وسائل النقل الحديثة . ومن يدرينا ألا تستبدل طرق المواصلات الحالية بطرق المواصلات والنقل الهوائية بفضل الطيارات متى أتقن صنعها . وقد تستبدل حاجات الانسان المادية بأخرى عقلية أو خلقية كاستعاضة محال شرب المسكرات بمكاتب للمطالعة . وقد يكف العامل عن الخمور ويضع ما كان ينفقه عليها فى صناديق التوفير ليستعين بها فى وقت الشدة .

٤ — حاجات الانسان متضامنة

حاجات الانسان متضامنة ، أى أنها متممة بعضها لبعض، وليس فى هذا التضامن أى مناقضة لتزاحم الحاجات ، لأن العمال ولو انهم يتزاحمون فى أعمالهم فانهم متضامنون متى اشتركوا فى انجاز عمل واحد . والسعادة التى تنشدها المجهودات الاقتصادية كائنة فى العمل لها جماعة [1]. وكان (Fourier) أول من أشار الى (قانون الحاجات المتممة) وهو أول من حلل هذا القانون الذى كان يسميه (la composite) . فحاجة الانسان الى عربة الركوب تستدعى حاجته الى الخيل والى سائق وأشياء كثيرة من متممات العربة . وحاجة الانسان إلى أوتوموبيل تستلزم حاجاته الى أشياء أخرى جزئية أهمها الحصول على البنزين الضرورى لتسييرهذه العربة . وحاجة الانسان المتقدم فى المدنية لا تتطلب — فيما يتعلق بالغذاء — الحصول على اللحم والخضر والفاكهة فقط ، بل لا بدله من مائدة وفوط وملاعق وشوك وأطباق وكراسى وغير ذلك من متممات الأكل على نظام عصرى مقو للشهية ومساعد على تناول الطعام بلذة وسرور .

وكلما اعتاد الانسان على الانتفاع بحاجات معينة تمسك بها تمسكا شديداً لانها أصبحت ضرورية ودخلت ضمن عاداته اليومية التى يحتاج اليها فى معاشه : كأن يعتاد انسان المعيشة بشكل ونظام معين فمن الصعب عليه استبدالها بغيرها أردأ منها . فالفلاح لا يأكل اللحم إلا نادراً . واذا تحسنت حالته المالية والادبية ازدادت حاجاته وتعود أكل اللحوم والطيور يومياً ، واذا أصابته محنة أو أزمة مالية يصعب عليه النزول عن هذه النعم والرجوع الى حالة التقشف والزهد الاولى .

---

(١) M. Tarde - Psychologie économique - t. 1. p. 95

٢ — الثروة أو المنفعة

يحتاج الانسان الى أشياء يستعين بها على قضاء لوازمه . وتعرف هذه الاشياء أو العناصر بالثروة . والثروة عبارة عن كل انتاج أو عمل أو خدمة كان الغرض منها سد حاجات الانسان الجسمية أو العقلية أو الطبيعية أو الادبية ، بصرف النظر عن قيمتها منخفضة كانت أو مرتفعة . فسمار واحد أو صاع من القمح أو قنطار من القطن هو ثروة لأن كلا من هذه الاشياء يعبر عن منفعة معينة يستفيد منها الانسان . وكذلك الدروس والمحاضرات التي يلقيها الاساتذة على التلاميذ أو الطلبة هي ثروة أيضاً . فمعنى الثروة في علم الاقتصاد أوسع منها في اللغة المتداولة بين الناس

يعتقد الكثير من الناس أن الثروة هي الملك الواسع أو المال الطائل مع أنها تدل في علم الاقتصاد على كل ما يستعين به الانسان لقضاء حاجاته [١] وعرف الفيلسوف الانجليزي (Hobbes) الثروة بأنها (هي المقدرة) وعرفها (آدم سميث) بأنها (الاشياء الضرورية النافعة المقبولة في الحياة) وعرفها (Lauderdale) [٢] في كتابه (مباحث عن طبيعة وأصل الثروة العامة) بأنها (كل ما يريده الانسان باعتباره نافعاً له أو مقبولا عنده) وعرفها (N.Senior) بأنها (كل شيء ينتج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سروراً أو يمنع ألما) وخاصية الثروة هي قدرتها على تمكين الانسان من الحصول على مطلوبه . وتسمى هذه الثروة بالمنفعة . ولذلك يفضل هذا اللفظ الاخير تجنباً للخلط الذي ينشأ عن استعمال الثروة بمعنى الغنى

فالمنفعة ، أو منفعتنا ، في شيء من الاشياء عبارة عن الرابطة الموجودة بين حاجاتنا و بين مزايا هذا الشيء المرغوب الحصول عليه للانتفاع بمزاياه . واننا نرغب الحصول على الخبز لانه نافع لنا في معاشنا . واذا كنا نرغب في زرع القطن فلأننا في شدة الحاجة اليه لصنع ملابسنا التي تقينا شر التقلبات الجوية . فمنفعة الانسان في هذه الاشياء هي العامل القوي الدافع له على التمسك بالحصول عليها بمعنى أن منفعة الانسان في هذه الاشياء هي التي تجعل لها قيمة . فالمنفعة شخصية أو ذاتية (Subjectif) [٣] وليست موضوعية (objectif)

---

(١) جوزيف جارنييه — رسالة في الاقتصاد السياسي والاجتماعي والصناعي — ص ٦ طبعة ١٨٦٨

(٢) Inquiry into the nature and origin of public Wealth - Ch. XII ed 1819

(٣) كوفيس — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٢٦٠ طبعة ١٨٩٣

أو شيئية أى أن قيمة الاشياء تقدر حسب رغبة الانسان فى الحصول عليها لا حسب قيمة الشيء فى حد ذاته باعتباره مادة من المواد

ولا فائدة من وجود الاشياء على سطح الارض أو فى جوفها وفى قاع البحار أو فى الجو ما دمنا نجهل مزاياها وعلى فرض أننا عرفنا هذه المزايا وليس فى استطاعتنا الانتفاع بها ففى هذه الحالة أيضاً لا يمكن اعتبارها نافعة لنا . فالبطاطس مثلا كان مجهولا لنا وكنا محرومين من مزاياه حتى اكتشفه (Parmentier) وكذلك سيول جبال الالب (Alpes) بقيت زمناً طويلا لم ينتفع الانسان بمزاياها الكهربائية العظيمة حتى استخدمها المهندس الشهير (Bergés) كقوة محركة

قد يكون لجميع الاجسام الموجودة على سطح الارض من أحجار ونبات وحيوان وحشرات مزايا جليلة مساعدة على انماء الثروة ولكن لا قيمة لها فى نظر الانسان مالم يصل الى معرفتها ولا كيفية استخدامها لمصلحته . و يوجد أيضاً فى بطون الارض مواد لا فائدة منها للانسان فى حياته اليومية (كالآثار) ومع ذلك فانها ثروة عظيمة أثرية تاريخية . وأكبر دليل على ذلك اكتشاف قبر الملك (توت عنخ آمون) فى وادى الملوك بالاقصر سنة ١٩٢٣ . وان كان لا توجد لما اكتشف فى هذا القبر منفعة نستعين بها أو نستخدمها لقضاء حاجاتنا، غير أن هذا القبر قديم وفائدته علمية تاريخية . فهو ثروة جديدة فى يد مصر لان هذا الاكتشاف كان من أكبر الاسباب التي جعلت السياح يهرعون لزيارته للاطلاع على ما حواه من الآثار والتحف الثمينة التي مضى عليها نحو ٣٥٠٠ سنة . وكانت هذه الآثار مجهولة لا فائدة منها وباكتشافها أصبحت ذات قيمة ومنفعة تاريخية أثرية ومادية عظيمة لمصر ، ولذلك يصح تعريف الثروة بانها (كل شيء يعتقد الانسان أنه نافع له و يمكنه استخدام هذه المنفعة لنفسه) ولهذا السبب يقرر (Tarde) أن العقيدة (foi) والاختراع هما منبعا الثروة لانه يجب ان يعتقد فى فائدة الاشياء التى نريد الحصول عليها . واما الاختراع فلأنه يجب أن يصل بنا الى كيفية استخدام هذه الاشياء والانتفاع منها

واقترح الاستاذ (شارل جيد) فى أول طبعة لكتابه (مبادئ الاقتصاد) سنة ١٨٨٣ استبدال كلمة (منفعة) بكلمة (رغبة) [1] التى لها ميزتان: كونها تبين فائدة الاشياء

(١) desirabilite

حسب الاشخاص وأنها لا تعتمد على الاسباب الوهمية التى أوجدت هذه الرغبة، وكذلك اقترح الاقتصادى الايطالى (Vilfredo Pareto) فى محاضراته التى كان يلقيها سنة ١٨٩٦ فى الاقتصاد استبدال كلة منفعة (Utilite) بكلمة (ophèlimite) [1] التى لا تدل على أكثر مما اقترحة (شارل جيد) ومع ذلك فان هذين الاقتراحين لم ينالا حظ القبول و بقيت كلة (المنفعة) هى المستعملة حتى الآن

ويخلط البعض فى فهم كلمة (منفعة)فيقول: (بما أن المنفعة عبارة عن خاصية من خواص الشيء المرغوب الحصول عليه فهى اذن تابعة للمادة، وعلى ذلك فان كل ثروة لاتخرج عن كونها مادية) و يقول بعض علماء الاقتصاد إن كلمة (ثروة) تدل على (شيء) أى شيء مادى لأن الثروة هى كل ما يوزن ويقاس ويحصى . فلو كانت كلمة (منفعة) استعملت مكان كلة (ثروة) لما وقع الناس فى هذا الخلط ولعرفوا أن (الاعمال)قد تكون منبعاً للثروة (كالاشياء) واذا أردنا التوفيق بين جميع الآراء المختلفة فى تفسير كلمة(ثروة) وجب علينا أن نستعملها للتعبير عن كل شيء جسمى أى (res corporels) كما يقول علماء القانون الرومانى . ونحتفظ بكلمة خدمات (services) للدلالة على الاعمال التى يقوم بها الانسان ، وهى أيضاً باب للثروة . ولقد عزز (جان باتيست ساى) و (Dunoyer) الرأى القائل بأن الثروة تنشأ عن أعمال مادية كما تتكون من أعمال غير مادية [2]

٣ — القيمة

يظن البعض أن كلة « قيمة » مرادفة لكلمة « ثروة » وقد يكون فى هذا الظن شيء من الحقيقة ، لان فى معنى الكلمتين فكرة مشتركة وهى : « المنفعة » إذ الشيء الذى لا منفعة فيه لا قيمة له . والشيء الذى لا قيمة له لا يصح اعتباره ثروة . ورغم اشتراكهما فى صفة المنفعة الموجودة فى كل منهما فان بين الكلمتين فرقاً عظيما ، لان الثروة تدل على الكثرة فى الغنى ، وأما القيمة فلا تدل الا على تحديد مقدار الفائدة المنتظرة من الشيء المرغوب فيه. والثروة محدودة الكمية والمنفعة ، وأما القيمة فانها غير ثابتة الكمية وتتغير حسب ندرة الشيء المطلوب ، أوحسب شدة الرغبة فى اقتنائه . فالاشياء النادرة مرتفعة

---

(١) هذه الكلمة يونانية معناها (صلة تناسب بين الشيء والرغبة)

(٢) M. Block -Progrès de la science economique- 1897.

وكذلك مقال (Turgeon) فى مجلة الاقتصاد — سنة ١٨٩٢

القيمة بينما تكون الاشياء الكثيرة من نوعها قليلة القيمة لأن عرضها أكثر من طلبها .

واذا فرضنا أن جميع الاشياء اللازمة لمعاشنا أصبحت غزيرة بنسبة كثرة الماء في الانهر والبحار ، والرمال في الصحارى ، والهواء في السماء ، وصارت سهلة المنال لكل انسان ، ويكفي للحصول عليها أن يريدها الانسان فيأخذها بلا كد ولا تعب . اذا صحت مثل هذه الأماني ألا يكون هذا منتهى سعادة الانسان ؟ وعندئذ هل تبقى لهذه الاشياء قيمة ما دام الحصول عليها لا يحتاج لغير الرغبة فيها فتنال بلا حساب، ومتى صح ذلك فلقد تساوى الفقراء بالأغنياء [1] إذ صار في استطاعة الفقير الحصول على كل ما يريده وأصبحت الأشياء تعطى جزافاً لمن أرادها .

والقيمة لا تعرف ولا تحدد الا عند تبادل الاشياء بعضها ببعض واذا أصبح هذا التبادل معدوماً فمن العسير معرفة قيمة الأشياء . وأما الثروة فلا تدل على شيء من هذا ، ولا حاجة لمعرفة قيمتها بواسطة التبادل لان قيمتها محصورة عددا . وقيمة الاشياء تقدر حسب كثرتها أو قلتها في الاسواق ، وحسب الاقبال عليها أو الاعراض عنها ، أى حسب حركة العرض والطلب . وأما الاشياء الغزيرة كالماء والهواء فليس لهـا قيمة مادية تجارية وغير قابلة للتبادل مع أنها مصدر حياة الانسان ، ولولاها لما بقي الانسان دقيقة واحدة على قيد الحياة، إذ لا يمكن للانسان ولا الحيوان ولا النبات المعيشة بغير الماء والهواء . وكذلك الصحة فانها من الاشياء التي يحتاج اليها الانسان طول حياته وليس لها قيمة مادية لانها غير قابلة للتبادل مع أنها ثروة عظيمة للانسان ولو كان في الامكان التبادل بها لكانت تشترى بأغلى الأثمان .

كان (روبينسون كروسو) [2] يملك في جزيرته شيئاً كثيراً من أنواع الثروة المختلفة ومع ذلك لم يعرف قيمتها الا عند ما صارت قابلة للتبادل ، أما قبل ذلك فكانت مجهولة مهملة لا قيمة لها لعدم إمكان الناس الانتفاع بها . فيؤخذ مما تقدم أن نظرية القيمة ليست مستقلة بذاتها قائمة بنفسها ، بل هى متداخلة ومشتركة مع نظرية التبادل (Echange) والقيمة خاصية ذاتية وهى أنها : «الصلة بين الشيئين المتبادلين» أو الرابطة بين حاجتين

---

(١) هذه مسئلة من أدق المسائل الاقتصادية الاجتماعية انظر الفصل الخامس من الجزء الاول لكتاب الاقتصاد تأليف (جان باتيست ساي) وكتاب Les Contradictions économiques - Proudhon (المتناقضات الاقتصادية)

(٢) Daniel de Foe - Robinson Crosoe

أو بين رغبتين، لأن الاشياء ليست الاعبارة عن متممات لما يحتاج اليه أو يرغبه الانسان منها . ولا يفهم من كلمة « قيمة » فكرة الحاجة أو الرغبة في الحصول على شىء من الاشياء فقط ، بل تدل على فكرة التفضيل أى أن الانسان عند ما يشتهى شيئاً من الاشياء فانه يحاول الحصول عليه لانه يفضله عن غيره من الاشياء الاخرى لمايمتاز به — فى نظره — عن غيره بعد المقارنة . وتتكون فكرة تفضيل الاشياء بعضها على بعض بعد تكييف الانسان للاشياء المعروضة عليه .

وإذا قيل إن هذا الشىء نافع فان هذه المنفعة كائنة فى الشىء نفسه ، كأن يقال : إن هذا الكتاب قيم نفيس ، أو هذا المنزل عظيم ، أو هذا الحصان أصيل ، أو هذه الحديقة غناءزاهرة . فلا تنسب هذه الصفات الى هذهالأشياء إلا بمقدار منفعتها للانسان الذى لا يمكنه معرفة قدرها إلا اذا تحددت قيمتها ، ولا تحدد هذه القيمة دون مقارنتها بمعدن من المعادن المتداولة ، أو بشىء من الأشياء المرغوب استبدالها به . ففى الأمم الراقية تحدد قيمة الأشياء بنسبتها إلى النقود . وأما فى العصور القديمة وفىالبلاد المتوحشة تقدر قيمة الأشياء بأشياء أخرى ، إذ تجهل العملة أو النقود كأن يعطى نظير الحصان عدد معين من أسنان الفيلة ، أو عدد من الأغنام أو الجمال بمعنى أن تقدير القيمة موقوف على مقارنتها بمثل هذه الأشياء النوعية . فالقيمة عبارة عن شىء نسبي ، لأن قيمة الحصان تقدر حسب نسبته إلى أسنان الفيل أو الاغنام أو الجمال . ولو لم يوجد فى العالم إلا لون واحد لما أمكن تحديد نوعه أى لتعذر علينا معرفة اسم هذا اللون لعدم إمكان مقارنته بألوان أخرى . ولما تعددت الألوان سهل تسمية كل منها . وكذلك لو لم تختلف الناس فى طول أجسامهم لما أمكن أن يقال إن فلاناً طويل القامة أو قصيرها لأن المقارنة تكون معدومة[1] .

وكثيراً ما يقال : إن لهذا الشىء قيمة عظيمة دون تحديدها ، ومع ذلك فان فكرة المقارنة موجودة ولكنها مستترة ، بمعنى أن قيمة هذا الشىء مرتفعة بالنسبة لما يساويها من النقود . ومتى قيل إن هذا الشىء ثقيل فالمقصود من ذلك أنه ثقيل الوزن إذا قورن بمثاقيل الوزن أو بغيره من الأشياء الثقيلة . واذا قيل إن هذا الشىء ارتفعت قيمته فلا يقصد

(١) Bohm - Bawerk Essai sur la valeur - article paru dans la Revue d'economie Politique

من ذلك الا أن الشيء الآخر المراد استعاضته به قد انخفضت قيمته. ولا يمكن أن يقال : إن جميع الاشياء الموجودة فى العالم ارتفعت قيمتها أو هبطت دفعة واحدة ، لان هذا من المستحيل ، إذ فى هذه الحالة تنعدم المقارنة بسبب تساوى الاشياء فى قيمتها إما بالارتفاع أو بالهبوط . ولقد ارتفعت حقيقة أثمان جميع حاجات الانسان فى سنى الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٩) وفى الوقت نفسه هبطت قيمة النقود . وكانت الاشياء التي تباع قبل الحرب بجنيه واحد تباع بخمسة أضعافها أو أكثر من ذلك ، بمعنى أنه كانت تقارن بخمسة أمثالها من النقود التى كانت تدفع للحصول عليها قبل الحرب .

وما الحكمة في تفضيل الانسان شيئاً على آخر ؟ أو لماذا تتفاوت قيمة الاشياء بعضها عن بعض ؟ اختلف علماء الاقتصاد فى الاجابة على هذا السؤال رغم ماقاله (S. Mill) سنة ١٨٤٨ فى كتابه[1] : (انه لم يبق — لحسن الحظ — فى قوانين القيمة شيء يحتاج الى البيان فى الحال أو فى المستقبل ، ولقد استكملت هذه النظرية جميع ما يلزمها من البيان) مع أن مباحث نظرية القيمة عدة ، وانما يصح حصرها فى نقطتين أساسيتين وهما : المنفعة الاخيرة ، والعمل . وسنتكلم على كل منهما فيما يأتى :

١ — المنفعة الأخيرة كأساس لتحديد القيمة

المنفعة هى الصفة الكامنة في الاشياء التي نريد الحصول عليها للتمتع بها ، وهذه الصفة علامة من علامات الثروة ، فلا بد أن تكون هذه « المنفعة » من العناصر القوية التي تؤثر فى تحديد قيمة الاشياء . ولقد أسهب الطبعيون فى الكلام على أهمية المنفعة لتحديد القيمة ، وكذلك أطال فى شرحها (Condillac) و (J.B. Say) ولكن : أى نوع من أنواع المنفعة المقصود الكلام عليه ؟

اذا فهمنا هذه الكلمة « المنفعة » طبقاً لمعناها المتداول بين الناس فسدت النظرية لما قد يوجه اليها من الاعتراضات بسبب مخالفتها للواقع . كأن يقال : لماذا لا قيمة للماء مع أنه نافع ومفيد ومن أهم ضروريات الحياة ، وكذلك الهواء ؟ بينما قيمة الاحجار الثمينة « كالماس » مرتفعة مع أنها ليست من الضروريات للانسان ؟ .

وأما اذا فهمنا كلمة « المنفعة » حسب تعاليم الاقتصاد السياسى — سبق الكلام عليه —

---

(١) مبادئ الاقتصاد السياسى

فيمكننا أن نؤكد أن قيمة الاشياء تحدد حسب الرغبة فى الحصول عليها ، وعندئذ يصح تعريف القيمة بكلمتين : انها عبارة عن « درجة الرغبة » فى اقتناء الاشياء ، وانما هذا التعريف لا يصل بنا الى الايضاح المطلوب لانه رغم ارتفاع أثمان الاحجار الثمينة وكونها لا تستعمل الا للحلى والزينة فاننا نرغب فيها ونسعى فى الحصول عليها . وكذلك الماء والهواء لا قيمة مادية لهما رغم أننا نرغب فيهما كل الرغبة. فيجيب (N. Senior) و (Walras) على ذلك بأن هذا التناقض راجع الى ندرة الماس وصعوبة الحصول عليه . ولقد اعترض على هذا البيان لانه غير مقنع إذ البطيخ مرتفع القيمة فى أول ظهوره ، ومنخفضها عند انتهائه مع أنه فى الحالتين نادر ويصعب الحصول عليه ، ولو أن قيمته فى البداية مرتفعة بقليل عنها فى النهاية . وما سبب ذلك إذن ؟ ليس من الممكن الوصول إلى حل هذه المسئلة حلا وافياً بندرة الاشياء ، خصوصاً وان ندرتها ليست السبب الاساسى لرفع أو هبوط القيمة لان بعض الناس يدفعون ثمناً مرتفعاً نظير الاشـياء التي لا يمكن لكل إنسان الحصول عليها كلوازم الترف والزخرف والزينة مع أنها ليست نادرة الوجود ، بل المحال التجارية ملأى بها . وكذلك لماذا تكون تذاكر السفر فى الدرجة الاولى فى البواخر وفي القطارات مرتفعة القيمة عن تذاكر الدرجة الثانية والثالثة مع أنها ليست نادرة . ففى هذه الأمور لا تقدر قيمة الأشياء حسب ندرتها بل حسب مقدار ما يحصل عليه الانسان من الراحة والتمتع بالمفروشات النظيفة . ولقد حاول بعض علماء الاقتصاد فى العصر الحديث حل هذه المسئلة بنظرية سموها : « المنفعة الاخيرة » أو « المنفعة النهائية »[1] .

إن المنفعة التى سماها علماء الاقتصاد الاولون قيمة الاستعمال[2] هى التى تحدد مقدار تفضيلنا الاشياء بعضها عن بعض ، ولكن ليس المقصود من نظرية « المنفعة الاخيرة » منفعة الاشياء من حيث هى أى باعتبار نوعها ، بل المراد هنا منفعتنا في الكمية المعينة من هذه الاشياء التى نحتاج اليها في معاشنا . واذا أردنا العود الى سؤالنا السابق وهو : « لماذا لا تكون الماء قيمة مع أنه من أهم ضروريات الحياة ؟ » ففى هذه الحالة اذا كان المقصود الكلام على جميع الماء الموجود فى البحار فان قيمته عظيمة لو أصبح هذا الماء من الاشياء المسموح

(١) utilité finale ou marginale

(٢) valeur d'usage

الانجار بها : وأما اذا كان المقصود الكلام على كمية معينة من الماء المحصور داخل أوان فان قيمتها تقدر حسب الاستعمال .

لنفرض أن زيداً من الناس يخزن يومياً كمية من الماء في عشرين آنية فحاجته إلى الآنية الاولى عظيمة جداً إذ يستعملها للشرب ، وأما الماء الموجود في الثانية فيحتفظ به للوازم الغذاء أي الطبخ ، والثالثة تنفعه لأمور النظافة من غسل أو استحمام ، والرابعة لري حديقته ، والخامسة ليطفئ بها ظمأ حصانه أو لغسل أوتوموبيله . وهكذا تقل فائدة كل آنية عن التي قبلها الى أن تكاد تكون فائدة الآنية الاخيرة معدومة أو تكون منفعتها ثانوية . واذا تعمد أحد عمال السوء وملأ لزيد أوعية عديدة الى أن غمر منزله بالماء ففي هذه الحالة تنعدم فائدة جميع الأوعية بل تصبح كلها مضرة لما تتلفه من أثاثه وأمتعته المنزلية . ولذلك فان منفعة أوعية الماء تقل وترتفع حسب أهميتها ودرجة الانتفاع بها . وهذا هو ما يسمونه في الاقتصاد السياسي : بالمنفعة المتناقصة [1] .

ولا شك أن جميع الأواني السابقة الذكر « العشرون » ذات قيمة واحدة اذا نظرنا الى كل منها على حدته قبل الانتفاع بها وانما تحدد قيمة هذه الأوعية حسب الفائدة المنتظرة من آخر وعاء . وما السبب في ذلك ؟ لنفرض أن الوعاء الاول الذي خصصه للشرب انقلب فسال الماء منه على الارض فبالطبع سيأخذ زيداً الوعاء الأخير الذي تقل فائدته عن جميع الأوعية الأخرى ويخصصه لشربه ، ولهذا السبب يقال ان قيمة الماء الموجود في الأوعية تقدر حسب الفائدة المنتظرة من الوعاء الأخير ولذلك سميت بنظرية المنفعة الأخيرة

يظهر مما تقدم أن نظرية المنفعة الأخيرة مؤسسة على القانون القائل بأن حاجات الانسان محدودة القابلية ، وأول من فكر في وضعها المهندس الفرنسي (Dupuit) سنة ١٨٤٤ وتبعه في نشرها (Gossen) في ألمانيا سنة ١٨٥٤ و بقيت هذه النظرية في عالم النسيان حتى بدأ في احيائها (Stanely Jevons) [2] في انجلترا و (Walras) في سويسرا و (Clark) في الولايات المتحدة و (Menger) و (B. Bawerk) في النمسا و بذلوا جهدهم في وضع أسس جديدة لهذه النظرية .

إن هذه النظرية جديرة بالاعجاب لما اشتملت عليه من التحليل النفسي الدقيق

---

(١) Diminishing Utility - Utilité Decroissante

(٢) جيفونس — نظرية الاقتصاد السياسي — ص ٩٦ تعريب بارو والقاسا — ١٩٠٩

لرغبات الانسان ولو أنها لم تبتكر شيئاً جديداً لأن ما أسموه بنظرية المنفعة الاخيرة هو نفس ما أسميناه « درجة الرغبة » المقصود منها مجموع العناصر المكونة لرغبات الانسان الاقتصادية ويدخل ضمن عناصر هذه الرغبة عنصر هام وهو تحديد كمية الشيء المرغوب فيه . وهذه الكمية المحدودة تدخل ضمن المنفعة الأخيرة ولذلك يجب الاعتراف بأن تحديد هذه الكمية موقوف على أسباب لا بد من البحث عنها . لنفرض أننا موجودون فى عالم لا إنتاج فيه وأن جميع حاجاتنا تهبط الينا كالمطر من السماء ففى هذه الحالة لا فائدة من تحديد هذه الكمية ولكن ليس الأمر كذلك فى حياتنا الاجتماعية الاقتصادية الحالية إذ قد تكون بعض حاجاتنا صعبة المنال و بعضها سهلة الاقتناء . واذا قيل إن الماس نادر فلا يفهم من ذلك أن الطبيعة أخرجت للناس كمية محدودة من هذه الأحجار الثمينة بل يفهم أن كميته غير محدودة ، وليس من السهل الحصول عليه ، بل لا بد لذلك من كد ومشقة . ولهذا يتعذر زيادة كمية الماس المتداولة بين الناس . واذا قيل ان « أشعة اكس » نادرة فليس السبب فى ندرتها عدم إمكان الحصول عليها بل لانه عسير . و بما أن تقدير قيمة الاشياء يرجع إلى درجة رغبة الناس فى الحصول عليها أى حسب التقدير الذاتى Valeur Subjective فلذلك تختلف قيمة الاشياء حسب قلة أو كثرة المشترين والبائعين فى الاسواق (١) .

وقبل الانتهاء من الكلام على نظرية المنفعة الاخيرة يجب التمييز بينها و بين المنفعة الكلية Utilité total أى بين منفعة آخر وعاء ومنفعة جميع الأوعية مجتمعة لأن منفعة الوعاء الواحد قليلة بينما ان منفعة جميع الأوعية كبيرة لان منفعة عشرين وعاءاً تفوق منفعة وعاء واحد . وهذا صحيح فيما يتعلق بماء الشرب . وأما اذا احتجنا الى الماء للرى أو لتحريك الآلات فان جميع العشرين وعاءاً لا تكفى لهذه الحاجة حتى ولو أضيف اليها عشرة أمثالها

٢ — العمل كأساس لتحديد القيمة

إن النظرية التى تؤسس تحديد قيمة الأشياء على مقدار ما احتاجت اليه من العمل

---

(١) قال Condillac فى كتابه : (التجارة والحكومة) سنة ١٧٧٦ (ان قيمة الاشياء تزداد عند ندرتها وتقل لكثرتها الى أن تصبح عديمة القيمة . ولا قيمة للشيء الكثير الذي لا يمكن الانتفاع به اذ لا فائدة فيه) . وقال Franklin : (متى نضب الماء من البئر عرفت قيمته)

مضادة لنظرية تحديد القيمة حسب المنفعة لان هذه النظرية ترتكز فى تقدير قيمة الاشياء على الرغبة فيها ، بينما الأولى تعتمد فى تقدير قيمتها على المجهود الذى يبذله الانسان للحصول على هذه الأشياء .

ولنظرية العمل مكانة خاصة فى علم الاقتصاد . وكان آدم سميث أول من شرحها فى كتابه : (ثروة الأمم) ، وتبعه في الكلام عليها (ريكاردو) ومن هذا العهد فتح المجال للافاضة في شرح هذه النظرية . فقال آدم سميث فى كتابه [1] : ان قيمة الأشياء تقدر حسب الزمن الذى يصرفه العامل فى صنعها . وقال ريكاردو : (إنى أعتبر العمل مقياساً لقيمة الأشياء) . وقال كارل ماركس : (تحدد قيمة البضاعة حسب كمية العمل الذى صرف فى إنتاجها)[2] .

لا تنكر نظرية العمل أن المنفعة شرط من الشروط الأساسية لتحديد قيمة الأشياء إذ ليس من المعقول أن يكون للشيء الذى لا فائدة منه قيمة مهما طال الوقت الذى صرف فى صنعه ، ولكن اذا كانت المنفعة شرطاً لازماً لتحديد القيمة فليست هذه المنفعة سبب هذه القيمة . وأما الأساس الصادق لتحديد القيمة فهو عمل الانسان . فتقل وتكثر قيمة الأشياء حسب ما احتاجت اليه من العمل . ومن هنا تمتاز نظرية العمل كأساس لتحديد القيمة عن نظرية المنفعة لهذين السببين:

١ — كونها أميل الى العدل من نظرية المنفعة خصوصاً وأن أساسها خلقى « وهو العمل » ولذلك فانها استمالت عقول كثير من الناس وكثر أنصارها . ولو أمكن تحقيق هذه النظرية وصارت أساساً لتحديد القيمة لسهل تنظيم الهيئة الاجتماعية على أساس العدل .

٢ — كونها نظرية علمية لأنها جعلت أساس القيمة شيئاً محسوساً معيناً كأن يقال : إن قيمة هذا الاوتوموبيل يساوى ضعف قيمة الآخر لأنه احتاج في صناعته الى وقت أكثر مما احتاج اليه الآخر . وأما اذا قيل إنه يساوى ضعف قيمة الثانى لأن رغبة الحصول عليه ضعف رغبة الحصول على الآخر ففى هذه الحالة لا يمكن قياس الرغبة لأنها شيء غير محسوس .

ومع ذلك كله فان نظرية تحديد القيمة حسب العمل غير ثابتة ولا يمكن تطبيقها عملياً للاسباب الآتية :

---

(١) فى الكتاب الاول الفصل ١٦
(٢) رأس المال — فصل أول

١ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة فلابد وأن تبقى هذه القيمة ثابتة لا تتغير مع أن قيمة الأشياء كثيرة التغيير وتماوج بين الارتفاع والهبوط ولا يمكن أن تكون هذه التغييرات ناتجة عن العمل لأنه ثابت . وربما قيل ان قيمة الأشياء التي تم صنعها فى الماضى لا تحدد حسب ما احتاجت اليه من العمل وقتئذ ، بل حسب ما تحتاج اليه من العمل لو صنعت فى وقت طلب الحصول عليها . وهـذا الاعتراض مؤسس على نظرية « كارل ماركس » إذ قال لنا : ألا نهتم عند تحـديد قيمة الأشـياء بمقدار العمل الفردى اللازم لصنعها بل يجب الاهتمام بمقدار العمل الاجتماعى الضرورى لها . ولقد بذل « باستيا » جهده لحل هذه المسئلة فى كتابه[1] : فقال ليس لنا أن نهتم عند تحديد قيمة الأشياء بما يلزم لها من العمل بل يجب الاهتمام بمقدار مايتوفر لنا من العمل عند الحصول عليها . ثم قال : ان القيمة هى الصـلة التى بين مجهودين متبادلين وأنها تظهر من مقارنة شيئين بعضهما ببعض وأن قيمة الاشياء تقدر حسب الخدمةالتى يحصـل عليها الانسان من هذه الأشياء .

ويعترض « شارل جيد » [٢] على اعتبار الخدمات مقياساً لتحديد القيمة لأن علاقات الناس بعضهم ببعض ليست إلا روابط اجتماعية لأغراض حسنة فلا يجوز اعتبار تبادل الخدمات أساساً مادياً لتحديد القيمة لأن هذا تكرار وسفسطة ، إذ لماذا تكون قيمة قطعة المـاس مرتفعة ارتفاعا عظيما ظاهراً عن قيمة قطعة من أحجار العمارات التي تستخرج من المحاجر ؟ . فأجاب « باستيا » على ذلك : بأن قطعة الماس تؤدى خدمات أهم من قطعة الحجر . ومع ذلك لم يوافقه « جيـد » على رده . وقال : إن خدمات قطعة الأحجار الثمينة أفضل من خدمات قطعة الأحجار العادية لأن قيمة الأولى مرتفعة عن قيمة الثانية ، ولذلك فليست الخدمات التي يحصل عليها الانسان من اقتنائه الأشياء هى أساس تحديد القيمة بل بالعكس قيمة الأشياء هى التي تحدد هذه الخدمات [٣] .

٢ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة فان الأشياء التى تتساوى أعمالها لا بد وأن تتساوى قيمتها ، ولكننا كثيراً ما نرى أن الأشياء تختلف فى القيمة رغم أن صنعها واحد . فثمن نخذ الخروف أغلى من ثمن ذيله مع انهما من جسم واحد . وكذلك الصاع

---

(١) Harmonies Econ. - Bastiat - 1851

(٢) كوفيس — محاضرات في الاقتصاد ص ٣٠٨ جزء أول — ١٧٩٣

(٣) شارل جيد — مقاله فى مجلة الاقتصاد السياسى — عدد ١٤ يونيه ١٨٨٧

من القمح الذى حصده الفلاح من فدان أنتج عشرة أرادب يساوى قيمة الصاع من القمح الذى حصده الفلاح من فدان لم ينتج غير ثلاثة أرادب .

والنظرية الاقتصادية المشهورة باسم الايراد Rente لا تخرج عن كونها : (زيادة ثمن بيع الشيء عن تكاليف إنتاجه) ، أو بعبارة أخرى : « زيادة ثمن بيع الشيء عن مقدار العمل الذى احتاج لصنعه » . ولا شك أن هـذا الايراذ موجود في كل الأشياء التى لم تصادفها حوادث تضطرها الى بيعها بثمن أقل من تكاليف إنتاجها. ومع أن «ريكاردو» لم ينكر وجود الايراد فى عمل الاشياء إذ قال : « لا بد أن يكون ثمن شيئين من نوع معين — أى من منفعة واحدة — واحداً مهما اختلف صنعهما » .

٣ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة فلا بد أن تكون الاشـياء التى لم تحتج الى عمل عديمة القيمة مثل ينابيع المياه المعدنية وآبار الغاز مع أن الواقع يثبت عكس ذلك ، إذ قيمتها عظيمة لأنها باب واسع للثروة . وتوجد أشياء أخرى قد تزداد قيمتها من غير احتياج الى عمل جديد بل لمجرد مضى زمن طويل على صنعها كالتحف الأثرية والنبيذ العتيق. لم ينكر « ريكاردو» وأنصاره هذه الحقائق، ولكنهم اعتبروها من الشواذ التى لا يقاس عليها. ولقد أصبحت هذه الشواذ عديدة لدرجة أنها صارت القاعدة وأصبحت القاعدة هى الشواذ

٤ — اذا كان العمل هو أساس تحديد القيمة ، فما الداعى إذن لتحديد قيمة العمل ؟ لا شك أن للعمل فى حد ذاته قيمة لأنه يباع ويشترى ، أى بعبارة أخرى : انه يستأجر بأجور محدودة . ومن السهل تحديد قيمة العمل بنسبة قيمة ما ينتجه العامل . وتحدد قيمة الأراضى الزراعية حسب قيمة ما تنتجه من المحصول . واذ أردنا تحديد قيمة هذه المحاصيل حسب ما احتاجت اليه من العمل فاننا نقع فى الدائرة الفاسدة .

وبالاختصار لا فائدة من بحثنا عن السبب الوحيد الذى يحدد قيمة الأشياء ، لأن لتحديد هذه القيمة أسبابا عديدة قد يمكن تلخيصها فى أن «قيمة الأشياء تختلف حسب رغبتنا في الحصول عليها وتختلف هذه الرغبة حسب قلة الكمية . وتكون هـذه الكمية الضرورية لنا عسيرة المنال حسب صعوبة إنتاجها»[1]. ويقول مارشال فى كتابه[2] : « تحدد قيمة الأشياء حسب منفعتها الأخيرة وما تحتاج اليه من تكاليف الانتاج » . ويقول رسكين ان القيمة تحدد حسب العمل والطلب .

(١) شارل جيد — مبادئ فى الاقتصاد السياسى — ص ٦٦ طبعة ١٩٠٣
(٢) مبادىء الاقتصاد — ١٩١٠

الكتاب الثانى

فى تاريخ المذاهب الاقتصادية

الفصل الاول

الاقتصاد السياسي قبل آدم سميث

١ — الاقتصاد السياسى فى العصور القديمة ٢ — الاقتصاد السياسى فى القرون الوسطى ٣ — المذهب التجارى «مركانتيليست» ٤ — المذهب الزراعى أوالطبعى «فزيوكرات»

---

١ — الاقتصاد السياسي فى العصور القديمة

لم تكن المبادئ الاقتصادية معدومة فى العصور القديمة ، بل كانت موجودة فى الحياة العملية ولكنها لم ترتب فى نظريات اقتصادية ثابتة . وكانت الحروب من أكبر ينابيع الثروة فى اليونان القديمة ، كما أنها كانت من أكبر أسباب البؤس والشقاء . فبينما كانت تنعم طبقة بالغنائم الحربية ، كانت تشقى طبقة أخرى من جراء هذه الحروب ، ولذلك بقيت أمور الانتاج الحقيقية مهملة ومعطلة مدة طويلة فلم يتيسر لعلماء هذا العصر تكوين علم اقتصاد منظم مؤسسة قوانينه على دعائم علمية قوية . ورغم ذلك كان لمؤلفات فلاسفة اليونان تأثير عظيم وفضل كبير فى تكوين المذاهب الاقتصادية الحديثة .

ومن أهم الكتب التى ساعدت على انتشار العلوم الاجتماعية والمبادئ الاقتصادية ماوضع قبل سقراط ، منها ما تشبع بمبادئه وتعاليمه ، ومنها ماجاء بعده أى في عهد اضمحلال وانحطاط اليونان .

ولقد وضع (هوميروس) الالياذة والاوديسية فتضمن شعره نظريات خاصة بتوزيع الثروة عند كلامه على مشاكل الملكية (propriete) وجاء فى شعره شيء كثير عن الاعمال اليدوية ثم تبعه (Isiode) فشرح في قصيدته (الاعمال والايام) (Les travaux et les jours) شيئاً كثيراً عن الاعمال الزراعية فى اليونان أما سولون (Solon) فكان مشرعاً عظيما وأحد العقلاء السبعة اليونانيين وبدأ حياته بالاشتغال فى الاعمال التجارية فزاد الثروة التى تركها له والده (Execestide) ولما جمع ثروة طائلة ترك التجارة واهتم بالامور العامة فشرع يحرض اليونانيين بفصاحته وطلاقة لسانه على استرداد جزيرة سلامين (Salmine) فاستردوها من أهل مجيار (Les megariens) ولما كره أهل اليونان الحروب الخارجية والداخلية المستمرة عرضوا عليه الملك فرفضه ، ثم طلبوا منه إن يضع قانوناً لتنظيم اليونان وأراد الفقراء تقسيم الاراضى على اليونانيين بالتساوى فلم يوافقهم إلا على الغاء جميع ديونهم ، وحرم على الدائن استعباد المدين عند عجزه عن دفع ديونه

وقسم الدولة اليونانية الى طبقات أربع : الطبقة الاولى تتألف ممن يملك خمسماية مديمنوس (les pentacosi médimnes)[1] والطبقة الثانية تشمل الفرسان الذين يملكون أربعماية مديمنوس ، والطبقة الثالثة عبارة عن الزوجيتاى (les Zeugites) الذين يملكون ثلثماية مديمنوس . والطبقة الرابعة تحتوى على الثيتس (les thétes) الذين لا يملكون شيئاً أو كانت ثروتهم تقل عن مائتى مديمنوس . وحفظ للطبقات الثلاث الاولى جميع المناصب . وأما الطبقة الرابعة فلم يكن لها من الحقوق السياسية الا الاشتراك فى جلسات جماعة الشعب

وكانت تعاليم (سولون) ديموكراتية حقاً ، وأهمها الغاء ما كانت قد جرت به العادة من تمكين الدائن من إخضاع المدين لأنواع القهر البدنى . والثانى تخويل اعضاء المدينة عامة حق اتهام من اقترف الظلم على أى شخص كان . والثالث حق الاستئناف امام مجلس الحكم ثم تبع الانظمة السابقة أنظمة أخرى وضعها سولون لتحسين حالة اليونان الاقتصادية اذ وضع أنظمة خاصة للمكاييل والموازين والنقود[2]

---

(١) المديمنوس عبارة عن معيار للقمح قيمته دراخمين أي فرنك وستة وثمانين سنتيما . وكانت قيمته فى عهد (ديموستين) خمسة دراخمات أى أربعة فرنكات وستة وثمانين سنتيما

(٢) نظام الاثينيين لارسطاليس ترجمة وشرحه الدكتور طه حسين الاستاذ بالجامعة المصرية

وكان بيتاجورس (Pythagore) الذى عاش فى القرن السادس قبل المسيح فيلسوفاً وصاحب أفكار تشبه مبادىء الشيوعية الحديثة من بعض الوجوه . وكتب بروتاجوراس (Bortagoras) رسالة فى (الاجور) [1] ووضع كل من الملطى (Hippodamas de Milet) والخلقدونى (Phaleas de Chalcedoine) أنظمة جديدة خاصة بتوزيع الثروة وكانت الآراء وقتئذ متجهة نحو ترك الآراء الاجتماعية العتيقة الخاضعة على لزوم الطاعة والخضوع للارستوكراتية ورجال الحرب واستبدالها بالمبادىء الديموكراتية التى تشمل شيئاً كثيراً من الانظمة والبرامج الاجتماعية الاقتصادية الحديثة . ووضع توكوتيدوس (Thucydide) كتابه (تاريخ حرب البلبونيز) الذى احتوى شيئاً كثيراً من المسائل الاقتصادية لدرجة أن العالم الاقتصادى الالمانى (Roscher) [2] قال فى كتابه : إنه لم يخدم كاتب من الكتاب العلوم الاقتصادية مثل ما خدمها هذا المؤرخ اليونانى لوضوح عباراته ودقة بيانه عند ما تكلم على (أسباب سعادة البلاد المادية) وكذلك فيما يختص (بفائدة العمل).

وتوسع سقراط فى المباحث السياسية وكثيراً ما تكلم على أمور ذات صلة بالاقتصاد غير أنه كان شديد السخط على الثروة المادية لشدة تمسكه بالاخلاق الى أن وضع أرسطو كتابه فى السياسة ، ولم تدرس المسائل الاقتصادية وقتئذ الا عفواً اى لم تفحص الا اذا جاءت في سياق البحث السياسى ، أو اذا جاءت عرضاً وذلك لسببين :

١ — لأن العناصر الاجتماعية التى يهمها الاقتصاد السياسى كانت بعيدة عن أعمال الحكومة

٢ — وكانت الفئة التى تميل الى القسم الاقتصادى من الامور الاجتماعية قليلة العناية به .

وكان علماء اليونان لا يتكلمون عن المسائل الاقتصادية إلا إذا حدث بجوارهم حادث اقتصادى ذو شأن عظيم . فاهتم زينوفون بالأمور الزراعية التى كانت ذات أهمية كبيرة وقتئذ ووضع كتابه (الاقتصاد) الذى اشتمل على مبادىء اقتصادية و بين فيه كيفية حسن ادارة الملكية الزراعية وتكلم عن مزايا تقسيم العمل وشرح وظيفة الرجل والمرأة فى الاعمال الحيوية ولم يتفرغ هذا الفيلسوف لفحص المسائل الزراعية إذ كان يعتقد أن الصفات اللازمة لحسن ادارة الاملاك الزراعية ضرورية أيضاً لحسن ادارة

الثروة الخاصة وإدارة الحكومة ، فكان يتكلم على المسائل الزراعية ويعطف بطريقة خفية على شئون إدارة الحكومة وغيرها من الاعمال العامة . ولما عاد من منفاه بعد وضع كتابه (الاقتصاد) صنف كتاباً آخر سماه (فى وسائل زيادة ايرادات اتيكا) (Des moyens d' augmenter les revenus d' Attigue) وشرح فيه حالة بلاده المالية . ورغم ما كان لهذين الكتابين من الفضل العظيم فليس لهما أثر فى الوجود الان ولا ذكر لهما الا اعتبارهما كتبا قديمة عن آداب الاقتصاد

وأما أفلاطون فلم يخصص كتاباً من كتبه للمباحث الاقتصادية لأنه كان كثير الاهتمام بالامور السياسية . وتضمنت كتبه كثيراً من المواضيع الاقتصادية فجاء فى كتاب (الجمهورية) [1] بحث قيم عن مزايا تقسيم العمل حيث قال : إن الجمهورية فى حاجة الى عمال ومهندسين ونساجين وغيرهم من أرباب الحرف الضرورية لكيانها . ولم يقف فى نظريته عند تقسيم الاعمال اليدوية المادية ، بل ذهب فى بحثه الى ضرورة تقسيم الاعمال العقلية . وكان تقسيم العمل [2] فى عهد قدماء اليونان أقل انتشاراً مما هو عليه الآن اذ كانت صلة الناس بعضهم ببعض قليلة ، وكان كل فرد مستقلا تمام الاستقلال فى عمله عن غيره من الافراد ، وكانت تتولى الحكومة المحافظة على الافراد ضد الاعداء ورجال الثورة نظير خضوعهم لاوامرها [3] وكانت سياسة الحكومة الداخلية قائمة على تحكم الاقلية فى شئون الاغلبية أى خضوع عدد كبير من العبيد لسلطان فئة قليلة من الاحرار بنسبة أربعة الى واحد [4] .

وكانت هذه الروح أكبر مسيطر على الحركة العلمية فى ذلك الوقت لاتجاه الافكار نحو تركيز السلطة كلها فى يد الحكومة ، وكان أفلاطون يحتقر التجارة [5] والمشتغلين بها إذ قال فى كتابه (القوانين) لا بد من تشييد البلاد بعيدة عن البحار لكيلا يشتغل أهلها بالتجارة ولينقطع العبيد للأعمال اليدوية والحرف [6] وطلب من المشرع معاقبة كل من ترك الفضائل واحترف بهذه المهن غير العبيد

---

(١) الجمهورية — ١ — ٢ ص ٢٦٩

(٢) دير كايم — تقسيم العمل — ص ٧٢ لغاية ٢٥١

(٣) Lois - 776 - 777 et l' Odyssee XVII 332

(٤) Schoenam - Antiquites greques -trad . Galuski -t,I, p'398.

Boeckh - L' Economie politique en Grece.

(٥) القوانين — الكتاب الرابع والثامن

(٦) لما بدأت سلطة اليونان فى الاضمحلال زال تدريجياً عن الافكار احتقار الصناعات لدرجة أن (شارلمان) كان يرسل بيض دجاجه وخضر حدائقه الى الاسواق لبيعها — انظر بلانكى — تاريخ الاقتصاد السياسى — جزء أول

وأما أرسطو فقد حض فى كتابه (السياسة) على ضرورة إخراج طبقة العمال من المدينة ومع ذلك فان هذا الكتاب كان جامعاً لامور اقتصادية عدة [١] لدرجة أن (سانت هيلير) [٢] يعتقد أنه (خالق الاقتصاد السياسى) ولا شك أن هذا القول مبالغ فيه.

وبدأت العلوم السياسية بعد أرسطو فى الاضمحلال لان من خلفوه اهتموا بالمسائل الاجتماعية لغاية الغزو الرومانى. وانه لجدير بالذكر تدوين اسماء بعض من اشتركوا من اليونانين فى الحركة الاخيرة الخاصة بالعلوم الاجتماعية وأشهرهم (Theophrate -Ephorus'Plutarque Polybe) وكان يصح ذكر كثير غيرهم من العلماء لولا ان احتراق مكتبة الاسكندرية قضى بالاعدام على كثير من العلماء بسبب فقد مؤلفاتهم الثمينة

لم يفصل علماء وفلاسفة اليونان الاقتصاد عن السياسة ولا عن الاخلاق، ولم يفرقوا بين الاقتصاد السياسى العام والاقتصاد السياسى الخاص. واذا أردنا الوصول الى معرفة حقيقة آراء قدماء اليونان الاقتصادية فلا بد لنا من درس تاريخ علم الاخلاق. وإننا نكتفى هنا بفحص العلاقة الفلسفية التي كانت بين الأخلاق وعلم الاجتماع.

كانت الفكرة الأساسية الشائعة فى اليونان القديمة هى: (استعباد الفرد لمصلحة الحكومة)، أو بعبارة أخرى: (خضوع الفرد للحكومة) فكانت الأفراد للحكومة وليست الحكومة للأفراد، ولذلك كانت الحكومة تتصرف فيهم كيف شاءت إرادة وأهواء الحكام [٣] وكانت تعاليم سقراط تدور حول تضحية الفرد وشخصيته للحكومة، لأن أكبر فضيلة يجب على الأفراد التمسك بها هى طاعة القوانين وتنفيذ جميع الواجبات الوطنية. ولما جاء بعده أفلاطون كتب فى جمهوريته: إن الشخص الوحيد الجدير بالتمتع بالحرية هو رجل القضاء والحرب. وأما أرسطو فكان يقيس فضائل الانسان حسب ما يقدمه الفرد إلى حكومته من الخدمات، ولذلك اختلطت المسائل الاجتماعية بالأمور السياسية لدرجة أن

---

(١) Espinas - Histoire des doctrines économiques — p. 46; Ingram p. 15; Blanqui t. 1- p. 45 Blanchard — Cours - t. 1. p. 14 ed. 1921

(٢) B. Saint Hilaire — préface de sa traduction de la Politique d'Aristote p. 4 - 11; A. Souchon — Les théories économiques de la Grece - p. 7 ed. 1898

(٣) Gide et Rist - Histoire des doctrines économiques - 1909; Blanqui - Hist. des doct. - 1860; Dubois - Hist. des doctrines econ. - 1903; Rambaud — Hist. des doct ec. — 1909.

كان للحكومة سلطة مراقبة الانسان مراقبـة دقيقة لمقاومة الفساد الخلق الذى يضر بالمصلحة الاجتماعية .

٢ — الاقتصاد السياسى فى القرون الوسطى (٣٩٥ — ١٤٥٣)

انحطت المدنية ورجعت الأحوال الاقتصادية بعـد سقوط الامبراطورية الرومانية إلى ما كانت عليه من التأخر فى أوائل العصور القديمة ، وتغلبت روح انتشار الزراعة على غيرها من الصناعات فرغب الناس فى العودة إلى أعمالهم الزراعيـة الأولى . فانتشر نظام الاقطاع (servage) والتف الزراع حول أصحاب الأملاك الواسعة ، وكادوا يمثلون دور العبيد فى العصور الماضية ، وأهملوا الصناعة إلا قليلا منها ،فوقفت حركة الأعمال الاقتصادية بسبب تخلى الأيدى العاملة عنها لاشتغالها بالأعمال الزراعية . وكان عمال الزراعة لا يعملون إلا ما فيه نفع كبار الملاك واستمر الحال كذلك من القرن الخامس إلى القرن الثانى عشر .

وفى أواخر القرن الثانى عشر بدأت حركة جـديدة فى القرى والمدن بفضل تكوين جماعات أو طوائف الصناع (Corporation des metiers ou Guildes)[1] فانفصل الزراع عن أصحاب الأملاك الشاسعة وصاروا يشتغلون لأنفسهم .

واهتم سكان المدن بالأعمـال الصناعية وصاروا يتبادلون مع سكان القرى ، فكان يستبدل الانتاج الزراعى بالانتاج الصناعى ، أى تستبدل المحصولات الزراعية بالمصنوعات واستمر ذلك إلى أن أنشئت الأسواق العامة وصار يجتمع فيها أهل القرى والمدن لعرض ما لديهم من البضائع على المشترين .

وكانت هذه الحركة الاقتصادية التجارية أهلية إلى أن شبت نار الحروب الصليبية سنة ١٠٩٦ . فصار يتقاتل فى ميدانها أهـل الشرق والغرب . وعنـدئذ بدأت التجارة الدولية إذ أوجدت هذه الحروب سوقاً عامة — وهو ميدان القتال — يقتتلون ويتاجرون فيه . ولما انتهت هـذه الحروب سـنة ١٢٧٠ تنبهت الأفكار إلى ضرورة تنظيم التبادل الأهلى والدولى .

وفى القرن الخامس عشر اهتم رجال الفلسفة وأهـل العلم فى دروسهم بفحص هـذه

---

(١) P. Trouette — Les collèges d' artisans à Rome p. 73 en 1892

المسائل الاقتصادية وكانوا يعتمدون فى بحوثهم على آراء أرسطو. فوضع Saint Thomas d'Aquin[1] كتابه (Somme théologique) ودرس فيه المذاهب الدينية والفلسفية والخلقية وتضمنت هذه البحوث أموراً كثيرة اقتصادية . منها : بحثه طرق المعاملات التجارية المؤسسة على مبادئ العدل والانصاف ، فحرم التجارة خصوصاً على من يشترى البضاعة ليبيعها لغيره بثمن أغلى من ثمن الشراء ، ولكن لم تستمر أحكام هذه المبادئ زمناً طويلا ، إذ انتهى الأمر الى اعتبار هذه الأعمال التجارية شرعية لما يؤديه التاجر من الخدمات الجليلة للهيئة الاجتماعية ، لأنه يخدم فى عمليته التجارية المنتج والمستهلك ، فيعرض بضاعة المنتج على المستهلك ليختار منها ما يحتاج اليه فى معاشه فيستفيد المنتج من بيع مصنوعاته ، ويستفيد المستهلك من حصوله على لوازم معاشه . ونظير هذه الخدمات يستولى التاجر على الربح الذى كان يحرمه عليه الفيلسوف الدينى السالف الذكر .

وكذلك تمسك رجال الدين والفلسفة مدة طويلة بتحريم الفائدة (intérêt) نظير تسليف النقود ، لاعتبارهم أن النقود فى ذاتها غير منتجة وما هى إلا وسيلة للانتاج . وكانوا ينظرون إلى هذه المكاسب كأنها رباً (usure) ممقوت وغير مسموح به . واستمر الحال على هذا النظام إلى أن صرح البابا (ليون العاشر) لهيئات معينة مثل (بنوك التسليف) بالقيام بهذه العملية لأن فى هذا التسليف خدمات جليلة ومنافع عديدة للجمهور على شرط ألا يقوم الأفراد بها .

وامتاز فلاسفة الدين فى القرون الوسطى عن علماء اليونان فى العصور القديمة فيما يختص باعتبارهم أن العمل (travail) من الأمور الشريفة وخليق باحترام جميع الطبقات . ولما كثر التعامل بين الناس بدأت مسألة تحديد أثمان الأشياء تشغل جزءاً عظيما من وقت رجال الدين فاضطروا إلى درس أحسن الطرق الموصلة الى تحديد قيمة الأشياء المتبادلة . ولما ظهرت لهم صعوبة عظيمة عند رغبتهم فى تحديد الأثمان حسب نفقات إنتاجها طلبوا من رجال التشريع وضع قوانين لتحديد قيمة الأشياء (La taxe d'autorité des marchandises)[2] ومن هذا العهد انتشرت فكرة تحديد الأسعار حسب تحديد الضرائب وانتشر التعامل بالنقود فوضع (Nicole Oresme) سنة ١٣٨٢ أول كتاب في العملة وسماه : (Traitè de la première invention des monnaies)

---

(١) ولد فى Naples سنة ١٢٢٧ وتوفى سنه ١٢٧٤

(٢) L. Polier — Cours d èconomie politique — t. 1. p. 27

ظهر مما تقدم أن جميع المباحث الاقتصادية كانت تنتج دائما عن البحوث الدينية والخلقية سواء كان ذلك فى العصور القديمة أو في القرون الوسطى ، ومع ذلك فقد كانت هذه المسائل الاقتصادية المتدخلة فى الأمور الدينية ذات فائدة كبرى استعان بها الدكتور « كناى » وأنصار المذهب الطبعى ، وكذلك زعماء المذهب التجارى وآدم سميث و « Bodin » و « Morus » فى وضع مؤلفاتهم الاقتصادية [١] .

٣ — المذهب التجارى (مركانتيليست)

ظهرت فى القرن الخامس عشر والسادس عشر مذاهب اقتصادية. منها : المذهب التجارى « Mercantilisme » [٢] الذى ظهر على أثر اكتشاف أمريكا سنة ١٤٩٢ . ولقد عثرت أسبانيا فى أواسط القرن السادس عشر على مناجم ملأى بالذهب والفضة فى ممتلكاتها الامريكية فظنت الأمم الأخرى أن أسبانيا زاهية زاهرة غنية لأنها تملك هذه المعادن الثمينة فقط ، مع أن حقيقة ثروتها ونجاحها محصور فى أن تجارتها صادفت إقبالا عظيما فى أمريكا وأن الامريكانيين كانوا يتهافتون عليها .

فاعتماداً على ما تقدم ظن علماء الاقتصاد ورجال الحكم أن النقود والمعادن الثمينة هى الثروة الحقيقية للافراد والأمم ، ومن أجل ذلك عقدوا النية على بذل مجهوداتهم للحصول عليها بجميع الوسائل والاكثار منها فى بلادهم فقرروا تحريم خروج هذه المعادن من بلادهم ووضعوا ضرائب فادحة على جميع المصنوعات الواردة من الخارج لبيعها فى الاسواق الاهلية منعاً لخروج المعادن الثمينة « النقود » الى الأمم الأخرى . ثم اضطرهم هذا التحريم إلى تشجيع ونشر الصناعات الوطنية فى الداخل والخارج لتزداد المعادن الثمينة في البلاد بفضل توزيع البضائع الوطنية فى الخارج [٣] .

ومنذ هذه الحركة وضعت قواعد المذهب التجارى الذى يتلخص فى تفوق المعادن

---

(١) M. Brants - les theories èconomiques au XIII et XVI siecle - 1895; Louvain-Histoire economique au moyen - âge - 1895; M. M. Coste et Faure: La question de prêt à interêt - deuxthèses soutenues en 1898 et 1899.

(٢) اشتقت هذه الكلمة من كلمة (مارشان) أى تاجر

(٣) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٢١ طبعة ١٩٢١

الثمينة على جميع أنواع الثروة بشرط منع المصنوعات الاجنبية من الدخول فى الاسواق الاهلية وتشجيع تصدير المصنوعات الوطنية . وكان هذا الاساس سبباً فى أن تتخذ الحكومة المتمسكة بهذا المذهب اتجاهاً سياسياً اقتصادياً خاصاً وهو تحريم تصدير الذهب والفضة الى الخارج بواسطة شراء المصنوعات الاجنبية وتعضيد الصناعات الوطنية لتستجلب للبلاد المعادن الثمينة من الخارج بفضل بيعها فى الاسواق الاجنبية ونشر (Cromwell) هذا المذهب عملياً فى انجلترا

وتشعب هذا المذهب فى فرنسا الى نوعين : المذهب التجارى الصناعى والمذهب التجارى الزراعى . فكان (Colbert) وزير لويس الرابع عشر زعيم المذهب الاول لدرجة أنهم يسمونه أحياناً باسمه (Colbertisme) وكان يرمى الى تشجيع الصناعات الوطنية بمنحها امتيازات خاصة و بتأسيس المصانع الملكية مع شدة التقليل من شراء المصنوعات الاجنبية ولكن مع حرية شراء جميع ما يلزم للصناعات الوطنية من المواد الاولية والخامات . ومنع تصدير الحبوب للخارج محافظة على عدم رفع أجو ر العمال وغلاء معيشتهم لقلة الغلال اللازم لغذائهم

وأما المذهب التجارى الزراعى فكان (Sully) و زير هنرى الرابع زعيمه والعامل على نشره فى فرنسا . وكان يرمى إلى جعل الزراعة فى المرتبة الاولى من الامور الاقتصادية الوطنية الواجب الاهتمام بها . وكانت سياسته الاقتصادية تسير حسب كلمته المأثورة (الحرث والمرعى هما ثديا فرنسا)

ان فى اتباع هذا المذهب (التجارى بنوعيه) مخاوف كبيرة لا يحسن السكوت عليها . فنظام حماية التجارة (protectionnisme) مضر لانه يوجد نضالاً عنيفاً بين رؤساء الصناعات المحتكرة وعلى الاخص بين الطوائف (Corporations) وقد يؤدى هذا إلى عراك شديد فى الاسواق بخصوص تحديد أثمان المصنوعات الوطنية المتراكمة فيها ، والتى قد يتعذر توزيعها فى الامم الاجنبية الأخرى إذ ربما عاملت هذه الامم هذه المصنوعات بمثل ما يعاملون مصنوعاتها و زيادة على ذلك فان تركيز جميع المجهودات فى الصناعة وحدها يضحى بالزراعة . و إذا صرفت جميع المجهودات فى أعمال الزراعة فتضحى الصناعة مع العلم بأن كلا من الزراعة والصناعة فى غاية من الاهمية لجميع الامم . ولقد نتج عن

هـذه النظرية في أوائل القرن الثامن عشر مجاعات عـدة [١]

٤ ـ المذهب الطبعى (فزيوكرات)[٢] أو الزراعى

ظهر بعد المذهب التجارى فى نهاية القرن الثامن عشر، مذهب جديد يمثل فئة من كبار المفكرين الذين يعملون لنشر مبدإ معلوم. فكانوا أول من أسس مذهباً حقيقياً [٣] وهم معروفون فى عالم الاقتصاد السياسى بالطبعيين أو الزراعيين . وتأسس هذا المذهب على أمرين :

١ ـــ ان النظام الطبعى ضرورى للهيئة الاجتماعية

٢ـــ ان الزراعة هى الينبوع الوحيد للثروة

ولهذين السببين أطلق عليه اسم (الفزيوكرات) التى اشتقت من كلمة (فيزيك) أى (طبيعه) ومن الجائز تسمية هذا المذهب باسم (المذهب الزراعى) لان كل تعاليمه ونظرياته تعمل لنشر وتشجيع الزراعة ولا تنظر الى غيرها من الصناعات الا بعين الاحتقار إذ قال(Le Trosne)فى كتابه (Intèrêt Social) ان (كل عمل غير الزراعة عقيم لان الانسان لا يخلق شيئاً) وقال(Turgot) [٤] ان (الصناع خدام لطبقة الزراع) .

ولقـد أسس هـذا المذهب طبيب لويس الخامس عشر الدكتور كناى الذى ولد سنة ١٦٩٤ وتوفى سنة ١٧٧٤ . وربما كان لغيره من كبار المفكرين مثل (Vauban) و (Boisguilbert) حق السبق فى وضع الحجر الاساسى لهذا المذهب، ولكن فى الواقع لم يظهره الى العيان كمذهب اقتصادى واضح غير الدكتور كناي وأنصاره . وقد يصح القول أيضاً أن هذا المذهب استقى فكرته الاساسية من كتاب الاقتصاد الذي وضعه (Xenophon) ومع ذلك كله فان صح هذا أو ذاك فان الفضل فى وضعه على بساط البحث العلمى المستقل يرجع الى (الفزيوكراتيين) وكان لظهور هذا المذهب سنة ١٧٥٨ شأن عظيم فى عالم الاقتصاد والسياسة معاً

---

(١) بلانشار ـــ محاضرات ـــ جزء أول ص ٢٤ طبعة ١٩٢١

(٢) اشتقت كلمة (Physiocratie) من كلمتين (physio) التى معناها الطبيعة . ومن كلمة (Cratie) التى معناها حكم . فجاءت الكلمة الاولى دالة على (حكم الطبيعة)

(٣) Le Trosne' Interet Social P 942

(٤) جيد ورست ـــ تاريخ المذاهب الاقتصادية ـــ ص ١٥ طبعة ١٩٠٩

وكان لمذهب كناى زعماء من علماء عصره كثيرون منهم المركيز (Mirabcau)
(Dupont de Nemours)و(Le TroSne) و (L'abbe Beaudau) و (Mercier de la Rivière).
و (Turgot) ولم يقتصر أنصار هذا المذهب على نشره بالكلام فحسب، بل وضع كل منهم مؤلفات عدة تعزيزاً لوجهة نظرهم الى الاشياء وتكييف الامور . فكتب زعيمهم كناى جملة مقالات مدونة الآن فى دائرة المعارف [1] على «الزراع» وعلى «الحبوب» وكان ذلك سنة ١٧٥٦ و ١٧٥٧ ثم وضع كتاباً مشهوراً بالجدول الاقتصادى (Le tableau economique) سنة ١٧٥٨ وكان قد كتب قبل هذا و ذاك كتاباً طبياً سماه « رسالة طبيعية فى الاقتصاد الحيوانى» [٢] سنة ١٧٣٦ وتبعه فى آرائه الاقتصادية « المركيز ميرابو » إذ وضع كتابه «الفلسفة الزراعية» [٣] سنة ١٧٦٣ وكان قد وضع قبل ذلك كتاباً آخر سنة ١٧٦٠ سماه « نظرية الضريبة » [٤]. وكتب « Mercier de la Rivière » سنة ١٧٦٧ كتابه « النظام الطبعى والضرورى للهيئات السياسية» [٥] ووضع القس « Beaudeau » كتباً عدة منها : كتابه الذى وضعه سنة ١٧٧١ وسماه« مقدمة للفلسفة الاقتصادية» [٦] وكتب « Le Trosne » سنة ١٧٧٧ كتابه فى المصلحة الاجتماعية من حيث علاقاتها بالقيمة والتداول والصناعة والتجارة » [٧] ووضع« Dupont de Nemours »سنة ١٧٦١ كتابه « حكم الطبيعة أو النظام الضرورى الحكومى الاكثر فائدة للجنس الانسانى » ويرمى هذا الكتاب الى تكوين حكومة تسير حسب أحكام الطبيعة أى بمقتضى القوانين الطبيعية « lois de la nature ».

وأما تيرجو فكان وزيراً ذكياً وسياسياً ماهراً وعالماً كبيراً فساعد على نشر المذهب الطبعى علماً وعملا ووضع سنه ١٧٦٦ كتابه المعروف (Reflexions sur la formation et la distribution des richesses)

ولم يفرق الطبعيون بين الاقتصاد السياسى والعلوم الاجتماعية بل كانوا يعتبرون الاقتصاد وحده عبارة عن العلوم الاجتماعية . ولما كان انصار هذا المذهب شديدى

---

(١) La Grande Encyclopedie
(٢) Essai physiqne sur l'economie animale
(٣) Philosophie rurale
(٤) Theorie de l'impôt
(٥) l'ordre naturel et essentiel des societes politiques
(٦) Introductions à la philosophie economique
(٧) De l'interêt social par rapport à la valeur, à la circulation; à l'industrie et au commerce

الاعتقاد في قوة الطبيعة — التى تسير بمقتضاها الامور الاقتصادية — وصل بهم الامر الى تحريم تدخل الحكومة في الاعمال الاقتصادية لان فى هذا التدخل خروجاً على الطبيعة ومن الواجب على الحكومة أن تترك الاعمال الاقتصادية تسير سيرها الطبعى ولذلك كانت كلمتهم المأثورة التى قالها Gournay سنة ١٧٥٠ واتخذها الطبعيون شعاراً لهم، وهى: «اتركوا الطبيعة تعمل واتركوا الامور تسير» [١] أى اتركوا للعمل حريته الطبيعية ولا تقيدوه بقوانين وضعية لان العمل حر وفى ميدانه متسع للجميع . وعندئذ فكوا قيود التجارة وجعلوها طليقة حرة فى الداخل والخارج ونشروا مبادىء حرية التبادل لمحو الاثار السيئة التى وضعها المذهب التجارى المؤسس على نظام حماية التجارة إذ كان العمل مقيداً فى عهد لويس الرابع عشر وكان حقا من حقوق الملك يتصرف في توزيعه على رعاياه كيفما شاءت ارادته [٢] .

وبينما كان أنصار المذهب التجارى يعضدون تدخل الحكومة فى أعمالهم الاقتصادية لحماية التجارة على زعم حماية الصناعات الاهلية كان الطبعيون يستنكرون هذا التدخل لانه مخالف للطبيعة . وكانوا يطالبون الحكومات بترك الامور تسير سيرها الطبعى ومن الغريب ان أنصار المذهب الطبعى الذين كانوا يطالبون دائماً بحرية الاعمال الاقتصادية لم يهتموا بحريتهم السياسية ، فكانوا يطالبون الحكومة بأن تكون السلطة فى قبضة حاكم مطلق التصرف لاعتقادهم أن هذا أقرب الانظمة موافقة للطبيعة ، بشرط أن يكون هذا الحاكم متنوراً خبيراً بدقائق الامور ومجريات الاحوال حتى لا يكون حجراً كؤوداً يعرقل سير الاحوال الاقتصادية

ووضع أنصار المذهب الطبعى نظريات اقتصادية عديدة جديرة بالاهتمام وسنقتصر هنا بالكلام على أهمها — كما نعتقد — وهى نظرية الانتاج الصافى [٣] لاننا لم نخصص هذا الكتاب للكلام على تاريخ المذاهب الاقتصادية ، بل خصصناه للمباحث الاقتصادية وضمناه شيئاً قليلا عن تاريخ هذه المذاهب حتى لا يحرم القارىء

---

(١) Laissez Faire, Laissez passer

(٢) ايف جيو — الفرديه ص ٥٠ مالفاسير — تاريخ طبقات العمال ص ٨٦٧ جزء ثانى

(٣) الانتاج الصافى (Produit Net)لا يخرج عن النظرية التى وضعها (ريكاردو) وزعم انه مكتشفها وهى نظرية (The Rent) .

لذة هذا العلم ولنشوقه الى مطالعة المؤلفات الخاصة بها .

تختلف نظرية الانتاج الصافى التى وضعها زعماء المذهب الطبعى عن نظرية الانتاج الحديثة (التى سنشرحها فى كتاب الانتاج) فلا يعتقدون أن الانتاج خالق للفائدة أو المنفعة ، بل يقولون إن الانتاج مكتشف للمادة التى كانت موجودة فى الارض من طبيعتها . ولذلك يؤكدون بأنه لا يوجد الا عامل واحد للانتاج وهو « الارض » ولا عمل منتج غير الزراعة. وأما الصناعة فعقيمة ، والارض وحدها هى الجديرة بالعناية لانها تعطى ثروة عظيمة لمن يستثمرها . والثروة فى نظرهم عبارة عما يجمعه الزراع من المكاسب « أو الانتاج الصافى » الناشىء عن زيادة الايراد عن تكاليف الزراعة . ومتى ازدادت ثروة الزراع كثرت ثروة الامة . ولذلك قال الدكتور « كناى » فى كتابه « الجدول الاقتصادى » هذه الحكمة الاقتصادية « زراع فقراء مملكة فقيرة — مملكة فقيرة ملك فقير » وقصده من ذلك أنه اذا تحسنت الزراعة حسن حال الزراع . ومتى ازدادت ثروة الزراع كثرت ثروة الامة . واذا أثرت الامة اطمأن الملك على رعيته وعاش سعيداً هنيئاً على عرشه . وانه لم يقصد من هذه الحكمة الا تحريك سيده وولى نعمته لويس الخامس عشر لتشجيع الزراعة والاخذ فى حكمه بتعاليم المذهب الطبعى

أما الصناعات الاخرى والتجارة فلا يمكنها أن تعطى « انتاجاً صافياً » لانها تعيش مما تتفضل به الطبيعة عليها وكأنها تعيش عالة على عمال الزراعة . ولذلك فان المشتغلين بغير الزراعة فقراء بؤساء ! وبما أن الزراعة وحدها هى الصناعة المنتجة فيجب عليها تحمل دفع الضرائب اذ ليس من العدل جبايتها من أصحاب الصناعات غير المنتجة . وحيث أن الزراعة تقوم بدفع جميع الضرائب فهى وحدها جديرة بعناية الحكومة

واعترض كثير من العلماء بصفة عامة على المذهب الطبعى ، و بصفة خاصة على نظرية الانتاج الصافى ، خصوصاً من جهة الزام الزراع وحدهم بدفع الضرائب بينما يوجد تجار أغنياء يملكون أموالا طائلة ولا يدفعون ضرائب . فأجاب الفزيوكراتيون على ذلك بأن هؤلاء التجار لم يحصلوا على ثروتهم الا بفضل تقتيرهم وحرمان أنفسهم من ضروريات الحياة ، وزيادة على ذلك فانه لو وجدت حرية التجارة لما تيسر لهم جمع هذا المال بسبب مزاحمة التجارات الاخرى لتجارتهم

لما انتشرت فى فرانسا تعاليم المذهب الطبعى أراد أحد أصدقاء « كناى » وهو

حاكم (Bade) تطبيق نظرية وضع الزراعة فى المرتبة الاولى من عنايته ، و بدأ بتحصيل الضرائب من الزراع وحدهم فكانت نتيجة هذه التجربة سيئة الى ان اضطر الى الغائها فى أوائل القرن التاسع عشر

وانتقد Voltaire نظرية تحصيل العوائد من الزراع وحدهم انتقاداً وجيهاً ظريفاً فى إحدى قصصه التمثيلية المعروفة باسم «صاحب الار بعين ريالا »[1] التى تتلخص فى تمثيل مالى كبير من أعظم أغنياء فرنسا وقتئذ جالساً على المسرح وهو يهزأ ويسخر من زارع فقير لا يملك غير أر بعين ريالا وتلزمه الحكومة بدفع الضرائب ، بينما أن الغنى معفى منها [2] لأنه لا يشتغل بالاعمال الزراعية .

الفصل الثانى

الاقتصاد السياسى منذ آدم سميث

١ — آدم سميث ٢ — مالتس ٣ — ريكاردو ٤ — ستيوارت مل

٥ — جان باتيست ساى ٦ — فردريك باستيا

---

١ — آدم سميث

ولد آدم سميث فى (اسكوتلاند) فى ٥ يونيه سنة ١٧٢٣ ، وتلقى علومه فى جامعتي (جلاسجو ثم اكسفورد) من ١٧٣٧ لغاية ١٧٤٦ . و بعد تتميم دراسته بدأ بالقاء محاضرات فى (ادنبرج) إلى أن عين سنة ١٧٥١ أستاذاً للمنطق فى جامعة جلاسجو .

---

(١) L'homme aux quarante écus

(٢) وهذه الرواية تمثل مأساتنا المحزنة التى نشاهدها فى مصر يومياً بفضل الامتيازات الاجنبية التى تعفى الاجانب — المتمتعين فى مصر بسمائها ومائها وجوها وحماية أموالهم التى يكتسبونها منها — من دفع الضرائب بينما تلزم المصري الفقير بدفعها

وبعد سنة من تدريسه كلف بالقاء محاضرات فى فلسفة الأخلاق فألقاها وجمع فيها مباحث مختلفة فى الدين والأخلاق والتشريع والسياسة واستمر أستاذاً فى هذه الجامعة لغاية ١٧٦٤.

وفى سنة ١٧٥٩ وضع كتاباً سماه : (نظرية الاحساسات الخلقية) . وفى سنة ١٧٦٤ ترك التدريس وتولى أمر مرافقة شاب غنى وهو : (Duke of Buccleugh) فى سياحة خارج انجلترا ليكون مرشداً له ومهذبا . واستغرقت هذه السياحة سنتين زار أثناءها فرنسا وتعرف فيها بكثير من أنصار المذهب الطبعى . منهم : الوزير الخطير (Turgot)، والزعيم العظيم (كناى) . وشرع فى وضع كتابه المشهور : (مباحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم) عند ما كان في (تولوز) وأتمه لما عاد إلى بلاده سنة ١٧٧٣ ، ولم يظهره للعيان إلا فى سنة ١٧٧٦ ، و بعدئذ عين مديراً لجمارك (ادمبرج) سنة ١٧٧٨ و بقى فى هذه الوظيفة حتى مات سنة ١٧٩٠ .

ولقد لقب بعض علماء الاقتصاد آدم سميث بأنه: (أبو الاقتصاد السياسى الحديث)[1] لبراعته ونبوغه فى هذا العلم، ولما وضعه من الكتب الأساسية فى علم الأخلاق والاقتصاد السياسى ، ولكننا نرى أن فى هذا التعظيم مبالغة و إجحافاً بفضل زعماء المذهب الطبعى لأنهم واضعو القواعد الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعى ، إذ محصوه وفحصوه ودققوا النظر فيه ، وزيادة على ذلك فانهم وحدهم فكروا فى خلق المذاهب الإقتصادية Ecoles (economiques)ووضعها فى قالب علمى . واذا كان هذا التلقيب مستنداً على أن آدم سميث بحث أموراً اجتماعية عدة قبل بحث الأمور الاقتصادية ، وأن الدكتور كناى وأنصاره لم يهتموا بالاجتماعيات اهتماماً خاصاً فليس هذا بدليل كاف على إنكار فضل الدكتور كناى الذى وضع الدعائم الأولى لعلم الاقتصاد التي استند عليها واستمد منها آدم سميث نبوغه فى كتابه . واذا كان هناك فضل فى تأسيس علم الاقتصاد فلابد من إسناده إلى الدكتور كناى وأنصاره لأنهم مؤسسو علم الاقتصاد السياسى فى العصر الحديث .

كان آدم سميث واضحاً قوى الحجة فى كتابه ، إذ بحث فيه جميع الأمور التى كانت تهم معاصريه كالاستعمار والشركات التجارية الكبيرة والمذهب التجارى وأنظمة النقود

---

(١) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٥٨ طبعة ١٩٠٩

وتقسيم العمل والقيمة ، ومع ذلك كله لم يستقل برأيه بل استعان فى كثير من الأمور بآراء كثير من العلماء منهم كتاب « طريقة الفلسفة الخلقية » الذى وضعه أستاذه « Hutcheson » سنة ١٧٥٥ وكذلك استمد بعض أفكاره من صديقه « David Hume » الذى يسميه كان آدم سميث « أكبر مؤلف وفيلسوف عصره » [١] واستنار — بطريقة غير مباشرة — بكتاب : « Bernard de Mandeville » المسمى « قصة النمل أو الرذائل الخاصة والمحاسن العامة » [٢] الذى وضعه سنة ١٧٠٤ . وكانت فكرته الأساسية محصورة فى أن المدنية « أى الثروة والفنون والعلوم » لم تنشأ عن فضائلنا (nos vertus) بل نتجت عن رذائلنا « nos vices » . وهذه الرذائل عبارة عن حاجاتنا الطبيعية التى لا تعد ولا تحصى ، والتى تدفعنا الى الرغبة فى الحصول على المعيشة الطيبة والتمتع بأسباب الراحة من أمور الزخرف والترف وغيرها من ملاذ الحياة . ومع ذلك فان آدم سميث انتقده فى كتابه « الاحساسات الخلقية » ، وبين أن المصلحة الشخصية ليست رذيلة بل فضيلة من الفضائل التى تسير بالهيئة الاجتماعية سيراً طبعياً وتقودها الى السعادة والرفاهية [٣] .

وأخذ آدم سميث كثيراً من آراء الفزيوكراتيين : منها فكرة توزيع الايراد السنوى . أى توزيع الثروة على مختلف طبقات الأمة ، بدليل أنه لما كان أستاذاً فى جامعة جلاسجو لم يشر فى محاضراته الى توزيع الثروة بل قصر بحوثه على إنتاج الثروة ولكنه بعد أن ترك التدريس وزار فى فرنسا زعماء المذهب الطبعى (كناى وتيرجو) وقرأ الجدول الاقتصادى وما كتبوه عن الانتاج الصافى ، وجدت عنده فكرة الكتابة على توزيع الثروة فالفضل فى ذلك راجع الى الفزيوكراتيين بلا شك

فند آدم سميث كثيراً من مبادىء المذهب التجارى ودحض كثيراً مما كان يبالغ فيه زعماء المذهب الطبعى خصوصاً اعتقادهم أن الارض هى العامل الوحيد للانتاج . وكان آدم سميث يعتقد ان العمل وحده أكبر عامل للانتاج اذ قال ان العمل السنوى لكل

---

(١) ثروة الامم جزء ٢ الكتاب الخامس

(٢) La Fable des abeilles - ch - 4 - trad, Fr - 1830 .

(٣) جيدورسبت — تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ٦٠ — ١٩٠٩ .

أمة هو ينبوع ثروتها السنوية وينتج مباشرة عن العمل أو عما يشترى من الامم الاخرى بواسطة ما انتجه العمل [١] ومع ذلك فانه لم ينكر فضل الطبيعة اذ قال : ان الصناعة عبارة عن عائلة أنتجت طفلين الربح والاجر . وأما الزراعة فعبارة عن عائلة أخرى أنتجت ثلاثة أطفال الربح والاجر والايجار

وكان قريباً فى بعض نظرياته الى الطبيعين خصوصاً فى نظريات الفلسفة الاجتماعية إذ يعتقد مثل أنصار الدكتور كناى بوجود النظام الطبعى فى الامور الاقتصادية المؤسسة على مبادىء الحرية والملكية . واذا اشتغل الانسان لمنفعته الشخصية فانه يعمل لمصلحة الهيئة الاجتماعية ، لان كل فرد مسوق الى انجاز مصالحه ، وليس فى ذلك ضرر على الهيئة الاجتماعية . فتوصل آدم سميث بفكرة اتفاق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة الى مايسمونه (منهج الحرية الطبيعية) فقال بهذه المناسبة: إن كل انسان مطلق الحرية فى أن يتبع الطريق الذى يقوده الى مصلحته الشخصية وأن يستغل صناعته ورأس ماله كيف شاء بشرط عدم الخروج على القوانين ولا التعدى على حقوق غيره ، وبهذه الخطة ينجو الحاكم من أشق المأموريات التى لو شاء القيام بها لعرض نفسه الى خطأ كبير

فنظام حرية المنافسة متصل بمبدإ اتفاق المصالح العامة بالمصالح الخاصة ، ولذلك يجب على الحكومة الا تحارب هذا النظام . ولذلك عزز آدم سميث الطبعيين فى مبادئهم القائلة بأن تترك الحكومة الافراد أحراراً فى أعمالهم الاقتصادية ، وانما لم يبالغ آدم سميث فى هذا التعضيد لانه حض على ضرورة تدخل الحكومة بطريقة مشروعة متى كانت الاعمال الاقتصادية مهددة للامن العام فشجع قانون الملاحة الذى سنته انجلترا وأباحت به لمراكبها فقط حق الملاحة بينها و بين مستعمراتها وكذلك يسمح آدم سميث بتدخل الحكومة فى أعمال الافراد الاقتصادية متى أظهروا عجزهم على القيام بها حق قيام

---

(١) ثروة الامم — الفصل التاسع من الكتاب الرابع — الطريقة الزراعية .

٢ ـ روبير مالتس [1]

ولد روبير مالتس فى ١٤ فبراير سنة ١٧٦٦ فى (Rookery) بانجلترا وكان والده من الزراع المتنورين المتصلين بفلاسفة عصره مثل (Hume) و (J. J. Roûsseau) فاهتم بتربية وتعليم ابنه . ولما تمم دراسته فى جامعة كامبردج اشتغل بالامور الدينية حتى صار قساً . وفى سنة ١٨٠٨ اشتغل بالقاء محاضرات فى كلية فتحتها (شركة الهند) فى (Haileybury) واستمر فى هذه الوظيفة حتى مات سنة ١٨٣٦

وضع مالتس سنة ١٧٩٨ كتابه المشهور (رسالة عن تعداد السكان وتأثيره فى المستقبل فى تقدم الهيئة الاجتماعية) وأظهره للقراء دون اسمه وأعاد طبعه سنة ١٨٠٣ ؛ ومهره باسمه فى هذه المرة . وله جملة رسائل منها رسالة « قانون القمح » كتبهاسنة ١٨١٤ ورسالة أخرى عن « الايراد » كتبها سنة ١٨١٥ ورسالة ثالثة كتبها عن « قانون الفقراء » سنة ١٨١٧ ثم وضع كتاباً آخر سنة ١٨٢٠ سماه « مبادىء الاقتصاد السياسى من حيث تطبيقها عملياً » وكتب أخيراً سنة ١٨٢٧ كتابه « تعاريف فى الاقتصاد السياسى » ولكن شهرة كتابه الاول لم تترك مكاناً لذكرى كتبه الاخرى [2] .

وفى الواقع لم يكن « مالتس » أول من فكر فى عدم تناسب زيادة السكان وزيادة الانتاج بل سبقه فى ذلك غيره من العلماء والفلاسفة مثل « Buffon و Montesquieu» ولكنهما كانا يعتقدان أن هذه الزيادة مفيدة نافعة للبلاد ولا خوف منها ، لان تعداد السكان منظم بطبيعته حسب طرق المعيشة [3] وهذا الاعتقاد هو نفس ما كان يعتقده المركيز (Mirabeau) ودونه فى كتابه (صديق الناس) [4] واستمر حسن ظن العلماء

(١) Gide et Rist — Hist. des Doctrines - p. 138; Ch. Gide - Cours d'Economie politique - 11. p. 54 ed. M - Block - Les Progrés de la science econ. - t. 1. p. 646 P - Leroy - Beaulieu - La question de la population - 16.

(٢) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٣٨ طبعة ١٩٠٩

(٣) Stangeland - Pre - Malthusian Doctrines - New york en 1904

(٤) L' ami des hommes en 1755

بتكاثر تعداد السكان حتى وضع (Godwin) كتابه (العدل السياسى)[1] سنة ١٧٩٣ الذى قرر فيه أن (كل حكومة مهما كملت فانها مضرة) لانه كان شديد الميل الى الحرية الفردية، فكأنه أراد بذلك أن يكون أول مبشر بالمبادىء الفوضوية، وكان واثقاً بأن حالة الهيئة الاجتماعية ستتحسن وتنتشر العلوم والمدنية لدرجة أن المحصولات تزداد بنسبة عظيمة عن عدد السكان. ولكن دخله الشك وخشى أن ينقلب هذا الرخاء الى عكس المنتظر منه متى تمتع الناس بجميع أسباب الراحة وحصلوا على حاجاتهم بكل سهوله فيزداد تعداد السكان ازدياداً مريعاً يجعل نسبة زيادته أكثر من نسبة انتاج حاجات الانسان. ومع تردده بين الامل والخوف قال إن هذا الحادث (زيادة السكان عن حاجاتهم) لا يمكن وقوعه قبل أجيال عديدة، بل ربما لا يتحقق مطلقاً

ووضع (Condorcet) سنة ١٧٩٤ كتابه المشهور: (Esquisse d'un tableau des progres de l'esprit humain) وكان مشابهاً لكتاب (Godwin) فيما يختص بحسن اعتقاده بتقدم العالم فى المدنية والعلوم لدرجة أنه حض الناس على السعى فى تأخير يوم وفاتهم إذ قال: لاشك أن الانسان لن يكون خالداً ولكن ألا يمكن توسيع المسافة التى بين بداية حياته ونهايتها ثم قال: (اذا أصبح الناس جميعاً خالدين فكيف يمكن الحصول على غذاء الجميع؟) فأجاب على ذلك بقوله: (أن تتولى العلوم والفنون والمدنية أمر تمكين الانسان من الحصول على كل ما يلزمه من الغذاء رغم عدم كفاية المحصول أو أن يضع العقل حداً لزيادة السكان)[2]

سأل (de la Michodiére) يوماً الفيلسوف الفرنسى (Voltaire) عن رأيه فى نظرية التخوف من زيادة السكان عن لوازمهم الغذائية فأجابه: (لا تولد الاطفال بخط من القلم بل لابد لذلك من ظروف سعيدة ليس فى إستطاعتها أن تزيد تعداد السكان عن واحد على عشرين فى كل مائة سنة). ويؤخذ من هذا الرأى أن زيادة السكان بطيئة جداً ولا تخوف منها على نظام الهيئة الاجتماعية ولن تحصل مجاعة عامة بسببها

فكل من سبق مالتس من العلماء كانوا يعتقدون بألا خطر على الهيئة الاجتماعية من زيادة السكان ولكن مالتس كان شديد الخوف من ذلك وسنتكلم عن نظريته فى الكتاب الثالث فيما يتعلق بتحديد الانتاج حسب تعداد السكان.

---

(١) Political justice · Book 8 chapter 7 — 1890

(٢) Oeuvres complétes de Voltaire - t. v. p. 326 de la correspondance générale édition - Lequien.

٣ ـ دافيد ريكاردو

ولد دافيد ريكاردو سنة ١٧٧٢ في لوندرا وكان والده هولانديا يسكن انجلترا لاشتغاله سمساراً للبضائع، فشب ابنه فى وسط الاعمال التجارية ومال اليها واشتغل بها حتى جمع ثروة طائلة قدرها البعض بأربعين مليوناًمن الجنيهات الانجليزية . ومع أن فى هذا التقدير مبالغة فانه أصبح مثرياً عظيما . ولقد شغف بالاقتصاد السياسى لكثرة اشتغاله بالامور المالية ، فلما هبطت أسعار الاوراق المالية في انجلترا بسبب حروب فرنسا وضع رسالة سنة ١٨١٠ بحث فيها عن أسباب هذا الهبوط وسماها : (ارتفاع قيمة النقود دليل على هبوط قيمة الورق النقدى) ثم أردفها برسالة أخرى تكلم فيها عن (الاعتماد والبنوك) ولم يظهرهما للجمهور حتى سنة ١٨١٧ إذ أدمجها فى كتابه (مبادىء الاقتصاد السياسى) وانتخب عضواً فى مجلس العموم سنة ١٨١٩ فلم يكن خطيباً بقدر ما كان كاتباً اذ قال عن نفسه : (حاولت الخطابة مرتين فكنت مرتبكا وليس عندى أمل فى التغلب على الاضطراب الذى يعتريني كلما سمعت صوتى) [١] وفى سنة ١٨٢١ أسس نادياً للاقتصاد السياسى وفى سنة ١٨٢٢ وضع كتاباً عن وقاية الزراعة ثم توفى سنة ١٨٢٣

نبغ ريكاردو فى الاقتصاد السياسى لما اشتملت عليه كتبه من الموادالغزيرةفاستمد المذهب التاريخى (Ecole historique) بكثيرمن بحوثه الاقتصادية واستعان (كارل ماركس) والاشتراكيون بكتبه فيما يختص بنظرية القيمة (valeur)ولقد شغلت نظرياته علماء الاقتصاد مدة طويلة إما لتعزيزها أو لتفنيدها

ويعتبر ريكاردو (أن أهم مسألة فى الاقتصاد هى الوقوف على القوانين المنظمة لتوزيع الثروة) ولما كانت الايرادات على ثلاثة أنواع :(إيجار الارض. وربح رأس المال. وأجر العامل) عزم على درس القوانين التى تحدد كيفية توزيع الثروة على هذه العناصر الثلاثة (الارض . رأس المال . العمل) فقسم الهيئة الاجتماعية الى ثلاث طبقات :العمال الذين يحصلون على الاجور . وأصحاب الاموال الذين يستولون على أرباحها أو فوائدها

---

(١) جيد ورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٦١ طبعة ١٩٠٩

وكبار الملاك الذين يأخذون إيجار أملاكهم الشاسعة، ولذلك كانت له ثلاثة قوانين هامة وهى (قانون الايجار وقانون الربح وقانون الأجر)

كان الفزيوكراتيون يعبرون عن ايجار الاراضى الزراعية بالانتاج الصافى وكانوا يعتقدون أنه نعمة من نعم الطبيعة على الانسان. ولقد استنبط (ريكاردو) من هذا النظرية نظريته التى سماها The Rent (١)

وكان الفزيوكراتيون يعتقدون أن للطبيعة وحدها كل الفضل فى إنتاج الايراد الناشىء عن تأجير الاراضى الزراعية. وأما آدم سميث ومالتس فكانا يعتقدان أن الطبيعة بعض الفضل فى ذلك. ولكن ريكاردو أنكر فضل الطبيعة بتاتاً اذ كان يعتقد أن إزدياد تعداد السكان يجبر الناس على زرع الاراضى القليلة القيمة متى تم زرع جميع الاراضى الجيدة ولذلك فان ما تنتجه هذه الاراضى — الحديثة الاستثمار — من الايراد ليس للطبيعة فضل فيه بل يرجع الفضل الى حاجات الانسان التى اضطرته الى زرع الاطيان المهملة وقلة الاراضى الزراعية هى التى تحدد قيمة الايجار. وفي الواقع تحدد قيمة الايجار حسب المحصول الزراعى المنتظر من هذه الارض. ومع ذلك كان ريكاردو أقل تشاؤماً من مالتس لاعتقاده أن العلوم والفنون والمدنية ستتولى سدعجز الانتاج فتكون المحصولات كافية لغذاء الجميع.

ووضع ريكاردو قانونان آخران هما(قانون أجور العمال وقانون أرباح رؤوس الاموال) وتكلم عما لهما من الرابطة بتعداد السكان وإيجار الاراضى الزراعية. ويظهر لنا من نظريات ريكاردو ومالتس أن مستقبل العمال مظلم، لانه كلما ازداد تعداد السكان كثر عدد العمال ومتى كثر عددهم عن المطلوب قلت أجورهم. وإذا قلت مساحة الاراضى الزراعية قل المحصول، و إذا قل المحصول ارتفع ثمنه. فى كلتا الحالتين مستقبل العمال في خطر، إذا أخذنا بنظرياتهما. فمنعاً لوقوعهم فى هذا الخطر يجب رفع أجورهم بنسبة ارتفاع لوازمهم. وعلى فرض إمكان حصولهم على هذه الزيادة فلن يكونوا سعداء، لان ثمن القمح وغيره يزداد أيضاً. وإنما الحل الوحيد لسعادة العمال هو ألا يكون لهم أولاد إلا بنسبة مكاسبهم، وأن

---

(١) La rente c'est le revenu foncier (The rent) signifie (fermage)

جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٦٣ طبعة ١٩٠٩

(٢) Recardo dit (La part de l'un ne pourra augmenter que dans la mesure ou la part de l'autre diminuera le salaire ne peut angmenter qu'au depens du profit et vice versa)

Gide et Rist - Histoire des doctrines économiques - p. 186 ed 1909

يحدد لكل صناعة عدد معين من العمال ، لانه إذا ازداد عددهم عن ذلك هبطت أجورهم

انه لجدير بالذكر — فى نظرية ريكاردو — ملاحظة عدم التنافر بين صاحب الاطيان والعامل ، فلا يهتم العامل بارتفاع أو انخفاض ايجار الاطيان إذ يرتفع أجره و ينخفض أيضاً . وكذلك لا يهتم صاحب الاطيان بارتفاع أو انخفاض أجر العامل لانه لن يحصل على أكثر ولا أقل مما يستحقه من الايجار الذى تحدد قيمته بنسبة ما يبذل من المجهود لاستثمار أقل الارض خصوبة . وإنما التنافر واقع بين العامل وصاحب المال، لان صاحب الارض متي استولى على نصيبه (الايجار) يترك ما زاد عن ذلك لصاحب رأس المال والعامل ليقتسماه وبما أن صاحب المال يريد نصيباً وافراً فلا يمكنه ذلك إلا إذا مس نصيب العامل والعكس بالعكس [1]

ولقد أثارت نظرية (ريكاردو) السابقة الذكر علماء الاقتصاد الذين يعملون على إثبات تضامن العمل مع رأس المال، وهذا ما أثبته (باستيا) وأكد أن نصيب العامل يزداد « أى أجره » كلما ازدادت أرباح رأس المال [2]

لاشك أن هذه النظريات اندثرت ولن تجد فى حياتنا الاجتماعية الحالية مجالا للنجاح ولقد أصبحت فى عداد النظريات العتيقة الفنية التي لا يبقى منها إلا أثرها التاريخي وقيمتها العلمية لان (مالتس) اعتبر المصائب التى تصب على الانسان أو تقع على العالم أجمع من أمراض ووفيات وحروب عبارة عن « نعم ربانية » لازمة لحسن نظام الهيئة الاجتماعية ولأن « ريكاردو » يصب جامات غضبه على طبقة العمال التى لولاها لما عاش غنى على سطح الارض ولمات الانسان جوعاً لزوال أو انعدام الايدى العاملة من ميدان الانتاج [3]

وإنما يصح لنا أن ننظر إلى نظرياتهما بعين الاعجاب ولا نبخسهما حقهما لانهما أوجدا فى العالم روح البحث العلمى فى المواضيع الاقتصادية، وأنهما جعلا العلماء يبحثون عن الطرق الاجتماعية والاقتصادية لمنع الحروب وتخفيض عدد الوفيات والدفاع عن حقوق العمال

٤ — جون ستيوارت مل

ولد جون ستيوارت مل فى لوندرسنة ١٨٠٦ وكان والده عالماً فى الاقتصاد ملماً

---

(١) F. Bastist — Harmonies èconomiques — p. 422 ed. 1851

(٣) Nitti — La population et le système social — p. 50

بأمور التعليم فاهتم بتربية ابنه اهتماماً عظيما . و بعد تتميم دراسته وضع « رسالةفي الاقتصاد السياسى » سنة ١٨٢٩ ثم كتاباً فى المنطق سنة ١٨٤٢ . وأظهر كتابه المشهور « مبادىء فى الاقتصاد السياسى » سنة ١٨٤٨ ووضع مؤلفاً آخر عن (الحرية) سنة ١٨٥٩ وكان يشغل وظيفة كبيرة فى شركة الهند حتى انحلت الشركة سنة ١٨٦٣ وانتخب عضواً في البرلمان من ١٨٦٥ لغاية سنة ١٨٦٨ وتوفى سنة ١٨٧٣

كان (مل) فى أول حياته من أنصار المذهب الفردى Individualisme ثم انقلب فى الشطر الثانى منه إلى نصير للاشتراكية socialisme [1] ولذلك تناقضت آراؤه فى بعض المسائل الاقتصادية بنسبة اختلاف الفردية عن الاشتراكية والتى من أكبر مسائلها (أجور العمال) . ولقد تمادى فى اشتراكيته إلى أن صار شيوعيا إذ قال : (إذا خيرت بين الشيوعية وما فيها من المخاطر و بين نظام الهيئة الاجتماعية الحالى الذى توزع فيه ثمرة العمل بين الناس بطريقة لا تتناسب مع المجهود الفردى فيعطى النصيب الاكبر لمن لم يعمل شيئاً ، و يعطى نصيب أقل منه لمن اشتغل قليلا ، وهكذا يقل النصيب كلما إزداد المجهود الفردى لدرجة أنه لا يبقى شىء يذكر للفئة التى كانت أكثر الناس إنتاجاً . واذا كان لايمكن تعديل ذلك فان الشيوعية أخف وطأة على الناس من هذا النظام [2]

ولا يعتقد (ستيوارت مل) أن التقدم الاجتماعى موقوف على عدم الانتاج إذ قال : (أعترف بأنى غير منشرح من المثل الاعلى فى الكمال الذى يصوره لنا الذين يعتقدون أن حالة الانسان الطبعية هى المناضلة حتى النجاح فى أعماله ولو ديس بالاقدام أو صدم أو سحق أو مشى الناس بعضهم على أقدام بعض. فليست هذه الحالة منتهى آمال الانسان ولا تخرج عن كونها صورة سيئة من صور التقدم الصناعى)[3] ولابد أن تؤدى هذه الحياة بالعالم إلى شلل حركة الاعمال وكساد هذه الصناعة القتالة

ربما يصير الانسان سعيداً متى وصل إلى درجة معلومة من الاثراء بشرط الكف عن طلب الاستزادة من المال ، وعندئذ تقل أعماله ومشاغله فيكرس ما توافر من وقته فى الاستنارة بنبراس العلم . ومتى وفق الى هذه الغاية صار قادراً على توزيع الثروة بطريقة عادلة ، وهذا كله من أكبر أسباب تحسين العلاقات بين جميع الطبقات . وستيوارت

(١) Gide et Rist - Histoire des doctrines economiques — p. 405 ed 1909

(٢) S. Mill — Principes d'économie politique — livre 11. ch. 1

(٣) S. Mili — Principes — livre 1, IV,

مل شديد الامل — لحسن ظنه بالناس — فى أن تصبح الهيئة الاجتماعية كتلة واحدة وغير مقسمة ، كما هى الآن ، الى طبقتين إحداهما خاملة والاخرى عاملة . وعندئذ توزع ثمرة الانتاج (الثروة) على الناس حسب مبادىء العدل لا حسب امتيازات الوراثة [١]

٥ — جان باتيست ساى

ولد جان باتيست ساى فى ليون فى ٥ يناير سنة ١٧٦٧ من عائلة بروتستانتية ، و بعد ان تمم دراسته فى فرنسا وانجلترا اشتغل بالتجارة طوعا لارادة والده ولو انه كان مولعاً بالآداب فتوظف فى شركة التأمين على الحياة ثم عرضت عليه رياسة تحرير مجلة (Decade philosophique litteraire et politique) فقبلها واظهر أول عدد منها في ٢٩ ابريل سنة ١٧٩٤ فكانت برهاناً ساطعاً على براعته ومستنداً قوياً على تفوقه فى العلوم ، إذ بفضله اشتهرت وانتشرت هذه المجلة ولكنه تركها سنة ١٧٩٩ وأصبح عضواً في البرلمان وانتخب فى اللجنة المالية . وفى سنة ١٨٠٣ وضع كتابه « رسالة فى الاقتصاد السياسى » وتوفى سنة ١٨٣٠

والاقتصاد الساسى مدين له بتنظيم المبادىء الاقتصادية [٢] وجعلها خليقة بأن تكون علماً مستقلا : فأوضح ما كان غامضاً منها وتمم ما كان ناقصاً مقتضباً وأضاف اليها نظريات جليلة أهمها نظرية « فتح أبواب جديدة لتصريف الانتاج » [٣] أو نظرية التصريف ونظرية « الانتاج غير المادى » أى المعنوى [٤]

كثيراً ما كان أصحاب الصناعات الكبيرة والتجارات الواسعة يتألمون من عدم إمكانهم تصريف ما ينتجونه وليست الصعوبة في الانتاج بل في تصريف الانتاج وكانوا ينسبون هذه الصعوبة إلى قلة النقود . فكان كل ما تتوق اليه أنفسهم و يبذلون قصارى جهدهم للحصول عليه هو اكتشاف طريقة لتصريف انتاجهم ولذلك فكر (جان باتيست ساى) فى وضع نظريته المشهورة (thèorie des débouchès) التى تتلخص في ثلاث كلمات (الانتاج يشترى الانتاج) [٥] وفسر ذلك بأن كل انسان يعمل عملا يسعى جهده في

---

(١) Schatz - L'inividualisme ecomonique et social

(٢) كان جان باتيست ساى أول من قسم الاقتصاد السياسى الى اربعة أقسام (الانتاج وتوزيع الثروة وتبادلها واستهلاكها)

(٣) Traitè d'économie politique — theorie des dèbouches p. 134 - 144 ed. 1861

(٤) La theorie des produits immateriels

(٥) Les produits S'achetent avec des produits

أن يكون لعمله قيمة في نظر غيره من الناس الذين يرغبون في اقتنائه . ولكن كيف يتيسر لهم الحصول على هذه الاشياء دون أن يكون لديهم القيمة المطلوبة ؟ ولذلك لا بد لهم من الاشتغال في عمل ينتج لهم ما يساوى القيمة المطلوبة منهم . ولا تقدر قيمة الاشياء المتبادلة الا بالنقود . ففي الواقع أن ما أنتجه الاول لم يمكن توزيعه الا نظير ما أنتجه الثانى . وما النقود الا الوسيلة أو نقطة الوصل بين الانتاجين ، لانه يربط الانتاج الاول بالانتاج الثانى . والانتاج هو الذى أوجد النقود ولم توجد النقود الانتاج . وفى الواقع أن الانتاج الاول اشترى الانتاج الثانى . ويظهر فى أول الامر أن فى هذه النظرية تناقضاً ولكن فى الحقيقة لا تناقض ولا تنافر فيها

يقول التاجر أو الصانع أو العامل : إنى لا أطلب إلا نقوداً نظير توزيع ثمرة عملى ولا أريد بضاعة أخرى فيجيبه « جان باتيست ساى » بأن النقود ليست إلا عبارة عن العربة التى توصل إنتاج الطرفين المتبادلين كل منهما للآخر . فالنقود هى المطية التى تحمل عليها البضائع أى أنها الوسيلة لا الغاية . وفائدة النقود فى قيمتها التبادلية لا في قيمة معدنها خصوصاً اذا عرفنا أن ورقة النقد ذات الالف جنيه لا تساوى من جهة مادتها الورقية إلا شيئاً لا يذكر بجوار قيمتها التبادلية . وعلى فرض أن انعدم الانتاج أو قل فلا شك أن فائدة النقود تبطل أو تقل لقلة أو انعدام التعامل والتبادل . فالانتاج هو أساس التبادل.

وأكبر دليل على صحة نظرية « جان باتيست ساى » هو أن فى العصور القديمة — وربما بقيت آثارها حتى الآن فى البلاد المتأخرة فى المدنية — كانت تتبادل الانتاج نظير الانتاج دون استخدام النقود ولكن إذا وجدت النقود وانعدم الانتاج صارت هذه النقود عديمة القيمة . فالطريقة الناجحة الموصلة الى سرعة توزيع وتصريف الانتاج محصورة فى تشجيعه ونشره لانه لا يمكن شراء شىء إلا بثمن شىء آخر سبق بيعه . فينتج عن هذه الحقيقة ثلاثة أمور :

١ — كلما ازداد عدد المنتجين وكثر الانتاج كثرت وتنوعت أبواب التوزيع

٢ — قبول الانتاج الاجنبي يساعد على تصريف البضائع الاهلية لان فى ذلك فتح باب واسع لتوزيع الاعمال الوطنية فى الخارج

٣ — هذه النظرية تجعل كل إنسان يهتم بسعادة غيره لان سعادة الجميع متضامنة ومتوقفة بعضها على بعض لان نجاح نوع من انواع الانتاج مساعد على نجاح غيره على شرط

أن يقف الانسان على أصلح الاعمال اللازم انتاجها لغيره

ولجان باتيست ساى نظرية أخرى مشهورة بالانتاج المعنوى أو غير المادى، وهى عبارة عن الانتاج الذى يستهلك لحينه أى فى ساعة انتاجه . فنصيحة الطبيب للمريض انتاج ذا قيمة لان المريض يشفى اذا اتبعها ، ولكن هل هذه النصيحة فى ذاتها قابلة للتبادل المادى كالسلع والبضائع التى تعرض فى الاسواق لتتناقلها الايدى من سوق الى سوق ؟ كلا ! لان حاجة المريض لنصيحة الطبيب تنتهى بمجرد النطق بها، وهذا النطق بالنصيحة هو الانتاج وسماع المريض لها وتنفيذها هو الاستهلاك. ولكن نفس النصيحة ليست مادية بل معنوية . فالطبيب والمحامى والموسيقى والاستاذ منتجون وانتاجهم معنوى أى غير مادى [١]

واختلف جان باتيست ساى في نظرية الانتاج غير المادى مع آدم سميث، لأن الاخير منهما يعتبر هذه الصناعات غير منتجة ، إذ الصناعات المنتجة حقاً هى التي تنتج أشياء ذات قيمة مادية قابلة للتبادل والبقاء ، وإنما «ساى» يعتبرها منتجة حقاً لانها ذات فائدة ومنفعة ولها قيمة فى نظر الراغبين فى الحصول عليها . وزيادة على ذلك فان الله وحده هو الذى يخلق الاشياء وليس فى مقدرة الانسان الا تغيير شكلها وجعلها نافعة للناس : أى أن فى وسعه الانتاج النافع مادياً ومعنوياً . وليس من الحكمة فى شيء أن تعتبر صناعة المصور منتجة ولا تعتبر كذلك مهارة الموسيقى

٦ — فردريك باستيا [٢]

ولد فردريك باستيا فى (Bayonne)فى فرنسا فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٠١ وتوفى والده وهو فى التاسعة من عمره فتولى جده أمر تهذيبه وتعليمه ، ولما تم دراسته التحق بأعمال عمه التجارية وكان مولعاً بالاطلاع واستكشاف ما خفى عليه من علوم الادب والفلسفة ، وكان يملك مزرعة تركها له والده فعمل على استثمارها ولما لم يوفق فى هذا العمل عدل عن فكرته وكرس حياته لدرس المسائل العلمية

---

(١) J. B. Say - Traite d'Economie Politique — p. 119 à 129 ed. 7

(٢) Blauchard - Cours d'Ec. Pol. t. 1. p. 35 ed. 1921

F — Bidet. Frederic Bastiat, l'homme. l'econome— 1906

Dictionnaire d'Ec. pol. de Coquelin — 1852

وعين سنة ١٨٣١ قاضى صلح(Juge de paix)ثم انتخب عضواً في مجمع العلوم الخلقية والسياسية. وفى سنة ١٨٤٤ كتب أول مقالاته فى جريدة الاقتصاديين [١] ومن هذا الوقت بدأت شهرته العلمية وبراعته الكتابية وقوة قلمه فى التحرير. وفي سنة ١٨٤٦ سعى في باريس و بوردو لتأسيس جمعيات لنشر مبادىء حرية التبادل أى حرية التجارة فنجح فى مسعاه وعين سكرتيراً للجمعية التي تأسست لهذا الغرض فى باريس وأسند اليه في الوقت نفسه رياسة تحرير جريدة هذه الجمعية(Societe Libre échangiste de France) فجاهد في عمله جهاداً حسناً شهد له به أصدقاؤه لدرجة أنه كسب احترام وعطف من خالفوه فى مبادئه الاقتصادية والاجتماعية. ومع هذا كله فانه كان مريضاً ولكن إجهاد نفسه وكثرة اشتغاله ضاعف عليه مرضه حتى أشار عليه الاطباء بالراحة وتغيير الهواء فغادر باريس إلى ايطاليا حيث وافاه القدر المحتوم فيها. وترك بعده مؤلفات عديدة

ووضع سنة ١٨٤٥ كتاباً سماه (Cobden et la ligue ou l'agitation anglaise pour la liberté des échanges)

وكان لهذا الكتاب فضل عظيم إذ أظهر لفرنسا اهتمام انجلترا باتخاذ اجراءات ضد قانون الحبوب(loi des ceréales)فوضح فيه الحالة السيئة الاقتصادية والسياسية التى كانت عليها انجلترا وقتئذ والتي تعمل على تحسينها بواسطة جمعيات التحالف(ligue).وأما الجزء الأخير من هذا الكتاب فكان محتويا على خطابات (Cobden, Bright, Fox) وغيرهم من خطباء جمعية التحالف لتعضيد حرية التجارة.

ثم إنه وضع كتابا آخر سماه السفسطة الاقتصادية (Sophisme economique) في باريس سنة ١٨٤٧ جمع فيه النقد الطريف والتقريع الظريف على نظرية حماية التجارة. وأتبعه بكتاب آخر سنة ١٨٤٩ وهو عبارة عن خطابات أرسلها الى (M. Thiers) الذى كان وزيرا لفرنسا سنة ١٨٣٢ وسماه(حماية التجارة والشيوعية) [٢] وأثبت فى هذا الكتاب إن نظرية حماية التجارة لا تخرج عن كونها نظرية شيوعية عملية مطبقة والافضل تسمية كل من حماية التجارة أو الشيوعية باسم نظام الاغتصاب Regime de spoliation إذ لا فرق بينهما الا أن نظام حماية التجارة يغتصب الأموال لمصلحة الأغنياء بينما الشيوعية تغتصبها لمنفعة الفقراء

---

(١) Journal des economistes

(٢) Protectionnisme et Communisme

وفى سنة ١٨٤٩ وضع كتاب : « الحكومة — بئست النقود »[١] وتكلم في الجزء الأول منه على الهيئة المعروفة باسم «الحكومة» التى يظن الكثير من الناس أنها منبع كل خير وسلام . وقال إن هذه الهيئة لا تزيد عن كونها عبارة عن أفراد من الامة مجتمعين وفي يدهم الحكم . فمن السخف أن ننتظر منها منافع وخيرات ليست فى استطاعة الأفراد القيام بها ، لأنه اذا عجز الأفراد عن العمل لمصلحة أنفسهم فانه لا نزاع في أن أفراد الحكومة أكثر عجزاً عن القيام بهذا العبء . وانما كل ما يمكن طلبه من الحكومة هو أن تحافظ على الامن العام ، ثم انتقل الكاتب فى الجزء الاخير من كتابه الى الكلام عن النقود ، وخطأ الذين يعتقدون أن النقود هى الثروة لأن النقود شيء والثروة شيء آخر ، وإن هى الا الوسيلة الموصلة الى الحصول على الثروة . فالنقود هى الوسيلة ، والثروة هى الغاية . واذا كان الامر كذلك فكيف يمكن إدماج الوسيلة فى الغاية أو الغاية فى الوسيلة .

وكان آخر كتاب وضعه قبل وفاته كتابه المشهور « الوفاقات الاقتصادية »[٢] الذى شرح فيه للهيئة الاجتماعية أن مصالح جميع الطبقات متفقة لأنها واحدة وليس فى مصلحة طبقة من الطبقات ما يناقض مصالح الطبقات الاخرى. وكان يرمى بذلك الى تفنيد نظرية ريكاردو التى تقول إن مصالح العمال لا تتفق مع مصالح أصحاب الاموال . واشترط باستيا للوصول إلى دوام التوفيق بين مصالح الطبقات « احترام الحرية والملكية » ولكنه لم يتمم كل ما كان يريد شرحه عن هذه النظرية، لأنه أرجأ هذه المباحث الى الجزء الثانى لهذا الكتاب ولم يمهله مرضه لانجاز هذا البحث العلمى إذ مات فى روما فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٠ .

---

(١) L'Etat - Maudit argent

(٢) Les Harmonies Economiques

الفصل الثالث

المذاهب الاقتصادية العصرية[١]

تنقسم المذاهب الاقتصادية العصرية من الوجهة العلمية الى ثلاثة أقسام -

(١) المذهب الحر أو الفردى

(٢) المذاهب الاشتراكية أو الاجتماعية[٢]:

١ — الشيوعية

٢ — الفوضوية

٣ — الجماعية أو الاشتراكية العلمية

٤ — الماركسية

٥ — الماركسية الجديدة

(٣) المذاهب الناقدة أو الوسطى

١ — تعاليم سيسموندى

٢ — اشتراكية الحكومة

٣ — الاشتراكية الكاثوليكية والبروتستانتية

٤ — مذهب الاصلاح أو مذهب (Le Play)

٥ — مذهب التضامن والتعاون

(٤) نظم اقتصادية حديثة:

١ — البلشفية الروسية

٢ — الفاشزم الايطالى

---

(١) Confeence donne à l'Universite de Geneve sur les quatre ecoles d'economie politique par M. M. Claudio Jannet, Steegler, Ch. Gide, F. Passy eh1890;voir ausai Bechaux - Les ecoles economiques au XX siecle.

(٢) Ecoles socialistes.

(٣) Ecoles eclectiques

١ — المذهب الحر أو الفردى(١)

يسمى المذهب الحر أحيانا بالمذهب الكلاسيك (Classique) لأن جميع من وضعوا أساس وقواعد الاقتصاد السياسى (الفزيوكراتيون وآدم سميث ومالتس وريكاردو ومل وساى وباستيا) ينتمون اليه . ويسمى أيضا بالمذهب الفردى. وكثيراً مايسميه خصومه بالمذهب الارتودوكسى ومع ذلك فانه اشتهر بالاسم الاول (المذهب الحر) لان شعاره هو نفس شعار الفزيوكراتيين « اتركوا الامور تسير واتركوا الافراد تعمل» وكان هذا المذهب يدافع عن حرية الافراد المطلقة فى الاعمال الاقتصادية فلا تتدخل الحكومة في ادارة صناعاتهم ولا تضع ضرائب جمركية أو عوائد على التجارة، واردة كانت أو صادرة، فى الداخل أو للخارج . و يعتقد أنصار هذا المذهب أن مصالح الافراد متفقة فى الواقع ولو انها مختلفة فى الظاهر وان الامور الاقتصادية تسير طبقاً للقوانين الطبيعية الثابتة التى يصح تطبيقهـا فى كل زمان ومكان . ويستند هذا المذهب فى بحوثه على الطريقة الاستنتاجية

وعند ما يشتغل الانسان لمصلحته الخاصه تحت نظام حرية المنافسة فانه يعمل في الوقت نفسه للمصلحة العامة، ولذلك فان أحسن خطة تصل بالامور الاقتصادية الى أرقى درجاتها محصورة فى معاونة الافراد وتعضيدهم لانماء مواهبهم العلمية والعملية . وانما لا يجوز أن يفهم من ذلك أن ينعزل الانسان فى جميع أعماله و يبتعد عن اخوانه وزملائه، بل يجب أن يعرف كل فرد بأن من الضرورى تكوين جمعيات تضمهم فى ساعات فراغهم لانها من أهم شروط انتشار المجهودات الفردية ومن أقوى أسباب التشجيع! إذ الانسان قليل بنفسه كثير باخوانه في أمور الانتاج . ولا بد أن تكون هذه الجمعيات حرة في أعمالها وفى تأسيسها فلا تشترك الحكومة فى شيء من شئونها حتى لا تعرقل مساعيها . وأهم زعماء هذا

---

(١) عرف (Littre) الفردية (Individulisme) بأنها عبارة عن نظرية تعضد حقوق الفرد وتفضلها عن حقوق الجماعة . وأما قاموس القرن (The Centary Dictionary) فعرفها بأنها النظرية التى تطالب بعدم تدخل الحكومة في شئون الافراد وعرفها (Yves Guyot) بأنها عبارة عن النظرية القائلة بأن (الفرد هو الغاية والحكومة هى الوسيلة) ويرى أنصارها ان الفرد وحده هو المحرك لجميع الامور الاقتصادية — انظر كتاب
Sc-hatz L'individualisme eçonomique et social - 1907

المذهب Levasseur, Courcelle — Seneuil, de Molinari, Colson, yves Guyot, P. Léroy Beaulieu. Beauregard,

وينقسم هذا المذهب فى الوقت الحاضر الى مذهبين أولهما المذهب الرياضى (Ecole mathématique) وثانيهما المذهب النفسى أو النمساوى (Ecole psychologique ou autrichienne) (١)

ولا يخلو المذهب الحر من النقد ولم ينكر أنصاره نقصه، وكانوا ينسبون عيوبه إلى أن الحرية الاقتصادية لم تحترمها الهيئات السياسية (الحكومات) الاحترام اللائق بها بل تدخلت فى أعمالها على زعم تنظيم الانتاج وترتيب حركة الاسعار والعقود الخاصة بالعمال ورؤوس الاموال ومسائل التبادل الدولى. ولكن مهما أجادت الحكومات فى وضع هذه الانظمة فانها دائماً مخالفة ومضادة فى تطبيقها للقوانين الاقتصادية الطبيعية. وتكون النتيجة «ضرراً كثيراً نظير خير قليل» أى أن المنفعة التى تعود على الناس من تدخل الحكومة فى أعمال الافراد الاقتصادية قليلة جداً بالنسبة إلى ما ينالهم من الضرر الذى ينجم عن هذا التدخل

والدواء الشافى لهذا المرض الاجتماعى كائن فى استئصال جميع هذه القوانين الوضعية التى تعرقل سير الاعمال الاقتصادية سيراً طبعياً. وتنحصر مهمة المشرع — إذا أراد المحافظة على النظام — في بذل جهده لانماء مواهب ومعلومات الافراد والمحافظة عليهم من كل ما يؤذيهم ويعرقل أعمالهم ومنع هؤلاء الافراد من ايذاء بعضهم بعضاً أو بعبارة أخرى ألا تتدخل الحكومة فى الامور الاقتصادية إلا للمحافظة على مصالح الافراد وعلى الامن العام

ان عدم المساواة بين الناس من أهم نتائج الحرية الفردية فى الاعمال الاقتصادية — وهذا شيء مما يوجب لوم هذا المذهب — وهذه النتيجة أمر طبعى لا يمكن محوه لوضع جميع الناس فى مستوى واحد. وعدم المساواة وتفاوت الناس بعضهم عن بعض فى الدرجات الاقتصادية موجود ولا بد من بقائه، إذ لماذا نسلم ونقبل عدم مساواة الناس فى أجسامهم وعقولهم ولا نوافق عليها في مراكزهم الاقتصادية. وزيادة على ذلك فان عدم المساواة

---

١ — بلانشار — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — ص ٤٠ جزء أول طبعة ١٩٢١

٢ — قال (Molinari) في كتابه (القوانين الطبيعية) يكفينا ملاحظة القوانين الطبيعية لنعمل على ازالة العوائق الطبيعية التى تعرقل سيرها بشرط الا نضيف اليها عقبات أخرى وضعية ولذلك يجب علينا أن نترك الطبيعة تعمل وأن ندع الامور تسير سيرها الطبعى

شرط من شروط التقدم الاجتماعي وكل سعي أو محاولة لازالة هذا التفاوت ضرب من المحال لانه من أكبر الاسباب لايقاف حركة الانتاج . فاذا حاول المشرع مساواة الناس بعضهم ببعض في الامور الاقتصادية فان سعيه سيضيع سدى و يذهب تعبه هباءا منثورا وترتد عواقبه بالوبال والدمار على الهيئة الاجتماعية عامة وعلى مثل هؤلاء المشرعين خاصة . وإنما واجب المشرع في هذه الاحوال الاقتصاديه هو أن يبذل كل ما استطاع لتخفيف آلام البؤساء بوضع أنظمة خيرية اجتماعية لمواساة الفقراء والمساكين

٢ — المذاهب الاشتراكية [١]

لم نقل مذهب بل قلنا مذاهب [٢] لان الاشتراكية لم تسر مع جميع أنصارها على وتيرة واحدة بالرغم من أن جميعها مؤسسة على فكرة واحدة « محاربة النظام الاجتماعي الحالي لانه مسئول عن سوء سير جميع الامور الاقتصادية والعمل على تحويله الى نظام خليق بنشر العدل والمساواة بين الناس » وعلى ذلك فان الفردية والاشتراكية على طرفي نقيض ولا تتفقان في وسائلهما وغاياتهما

فالفردية متمسكة — كما قدمنا — بالحرية الفردية لاعتقادها أن هذه الحرية هي أساس المجهودات الفردية ولذلك لا تطالب الحكومة العمل لاسعاد الافراد وانما كل ما تنتظره منها هو أن تسهل لهم السبل الموصلة الى العمل الحر الذي يسعدون به . والهيئة الاجتماعية في نظر الاقتصادي الفردي لا تساوي أكثر مما يساويه افرادها فكلما ارتفعت وتقدمت وتحسنت المجهودات الفردية ارتفعت وتقدمت وتحسنت الهيئة الاجتماعية والعكس بالعكس

واما الاشتراكية فلا تعترف بقوة ولا تخضع لسلطة غير قوة وسلطة التطور الاجتماعي

---

(١) كلمة (socialisme) مشتقة من كلمة (Societe) الفرنسية أو (societas) اللاتينية التي تدل معناها على كلمة (شركة) كما تدل أيضا على كلمة (جمعية) وعلى ذلك يصح أن يقال المذهب الاجتماعي كما يقال المذهب الاشتراكي

(٢) لم تتغير كثيرا الحركة التي تكلم عنها (Henri Heine) منذ قرن وكل مافي الامر ان الاشتراكية تشعبت وأخذت اشكالا مختلفة ولو أنها تدخل كلها تحت ظل الاشتراكية التي تنتشر بسرعة لانها كما قال (Heine) بسيطة يسهل الشعور بها كالجوع والرغبة والموت التي تعرف عوارضه بسهولة — انظر كتاب ليون ساي — ضد الاشتراكية — ص ٨٧ طبعة ١٨٩٦

لان الهيئات الاجتماعية فى تغيير مستمر وتعديل لا ينقطع . وتعتقد أن القوانين الوضعية والانظمة الاجتماعية لا تلبث أن يزول تأثيرها وتتلاشى فائدتها كلما تغير الزمان وتبدل المكان ليحل محلها ما هو أنسب منها وأنفع للزمان والمكان الجديد . وزيادة على ذلك فانها تؤكد بأن الانظمة الاقتصادية الحالية تضطهد جزءاً عظيما من الناس لمصلحة فئة قليلة معروفة بأصحاب رؤوس الاموال . ولما كان هذا النظام مؤسساً على قواعد الظلم والاستبداد ولا ينطبق على الهيئة الاجتماعية الحاضرة فقد أصبح من المحتم تغييره [1]

وجميع المذاهب الاشتراكية مؤسسة على تضحية الفرد لمصلحة الجماعة . وليكون الفرد سعيداً فانها تخنقه تحت جبروت الاشتراكية ثم تواسيه بتأليهه أو تقديس روحه . و بينما تحافظ الفردية على روح الانسان وشرفه وشخصيته فان الاشتراكية تقتل الانسان وتحط من قدره وتهزأ بشخصيته وتحبس نفسه فى أماكن شبيهة بخلايا النحل أو حجور الحيوانات [2]

تمثل الاشتراكية مصالح الطبقات وتمحو حرية الافراد وتنشىء الامتيازات على حساب المصلحة المشتركة وتزيل الحكومة ليحل مكانها فئات من الناس تغلب بسلطانها على الجميع كما أشار بذلك (Anseele) الاشتراكى البلجيكى فى خطبة[3] له حيث قال (أن دكتاتورية العمال — رؤساء الجميع — هى الحل الوحيد للمصائب التي تهدم الهيئة الاجتماعية)

ترى جميع المذاهب الاشتراكية أن السبب فى الاضطراب الاجتماعى أو فى عدم انتظام الحالة الاجتماعية راجع إلى أن فئة قليلة من الناس « الارستوكراتية » استولت على جميع الثروة راستأثرت بها واستخدمت عدداً كبيراً من الناس في مصالحهم الخاصة [4]

والاشتراكية تنشر المساواة بين الناس اذ تعتبر أفراد الهيئة الاجتماعية كتلة واحدة كونها الانسان بعقله وارادته . وهذه القوة إما أن تمثلها الحكومة أو الجماعة . والنظام الاجتماعى وحده مسئول عن نشر العدل والمساواة بين الناس فى معاملاتهم حتى ولقد ذهب أحد المذاهب الاشتراكية فى غلوائه إلى حد استعمال الوسائل القهرية لتحقيق هذه الغايات[5]

---

(١) بلانشار — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — ص ٤٤٣ طبعة ١٩٢١

(٢) ليون ساي — ضد الاشتراكية — ٨٧ طبعة ١٨٩٦

(٣) نشرت فى ١٣ اكتوبر سنة ١٨٩٢ فى (Vooriut) أنظر كتاب (Yves Guyot) الديموكراتية الفردية ص ٤ طبعة ١٩٠٧

(٤) شارل جيد — محاضرات — ص ٣١ جزء أول طبعة ١٩٢٦ و ص ١٦٦ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥

(٥) M. Schatz - L'Individualisme economique et social - 1907

اتحدت المذاهب الاشتراكية على اختلاف أنواعها فى الأساس وافترقت فى طرق تحقيق الغاية المطلوب الوصول اليها وهى ألا يستأثر نفر من الناس بالثروة ، بل لا بد من توزيعها على الجميع توزيعاً عادلا ، فمن أنصار الاشتراكية من يريد تنفيذ مبدئه بتغيير النظام الاجتماعى الحالى تدريجاً عن طريق التطور الاجتماعى [1] ومنهم من يود الوصول إلى غايته عن طريق الثورة أى قلب النظام الاجتماعى الحالى رأساعلى عقب دفعة واحدة. وانتشرت الفكرة الاشتراكية الثورية فى فرنسا لتحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية واتخذت بورصة العمل (Bourse du travail) مقراً لها . وهذه الفئة من العمال التابعين للاتحاد العام للعمل (Confédération générale du travail). ولقد وضعت نصب أعينها فكرة محاربة الطبقات باعلان الاضرابات العامة من وقت لآخر . لان هذه الاشتراكية لا تنظر الا لصالح العمال وحدهم وهناك فئة أخرى من الاشتراكيين يميلون الى تحقيق مآربهم عن طريق الاصلاح — ويسمون بالاصلاحيين — (Reformistes) بواسطة تشريع العمال (Législation ouvrière) الذى يسعى شيئاً فشيئاً لتحسين أحوال العمال والدفاع عن حقوقهم . وهذا النوع من الاشتراكية أكثر انتشاراً من غيره فى جميع البلاد لأنه أقرب إلى العقل وأدعى إلى احترام النظام والملكية. ومن المذاهب الاشتراكية ما يأتى :

١ — الشيوعية
٢ — الفوضوية
٣ — الجماعية
٤ — الماركسية
٥ — الماركسية الجديدة

١ — الشيوعية

الشيوعية أقدم المذاهب الاشتراكية وينتمى اليها علماء خياليون أكثر منهم حقيقيين . والعلم لا يبحث الا عن الحقيقة . ولا يؤسس نظرياته العلمية إلا حسب الحقائق التى اكتشفها . أما من يبحث عن الاوهام ويجعلها أساساً لنظرياته غير الحقيقية فلا

---

(١) Jaurès - L'organisation socialiste

يحاول إلا عبثاً ، لأنه كلما ازداد إمعانا فى الخيال بعدت عنه الحقيقة . وكل نظرية تأسست على الخيالات والأوهام فانها سفسطة لا أكثر ولا أقل

حاول أفلاطون فى كتابه (الحكومة أو الجمهورية) أن يكون شيوعياً ولكنه كان باحثاً فلسفياً رغم عزمه على إنشاء حكومة أو جمهورية تعمل لمصلحة جميع الناس مع أنه كان معادياً للديموكراتية الآتينية (democratie athenienne) ومحبذاً لضرورة وجود طبقة العبيد لخدمة السادة ، والقيام بالاعمال الصناعية . وكان يعتبر العامة من الناس طبقة بعيدة عن الاندماج فى نظام جمهوريته الشيوعية لانحطاطها عن مستوى الطبقة الارستوكراتية ولا بد من أن تسرى عليها الاحكام الصارمة القهرية . ولم تكن جمهورية أفلاطون شيوعية بل كانت مؤسسة على المبادىء الفلسفية الخلقية أى على الفضيلة وجعلها المحور الذى تدور عليه جميع أعمال الانسان ، وعلى العدل الذى هو أساس الملك المنظم ولكنه أنكر الحرية الفردية وطلب تسخير أغلبية الشعب الأثينى (العبيد) لخدمة فئة قليلة . وكيف يصح القول بأنه كان شيوعياً مع أنه كان فيلسوفاً معادياً للحرية وللشيوعية نفسها وضد المساواة بين الناس فى الامور الاقتصادية (١)

وفى القرن السادس والسابع عشر ظهر زعماء للشيوعية وعملوا على نشرها بمؤلفاتهم وكان أولهم : (Thomas Morus) (٢) الذى وضع سنة ١٥١٦ باللاتينيـة كتابه المشهور باسم جزيرة الاوهام (L'ile d'utopie) حيث أراد فيـه انشـاء جزيرة يحكمها رجال القضاء بسلطتهم الادبية ، ولا يملك الفرد حرية التصرف فى نفسه لانه يسير ويغير منزله أو عائلته أو يترك بلاده حسب أوامر القضاء . ويحتم على كل فرد القيام بعمل يعينه له القضاء ولابد من انجازه إنجازاً حسناً أو رديئاً . ويعمل كل فرد للمصلحة العامة . ولكن نظاما يجبر جميع الافراد على التنازل عن حريتهم الشخصية لافراد آخرين ممثلين فى هيئة القضاء ، جدير بالانهيار والزوال . لان هيئة القضاء تتحكم في أعمالهم وفى شخصياتهم

---

(١) Coquelin et Guillaumin - Dictionnaire de l'Economie Politique - t. 11 p. 364 ed. 1853

ويقول جيد ورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — انه أول من كتب في الشيوعية ص ٢٣٢ طبعة ١٩٠٩ وانظر شارل جيد — محاضرات — ص ١٧٦ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥ .

(٢) ولد (Morus) سنة ١٤٨٠ فى لوندرا ودرس دراسة متينة في اكسفورد ورقى الى أعلى مراكز الحكومة الانجليزية فى عهد هنرى الثامن الذي أمر بقتله لمخالفته أوامره بخصوص مسألة دينية فى ٦ يوليو سنة ١٥٣٥

وفى أقدس الأشياء للانسان وهى روابطهم العائلية وشرفهم . وهذه الجزيرة وهمية أراد صاحبها تأسيسها فى الهواء

أما (Companella) العالم الايطالى فكان معادى لنظريات (أرسطو) المشهورة باسم (Peripatetisme) فحمل فى إيطاليا حملة شعواء على مناصريه ومحبذى هذا المذهب فكانت حملته هذه سبباً فى أن أجبر على مغادرة (نابولى) تخلصاً مما كان سيناله من العقاب . ومع ذلك فقد حكم عليه بالسجن المؤبد ولم يصدر العفو عنه الا بعد تدخل ورجاء البابا (Urbain VIII)وسافر الى فرنسا حيث أحسن وفادته الملك (لويس الثالث عشر) ومنحه معاشاً فدخل دير (Saint Honore) فى باريس إلى أن مات فيه سنة ١٦٣٩

ومن مؤلفاته المشهورة كتابه (مدينة الشمس أو فكرة عن جمهورية فلسفية) (La cite du soleil ou uneidee d'une Republique philosophique) وشرح فيه شيوعية النساء : أى أن النساء على الشيوع . وطلب توزيع المال والارض توزيعاً حسناً ولو انه كان سخيفاً فى بعض آرائه فانه كان حكيما فى البعض الآخر

ولقد ولد (Fenelon) فى (Querçy) من أعمال فرنسا سنة ١٦٥١ . وكان من رجال الدين الفرنسيين ولما وضع كتابه (Telemaque) الذى شرح فيه مساوئ الحكم وعيوب نظام الهيئة الاجتماعية فى فرنسا طرد من وظيفته لتعرضه للملك باظهار نقائص الملكية الحاضرة ومات سنة ١٧١٥

وفى سنة ١٧٥٣ كتب (Morelly) روايته التى سماها (الجزر الطافية أو البازيلية) (Les iles flottantes ou La Basiliade) وشرح فيها هيئة اجتماعية مؤسسة على نظام الملك المشاع ولما فند خصومه نظام حكومته رد عليهم سنة ١٧٥٥ فى كتاب آخر سماه (قانون الطبيعة) [1] ولم يضف اليه شيئاً جديداً عما كتبه (Morus) و (Companella) وإنما امتاز عنهما فى تأسيس الشيوعية على قواعد نظريات الاخلاق والفلسفة

أما فى القرن الثامن والتاسع عشر وضع (Robert Owen) [2] كتابه : (New views of Society) ووضع (Cabet) كتابه : (Voyage en Icarie) وسعى كل منهما فى نشر مبادئ الشيوعية بتأسيس حكومة جديدة

---

(١) Code de la Nature

(٢) كتابنا الذى وضعناه سنة ١٩٢٢ — روح التعاون

وكانت هذه الشيوعية تحارب الملكية الفردية على اختلاف أنواعها لاعتقادها أن الثروة مشاعة وللناس جميعاً حق ادارة حركة الانتاج الفردى ، وعلى الهيئة الاجتماعية أن تتكفل باعطائهم كل ما يلزمهم فى معاشهم فتوزع عليهم الثروة حسب حاجاتهم [١]

انتقد (Schmoller) مبادىء الشيوعية (لأنه من الخطأ البين أن تكون حاجاتنا أساساً عادلا لتوزيع الثروة لأن هذه الحاجات خاضعة لتقلبات أهواء الافراد) واذا عمل بهذا المبدإ (توزيع الثروة حسب حاجات الانسان)واتخذ مقياساً لتوزيع الثروة فقد يذهب المجتهد ضحية الخامل الذى يكون نصيبه من الثروة أوفر : إذ قد يحتاج لا كثر مما يحتاج اليه الرجل المجتهد.

وتنحصر شروط نجاح المبادىء الشيوعية فى أمرين : [٢]

١ — أن يكون عدد سكان الجهة المرغوب نشر الشيوعية فيها قليلا لا يتجاوز ١٥٠٠ شخص حسب تحديد « Fourier » فى كتابه « Phalanstere » وبين ٥٠٠ و ٢٠٠٠ حسب تحديد « Robert Owen » . وأما الفوضويون فلا تنجح شيوعيتهم إلا فى المدن المستقلة بعضها عن بعض ، بشرط محو كل أثر من آثار الحكومة . والسبب في تمسك الشيوعية بقلة عدد السكان هو أنه كلما قل عدد السكان صار من السهل نشر الدعوة الشيوعية وتطبيق مبادئها . ومتى كثر عددهم تعذرت الدعوة

٢ — لابد أن تكون الهيئة الاجتماعية المتمشية على مبادىء الشيوعية خاضعة لنظام على غاية من الشدة لانها ضرورية للمحافظة على المساواة فى توزيع الثروة ولالزام كل فرد بألا يأخذ أكثر من نصيبه

ومع ذلك لا يمكن اتباع هذه الشروط لأنها غير قابلة للتطبيق على الهيئة الاجتماعية الحالية . وهذا النظام الشيوعى مخالف للتعاليم الشيوعية المتطرفة التى تحض على محو كل نظام أساسه الشدة.

وكان (Saint Simon) [٣] شيوعياً كتب مؤلفات عدة منها (L'industrie)

---

(١) بلانشار — محاضرات — ص ٤٥ جزء أول طبعة ١٩٢١

(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ١٧٨ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥

(٣) ولد غنياً سنة ١٧٦٠ ومات فقيراً لا يملك ثمن طبع مؤلفاته سنه ١٨٢٥

و (La politique) و (L'organisation)و (Le systeme industriel) و Le catéchisme des industriels). وكان ذلك بين ١٨١٧ و ١٨٢٢ . وأسس نظرياته الشيوعيــة على ضرورة ربط العالم الطبعى (monde physique) بالعالم الخلقي (monde moral) فكان أول من أرادوا توحيد القوانين الطبعية والقواعد الخلقية ، لأن جميع هـذه القوانين مؤسسة على قانون الجاذبية (loi de gravitation) وكان يعتقد أنه لا قيمة للحرية السياسـية مع عدم التمتع بالحرية الاقتصادية ، ولا وجود للحرية الاقتصادية اذا لم يكن العامل مالكا لكل ما ينتجه بدلا من أن يكون مسخراً لخدمة غيره . وتتكون الهيئة الاجتماعية حسب ذكاء وعمل الافراد ، ولذلك عضد (سان سيمون) الصناعات لاعتبارها المنبع الوحيد للثروة[1] ولابد أن تحل الحكومة الاقتصادية مكان الحكومة السياسية ، وتنتقل الحالة الحكومية الى الحالة التعاقدية ، أى حالة التعاقد على الأعمال الصناعيــة ، فتصبح الأمم عبارة عن جمعيات للانتاج تسير حسب قوانين وأنظمة المعامل الصناعية . فكأنه أراد قلب الهيئة الاجتماعية وجعلها كمصنع كبير يسير حسب قوانين تنظيم المصانع ، ونسى أن هذا المصنع سيكون محكوماً بمجلس إدارة ، حتى ولو كان من العمال أنفسهم ، ولابد من أن يستبد هذا المجلس فى رقاب باقى العمال ، فلا يمتاز مجلس إدارة هـذا المصنع العام عن هيئة الحكومة التى لا يرغبونها . ورغم ذلك فان (سان سيمون) كان يحترم الملكية الفردية .

وأما (Fourier)[2] فقد وضع كتباً عدة منها كتابه : (Association domestique et agricole) و (Théorie des quatre mouvements) وكان يعتقد أن العالم يسـير حسب أربع حركات : (اجتماعية وحيوانية وعضوية ومادية)[3]. فالحركة الأولى خاصة بالقوانين الطبعية التي وضعها الله لتنظيم سير التركيب الاجتماعى الموجود على سطح الارض، والحركة الثانية خاصــة بالقوانين التي وزعها الله على خلقه لتسيير وضبط شهواتهم، والحركة الثالثــة خاصة بالقوانين التى توزع الأملاك والأشكال والألوان للأعضاء، والحركة الرابعة خاصة

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤٥ طبعة ١٩٢١

(٢) ولد من عائلة شريفة فى (Besançon) سنة ١٧٧٢ ومات فى باريس سنة ١٨٣٧

(٣) Les quatre mouvements sont : social, animal, organique, materiel

انظر بلانكى — تاريخ الاقتصاد السياسى وجيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية وقاموس الاقتصاد السياسى وضع Coquelin et Guillaumin

بالقوانين التي تحدد نظام الجاذبية . ثم أضاف فيما بعد الى هذه الحركات الأربع حركة خامسة سماها الحركة المحورية (La pivotal) أى التى تدور على محور القوة المغناطيسية .

وكان يعتقد أن العالم خاضع لقانون طبعى واحد وهو قانون الجاذبية الشهوانية « l'attraction passionelle » فاستند عليه لوضع نظرية العمل ، بمعنى أن جاذبية العمل هى المشجع الوحيد لاقدام الانسان على العمل . وكان يريد تنظيم الهيئة الاجتماعية بتقسيمها الى جماعات phalanges [١] يتراوح عدد كل منها بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ شخص وأن تنقسم كل من هذه الجماعات الى جماعات أصغر منها يتراوح عدد كل منها بين ٦ و ٩ أشخاص وتقوم هذه الاقسام الصغيرة مقام العائلات . وتتولى الجماعات الكبيرة عمل كل ما يلزم من حاجات جميع الافراد، وتكون شبيهة بشركة مساهمة يخص كل شريك فيها أسهم تعادل ما تنازل عنه من أملاكه الفردية عند انضمامه إلى الجماعة. ويقسم انتاج الشركة[٢] حسب ما اشترك به الفرد بماله أو بعمله أو بمهارته

يحبذ « Lafargue » فى كتابه « Histoire de la propriete » مذهب الشيوعية بقوله : « إن أفضل أنواع الاشتراكية التي يجب اتباعها هي الشيوعية التي ستصل اليها الهيئة الاجتماعية بفضل التقدم والمدنية والغاء تقسيم العمل اذ يستطيع الانسان فيها تقوية أعصابه ومواهبه العقلية وينال كل ما يشتهيه . وكانت الشيوعية مهد الانسانية فكان عهدها عهد الذهب فأصبحت الآن كالجنة المفقودة. ومع ذلك فستعود إلى مجدها السابق ويا حسن حظ من سيتمتعون بها » [٣]

ويؤكد « yves Guyot » أن العودة الى الشيوعية هى نفس الرغبة فى العودة إلى الهمجية والتوحش الموجود الآن فى أواسط أفريقا وفى مجاهل استراليا . وكل من يتمنى تحقيق هذا المذهب فانما يطلب من الهيئة الاجتماعية التقهقر فى المدنية والانحطاط فى أنظمتها

ويقول « M. A. Thiers » [٤] ان الشيوعية تهدم العمل وتعدم الحرية واذا كانت

---

(١) معنى كلمة (phalange) الحقيقية هى قصبة الاصبع ولكن (فوريه) عبر بها فى كلامه للدلالة على صغر الجماعات التى أراد تنفيذ شيوعيته عليها

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٤٧ طبعة ١٩٢١

(٣) ص ٥٢٣ — ٥٢٧

(٤) De la Propriete . P . 180 et 192 ed. 1848

قوية فانها تقضى على العائلة بالزوال ، والشيوعية شبيهة بمعيشة الأديرة ولكن على عكس هذه الانظمة الدينية لأنها تضع قوانين متناقضة لا يمكن تنفيذها

٢ — الفوضوية[١]

الفوضوية نوع متطرف من الشيوعيــة وهى خليط من الآراء الحرة والأفكار الاشتراكية . فأخذ أنصارها من المذهب الحر شدة كرههم للحكومة وتمسكهم بحرية الفرد المطلقة دون قيد ولا شرط . وأخذوا من المذهب الاشــتراكى عدم قبول نظام الملكية الفردية وطرق استخدام العمال .

كان (Proudhon) أول من أسس المذهب الفوضوى الحديث حينما أظهر كتابه : (ما هى الملكية) [٢] ســنة ١٨٤٠ الذى قرر فيه أن الملكية هى السرقة بعينها . ووضع سنة ١٨٤٥ (التناقضات الاقتصادية)[٣] . وكانت فوضويته شديدة الاتصال بالفوضوية السياسية الاجتماعية . ولما توفى سنة ١٨٦٥ انتقلت زعامة هذا المذهب الى (Kropotkine) صاحب كتاب (غزو الخبز)[٤] . ثم انتقلت هــذه الزعامة الى (Bakounine) ثم الى (Elisee Reclus) صاحب كتاب (التطور والثورة والمثل الأعلى الفوضوى) [٥] الذى وضعه سنة ١٨٩٨ . ثم الى (Jean Grave) صاحب كتاب (الجماعة المستقبلة)[٦] الذى وضعه سنة ١٨٩٥ .

وظهر بجوار الفوضوية السياســية الاجتماعيــة نوع آخر وهى الفوضوية الفلسفية المؤسسة على (الأنانية) وحب النفس ، و بدأت تعاليمها فى ألمانيا تحت زعامة (Max Stirner) صاحب كتاب (L'Unique et sa propriété) سنة ١٨٤٥ .

ومن خواص الفوضوية — على العموم — شــدة كرهها لجميع أعمال الحكومة

---

(١) Anarchiste, Libertaire

(٢) Qu'est ce que la propriéte?

(٣) Les Contradictions écon.

(٤) La Conquête du Pain

(٥) L'évolution, revolution et l'idéal anarchiste

(٦) La sociètè Future

لاعتقادها أنها تقتل المجهودات الفردية . وكل ما ترمى اليه هو توسيع سلطة الفرد ، ولابد للوصول الى هذه الغاية من التخلص من جميع القيود التى تغل أيدى الحرية وهذه القيود هى : (الملكية الفردية — قوة الحكومة — السلطة التشريعية وجميع الأنظمة الادارية) وليس فى استطاعة الانسان أن يكون حراً إلا اذا كانت أنظمة الهيئة الاجتماعية حرة . والخطة الوحيدة لتحقيق هذه الآمال محصورة فى ضرورة هدم الهيئة الاجتماعية ليشاد على أنقاضها هيئة اجتماعية جديدة طبقاً للمبادئ الفوضوية المنقسمة الى نوعين : (الفوضوية السياسية والاجتماعية ، والفوضوية الفلسفية) .

ترغب الفوضوية الفلسفية فى الوصول الى منتهى حرية الفكر . وكان أنصارها ينتقدون من خالفهم فى الرأى مر الانتقاد ويقارص الألفاظ اعتماداً على الحرية المطلقة فى القول والكتابة والفكر . فكانوا أكبر أنصار الثورة الألمانية فى سنة ١٨٤٨ . وكانوا يسخرون بالمبادئ الخلقية ، ويعبثون بالحقائق الاجتماعية ولا يؤمنون الا بالأنانية الفردية . فكان كل فرد عبارة عن قوة مستقلة لا يسير الا حسب ماتوحيه اليه مصلحته الشخصية . وللفرد أن يتمادى و يبالغ و يعمل ما استطاع من قوة للحصول على أكثر ما يمكنه الحصول عليه من رغباته وطلباته لدرجة أن (Stirner) [1] قال : يجب على كل فرد أن يقول فى نفسه (أريد أن أكون كل ما يمكننى أن أكونه وأن أحصل على كل ما يمكننى الحصول عليه) لأن (كل مصالح الانسان شرعية بشرط أن يكون طالبها قوياً) و (كل من ملك القوة نال حقه ومن فقدها ضاع منه) . فكل ما تبتغيه هذه الفوضوية الفلسفية هو الحصول على المصلحة الفردية حسب الأنانية الشخصية ، أو بعبارة أخرى : « بعدى الطوفان » . وكل من يقف فى تيار المصالح الفردية و يعرقل سيرها يجب محوه .

فالحكومة والعائلة والأمة لا سلطان لكل منها الا ما خولها الفرد من سلطان ! ومتى عدل الفرد عن احترامها تفقد كل ما لها من نفوذ لدرجة أن قال (Stirner) بلا حياء

---

(١) هذا هو الظلم بأجلى معانيه مختبئا تحت ثوب الحرية الفردية الموهومة والتى ينتظر أنصارها منها اسعاد الافراد . ولكن لا يمكن جعل هذه الافكار الشريرة أساساً لنظام الهيئة الاجتماعية لأنها لا تحترم حقوق الفرد نفسه وتضحى بحرية الضعيف مرضاة لشهوات القوي. الفوضوية نفسها تحارب قوة الملكية فهل من المعقول أن تحارب الفوضوية القوة لتمحوها من الوجود ؟ وفى الوقت نفسه تريد الاستناد عليها لتحقيق آمالها ؟ لاشك أن أنصار هذه المبادئ السخيفة مصابون بشىء من الجنون ويحق لنا أن نسميهم بانصاف المجانين

ولا أدب : « لى حق إسقاط المسيح والآلهة اذا استطعت إلى ذلك سبيلا ، ولى حق قتل من شئت اذا لم أخش العقوبة. وانى أحد حقوقى ولا وجود لأحد سواى . وربما كان هذا لا يوافق غيرى فهم وشأنهم ، وما عليهم الا الدفاع عن أنفسهم)[1] واذا كان العامل يشكو سوء حاله وفقره و بؤسه فما عليه الا الاستيلاء على ما يمكنه أخذه من أملاك الغير، لأن (الأرض ملك لمن عرف كيف يأخذها ولمن استولى عليها واستطاع المحافظة عليها) .

واذا انتصرت تعاليم هذا المذهب — وهذا ما لا سبيل اليه — فستصير الهيئة الاجتماعية عبارة عن جماعة من الأنانيين! و بعد أن كان الفرد خاضعاً مطيعاً للهيئة الاجتماعية تصبح هذه الهيئة خاضعة لتقلبات وأهواء الفرد . فالغاية التى يرغب الوصول اليها زعيم هذا المذهب Stirner هى الاعتراف بأن الفرد هو الكل فى الكل وألا وجود للهيئة الاجتماعية وهذا عين الشطط لأن الفرد جزء ضئيل من هذه الهيئة .

وأما مذهب الفوضوية السياسية الاجتماعية[2] فأساسه الحرية الفردية المطلقة ، لأن (كل طاعة — كما قال Reclus — تعتبر تنازلا عن الحقوق الفردية) أو كما قال « Proudhon » سنة ١٨٥٠ (يريد الجنس الانسانى أن يكون محكوماً وسيكون كذلك ولهذا السبب فانى خجل من نفسى) وقال « Bakounine » : « ان حريتى كائنة في ألا أطيع أحداً وألا أقيد أعمالى إلا طوعاً لأرادتى) وقال « Grave » : (لا يجوز للهيئة الاجتماعية تقييد الانسان بغير القيود التى أوجدتها الطبيعة) .

يختلف المذهب الفوضوى السياسى الاجتماعى عن المذهب الفوضوي الفلسفى فى أن الثانى يعتبر الفرد كأنه الواحد الأحد لا شريك له ولا سلطان عليه ، مطلق الحرية فى أعماله التى تسير حسب أنانيته وقوته . وأما المذهب الأول فيعتبر الفرد شيئاً أرقى من الشخص الأنانى الطاغى الجبار لأنه إنسان لا حيوان فقال « Proudhon » : (إن ما أحترمه فى جارى هو كونه إنساناً) . وقال « Bakounine » : « ان الحرية هى الغرض الأعلى لتقدم الانسانية » ويعمل المذهب الفوضوى السياسى جهده لمساعدة الانسانية وأن يحترم كل إنسان حرية الآخر إذ قال : « Kropotkine » : « عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به » و بقدر مغالاتهم فى التمسك بالحرية الفردية المطلقة فانهم شديدو الكره للهيئة الحاكمة، إذ

---

(١) Stirner - Der einzige und sein eigenthum

(٢) وكان أنصار هذا المذهب : (Proudhon, Reclus, Grave, Kropotkine. Bakounine)

يتحكم الفرد فى الفرد وفى ذلك حط من كرامته وشخصيته فقال(Kropotkine): « ان الحكومة مقبرة فسيحة الأرجاء إذ تضحى فيها وتموت وتقبر جميع المجهودات الفردية ، فهى الانكار بأجلى معانيه للانسانية . وكما أن الحكومة تمثل عامل الضغط فانها عامل الفساد أيضاً » . وكيف تحقق هذه الآمال بغير الثورة ؟ وهل يرجى الاصلاح من يد مخضبة بالدماء ؟ وهل ينتظر البر والخير من قتلة مجرمين ؟ إنهم يعتدون على الانسانية والهيئة الاجتماعية ، بل و يقتلون الفرد الذى يدافعون عنه .

وكان (Proudhon) ضد الاصلاح الثورى المسلح ولم يشجع إلا الاصلاح الثوري السلمى وكل هذه التعاليم الثورية سفسطة وتلاعب بالألفاظ ومقاصد يستحيل تحقيقها فى عهد المدنية والحرية .

كان الفوضويون — على اختلاف مذاهبهم — يعملون على محو الملكية ، واذا تم لهم ذلك فكيف يكون حال الانتاج حسب الارادة الفردية الحرة التى تعمل إما على انفراد وإما مشتركة مع الغير اشتراكا حراً يأخذ شكل التعاقد الحر ويوزع هذا الانتاج حسب الحقوق المعترف بها لكل عضو بالنسبة لحاجاته . ويقرب من هذه الاشتراكية المتطرفة نوع جديد من الاشتراكية الحديثة وهو المشهور الآن بنظام نقابات العمال(Syndicalisme ouvrier) الذى أنشئ خوفاً من شر أعمال الحكومة . وكل ما ترمى اليه هذه الشيعة هو أن تصبح الأمور الاقتصادية الخاصة بالانتاج تحت تصرف العمال وطوع أمر النقابات. ولقد ذهبت بهم المغالاة إلى حد المطالبة بالسيطرة على السلطة السياسية فلا تقوم الحكومة بعمل دون استشارتها ، وبهذه الكيفية تصير النقابات المنبع الوحيد والمرجع الاعلى للأعمال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، لأنها تكون منظمة فى شكل حكومة داخل حكومة . واذا ضعفت الحكومة أمام قوة النقابات تغلبت عليها وشاركتها فى الحكم . أما اذا كانت الحكومة قوية ردعتها عن غيها وردتها الى حدها فلا تتركها تتعداه وهو (الاهتمام بالمسائل الاقتصادية على شرط عدم التدخل بالمرة في الشئون السياسية).

٣ ــ الجماعية [1] أو الاشتراكية العلمية [2]

الشيوعية أقل تطرفاً من الفوضوية وأقل منهما الجماعية « Collectivisme » ويظهر أن أول من استعمل هذه الكلمة للدلالة على المعنى المقصود منها الآن هو «Colins» فى بلجيكا سنة ١٨٥٠ وكانت جماعيته زراعية . وكان زعيم الجماعية فى فرنسا« Pecqueur» سنة ١٨٣٨ ثم « Vidal » سنة ١٨٤٦ حيث ميز بين آلة الانتاج والغرض من الانتاج. وأنصارها فى المانيا هم : « Rodbertus, Tagetzow, Lassale » أما «سان سيمون » فكان متردداً بين الشيوعية والجماعية

وترمى الجماعية الى أن تكون جميع وسائل الانتاج من أرض ومناجم ومعامل ومصارف مالية ومواد أولية وغيرها من أدوات الانتاج ملكا للجماعة. أما مايتعلق بأمور الاستهلاك فتكون كلها ملكا لمن أنتجها بجده واجتهاده

كانت الملكية فى القرون الوسطى فردية ، وكان الانتاج كذلك ، ولما اتسع نطاق الانتاج بتقدم الامم وتطورها أصبحت المجهودات الفردية لا تقوى على انتاج جميع حاجاتها الفردية وحدها وصارت فى حاجة الى معامل ومصانع كبيرة ومناجم وسكك حديدية عظيمة . ورغم هذا التطور بقى نظام توزيع الثروة مؤسساً على قواعد الملكية الفردية.ومن ذلك يظهر لنا أنه يوجد تنافر بين الانتاج والملكية أى بين العمال وأصحاب رؤوس الاموال . فطبقاً لقوانين الجماعية لا بد أن تتلاشى الملكية وتتطور بتطور الامم فى أحوالها الاجتماعية والاقتصادية لتصبح كلها ملكا للجماعة ، لأن الاملاك والصناعات الصغيرة ستندمج فى الاملاك والصناعات الكبيرة وهكذا يستمر الاندماج إلى أن تصبح كلها فى قبضة الجماعة ، وعندئذ يتوازن الانتاج مع الثروة . وكيف الوصول إلى هذا الاندماج التدريجى وكيف يمكن نزع الاملاك والاموال من أصحابها ؟ بأحد أمرين : إما بطريقة مشروعة سلمية ، وهى أن يتنازل كل فرد، بمحض ارادته ، عن أملاكه خدمة للمصلحة العامة وإما بالثورة

---

(١) Vandervelde - Le collectivisme et l'evolution industrielle - 1901
P. Leroy - Beaulieu - Le collectivisme - 1909

(٢) ويطلق للجماعية اسم : (socialisme scientifique) شارل جيد — محاضرات في الاقتصاد — ص ١٨٢ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥

قال « J. Jaures » في خطبة ألقاها بمناسبة انتقال الهيئة الاجتماعيــة إلى نظام الجماعية بفضل التطور الاقتصادى الاجتماعي: «يسيطر كبار المموّلين على أملاك شاسعة ومعامل واسعة ومنازل عديدة لاستغلالها بينما ان عدداً كبيراً من العمال والسكان لا يملكون شيئاً . فاذا لم تستول هذه الاغلبية الساحقة ، الممثلة للحق والقانون والقوه ، على أملاك الاقلية فلا مناص لها من اعلان افلاسها ولا تتم خطة نزع هذه الاملاك من أصحابها الا بطريقة منظمة شرعية سلمية فيتنازل أصحابها عنها بطيب خاطر و بكل هدوء وسكينة ، وعندئذ تتحقق سعادة الجماعة»[1]

تمحو الشيوعية الملــكية، أما الجماعية فلا تلغيها ولــكنها تميز بين الانتاج ووسائله. فيبقى الانتاج ملــكاً لمن أنتجه . أما وسائل الانتاج فتــكون ملــكاً للجماعة . وتحدد الجماعة وظيفة ومهمة كل فرد من أفرادها وتعيره كل ما يلزمه من الادوات الضرورية لقيامه بأعمال الانتاج ، و إنما لا يكون المنتج حراً فى بيع انتاجه اذ يجب عليه أن يسلمه للجماعة لتعطيه نظيره ما يعادله من الثمن حسب مجهوده وعمله ومهارته [2]

ويختلف نظام الحــكومة الخاضعة لمذهب الجماعية عن الحــكومات الحالية اذ لا بد من فصل الوظائف المخصصة للاعمال الاقتصادية عن الوظائف المنوطة بالاعمال السياسية فتقوم الوظائف الاقتصادية بتنظيم الانتاج وتوزيعه على الافراد بنسبة عملهم بعد خصم جميع نفقات الانتاج منهم . ولا تتقاضى الحــكومة أجراً ولا تأخذ ربحاً نظير هــذه الخدمات لأن وظيفتها خدمة الجماعة [3]

تــكلمنا فيما تقدم على الجماعية الصناعية ولــكن هناك نوع آخر من الجماعية معروف باسم الجماعية الزراعية [4] التى تحض على أن تــكون الاراضى الزراعية ملــكاً للجميع .

ويرجع الفضل فى ظهور هذه التعاليم فى شكل مذهب اقتصادى إلى (كارل ماركس) وصديقه (Engel) بسبب النداء الذى وضعاه . وكثيراً ماتسمى الجماعية باسم (الماركسية) نسبة الى (كارل ماركس) ولــكن لا يصح الخلط بينهما لأن أنصار الجماعية غير أنصار

---

(٣) yves Guyot - La democratie individualiste - p. 205

(٢) بلانشار — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٤٩ طبعة ١٩٢١

(٣) بيرو — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٥١ طبعة ١٩١٤

(٤) Collectivisme agraire

المـاركسية[١] ولذلك اعتبرنا كلا من المذهبين مستقلا استقلالا علمياً

٤ — الماركسية أو مذهب كارل ماركس

ولد كارل ماركس فى ٥ مايو سنة ١٨١٨ فى مدينة« Trèves » وأسس الدولية[٢] « L'Internationale » سـنة ١٨٤٨ ، ووضع بمشاركة صـديقه « Engel» نداء الحزب الشيوعى الذى دعا فيه جميع عمال العالم للاتحاد والالتحاق بالدولية العاملة أو دولية العمال . وأشهر كتب ماركس كتابه المعروف « رأس المال » وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء ظهر الاول سنة ١٨٦٧ أما الجزآن الآخران فلم يظهرا الا بعد وفاته سنة ١٨٨٥ و ١٨٩٤ بواسطة صديقه (Engel).

استنبط كارل ماركس تعاليمه مما كتبه (Hegel) الذى لولاه – كما قال (Engel)[٣] لما ظهرت الاشتراكية الالمانية . وامتازت طريقة ماركس الاستنتاجية عن غيرها من الطرق الاخرى في كونها اعتبرت الاحوال الاجتماعية التي تتبع بعضها بعضاً كحوادث تاريخية بسيطة ولا بد لفحص هذه الاحوال والحوادث التاريخية من الالتجاء الى النقد التاريخى فشابهت نظريته ، من هذه الوجهة ، نظرية أنصار المذهب التاريخى الالمانى

ويعتقد كارل ماركس ، أن جميع الانقلابات والتطورات الاجتماعية سببها الامور الاقتصادية فمن وقت ظهور الـكاثوليكية وتحريم الرق والاستعباد ، وحتى فى العصور القديمة كان سبب التطورات الاجتماعية واحد « نضال الطبقات الفقيرة مع أصحاب الاموال» لتحسين أحوالهم الاقتصادية والتمتع بقليل من العيشة السعيدة . والتاريخ مملوء بهذه الحوادث المتكررة فى كل مكان وزمان . وكثيراً ما تفوز فى هذا العراك الطبقات الفقيرة المظلومة لـكثرة عددها وقوة حقها وتخذل أمامها الطبقات الاخرى لقلة عددها وضعف ادعاءاتها . ولما كان هذا هو حال الهيئة الاجتماعية فى الماضى فسيكون كذلك فى الحاضر وفى المستقبل ما دامت الطبقات متفاوة تفاوتاً أبياً.

وبدأ نضال الطبقات فى العصر الحاضر منذ أدخلت الآلات الميكانيكية فى المعامل

---

(١) شارل جيد – محاضرات فى الاقتصاد — ص ١٨٠ من الجزء الثانى طبعة ١٩٢٥

(٢) Edmond Villetard - Histoire de l' Internationale - 1872

(٣) Leon Say - Contre le socialisme - p. 85 ed. 1846

والمصانع وفى كثير من أعمال الانتاج لانها ساعدت على انتشار الصناعات الكبيرة التى ابتلعت الصناعات الصغيرة إذ لم تتمكن من اقتناء هذه الآلات . فأصبح أصحاب الصناعات الكبيرة أهل السلطة يتحكمون فى رقاب من يشتغل عندهم من العمال ويسوقونهم سوق الاغنام ويستغلونهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا نظير أجر ضئيل لا يشبع ولا يغنى من جوع . والسر فى ذلك راجع إلى سرعة زيادة عدد العمال الذين يتزاحمون على أبواب هذه المصانع . ولهذه الاسباب وضع « تيرجو » و « جان باتيست ساى » و « ريكاردو » أساس القانون المعروف باسم « La loi airain » وكان « تيرجو » أول من صرح بأنه « يجب تخفيض أجر العامل إلى الاجر الذى يمكنه من الحصول على ضروريات معاشه » وكان الاستاذ الالمانى « Lassalle » أول من وضع هذا القانون فى قالبه العلمى المعروف الآن بنظريته (Theorie de la loi airain)[1]

وتنحصر تعاليم كارل ماركس فى نظريتين: الاولى نظرية العمل الزائد (Sur - travail) والقيمة الزائدة (Plus — value) المؤسسة على التبادل (echange) والقيمة (valeur) والثانية عبارة عن قانون نزع الملكية الاتوماتيكى [2] المؤسس على التطور الاقتصادى . ويصح أن تسمى النظرية الاولى نظرية الثبات (Statique) والثانية نظرية التطور (dynamique) كما سماها « أوجست كونت » وسنتكلم عليهما بكل ايجاز فيما يأتى :

١ — نظرية العمل الزائد والقيمة الزائدة [3]

تهتم هذه النظرية بالبحث عن السر فى أن الطبقة الغنية صاحبة الاموال تعيش على عاتق الطبقة الفقيرة المعروفة بطبقة العمال . وليست هذه أول النظريات من نوعها إذ سبق ماركس علماء اقتصاد آخرون منهم : (Sismondi) و (Proudhon) و (Rodbertus) و (Saint Simon) وإنما يختلف عنهم ماركس لأنه فحص هذه النظرية من الوجهة

---

(١) يتلخص هذا القانون القاسى أو القهرى — كما يسميه لاسال — فى أنه اعتبر عمل الانسان وعلى الاخص عمل العامل هو بضاعة من البضايع التى تباع وتشترى فى الاسواق بين العمال وأصحاب الاعمال . وتحدد الاثمان (الاجور) حسب نفقات الانتاج . وتقدر هذه النفقات حسب ما يحتاج اليه العامل من القوت الضرورى لمعاشه . والسر فى أن (lassalle) وضع هذا القانون هو تحريضه العمال على أصحاب الاموال اذ أظهر لهم ماهم عليه من الاضطهاد والاستعباد

(٢) Expropiation automatique

(٣) Frederic Engels - Philosphie, Economie politique, socialsme — trad; Laskine p, 263 ed. 1911

الاقتصادية وجعل أساسها عدم المساواة فى طرق التبادل ، وأما الآخرون ففحصوها من الوجهة الخلقية الاجتماعية وجعلوا أساسها سوء نظام الملكية .

أثبت ماركس فى هذه النظرية أن العمل ليس وحده مقياساً للقيمة أو سبباً لها ، بل انه جوهر القيمة أو مادتها . وفند الفكرة القائلة بأن المنفعة هى التى تحدد قيمة الاشياء فالعمل وحده هو الذى يحدد قيمة الاشياء أى أن قيمة الاشياء تحدد حسب ما احتاجت اليه من الوقت فى صنعها (١) واذا سلمنا جدلا بصحة هذه النظرية فكيف تحدد أجور العمال ؟ لنفرض أن عاملا اشتغل فى مصنع عشر ساعات فقيمة العامل أى أجره يحدد حسب قيمة المصنوعات التى أنتجها فى هذه المدة . ولكن ما الذى يدفعه رئيس العمل – أو كما يسميه ماركس دائماً بصاحب رأس المال – من قيمة هذه المصنوعات الى العامل وهل يدفعها كلها للعامل ؟ يدفع صاحب المال للعامل أجراً معادلا لما يلزم لقضاء حاجاته فى المدة التى اشتغلها فاذا اشتغل عشر ساعات أو عشرة أيام يصرف له أجر يكفيه لغذائه ومعاشه فى هذه المدة ليتمكن من اتمام عمله الذى كلف به . ولكن هذه القيمة أى هذا الاجر الذى يصرف للعامل لا يعادل قيمة المصنوعات التي أنتجها فى هذه المدة وعلى ذلك فان صاحب المصنع أو صاحب المال يحفظ لنفسه مبالغ كثيرة بقيت لديه من مجهودات العامل . وهذه الزيادة عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة الاستهلاك وهذا هو ما يسميه ماركس (بالقيمة الزائدة)

ويستنتج مما تقدم أن العامل الذى يشتغل عشر ساعات لا يحصل من صاحب المال الا على أجر يعادل خمس ساعات من عمله بمعنى انه يأخذ أجراً على الخمس ساعات الاولى التى اشتغلها ولا يأخذ شيئاً عن الخمس ساعات الاخرى أى أنه اشتغلها بلا أجر . وهذه المدة زيادة عن مدة عمل العامل الحقيقية . وهى ما يسميها ماركس (العمل الزائد) وعلى ذلك فان صاحب المصنع يحصل على القيمة الزائدة الناتجة من العمل الزائد ومن هنا يؤخذ أن أصحاب الاموال يرهقون العمال ويشغلونهم زيادة عن اللازم لجمع الاموال وتكديسها .

تكلمنا فيما سبق على اهمية العمل فى الانتاج ولم نذكر شيئاً عن اهمية رأس المال فيه مع أن ماركس وضع كتاباً خاصاً لدرس رأس المال ولم ينس أهميته فى الانتاج حيث قال أن العمل وحده غير كاف للانتاج بل لا بد له من المال الذى يستهلك منه كمية وافرة

---

(١) Karl Marx - Le Capital — Ch. VI.

لتمكين العمل من الانتاج . وقسم ماركس رأس المال إلى نوعين . رؤوس الاموال التي تستعمل لدفع أجور العمال وهو ما يسميه رأس المال القابل للتغيير (Capital variable) (١) ورأس المال الثابت (Capital Constant) (٢) وهو عبارة عن الاموال التى تستعمل للحصول على الادوات اللازمة للانتاج من آلات ميكانيكية وسكك حديدية وغيرها . وبما أن هذه الادوات تستخدم فى الانتاج وتستهلك بكثرة استعمالها على مضى الزمن فان قيمتها تستنزل من قيمة الانتاج النهائى

٢ — نظرية نزع الملكية أو قانون التركيز(Concentration)(٣)

تتلخص هذه النظرية فى أن المشروعات (entreprises) الاقتصادية الفردية والملكية الفردية تندمج الصغيرة منها فى الكبيرة والكبيرة فى التى أكبر منها شيئاً فشيئاً الى ان تنحصر هذه الاملاك فى أيدى معدودات وعندئذ يسهل على العمال عزل رؤساء هذه الصناعات الكبيرة القليلة العدد ليحلوا محلهم ولتكون الملكية كلها من صناعات وعقارات ملكا للعمال . ولا يتم هذا التركيز الا اذا كانت المنافسة حرة . وسنتكلم فيما بعد على نظرية التركيز التى اعتمد عليها ماركس لتحقيق آماله

كان ماركس يريد تحقيق نظرياته بواسطة التطور الاجتماعى الاقتصادى لتصبح جميع وسائل الانتاج ملكا للجماعة وكذلك يصير كل ما ينتجه العمال ملكا لهم وبهذه الطريقة يزول الظلم عن الطبقة المغلوبة على امرها والمهضومة الحقوق (العمال)

وكان ماركس ضد النظريات الوهمية التى وضعها (توماس موريس) التى ترتكز على الخيالات فأراد تأسيس نظرياته على الوقائع الحقيقية التاريخية المادية ولذلك كان يود تسمية مذهبه بالاشتراكية العلمية لأنه وضعها على قواعد المادية التاريخية (materialisme historique) وإنما أبعدت هذه المادية التاريخية عن ماركس كل اهتمام بالاخلاق أو كما قال عنه (Schaeffle) أنه حصر المسائل الاجتماعية في أمور الغذاء

أن أعظم ما وصل اليه ماركس فى نظرياته هو (قانون نضال الطبقات) والتاريخ كله مملوء من أوله الى آخره بالجهاد الدائم بين الطبقات . واذا صدقنا هذا القانون فاننا سنعيش

---

(١) وهو عين رأس المال الدائر (capital circulant)

(٢) وهو عين (capital fixe)

(٣) C. Perrau - Cours d' Economie Politique - t . 1.p. 227 ed . 1914

في جهاد دائم مستمر حتى تنتصر أكثر الطبقات عدداً (العمال) وعلى فرض أن يتم هذا الانتصار فان هذه الطبقة المنتصرة ستتلاشى من جديد متى اندمجت في نظام الهيئة الاجتماعية العلمية الحقيقية [١]

لم يكن ماركس أول من فكر في قانون التطور الاجتماعي بل سبقه فيه الفيلسوف الفرنسي (Pascal) إذ قال: إن التطور الاجتماعي شرط ضروري من شروط حياة المخلوقات والتطور هو عبارة عن التغير من حال الى حال . وهذا التغير والانتقال إما أن يكون حسناً أو سيئاً . وبالطبع يدخل الانحطاط والسقوط ضمن التطور . ولا شك بأن التطور الذي أشار به ماركس هو نوع من أنواع التطور المؤدي الى السقوط والانحطاط لأنه يلجأ في تحقيق غاياته الى القوة الغشومة والقسوة الوحشية [٢]

٥ — الماركسية الجديدة[٣]

استمرت تعاليم كارل ماركس موثوقا بها في مجتمعات الاشتراكيين زمنا طويلا حتى خرج عنها بعض أنصارها مثل (Kautsky) و (Bernstein) ووضع كل منهما مبادىء أخرى مخالفة لما نشره ماركس . ولقد أهمل (Kautsky) كثيراً من نظريات ماركس فلم يوافقه على أن المادة وحدها ذات تأثير عظيم في تطور الهيئة الاجتماعية (نظرية المادية التاريخية) بل يعتقد أن الاخلاق ذات تأثير كبير في التطور الاجتماعي ، وكذلك خالفه في أن طبقة العمال آخذة في التدهور والوقوع في البؤس والشقاء بسبب ازدياد عددها الناشيء عن اندثار الصناعات الصغيرة وانتشار الكبيرة منها التي تستخدم الآلات الميكانيكية ، بل يعتقد أن حالة العمال آخذة في التحسن كما تدل على ذلك الحوادث الواقعية وكان (Kautsky) عدواً للثورة ونصيراً للسلم

وأما (Bernstein) فكان ضد تعاليم ماركس فلم يكن يوافق على أن العمل وحده أساس تحديد قيمة الاشياء (Valeur Travail) خصوصاً وأن هذه النظرية أهملت وحلت محلها نظرية المنفعة الاخيرة (Utilite Finale) أو نظرية التوازن الاقتصادي

---

(١) Lèon Say - Contre socialisme - p.83ed .1896

(٢) Lèon Soy „ „ - p.49 „

(٣) George sorel.— La decomposition du marxisme— 1908

(Equilibre économique) وبما أن قيمة الاشياء أصبحت لا تحدد حسب ما احتاجت اليه من العمل فقد صارت النظريات المتممة لها غير صحيحة مثل نظرية القيمة الزائدة لان عدم صحة الاصل يستلزم عدم صحة الفروع (١)

ويقول (Bernstein) (٢) إنه لا يكفى للتطور الاجتماعى تحسين حالة العامل المادية بل لابد من تحسين حالته الخلقية أيضاً فلا يعتقد أن انتشار الصناعات الكبيرة سبب بؤس العمال ، لان تركيز الصناعات لم يمنع من وجود الحرف الصغيرة أو اكتشاف حرف أخرى جديدة بفضل الاختراعات مثل فن التصوير وصناعة الاوتوموبيلات والطيارات الجوية والكهرباء والتلفونات والتلغرافات السلكية واللاسلكية فقد فتحت هذه الاختراعات للعمال أبوابا عدة للرزق . وزيادة على ذلك فان تركيز الصناعات ليس من الميسور فى الاعمال الزراعية . وعلى فرض صحة نظرية التركيز — وهى كالعمود الفقرى لمذهب ماركس — فلابد من تركيز الملكية وحصرها فى يد واحدة أو فى أيد معدودات. وبما أن هذا لم يتحقق قديماً ولا حديثاً ولن يتحقق فلاشك أن هذه النظرية مؤسسة على الاوهام والخيالات.

واذا كانت الماركسية الجديدة تخالف مبادىء كارل ماركس فما الذى يبقى لها من ماركسيتها وانتسابها إلى مبادئه . أسس ماركس نظرياته على المادية التاريخية وأما الماركسية الجديدة فقد وضعت نظرياتها على (فكرة فلسفية لا يضاح النضال الاجتماعى) (٣)

ويقول (Bernstein)ان الاشتراكية هى حركة ، والحركة هى كل شىء . وأما الغاية الاخيرة فليست بشىء يذكر .

ورغم تفنيد نظريات ماركس والحكم بعدم صلاحيتها فان نقابات العمال تستمد منها مبادئها الثورية عند المطالبة بحقوق العمال . وتلجأ هذه النقابات — التي تدافع عن العمال — إلى الاضراب العام — الذى هو نوع من أنواع العنف والثورة لتنفيذ مطالب العمال، ويرأس حركة النقابات الفرنسية الآن الاتحاد العام للعمل (Confédération générale du travail)

---

(١) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٥٤٧ طبعة ١٩٠٩

(٢) Bernstein - Socialisme théorique et socialisme pratique - 1900 Blanchard - Caūrs — t. 1. p. 54 ed 1921

(٣) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٥٥٢ طبعة ١٩٠٩

٣ — المذاهب الناقدة [١] أو الوسطى [٢]

يقف أنصار هذه المذاهب بين المذهب الحر والمذهب الاشتراكي وكان (Sismondi)، أول مؤسس لهذه المذاهب وهي أربعة خلاف تعاليم سيسموندى:

١ — تعاليم سيسموندى
٢ — مذهب اشتراكية الحكومة
٣ — مذهب الاشتراكية الكاثوليكية والبروتستانتية
٤ — مذهب الاصلاح أو مذهب (Le Play)
٥ — مذهب التضامن والتعاون

١ — تعاليم سيسموندى

ولد سيسموندى في جنيف سنة ١٧٧٣ و بدأ ظهوره فى صف علماء الاقتصاد عند ما وضع كتابه (الثروة التجارية) سنة ١٨٠٣. وكان يعتقد أن المباحث الاقتصادية محصورة فى أمرين:

١ — من الوجهة النظرية، وهذا خاص بالبحث عن أسباب الازمات (Crises)

٢ — ومن الوجهة العمليـة وهذا خاص بالبحث عن الطرق الضرورية لتجنب الوقوع فى هذه الازمات والبحث عن الوسائل الموصلة إلى تحسين حال العمال

وكان سيسموندى واضحاً جلياً سهلا فى معالجة كل هذه الامور الاقتصادية، ولذلك فانه أصبح رئيساً لمذهب ظهرت تعاليمه فى القرن التاسع عشر. ولم يكن اشتراكياً ولا حراً فبحث عن الطرق الحاسمة المانعة لسوء استعمال الحرية وفى الوقت نفسه كان يدافع عن هذه الحرية خوفاً من تضحية مبادئها بسبب سوء استعمالها، فاهتم ببحث هذه الامور وشرح آراء آدم سميث فى كتابه السابق الذكر، ثم اشتغل، بعد ظهور هذا الكتاب، بالمباحث التاريخية والادبية والسياسية وابتعد عن البحوث الاقتصادية لغاية سنة ١٨١٨،

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٤٨ طبعة ١٩١٤ ثم جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية ص ١٩٧ طبعة ١٩٠٩

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥٩ طبعة ١٩٢١

واضطر فى هذه السنة إلى العودة اليها لما كانت تقاسيه أوروبا والعمال من الازمة التجارية

وفى سنة ١٨١٩ وضع كتاب (مبادىء جديدة فى الاقتصاد السياسى) وكان لهذا المجلد الفضل فى ضم سيسموندى إلى صف كبار علماء الاقتصاد السياسى . وفى سنة ١٨٣٧ أظهر كتاباً آخر « بحوث الاقتصاد السياسى » شرح فيه كل ما وضعه من المبادىء وله آراء خاصة فى « الطريقة الاقتصادية » وفى « موضوع الاقتصاد » . وطريقته فى الاقتصاد هى بحث كل مسئلة اقتصادية حسب الحالة الاجتماعية التى وجدت فيها : أى أنه يعزز الطريقة «الاستقرائية» . ويعتقد أن الاقتصاد السياسى هو علم اخلاق ترتبط فيه جميع الامور بعضها ببعض. وأن كل من حاول فصلها يقع فى خطء كبير . فالاقتصاد مؤسس على « التجربة والتاريخ والملاحظة » . وكان يرمى فى نظريته إلى الانتقاد على « ريكاردو » (وماك كاش) و (جان باتيست ساى) الذين كانوا يعتقدون أن القوانين الاقتصادية ثابتة وصالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان

وكان سيسموندى يؤكد أن للانظمة الاجتماعية والأمور السياسية تأثيراً عظيما فى المسائل الاقتصادية . وكان شديد الاعتقاد فى أن العالم سيقع في أزمة كبرى لتكاثر الانتاج وبنى هذا الاعتقاد على أنه اذا زاد الانتاج السنوى عن الاستهلاك فسيبقى جزء كبير من الانتاج بدون تصريف ، ولا شك أن هذا يعود على المنتجين بالخراب [١]

وأما نظريته فيما يختص بموضوع الاقتصاد فهو أن علم الاقتصاد يبحث عن سعادة الانسان، لا كما يعتقد أنصار المذهب القديم classique من أنه علم الثروة أو علم المال « science chrématique » والغرض من الثروة هو توزيعها بنسبة عادلة على الناس بشرط أن يخصص منها جزء وافر للفقراء « أى للعمال» لانهم الاغلبية المطلقة حتي يصبح الاقتصاد عبارة عن نظرية كبرى تسمى « نظرية عمل الخير » [٢] وأن كل مالا يعمل لسعادة الانسان فليس له صلة بالاقتصاد [٣] : وفى الواقع أن سيسموندى كان يرمى فى جميع بحوثه إلى الكلام على الاقتصاد الاجتماعى لانه كان أقرب إلى بحوثه وآرائه من علم الاقتصاد السياسى

---

(١) جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ٢٠٤

(٢) La théorie de la bienfaisance

(٣) Sismondi - Nouveaux principes d'économie pol. - t. 1. p. 372 et t 11. p 250

٢ — مذهب اشتراكية الحكومة

اشتراكية الحكومة أو كما كان يسميها الالمان اشتراكية المقاعد — لأن أنصارها من كبار أساتذة الجامعات الالمانية — لا تتفق مع ما سبقها من المذاهب الاشتراكية الاخرى وهي ذات رابطة قوية بالمذهب التاريخي [١] . وتسمى مذاهب اشتراكية الحكومة باسم آخر وهو اشتراكية التدخل(Socialisme Interventionniste)

بدأت الاشتراكية الحكومية حركتها بمقاطعة نظام الحرية الفردية المطلقة التي كانت تنشرها وتعضدها تعاليم المذهب الحر (Ecole liberale) ولا تنظر هذه الاشتراكية إلى العلوم إلا من وجهة واحدة : أى من وجهتها العلمية فقط ، ولا تفرق بين العلم والفن . ولذلك عمدت الى تغيير الانظمة الاقتصادية حسب القوانين الوضعية التى يسنها المشرع لانها أكبر عامل ضرورى للتطور الاجتماعى مع غض النظر عن القوانين الطبعية (ان القوانين التى تهم الاقتصاد السياسى هى القوانين الوضعية لا الطبعية لأن الاولى يضعها الانسان حسب رغبته وحالته ، بينما لا يشترك فى وضع الثانية) [٢] . وترمى هذه الاشتراكية إلى توسيع نطاق سلطة الحكومة فتطلب منها التدخل فى أعمال الافراد الاقتصادية . ولذلك يجب عليها أن تضع يدها على ادارة حركة المشروعات الاقتصادية الكبيرة كالسكك الحديدية والمناجم والمصارف المالية

وكان لهذا المذهب تأثير عظيم فى أواخر القرن التاسع عشر فى الافكار العلمية بصفة عامة وفى تشريع العمال بصفة خاصة وفى تنظيم العمل فى المعامل . وانه كان أكبر مشجع للحكومة على القيام بمساعدات مادية وأدبية لكثير من أنظمة العمال الاجتماعية . ولقد كان لظهور هذا المذهب تأثير فى زوال ما كان عالقاً بأفكار الناس من تخوفهم من

---

(١) أسس (Boscher) هذا المذهب فى كتابه : Precis d'econ. pol. d'apres la methodehistorique) الذي نشره سنة ١٨٤٣ . ولم يشرح فيه غير تاريخ الاقتصاد اذ قال (ان الغرض الذى نرمى اليه هو أن نصف كل ما أراده الناس وكل ما أحسوا به من الامور الاقتصادية وكذلك أن نصف كل مقاصدهم التى عملوا لها وحصلوا عليها . ونقوم بشرح الاسباب التى دفعتهم الى السعى وراء هذه المقاصد)

(٢) Levaleye - Elements d'économie politique - p. 17

تدخل الحكومة فى أعمالهم الاقتصادية حيث أظهر لهم أن الحكومات تقوم بالاعمال التي يعجز الافراد عن القيام بها وحدهم

وخالفت الاشتراكية الحكومية مذهب الاشتراكية فى أمور كثيرة لأنها تدافع عن الملكية الفردية وتطلب من الحكومة حمايتها من شر المعتدين وكذلك توافق على حرية المنافسة فى أمور الانتاج على شرط أن تضع الحكومة قوانين منظمة لهذه المنافسة وتحدد حقوق وواجبات العمال وأصحاب الأعمال كل منهما نحو الآخر [١]

يعترض البعض على ان الاشتراكية الحكومية تستدعى تدخل الحكومة في أعمال الافراد الاقتصادية، وعندئذ تنفذ الحكومة قوانينها الاقتصادية على الافراد بالطرق القهرية ومعنى ذلك أن هذه الاشتراكية تستعمل الشدة فى أمور الاصلاح الاقتصادى، وهذا غير جائز. وزيادة على ذلك فان الحكومة أظهرت فى كثير من الاحوال عدم كفايتها وقلة مقدرتها على إدارة الشئون الاقتصادية لانها كثيراً ما تميل إلى السياسة الحزبية اذ تساعد أنصارها وتعرقل أعمال خصومها مضحية المنفعة العامة نظير المنفعة الخاصة : وهى المنفعة الحزبية [٢] . وجميع هذه الاعتراضات غير وجيهة إذ لا محل للقول بأن الحكومة تستعمل الشدة فى تنفيذ القوانين لان الحكومة تنظم الصناعات وتباشر المشروعات التابعة لها وتطبق عليها القوانين الخاصة بها كما تطبق غيرها من القوانين على مختلف طبقات الهيئة الاجتماعية . وبالعكس فان الحكومة تعضد الصناعات الحرة وتساعد تجارتها باصلاح طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وغيرها من وسائل النقل . وكثيراً ماتساعد الافراد بتشجيع مشاريعهم الخاصة فتمنحهم مساعدات مالية لنشر العلم بين طبقة العمال ولتحسين الصناعات الاهلية .

أما من جهة قصر باع الحكومة وعدم كفايتها فى أدارة الامور الاقتصادية فهذا لا يرجع إلى طبيعة الحكومة أو إلى الحكومة فى ذاتها، بل يرجع إلى نظام الحكومة وحده فان كان حسناً فلا بد أن تكون أعمالها حسنة، والعكس بالعكس . والحكومة عبارة عن

---

(١) Dupont White - L'individu et l'Etat — 1863; Hamilton — Le developpêment des fonctions de l'Etat dans leurs rapports avec le droit constitutionnel—article para dans la Revue d'Economie politique t. 1. ed. 3; Wagner - Fondement de l'Economie politique -1876.

(٢) Herbert Spencer — L'individu contre l'Etat

شركة كبيرة يتولى الافراد ادارة شئونها الاقتصادية ، فان حسن اختيار أفرادها وكانوا أكفاءاً فلا ينتظر من مثل هـذه الشركة الا أحسن الاعمال ، وأما اذا ساء اختيارهم لانتشار المحسوبية فيها فلن تأتى مثل هذه الشركة إلا بأسوء الاعمال ، وكذلك اذا اتبعت الحكومة المحسوبية فى أعمالها الاقتصادية أو في أمورها الداخلية السياسة الحزبية فلن ينجح لها مشروع ولن يهدأ بالها لأنها تضحى بالمصالح العامة نظير المصالح الخاصة الحزبية وليس هذا هو حال الحكومات الرشيدة التى تعمل لرفع شأن بلادها والتى ينتظر منها الخير ومثل هذه الحكومات المضطربة لا يطلب منها زعماء مذهب اشتراكية الحكومات شيئاً و إنما يطلبون التدخل من الحكومات الرشيدة التى تشتغل للمصلحة العامة فقط .

وتقوم الحكومة ، فيما يختص بالانتاج ، بمساعدة ومراقبة الصناعات الفردية ، أما فى أمور تداول الثروة فانها تنظم التجارة الدولية والاهلية والمصارف المالية وتسك النقود . وتهتم فى مسائل توزيع الثروة بوضع قوانين لتنظيم الملكية والميراث والتسليف وأجور العمال فى الصناعة والزراعة وتحتفظ لنفسها بقليل من هـذه الثروة فى شكل ضرائب وعوائد تحددها على الأفراد نظير ما تؤديه لهم من جليل الخدمات والمساعدات .

٣ — مذهب الاشتراكية الكاثوليكية (١) والبروتستانتية

يعتقد مذهب الاشتراكية الكاثوليكية ، كالمذهب الحر ، بوجود قوانين طبعية اقتصادية ولكنه يسميها بالقوانين الالهية (lois providentielles) أى التى نزلت من السماء . وأن من القوانين السماوية عـدم المساواة بين الأفراد ، فمنهم الغنى والفقير ، والقوى والضعيف ، والذكى والغبي . ولقد جاء فى تعاليم المسيح : أن (طبقة الفقراء دائمة ولن يتساوى الناس بعضهم ببعض فى هذه الدنيا) ولذلك لا تسمح هـذه الاشتراكية بنضال الطبقات ، بل يجب على جميع الطبقات التعاون على قضاء أعمالها ، وربما كدر صفو هذه القوانين الطبعية سوء تصرف الانسان بالحرية المطلقة . وكان الكاردينال (Manning) في انجلترا و (Von de ketteler) في ألمانيا و (de Muns) و (Rambaud) و (Boissard) فى فرنسا من أكبر أنصار هذا المذهب .

وتسخط الاشتراكية الكاثوليكية على النظام الخاص برؤوس الاموال والربح profit

(١) P. Jalaguier — le Socialisme et le Christianisme

والفائدة (Interêt) التي تعتقد أنها ربا (usure) وهي ضد شركات المساهمة وحرية التبادل والمزاحمة ولكنها تعضد حرية الملكية ونظام الارث وأجور العمال ولا ترفض تدخل الحكومة في أعمال الافراد الاقتصادية إذ تعتبرها : (وكيل الاله في عمل الخير) [١] . ووافق البابا (Léon XIII) على هذا التدخل، وانما اعترض (M. Perin) على هذا التدخل ولو انه من أكبر أنصار هذه الاشتراكية الكاثوليكية .

ويبذل هذا المذهب قصارى جهده في حض الناس على عدم القيام بالاعمال الاقتصادية لمجرد الفائدة المادية، بل لا بد أن يكون لهم في أعمالهم غاية خلقية . واهتمت هذه الاشتراكية بالتوفيق بين العمال ورؤساء الاعمال فكونت طوائف الصناعات «Corporation des metiers» لايجاد صلة بين العمال ورؤساء الاعمال ليسهل التوفيق بين الطرفين فيسود بينهم حسن التفاهم ولذلك أنشأوا النقابات المختلطة على أمل الاستمرار في تحسين حالة العمال . ولما خاب ظنهم في هذا النظام وضعوا نظاماً آخر سموه نظام النقابات المتوازية (syndicats paralleles) أي نقابات للعمال مستقلة عن نقابات رؤساء الاعمال لتعمل على انفراد وانما يتصل بعضها ببعض بواسطة العقود الجماعية أو عقود الجماعة [٣] ويراعى في هذه العقود نظام أجور العمال وساعات العمل والراحة والامور الصحية في المصانع .

ويرجع الفضل الى الاشتراكية الكاثوليكية في ظهور الحركة الصهيونية (sillioniste) في فرنسا التي وضع أساسها (sillion) إذ أراد توجيه أنظار الديموكراتية لتحقيق المثل الاعلى في الاعمال الخيرية . وكان هذا المذهب الجديد شديد التمسك بنشر جمعيات الصناعات وكان (Mar. sangnier) من أكبر أنصارها في فرنسا

ولقد تأسست بجوار الاشتراكية الكاثوليكية اشتراكية أخرى [٤] بروتستانتية شديدة الاهتمام بالعلوم الاجتماعية وكثيرة التشابة بالاشتراكية (Socialisme) وكانت منتشرة في البلاد ذات العنصر السكسوني . واهتم بأمرها في انجلترا القسا (Kingsley) و (Maurice) والمشرع (Ludlow) فنشروا شركات التعاون في الانتاج ، ثم طالبوا بتغيير نظام الملكية العقارية التي لا زالت حتى الآن احتكاراً لكبار الملاك .

---

(١) كما قال سان بول في الآية الرابعة من الفصل الثالث عشر من كتاب Epitre aux Romains

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٦١ طبعة ١٩٢١

(٣) Contrats collectifs

(٤) M. Max Turmann - Le developpement du catholicisme social

وكان القس (Herron) عميد الاشتراكية البروتستانتية فى الولايات المتحدة ولقد ذهب تطرف أنصار هذا المذهب فى أمريكا الى حد الشيوعية بل والفوضوية أيضاً . ونشر هذا المذهب القس (stoecker) في ألمانيا واتبع فيه طريق إصلاح حال العمال بواسطة نقابات العمال ، ولكن مالت النقابات الى تعاليم كارل ماركس فخرجت عن النقابات التى تأسست لها. وأما في فرنسا فيميل أنصار الاشتراكية الكاثوليكية والبروتستانتية الى نشر الأنظمة التعاونية المؤسسة على روح التعاون .

٤ — مذهب الاصلاح أو مذهب (Le Play)

كان (Le Play) مهندساً كبيراً وأستاذاً عظيما فى مدرسة المناجم ومصلحاً اجتماعياً وضع سنة ١٨٥٥ كتاب (العمال الاوروبيين)[١] ووصف فيه كيفية معيشة بعض العمال. وفي سنة ١٨٥٦ أسس جمعية الاقتصاد الاجتماعى . وفى سنة ١٨٧٠ وضع كتاب (تنظيم العمل)[٢] وتكلم فيه عن أنظمة المعامل وقوانينها . وفى سنة ١٨٨٧ وضع كتاباً قيما فى ثلاثة أجزاء وسماه : (الاصلاح الاجتماعى فى فرنسا)[٣] وشرح فيه مبادئه ونظرياته الاصلاحية التى كان فيها قريباً من المذهب الحر وبعيداً عن الاشتراكية . وكان شديد التمسك باصلاح نظام العائلات والمعامل فقسم العائلات الى ثلاثة أنواع :[٤]

١ — العائلة الابوية (Patriarcale) التى تتكون من الاب وزوجته وأولادهما. وتنحصر السلطة فى رئيس العائلة وحده لانه صاحب الامر فيهذب أولاده كيف شاء . وتؤول هذه السلطة الى أكبر أولاده بعد وفاته . وهذا النظام العائلى أكثر انتشاراً بين فلاحى الشرق والروس وفي أوروبا الوسطى بين السلاف (Slaves)

٢ — العائلة غير الثابتة (instable) وهى العائلة التى يهجرها أولادها متى أمكنهم كسب معاشهم . وهذا النظام العائلى موجود بل كثير الانتشار بين طبقات العمال

٣ — العائلة الثابتة (souche) وهى التى تختار أحد أولادها ليكون رئيساً لها بعد وفاة الأب . وهذا النوع كثير الانتشار فى انجلترا

---

(١) Les Ouvriers Europeens

(٣) L'organisation du travail

(٣) La reforme sociale en France

(٥) الاصلاح الاجتماعى فى فرنسا جزء أول من ص ٣٨٢ لغاية ٣٩٢ .

وفضل (Le Play) النظام العائلى الأخير لأنه يضمن سعادة الأفراد ويساعد على تقوية الحكومة [(١)] لأنه كان شديد الرغبة في أن يسترد الآباء ما كان لهم قديماً من السلطة والنفوذ والاحترام الذى ضاع عقب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ لانتشار المبادىء الفردية التي فككت عرى الاتحاد العائلى . ومتى تم ذلك أمكن تكوين الهيئة الاجتماعية على أساس ثابت قويم . ولا بد من نشر التعليم الدينى لانه قوام الامم والدعامة التى تستند عليها فى أمور الاصلاح . وانما لا يمكن استرداد السلطة التى فقدها الآباء إلا اذا تغيرت قوانين الارث الحالية إذ تنقسم العائلة بعد وفاة عميدها ويأخذ كل منهم نصيبه وعندئذ يهجر كل فرد من أفراد العائلة المسكن العائلى فتتفكك عرى الاتحاد بينهم ولذلك لا بد من أن يسترد رئيس العائلة حق حرية التصرف المطلق في أملاكه فيعطى له حق تقسيمها على الطريقة التى يراها مناسبة لتوثيق الروابط التى بين جميع أفراد العائلة فيوصى لمن شاء بما شاء .

وكان يحض هذا المذهب على احترام الحكومة نظير ما تؤديه إلى الهيئة الاجتماعية من الخدمات ومع ذلك فان (Le Play) كان شديد الحذر منها فلم يطلب تدخلها الا المحافظة على الآداب متى عجز الآباء والرؤساء عن القيام بها [(٢)]

ولقد انقسم مذهب « Le Play » بعد وفاته سنة ١٨٨٣ إلى قسمين: سمى القسم الاول منه « مذهب الاصلاح الاجتماعى » وكان من أكبر أنصاره « Ciaudio Jannet » [(٣)] و « de Ribbe » ولم يخرج هذا المذهب الجديد عن تعاليم « Le Play » . وأما المذهب الثانى ويسمى « مذهب العلم الاجتماعى » الذى كان يرأسه « Demoulins et de Trouville » فقد عاب على « Le Play » عدم تمكنه من تكوين علم وضعى (science positive) ولذلك لم يتمسك بتعاليمه الخاصة بتوثيق عرى الاتحاد بين أفراد العائلات بل كان ينشر مبادىء الجهاد في الحياة (Lutte pour ia vie) وكان أنصاره يرغبون فى الرجوع الى تعاليم المذهب الفردى [(٤)]

---

(١) الاصلاح الاجتماعى فى فرنسا — جزء أول ص ٥٠٢ طبعة ١٨٨٧

(٢) قال (Le Play) كل جيل شبيه بجيش من صغار البرابرة ، فاذا أهمل الآباء التغلب على الابناء بتربيتهم فالانحطاط مؤكد — انظر جيدورست ص ٥٦٠ طبعة ١٩٠٩

(٣) L'Ecole de le Play - 1890

(٤) بيرو — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٦٣ طبعة ١٩١٤

٥ — مذهب التضامن والتعاون

ليست فكرة التضامن حديثة بل كانت موجودة فى العصور القديمة إذ قال (سان بول) كما أن لنا أعضاء عديدة فى جسم واحد وكما أن لكل منها وظيفة معينة فاننا جميعاً عبارة عن أعضاء شخص واحد جسم فى المسيح [1] وقال (Marc Aurele)أن الرابطة التى بين أعضاء جسم الانسان هى نفس الرابطة التى بين العقلاء من الناس لانهم جعلوا للتعاون على اتمام عمـل مشترك بينهم . وكذلك قال (Menenius Agrippa) عند ما اشتد الشقاق فى روما بين العـامة من الشعب (plebs) والارستوكرتيين (patriciens) وهجرت الاولى روما سنة ٤٩٤ قبل الميلاد و بدأت فى تأسيس مأوى لها على قمة جبل قريب من روما و بعيـد عن استبداد الارستوكراتية . ولما لم يمكن الاستمرار على هذا الشقاق ولم تصبر روما على هذا الانقسام أوفدت الارستوكراتية (Agrippa)ليصلح هذا الخلاف و يوفق بين الطرفين . وذهب إلى الجبل كرسول سلام فاقبلوا عليه لسماع رسالته فقص عليهم هذه القصة (زعموا أن أعضاء الجسم تآمرت على المعدة لانها لا تعمل شيئاً بينما تقوم الاعضاء بجميع الاعمال فدبروا الانتقام منها لاخضاعها فأضربت الاعضاء عن العمل و بينما كانت المعدة تموت أصاب الاعضاء الضعف والانحلال) فأنتم تمثلون أعضاء الجسم الثائرة . واذا تآمرتم على الارستوكراتية فأنكم تتآمرون على أنفسكم وتقتلون أنفسكم بأنفسكم . ولما انتهى من حديثه تم الصلح وعادوا جميعاً الى روما بشرط تحسين العلاقات التى بين الطبقتين

وكان هذا التضامن خاصاً ومحصوراً فى تركيب أعضاء الجسم ومعروف باسم التضامن الطبعى (Solidarité naturelle) وأما التضامن الاجتماعى (social) فلم يظهر الاحديثاً بفضل كتاب (أوجست كونت) المسمى Discours sur l' esprit positif الذى شرح فيه التضامن الاجتماعى عند فحصه العلوم الاجتماعية . وفى سنة ١٨٣٩ وضع (P. Leroux) كتاباً أسماه L'humanité تكلم فيه عن التضامن . ولم تظهر تعاليم التضامن بشكل مذهب مستقل إلا بفضل مقالات ليون بورجوا التى نشرها سنة ١٨٩٦ فى مجلة la Nouvelle Revue

---

(١) Epitle des Romains - XII , 4,5.

وجمعها سنة ١٨٩٧ فى كتابه المعروف(solidarite) [١] . وانتشرت تعاليم هذا المذهب الجديد بسرعة لما لصاحبها من المكانة العلمية والتفوق فى بحوثه الاجتماعية . ولم يؤسس (بورجوا) مذهبه على التضامن الطبعى بل على قاعدة قانونية شبه تعاقدية فيتولى القانون أمر اصلاح ما أفسدته الطبيعة بظلمها لأنها أعطت فأسعدت البعض . وحرمت فأشقت البعض الآخر . ويجب على العدالة أن تتدخل فى الامور الاقتصادية لتقويم هذا النقص الاجتماعى بارغام من أسعدهم الدهر على مساعدة من ساء حالهم . ولم ذلك ؟ لأنه قد يكون للأغنياء نصيب فى بؤسهم لغبنهم في أمور الشراء والبيع والاعمال التجارية والصناعية والزراعية وزيادة على ذلك فانهم اذا تركوهم فى بؤسهم فربما انتشرت بينهم الامراض والأوبئة المعدية التي قد تتسرب الى الاغنياء فتفتك بهم فتكا ذريعاً وعلى ذلك فان من مصلحة الأغنياء معونه الفقراء

يقول (بورجوا) بأننا نولد مثقلين بمختلف الديون التى علينا للهيئة الاجتماعية . وان هذه الديون مقدسة لابد من أدائها . والغرض من التضامن الحديث تحويل هذه الالزامات أو الواجبات الطبعية إلى ديون شرعية قانونية بمعنى أنه اذا لم تنفذ بارادة المدين وعن طيب خاطره فانها تنفذ رغماً عنه حسب قوانين تحدد عقوبات لمن تأخر أو توقف فى دفعها . ولكن من أين يأتى هذا الإلزام ؟ تهتم المواد من ١٣٧١ لغاية ١٣٨١ من القانون المدنى الفرنسى بالالتزامات التى تتم بلا تعاقد بل بما يسميه القانون شبه تعاقد [٢] . ويهتم هذا القسم من القانون المدنى بالديون التى يرتبط بها الانسان دون سالف تعاقد . فاذا استلمت مبلغاً من النقود زيادة عما أستحقه فانى ملزم برده . واذا أدرت شئون غيرى دون توكيل منه فانى مسئول عما قمت به . واذا قبلت وراثة تركة فانى ملزم بدفع ديونها . فكل هذه الالتزامات شبة التعاقدية موجودة في نظام الهيئة الاجتماعية في شكل التضامن الاجتماعى وتختلف عن الالتزامات السابقة لأن الاولى منظمة وخاضعة لقوانين وضعية معلومة تحتم على المدين

---

(١) جيد ـ محاضرات ـــ ص ٤٤ جزء ١ طبعة ١٩٣٦ بوجليه ـــ التضامن ـــ بيرو ـــ محاضرات ـــ ص ٦٣ جزء ١ طبعة ١٩١٤ ـــ جيدورست ـــ تاريخ المذاهب الاقتصادية ـــ ص ٦٧١ طبعة ١٩٠٩

Leon Bourgeois - solidarite - p. 52—1914

أداء الدين وإلا فيقع عليه العقاب . إنما كيف يمكن إلزام المدين — حسب التضامن الاجتماعي — بدفع دينه بينما لا يوجد قانون يلزمه بذلك ؟ وعلى فرض إمكان إلزامه بدفع الدين فمن الدائن ؟ وإذا سلمنا جدلا بأن المدين هو الغني والدائن هو الفقير فما هو مقدار الدين؟

إن مذهب التضامن يلزم الغني بدفع هذا الدين لانه لم يحصل على ما لديه من الثروة الا بمساعدة الغير إما في الماضي أو في الحاضر ولأنه أخذ نصيباً من ثمرة الانتاج أكثر مما يستحقه وعلى ذلك فانه حرم غيره من الحصول على نصيبه المشروع وحينئذ يجبر من أخذ مالا يستحقه برد هذه الزيادة الى أصحابها وهم الفقراء . ولا يصح اعتبار رد الزيادة إحساناً من الاغنياء على الفقراء بل هذا واجب محتم عليهم تنفيذه

ولا يحترم مذهب التضامن الاجتماعي الملكية إلا اذا دفع الاغنياء هذه الديون الاجتماعية إلى من حرمتهم الطبيعة من المال أو من أبعدتهم عنه أيدي الظالمين لأنهم حق الناس بهذا المال . ولما كان من الصعب حصر الدائن والمدين في شبه التعاقد الاجتماعي فالحكومه مسئولة عن تحصيل هذه الديون في شكل ضرائب تقررها الحكومة [1]

ويختلف مذهب التضامن الاجتماعي عن مذهب الاشتراكية لانه يعزز النظام الاجتماعي الحالي ويحترم الملكية الفردية وقوانين الوراثة وعدم مساوات الطبقات بعضها ببعض على شرط تخفيف وطأة هذا التفاوت بالتوفيق بين مصالح الاغنياء والفقراء بواسطة ميثاق التضامن . وكذلك يوافق هذا المذهب على تدخل الحكومة كلما دعا الامر إلى وضع أنظمة ضرورية للمحافظة على الصحة العامة وتنظيم العمل وأجور العمال ومنع الغش والتلاعب الذي كثيراً ما يحصل في بيع الأغذية ووضع حد لمنع الناس من التمادي في الفساد الخلقي ويقرب هذا المذهب من الاشتراكية الحكومية

وهناك فئة من أنصار التضامن الاجتماعي لا يثقون بحسن ادارة الحكومة للاعمال الاقتصادية [2] ولذلك فانهم يفضلون اسناد هذه الأعمال إلى الأفراد الذين يستعينون في انجازها بفضل تكوين جمعيات التعاون . ولقد تأسس هذا المذهب التعاوني الفرنسي [3] في (Nimes) وكان يرأسه استاذنا العظيم (شارل جيد) . ويقسم أنصار المذهب التعاوني جمعيات التعاون إلى ثلاثة أنواع:

---

(١) ليون بورجوا — فلسفة التضامن — ص ٨١ — ١٩٠٢

(٢) بلانشار — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٧١ طبعة ١٩٢١

(٣) كتابنا روح التعاون — طبعة ١٩٢٢

١ — التعاون فى الاستهلاك لمحو الوسطاء الذين يتدخلون بين المنتج والمستهلك وعندئذ يتمكن المستهلك من الحصول على مأكولات صحية بأثمان مقبولة

٢ — التعاون في التسليف ليساعد الاعضاء بعضهم بعضاً على شراء حاجاتهم الضرورية لمعاشهم ولأعمالهم اليومية

٣ — التعاون فى الانتاج لمحو المأجورية (Salariat) إذ يخصص كل عامل من عمال صنعة واحدة ماتوافر عنده من المال لشراء ما يلزمهم من الأدوات الضرورية للانتاج وليفتحوا مصانع يشتغلون فيها لحسابهم

ومهمة الحكومة فى النظام التعاونى محصورة فى مساعدة أنصار هذا المذهب لنشر الجمعيات التعاونية

واعترض (شارل جيد) على مذهب التضامن الاجتماعى بأن نظرية (شبه التعاقد) غير صحيحة فيما يتعلق بالزام الغنى دفع جزء من ماله للفقير كدين ، لأن من شروط شبه التعاقد معرفة الدائن والمدين ومقدار الدين، مع انه فى المذهب التضامنى لا يعرف الدائن بالذات بل هو عبارة عن عدد وهمى من الناس قد يكون كبيراً أو صغيراً. وكذلك لا يعرف مقدار الدين المطلوب تحصيله من المدين . وزيادة على ذلك فان الناس شديدو التذمر من فداحة الضرائب ، بينما جاء مذهب التضامن لوضع ضرائب جديدة اضافية وهذا يزيد التألم من كثرتها . ولماذا لا يكون المدين هو الغنى صاحب المال الكثير المكدس عنده بلا عمل والدائن هى الهيئة الاجتماعية التى تدافع عن حقوق المغلوبين على أمرهم ؟ وأما تحديد مقدار الدين فموكول إلى الحكومة أو الجمعيات التى تؤسس لنشر التضامن الاجتماعى .

---

٤ — نظم اقتصادية حديثة

ظهرت منذ الحرب العظمى مبادىء جديدة جديرة بالذكر إذ لها علاقة متينة بالامور الاقتصادية وهى : (١) البلشفية الروسية — (٢) الفاشزم الايطالى

---

١ — البلشفية الروسية

لما ساء حال المزارع فى روسيا وبالغت الارستوكراتية فى الاستيلاء على جزء عظيم من الاراضى الزراعية [١] اشتد الضنك بصغار الزراع خصوصاً عند ما ألغى فى ٢٥ يناير سنة ١٨٦١ نظام الاستعباد (servage) إذ هاجر عمال الزراعة إلى المدن للاشتغال بالاعمال الصناعية . ولما ملئت المعامل والمصانع بالعمال وضاق نطاقها عن تشغيلهم جميعاً انتشرت الفاقة بين العمال وعندئذ اشتد الحقد على أصحاب الأموال فنشأت الحركة النهلستية

ولقد عرف (Tourguenoff) النهلستية (Nihilisme) فى روايته «الآباء والابناء» على لسان بطل روايته فقال: (النهلستى هو الذى لا يخضع لقوة ولا يقبل أى مبدإ لمجرد سماعه مهما عظم ، ولا يعمل إلا ما يعتقد فيه المنفعة . والمنفعة الآن كائنة فى

---

(١) ان أهم المسائل الاقتصادية الروسية هى المسألة الزراعية اذ يشتغل بالزراعة نحو ٨٠ في المائة من أهلها وتبلغ مساحة روسية أوروبا نحو ٥٠٠٠٠٠ر٣٩٦ ديسياتين (deciatine) الذي يساوى هكتاراً واحداً و ٠٠٩٢٥ جزء من الهكتار) وطبقاً لما جاء بالاحصاء الدولى عن سنة ١٩١٣ كانت الاراضى الزراعية موزعة كالآتى :

٣٤٣ر٧٣٥ر١٠١ ديسياتين أملاك خاصة أي بنسبة ٨ر٢٥ فى المائة
٥٨٧ر٧٦٧ر١٢٨ " مشتركة " " ١٠ر٣٥ "
٥١٣ر٦٨٩ر١٥٤ "أملاك العائلة المالكة والكنيسة ١٥ر٣٩"

وكانت الاراضى التى يملكها الافراد (الملكية الخاصة) فى ١٩٠٥ مقسمة كالآتى : ٦٢ فى المائة للاشراف (الارستوكراتية) و ١٥ في المائة للاعيان والتجار و ٤ر١٥ فى المائة للزراع والباقى للجماعات انظر — Annuaire statistiqe cité par Remezof ' Le Question agraire en Russié - article paru dans la revue des peuples Libres - Lausanne

الانــكار ولذلك فاننا ننكر وجود كل هذه الانظمة) ويعتمد النهلستيون على تعاليم المؤسسة على الوضعية (Auguste Comte و Mill و Moleschott و Buchner و Karl Vogt) الطبعية (Positivisme naturaliste) إذ يعتبرون أن علوم الطبيعة والرياضة هي العلوم الوحيدة الجديرة بترقية مواهب الانسان العقلية

ولم تظهر النهلستية فى شكل ثورة داخلية أهلية بل كانت تظهر من وقت لآخر فى شكل ثورة فردية أو تمرد ضد النظام الحكومى فكانت ترتكب الاغتيالات تلو الاخرى وتدبر المؤامرات سراً ولكنهم لم يستطيعوا القضاء على النظام القيصرى لقوة الهيئة الحاكمة ولضعف أنصار النهلستية وعدم مساعدة الظروف الداخلية والخارجية لتنفيذ أغراضهم . فكان نصيب النهلستي اذا وقع تحت طائلة القضاء الاعدام أو النفى فى مجاهل سيبيريا مدى الحياة

ورغم شدة مراقبة النهلستية واضطهادهم فكان أنصارها لا يتركون فرصة الا اغتنموها لهدم النظام القيصرى . ولم تسنح لهم هذه الفرصة إلا عندما اشتعلت نار الحرب العظمى وعندئذ ظهرت الثورة المشهورة بالبلشفية فى مارس سنة ١٩١٧ . وللوصول إلى حقائق البلشفية لابد من معرفة الاحزاب المختلفة التى كانت منتشرة فى روسيا والتى أسفرت عنها البلشفية وهى :

١ — الاكتوبريون (Les Octoberistes)[1]

ويرجع تسمية هــذا الحزب بهذا الاسم إلى المنشور الذى قدم به قيصر الروس دستور ١٧ — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٠٥ . وكان هذا الدستور هو برنامج هذا الحزب . ولما غير الحزب برنامجه اتخذ إسما آخر ، وصار يعرف بالحزب الجمهورى الحر . وكان من أعضائه (Goutchkof) وهو أحد وزراء الحكومة . وكان هذا الحزب يمثل (البورجوازيه) المناصرة للتحالف مع فرنسا وانجلترا و بلجيكا وايطاليا .

٢ — الحزب الراديكالى الديموكراتى :

كان هذا الحزب ضعيفاً قليل الاهمية ولو انه كان يمثل زعماء التقدم فى مجلس (الدوما) ومنهم (Efremof) و (Bernatsky)

---

(1) M . Victorof - La premiere annee de la Revoliton Russe و Etienne Buisson - Les Bolcheviki - Gregoire alexensky - La Russie Moderne - 1912

٣ — الحزب الدستورى الديموكراتى

كان هذا الحزب معروفا باسم : (حزب حرية الشعب) تأسس فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٥ . وكان شعاره : (أن تصير روسيا جمهورية برلمانية ديموكراتية، وأن تكون السلطة التشريعية فى قبضة ممثلى الشعب) فينتخب رئيس جمهورية غير مسئول و يتحمل الوزراء كل المسئولية أمام البرلمان . وكان هـذا الحزب من أهم الأحزاب غير الاشتراكية . و ينتمى اليه (Milioukof) و (Roditchef) و (Vinaver) و (Maklakof) و (Chingaref) و (Kokochkine) وجميعهم قتلوا فى ٦ يناير سنة ١٩١٨ فى أوائل الثورة البلشفية .

٤ — حزب الشعب الاشتراكى :

كان هذا الحزب تابعاً للحزب الاشتراكى الثورى ثم انفصل عنه سنة ١٩٠٦ عند حل مجلس (الدوما) وكان معادياً لطرق الارهاب الثورية ولو ان برنامجه هو نفس برنامج الحزب الاشتراكى الثورى . ولم ينضم إلى الدولية (Internationale) وكان معضداً لفكرة تضامن الطبقات، وكان شعاره (ضمان جميع وسائل المعيشة لكل إنسان) ولا يوافق على تحكم إحدى الطبقات فى الطبقات الاخرى .

وكان هذا الحزب قليل الانصار ولو انه ضم طائفة كبيرة من المتعلمين . ومن زعمائه (Péchékhonof) و (Miakotine) والكاتب القدير (Korolenko)

٥ — الحزب الاشتراكى الثورى

تأسس هذا الحزب سنة ١٨٩٩ و ينتمى اليه عدد كبير من أعضاء الحزب القديم المسمى (حزب الارض والحرية) الذى استمر ممثلا فى المكتب الاشتراكى الدولى لغاية سنة ١٩١٤ وبرنامجه (الاستيلاء على ثروة الاغنياء وتنظيم الانتاج حسب التعاليم الاشتراكية .وأما الحزب الاشتراكى الثورى فيرى (انه لا يمكن تقدم الانسانية إلا إذا تم التضامن الاجتماعى بين الطبقات) وكان هذا الحزب معادياً لنظام الامبراطورية ولانصار الحكم القيصرى . ولقد تشعب إلى ثلاثة أقسام مختلفة وهى :

١ — القسم الاول (حزب اليمين الاشتراكى الثورى)

ترأس هذا الحزب (Argounof)و (Savinkof) ولسان حاله جريدة (ارادة الشعب) التى اشترك فى إظهارها (Savinkof) و (Mme Brechko - Brechkoviskaïa) المشهورة باسم أم الثورة وانضم إليه عدد كبير من العمال أنصار (Kerensky) وكانت سياسته الخارجية محبذة

لاستمرار اشتراك الجيش الروسى فى الحرب العظمى « ١٩١٤ — ١٩١٩ » حتى ينتصر الحلفاء و يعقد صلح ديموكراتى دائم . وأما سياسته الداخلية فـكانت ترمى إلى الاشتراك مع حزب الشمال لاصلاح شئون روسيا الداخلية

ب — القسم الثانى « حزب الوسط الاشتراكى الثورى »

كان من أكبر أنصار هـذا الحزب : (Tchernof) و (Gotz) و (Sensinof) و (Soukhomline) ولسان حاله جريدة (قضية الشعب) . و ينقسم هـذا الحزب فى سياسته الخارجية الى قسمين : قسم يطلب عقد الصلح وخروج روسيا من الحرب العظمى فى الحال . وأما القسم الثانى فكان شديد الرغبة فى استمرار الحرب حتى الانتصار . أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية فكان يطالب بضرورة انعقاد الجمعية الوطنية فى الحال لانتخاب هيئة الحكومة . ولقد أسفر انتخاب سنة ١٩١٧ عن الاغلبية المطلقة لهذا الحزب ولذلك رفض الاشتراك مع البلشفية .

ج — القسم الثالث (حزب الشمال الاشتراكى الثورى) :

كان من أكبر أنصاره (Kamkof) و (Mstislavski) و (Marie Spiridonova) و (Steinberg) و (Natanson) ولسان حاله جريدة (لواء العمل) وكان أقرب الأحزاب الى البلشفية ، ولذلك اشترك معها فى أوائل الثورة سنة ١٩١٧ وناصرها حتى وقع الخلاف بينهما بشأن معاهـدة (Brest - Litovisk) وما اتبعته الجمهورية البلشفية من الخطط نحو ألمانيا ، وعندئذ انفصل هذا الحزب عن أنصار البلشفية وشرع فى مساعدة حزب اليمين الاشتراكى الثورى.

ولقد اشترك فى وزارة (Lenine) الاولى سبع وزراء من أنصار حزب الشمال الاشتراكى الثورى واستمر يعاونه ستة شهور إلى أن وقع الخلاف بينهما كما سبق ذكره .

٦ — الحزب الفوضوى الروسى

كان لهذا الحزب اليد الطولى فى مساعدة البلشفية إذ عمل مع زعمائها فى أوائل الثورة لمكافحة الحكومة المؤقتة (٣ — ٥ يوليه سنة ١٩١٧) ولاسقاط الوزارة. وكان الفضل للفوضويين فى خلع الحكومة وإسقاطها واحلال نظام « Lenine » محلها ، ولذلك كان هذا الزعيم الاكبر يلاطفهم فى أول حكمه إلى أن ثبت قدمه وقوى مركزه فى البلاد فأقصاهم عنه وناصبهم العـداء وصار يطاردهم حتي تغلب على الفوضويين في ابريل سـنة ١٩١٨ بحجة

تآمرهم على النظام البلشفى . ولقد اتهمتهم الحكومة البلشفية بنشر الفوضى فى روسيا لأنهم كانوا يحتلون الفنادق ويسكنونها و يتمتعون بما فيها من الطعام وجميع أسباب الراحة ويأخذون من المحال التجارية ما لذ وطاب من المأكولات دون دفع أثمانها .

ولما قتل الكونت الألمانى (Mirbach) فى ٦ يوليه سنة ١٩١٨ انتهزت البلشفية هذه الفرصة وقضت على الحزب الاشتراكى الثورى (قسم الشمال) بالانحلال إذ أعدمت منه ثلاثة عشر عضواً عقاباً لهم على قتل هذا الكونت . ثم لما اشتد حنق البلشفية على هذا الحزب أصدرت الهيئة العليا حكماً باعدام مائتي فرد من أنصار هذا الحزب ، وبذلك انفرد زعماء البلشفية بالحكم

٧ — الحزب الاشتراكى الديموكراتى

تأسس هذا الحزب سنة ١٨٩٨ ولم يستقر على برنامج حزبى إلى سنة ١٩٠٣ ومن أنصاره : (Deutsh و Plekhanof و Vera Sassoulitch و Axebrod) وكانوا جميعاً من أنصار الماركسية الروسية ولهم مندوب فى الاشتراكية الدولية . ولقد انقسم هذا الحزب إلى ثلاثة أقسام وهى :

القسم الأول وهو عبارة عن (فئة الاتحاد) التي يرأسها (Plekhanof) وكان برنامجه فى السياسة الخارجية (الدفاع الوطنى واستمرار الحرب حتى الانتصار على الالمان وعقد صلح ديموكراتى) وأما برنامجه فى السياسة الداخلية فهو (الاتفاق مع الاحزاب البورجوازية وانتخاب الجمعية العمومية وتأليف وزارة قوية) ولما كان برنامج أنصار هذا الحزب يخالف تعاليم البلاشفة أبوا الاشتراك فى هذه الحكومة

أما القسمان الآخران فهما عبارة عن المنشفيكية (Menchévisme) والبلشفية (Bolchévisme) ويحسن قبل الكلام عليهما فهم معناهما ومعرفة تاريخ ظهورهما .

اشتقت كلمة (Bolchéviki) من كلمة (Bolch) الموجودة فى النعت (Bolchoï) أى كبير أو عظيم ، وكلمة (Bolchinstvo) أى التفوق أو الاكثرية . ولما كانت مبادىء (Lenine) سريعة الانتشار متمكنة من قلوب أفراد الشعب الروسى سمى الحزب باسم (Bolchéviki) أى حزب الاكثرية

وأما (Lenine) نفسه فيؤكد ظهور هاتين الكلمتين «(Bolchévisme) و (Menchevisme)

منذ ثورة سنة ١٩١٥ واليك خلاصة ما كتبه في مجموعة مقالات عنوانها (Krieg und Revolution)[1]

« حدث في عهد الثورة الديموكراتية البورجوازية سنة ١٩٠٥ نزاع في الحزب الاشتراكي الديموكراتي أدى إلى انقسام أنصاره إلى شطرين : أخذ القسم الأول منهما اسم (Menchevisme) بدلا من (Economisme) وسمى القسم الثاني (Bolochevisme) ولقد حاول أنصار « المنشفية » بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ صبغ حركة العمال بصبغة بورجوازية حرة وأرادوا بذلك التوفيق بين العمال وأنصار المبادىء الحرة . وأما أنصار « البلشفية » فكانوا يعتقدون أن حركة العمال لا تتفق مع مبادىء الاحرار وأرادوا بذلك استمالة وإشراك عمال الزراعة في الثورة

فاذا دلت كلمة « بلشفيكي » [2] على فكرة الاغلبية فانها تدل أيضاً على فكرة النهاية القصوى لمبادىء هذا الحزب من التطرف . والبلشفية برنامج متطرف بعكس المنشفية فانها أقل تهوراً وأكثر اعتدالا

وينقسم الحزب المنشفيكي إلى ثلاثة أقسام : الأول قريب من مبادىء « فئة الاتحاد » ولو انه لم يلح بضرورة استمرار اشتراك روسيا في الحرب العظمى إلى النهاية . وأما القسم الثاني فلا يختلف بكثير عن الاول . وأما القسم الثالث فاستمر مدة طويلة معادياً للبلشفية ولكنه انضم اليها أخيراً لمحاربة الرجعية ولو أنه ضد التحالف مع البورجوازية ولا يوافق على ترك السلطة في يد أعضاء مجلس السوفيت « Soviets » ويطالب بعقد الجمعية الوطنية

أما الحزب البلشفي فكان يديره Lenine « الزعيم الاكبر » و Trotzki و Zinovief و Lounatcharsky و Kamenef و Radek ولسان حاله جرائد عديدة أهمها « الحقيقة » و « الاخبار » وهما الجريدتان الرسميتان لنشر مبادىء البلشفية

وأول عمل قام به زعماء البلشفية هو « نشر المعاهدات السرية التي عقدتها حكومة القيصر مع الدول ، والغاء ديون روسيا الدولية ، وفصل الكنيسة عن الحكومة : أى فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية . وجعل الاراضي ملكا للجميع وكذلك البنوك . وتتولى العمال مراقبة الانتاج أى إعلان دكتاتورية العمال ، وايقاف الحرب في الحال ، ونشر

---

(١) Etienne Buisson - Les Bochèviki - p. XIV ed. 1919

(٢) وقد يخلط البعض اسم (Bolchévisme) باسم (Maximalisme) وهو يمثل عدداً قليلا من أنصار الحزب الاشتراكي الثوري الذين انفصلوا عنه سنة ١٩٠٦ ولا يوافقون على المبادىء البلشفية

الثورة البلشفية في جميع الامم وحل الجمعية الوطنية ليحل محلها مجلس السوفييت

ولقد قال Lenine إن دكتاتورية العمال وقتية حتى يستتب الامن وينتشر السلام في البلاد وتسير الامور حسب التعاليم البلشفية . ولا بد من وجود هذه الدكتاتورية في فترة الانتقال من نظام الرأسمالية إلى نظام حكم الشعب الصحيح

واختلفت الآراء فيما اذا كانت البلشفية هي نفس الشيوعية أو الفوضوية أوهي نوع جديد من أنواع الاشتراكية . إعترض أنصار البلشفية على اعتبار تعاليمهم نوعاً من أنواع الاشتراكية ، ولذلك رفضوا حضور « المؤتمر الدولى » الذى عقد في Berne لانهم يعتقدونه مخالفاً لمبادئهم . و بدأوا فى محاربة « الدولية الشيوعية » . فلا يرضى زعماء البلشفية بمبادىء الشيوعية ولا الفوضوية . ولذلك خاصموا جميع هذه الاحزاب ، كما بينا ذلك فيما سبق ، واعتبروا ثورتهم نوعاً خاصاً من أنواع الاصلاح الاجتماعى . وفى الواقع لا تخرج البلشفية عن كونها خليطا من المذاهب الشيوعية والفوضوية فهى شيوعية فى توزيع أملاكها وفوضوية فى تنفيذ أحكامها

ولم تكتف البلشفية بنشر مبادئها فى روسيا ، بل عمدت الى نشرها فى الامم الاخرى فلم تجد أرضاً خصبة لقبول تعاليمها غير ايطاليا

الفاشيزم

كانت الهيئة الحاكمة فى إيطاليا بعيدة الاتصال بالشعب حتى سنة ١٩١٣ . وكان كل من الفريقين يعمل على حدته دون مراعاة مصالح الفئة الاخرى . ويرجع ذلك إلى الانتخاب المقيد الذى كان معمولا به فى إيطاليا وقتئذ . ولم يتبع الانتخاب حسب التصويت العام إلا سنة ١٩١٣ بفضل وزارة « Giolitti » . ولقد شجع الفاتكان هذا الانفصال بقانون يسمى (La loi du non - expedit) إذ كان يعتبر اشتراك الجمهور في الأمور السياسية غير محبوب من الوجهة الدينية الكاثوليكية [1] ولكن شئون الشعب الاقتصادية وأعماله اليومية الحيوية اضطرته إلى الاشتراك في المسائل السياسية الماسة التى تمسهم فتأسست نقابات وجمعيات من جميع الانواع . وكانت الحرب العظمى وهذه الحوادث من أكبر مشجع للشعب الايطالى على استقبال المبادىء البلشفية فى أول الامر بصدر رحب

---

(١) Domenico Russo - Mussolini et le Fascisme - p. 8 ed 1923

ودخل الشعب الايطالي الحرب طامعاً في توسيع نطاقه والاكثار من ممتلكاته، ولم يشترك فيها بفكرة الدفاع عن خطر داهم يهدد الوطن، ولذلك كانت نفوس الجنود منقبضة ووجوههم عابسة اذ كانوا يحاربون اضطراراً ولتحقيق مطامع رؤسائهم، فكانت تنقصهم البسالة والحماسة. وكانوا يقاتلون والغضب على الرؤساء يملأ قلوبهم. ولما لاحظت الحكومة سريان هذا الروح بين الجنود نهض رجالها ومنهم (Sonnino) يستفزون همم رجال الجيش بخطابات يحثونهم فيها ويستنهضون عزائمهم على استرداد «تريستا وترانت ودلماسيا» فكان الجنود لا يعبأون بهذه الآمال الاستعمارية. وكانت هذه الخطابات تزيدهم غضباً. وعندئذ بدأ الروح الثوري خصوصاً عندما زار أنصار البلشفية (ميلان ونابلي وتيران وروما) في خريف سنة ١٩١٨ لأن الشعب الايطالي رحب بهم أينما حلوا ولم تستطع الحكومة وقتئذ القيام بأي عمل ضد هذا التيار، فظهر عجزها وازداد عدد العمال المنتمين إلى (بورصات العمل) زيادة هائلة إذ كان عدد المنتمين إلى (اتحاد العمل العام) قبل الحرب لا يزيد عن مائة ألف عضو فأصبح لا يقل عن مليون. وكان العمال يضربون لكل صغيرة وكبيرة، سواء أكان ذلك في الأعمال الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو في الخدمات العامة. ولقد ذهبوا في مغالاتهم إلى حد الاضراب لمجرد نقل رئيس من جهة لأخرى، وكانت الحكومة لا تنبس ببنت شفة إزاء كل هذه الأعمال المضطربة، بل تركتهم وشأنهم، فلم يتمكن رؤساء الأعمال من الاستمرار على هذه الفوضى، فاتفقوا فيما بينهم على الدفاع عن أنفسهم وعن مصالحهم، وعندئذ بدأت أول حركة فاشيستيه [1] ولكن كان دفاعهم ضعيفاً أمام هذا السيل الجارف من العمال. ولقد نشأ عن تعطيل الانتاج الصناعي والزراعي والتجاري — بسبب الاضرابات المتوالية — تذمر المستهلكين فانضموا الى العمال ضد رؤساء الأعمال لارتفاع أسعار لوازم المعيشة لدرجة أن المستهلكين كانوا يرغمون التجار على تخفيض أسعارهم بالقوة، فكان التاجر كلما شعر بقرب الثائرين من محل تجارته يغلقه ويسرع في تسليم مفتاحه إلى أقرب (بورصة عمل) يقع محله في دائرتها.

وفي أبريل سنة ١٩١٩ أعلن إضراب عام لمنع الحكومة احتفال العمال باستقبال

(١) كلمة (fascisme) مأخوذة من كلمة (fascio) التي تعادلها بالفرنسية (faisceau) أي عصبة أو جماعة أو اتحاد

(Lenine) فى ايطاليا ، فاشتد القتال بين الفوضو يين والجنود ، واستمر الاضراب عدة أيام ، وحدث بعد ذلك أن اعتدى نفر من أعداء الاشتراكية على مكتب إدارة جريدة (L'Avanti) لسان حال الحزب الاشتراكى . فانتشرت الاضرابات وأعلن العمال في وادى (Bisanzo) جمهورية سوفيتية ، فازدادت الفوضى والقتل والنهب فى مدن عديدة وحاول الشيوعيون فى ١٢ يوليه سنة ١٩١٩ الاستيلاء على ناصية الحكم فلم ينجحوا . ولقد اشتد عداء الشعب لرجال الجيش لدرجة أن الحكومة أصدرت أمراً سرياً حتمت فيه على رجال الجيش عدم السير فى الطرق بملابسهم الحربية وفى ١٣ سبتمبر من نفس السنة قام الشاعر (Gabriele D'Annunzio) على رأس فصيلة من الجيش ، واحتل (Fiume) .

ولما ازداد سخط الشعب على الحكومة بسبب فشل ممثلى[1] ايطاليا فى مؤتمر السلام الذى عقد فى باريس ورفض ضم (Fiume) إليها سقطت وزارة (sonnino) و (Orlando) التى كانت قد حبذت الاشتراك فى الحرب مع الحلفاء ، وخلفتها وزارة Nitti الذى كان يحبذ حياد إيطاليا أثناء الحرب . وأول عمل فكر فيه هو تقريب الشعب من الحكومة ، فصرح فى مجلس النواب المنعقد فى ٩ يوليه سنة ١٩١٩ بأنه يريد المحافظة على رؤوس الأموال بشرط عدم الاجحاف بحقوق العمال . ولتحقيق هذا البرنامج طلب حل المجلس وإعادة الانتخابات ليحضر فيه من النواب من يمثلون الشعب حق التمثيل . فأعيدت الانتخابات فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، فلم ينتخب أحد من الأحزاب الحرة القديمة ، وسقط سونينو . وكذلك لم ينتخب من أنصار جيوليتى الذين كان لهم الاغلبية قبل الحرب غير تسعة نواب ، وانتخب من الحزب الوطنى اثنان ، ومن الاشتراكيين ١٥٦ ، ومائة نائب من حزب جديد اسمه حزب الشعب (Parti populaire) الذى أنشئ على مبدإ احترام الحكومة ورؤساء الأعمال لحقوق العمال . ولما ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت الأغلبية للاشتراكيين قاموا بمظاهرة عظيمة فى « ميلان » وعندئذ قذف أحد رجال «الفاشزم» قنبلة انفجرت فى وسط المتظاهرين ، فتحولت المظاهرة إلى هجوم عنيف على مكتب الحزب الفاشستى ، فالتحم الفريقان واقتتلا قتالا عنيفاً فنتج عن ذلك اضراب عام، وبدأ البوليس يفتش مكتب جريدة (Popolo d'Italia) لسان حال الحزب الفاشستى التى كان يديرها

---

(١) سونينو وأورلندو

« موسولينى » فقبض عليه هو واثنان من زملائه وأودعوا السجن، ثم أطلق سراحهم ولو أنهم مازالوا متهمين بالتآمر ضد الحكومة .

ولقد سرى روح الفوضى فى البلاد الى أن ترك « نيتى » الحكم، وحل محله « جيوليتى » فاشتدت الحركة البلشفية ، إذ بدأ العمال يحتلون المعامل [١] ، والسبب فى ذلك : أن رؤساء الأعمال كانوا يختارون قبل الحرب عدداً من عمـال الورشة ويجمعونهم من وقت لآخر فى شكل « مجلس الورشة » [٢] للنظر فى شئون زملائهم العمال والتوفيق بينهم وبين الرؤساء . أما بعد الحرب فقد طلب العمال أن يختاروا بمعرفتهم أعضاء هذا المجلس ، فلم ير الرؤساء بدأ من قبول طلبهم ، ولكن أشار أنصار البلشفية فى جريدتهم المعروفة باسم : (L'Ordre Nouveau) التى كانت تظهر فى« ميلان» بألا تكتفى مجالس الورش بعملية التوفيق فقط ، بل يجب عليها القيام بحركة الادارة . فبدأت هذه الفكرة تنضج فى رؤوس العمال الى أن طرد عمال ورشة « ترانشى » و « جريجورت » فى « برجام » رؤساءهم ، ولو أنهم اضطروا الى رد هذه الورش لأصحابها عنـد تدخل البوليس فى الأمر . وكذلك طرد عمال ورش « أنسالدو» فى« san Pier d'Arena» الرؤساء فى فبراير سنة ١٩٢٠ . وحصل مثل ذلك فى (نابولى وتيران وليجورى) وسمح العمال لرؤسائهم باسترداد مصانعهم عنـد ما نصحهم رئيس البلشفية الايطالية (بمباشى) بذلك .

ولقد وقع حادث أهم من ذلك : وهو أن عمال ورش (أنسالدو) التى يديرها (Perrone) هجموا على (بنك كرسيال) لاحتلاله والاستيلاء على ما فيه من الأموال لأن هذا البنك تأسس منذ عشرين سنة بأموال (Otto Joel) اليهودى الألمانى الذى مات قبل الحرب وخلفه فى إدارته (Toepleitz) . وكان لهذا البنك شأن عظيم فى اتساع نطاق النفوذ الالمانى فى ايطاليا . ولمنافسته أنشأ « بيرون اخوان » بنكا سموه : البنك الايطالى للخصم برأس مال يبلغ نحو سبعمائة مليون سنة ١٩٢٠ . وكان « نيتى » صديقاً « لبيرون اخوان » لأنهم وضعوا تحت تصرفه أيام وزارته جملة جرائد للدفاع عن سياسته . ولما غضب الشعب على حكومة « نيتى » لانها تساعد إنمـاء ثروة « بيرون إخوان » أراد رئيس الحكومة التخلص من هذه التهمة وكسب رضاء الشعب ، فأهمل « نيتى » بيرون إخوان ، واختار

---

(١) L. Hautecoeur - L'occupetion des fabriques en Italie - 1920

(٢) Consonëil d'usine

من يمثل إيطاليا فى اللجنة المالية والاقتصادية فى مؤتمر السلام من مديرى البنك التجارى، فغضب « بيرون إخوان » على مديرى البنك التجارى وحرضوا عمال مصانعهم على نهب هذا البنك . ولما اشتد النزاع بين البنكين ، وانتصر فريق للبنك التجارى ، وفريق آخر للبنك الايطالى ، تنبه الشعب إلى هذا القتال الحاصل بين كبار المموّلين الذين اختصموا عند تقسيم الغنيمة : « وهو المال الطائل الذى جمعوه من مجهود العمال» فكرهوا مناصرة أحد الفريقين ، واشتد غضب العمال على أصحاب الأموال . وقد انقسم العمال فى كيفية مراقبة أصحاب الأموال ، إذ قررت النقابات البيضاء(Syndicats blancs) إشراك العمال فى الأرباح بنسبة معقولة تحددها النقابة ، بينما أن النقابات الحمراء (Syndicats rouges) قررت اشتراكية الصناعات (Socialisation de l'industrie) أى أن تكون المصانع ملكا للعمال كما هى لأصحاب الأموال ، وكان هـذا الفريق من العمال شديد الميل إلى السير على النظام البلشفى .

وفى ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٠ قرر زعماء النقابات الحمراء طلب تحسين حال العمال من رؤساء الأعمال ، ولما رفضوا طلبهم تشكلت الكتلة الحمراء (bloc rouge) و بدأ الاضراب العام في ورش « أنسالدو » ، واشتد القتال فى ٢٠ اغسطس بين عمال النقابات البيضاء وعمال النقابات الحمراء ، إذ رفضت الأولى السير على مبادئ الثانية لشدة تطرفها ، فصار العمال يحتلون الورش ، وعجزت حكومة « جيوليتى » عن إيقاف هذا التيار ، وشرع العمال في الانتاج بأنفسهم بما بقى فى هذه الورش الممتلئة بالمواد الأولية المخزونة ، ورفعوا على الورش الأعلام الحمراء ، وانما رفض جميع المهندسين الاشتغال فى الورش تحت النظام الجديد ، فاضطرهم العمال الى الاشتغال معهم بالقوة ، ولما لم يفلحوا عمدوا إلى الاتفاق مع جمعية المهندسين بكل لين وتلطف ، ففشلوا أيضاً . وكانت هذه الصدمة أول عقبة كؤود لتعطيل ثورة العمال الحمر . وأعقب ذلك مسألة أخرى هامة وهى نفاد جميع المواد الاولية من مخازن الورش ، وكذلك لم يبق فى الخزائن نقود لشراء هذه المواد اللازمة لتسيير حركة الانتاج على النظام الاشتراكى البلشفى . ولما ظهر عجز الثائرون دب فيهم روح الاعتدال فتكون منهم عدد غير قليل للتفاهم مع رؤساء الورش . وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ذهب مندوب العمال الى « تورين » لمقابلة « جيوليتى » رئيس الوزارة للاتفاق معه على شروط الصلح فتم التفاهم بين العمال والرؤساء فى ١٩ سبتمبر على أن يرد العمال الورش إلى أصحابها

وأن يصدر البرلمان قانوناً يعطى للعمال حق الرقابة الفنية والمالية على الورش ، فسلموا الورش لأصحابها فى أول اكتوبر سنة ١٩٢٠ ، فكان هذا الصلح كصاعقة نزلت على زعماء التطرف . ومن هذا اليوم بدأت بشائر فشل التعاليم البلشفية ، خصوصاً عند ما أصدر اثنان من الزعماء (Colombino et Pozzani) مجلداً شرحا فيه خطأ المبادئ البلشفية الخاصة بأمور الانتاج ، وعندئذ بدأت حركة مطاردة الشيوعية وأنصارها ، وكانت هذه الظروف كلها مبررة لظهور « الفاشيزم » قليلا فى « تورين » لأن أنصارها كانوا ممن حثوا العمال على رد الورش لأصحابها .

لقد تكلمنا فيما تقدم إجمالياً عن الحركة العامة السياسية والاقتصادية الايطالية . ولما كان « بنيتو موسوليني » زعيم النظام الجديد المعروف بالفاشيزم فيحسن بنا معرفة أعماله السياسية وتاريخ حياته الداخلية التي مهدت له سبل الوصول الى تحقيق مبادئه .

ولد موسوليني فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٣ فى (Verano de Costa) التابعة لمقاطعة (Predappio) وكان والده « الكسندر » حداداً له ورشة فى « دوفيا » صغيرة قليلة الأهمية ، وكان يميل الى الشيوعية فأسس جمعية من مشايعيه ولكن البوليس فرقها فاندثرت ، أما والدته فكانت مدرسة . ولما تم موسوليني دراسته فى « كلية فورلى » عين مدرساً فى مدرسة المعلمين فى « فورلى » بمرتب قدره ٥٦ ليرا شهرياً ، ولما كان هذا المرتب ضئيلا سافر الى سويسرا [١] ولكنه كان شديد البؤس فيها ، إذ اضطرته الظروف الى الاشتغال فى جميع الحرف فكان حمالا ومبيضاً وصبي جزار . ولقد حدث له مرة أن مضى ليلة فى الطريق لعدم وجود مأوى له فقبض عليه البوليس بتهمة التشرد وطردته سويسرا الى بلاده [٢]. فأبى العودة إلى (بريدابيو) لأن بوليسها يتعقبه ، فذهب الى (تيرول) واشتغل فى جريدة (L'Avenire de Trente) وفى جريدة (بوبولو) التى كان يديرها أحد الاشتراكيين . ولما طرد من النمسا عاد الى (فورلى) وأسس جريدة « La lotta di Classe ». ولم يظهر فى الحياة السياسية إلا فى المؤتمر الوطنى الاشتراكى الذى عقده (رجيو اميليا) سنة ١٩١٢ للنظر فى اتهام ثلاثة من زعماء [٣] الاشتراكية بتحريضهم على قتل الملك فى ١٥ مارس سنة ١٩١٢ .

---

(١) يروى أنه هرب الى سويسرا لانه كسر صندوق الانتخابات في (بريدابيو)

(٢) ولقد شطبت الحكومة السويسرية هذا الحكم عند ما زارها في ديسمبر سنة ١٩٢٢ وهو رئيساً للوزارة الايطالية فى قطار خاص

(٣) بونومى وكبريني وبيسولاتى

فلم يتردد موسوليني فى إعلان طرد هؤلاء الزعماء من الحزب الاشتراكى، لان عملهم مخالف لتعاليم الحزب . ثم ختم كلامه بالطعن على الحزب الجمهورى الايطالى قائلا : (إنه الآن يحتضر ، ولذلك يجب ألا يقع الحزب الاشتراكى فيما وقع فيه الحزب الجمهورى بسبب ضعف زعمائه) فكان لخطابه أثر شديد فى نفوس الحاضرين . ولقد عظم شأن موسوليني فى المؤتمر الاشتراكى الذى انعقد سنة ١٩١٣ ، إذ اشتدت حملته على المعتدلين من رجال الحزب الاشتراكى الذى كان منتمياً اليه . فقال : (أحب المحاضرات التى يظهر فيها النزاع جلياً والتى تتطاير فيها الكراسى وتتبادل طلقات المسدسات من جهة لأخرى) . وفى السنة نفسها اشتد تطاحن الحزب الاشتراكى فى «ميلان» مع الكتلة الكاثوليكية الحرة أثناء العراك الانتخابى ، فقام النائب الاشتراكى المعتدل « M. Treves » يحثهم على السكينة منعاً لتدخل البوليس ، فلم يرق هذا الكلام فى نظر موسوليني ، فصعد على أحد الكراسى وقال للجمهور : « لا تجبنوا ولا داعى للانصراف واتبعونى فى الطريق حيث نذهب إلى ميدان (الدوم) إذ لابد من الاستيلاء على قلب المدينة ولو اضطرنا ذلك الى سفك دمائنا » وانطلق فى مقدمة الجمهور الاشتراكى المحتشد، وهو يغنى نشيد العمال ، فاخترقوا حواجز البوليس الذى أطلق النار عليهم ، فجرح من جرح وقتل من قتل ، ومع ذلك تغلب الاشتراكيون على الاتحاد الكاثوليكى المعتدل. وعندئذ أشاد موسوليني بانتصار الاشتراكيين فى جريدة (L'Avanti) لسان حال حزبهم. وبعد مدة وجيزة رشح موسوليني نفسه لعضوية البرلمان عن مقاطعة (Romagne) فعقد اجتماعاً فى هذه الناحية لالقاء خطاب على مرشحيه ولكن البوليس حذره من التعرض للحكومة والملك ، وإلا اضطر إلى فض الاجتماع ، فلما سمع موسوليني ذلك وقف فى الجمع المحتشد وأول كلمة فاه بها هى الطعن على الملك قائلا : « إن بين فيكتور أمانويل و بيننا حساباً بخصوص حرب ليبيا — (Libye) — الشائنة» فما كان من البوليس إلا فض هذا الاجتماع وسلم الخطيب الى قسم البوليس .

وفى المؤتمر الذى انعقد فى (Ancône) سنة ١٩١٤ اتخذت حملات موسوليني اتجاهاً آخر إذ حمل حملة شعواء على النظام الماسونى [1] الذى انتشر انتشاراً عظيما فى إيطاليا فافتتح خطابه فى هذا المؤتمر بطلب طرد جميع الماسونيين من كل الأحزاب لأن وجودهم خطر على إيطاليا ، فكان لكلامه تأثير شديد إذ بدأت الأحزاب بطرد أنصار الماسونية

---

(١) francs - macons

وعندئذ أسندت اليه إدارة جريدة (L'Avanti) وبمجرد تسلمها تغيرت نفسيته وظهرت في كلامه وكتاباته علامات الاعتدال .

ولقد كان موسوليني متشبعاً بالتعاليم الفرنسية ، إذ كان كثير الميل الى آراء (Georges sorel) و (Blanqui)وكان شديد العداء للنظام الألماني وضد دخول إيطاليا في الحرب ولهذا السبب انفصل عن الحزب الاشتراكي في اكتوبر سنة ١٩١٤ و بدأ في محاربته ولذلك دعت الجمعية العمومية الاشتراكية في « ميلان » جميع الأعضاء للحضور في بيت الأمة [1] للنظر في أمر « موسوليني » ولطرده من حزبهم . فلم يتغيب « موسوليني » عن هذا الاجتماع بل حضره ، وعند دخوله قوبل بجميع أنواع الاحتقار والسخرية فلم يمنعه ذلك من اعتلاء المنبر للخطابة مدافعاً عن رأيه . و بعد مقاطعات عديدة لكلامه تمكن من التغلب على أصوات المجتمعين فضرب بقبضة يده على المائدة فكسرها هي ودورق الماء وسال الدم من يده فسكت الجمهور وأصغوا لدفاعه . إذ صاح فيهم قائلا : «إنكم تكرهونني لأنكم لازلتم تحبونني . وستحكمون على هذه الليلة بالنفي من ميادين وشوارع ايطاليا ولا بأس من ذلك ولكنني أعاهدكم أن هذا الحكم لن يمنعني عن الكلام . وسأتكلم دائما و بعد سنين قلائل سيتبعني الشعب الايطالي وسيهتف لي وعندئذ تكفون أنتم عن الكلام وتنقطعون عن السير في الطرق والميادين» .

ولما ترك موسوليني إدارة جريدة (L'Avanti) أنشأ جريدة لمحاربة الاشتراكية فأسس جريدة (Le Popolo d'Italia) التي أظهر أول أعدادها في ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ ومما هو جدير بالذكر وصف غرفته التي عاش فيها سبع سنين مشتغلا بادارة تحرير هذه الجريدة وهي كما يأتي (يخيل لمن دخلها أنه في إحدى غرف عصابات الكوميتاجي في صوفيا إذ ترى معلقاً على الحائط ، خلف مكتب المدير حيث يجلس للكتابة، علماً أسود في وسطه خنجر أبيض ورأس ميت . وهذا هو علم الارديتي (Arditi) . ثم ترى على مكتبه في وسط مجلدات وأوراق عديدة متفرقة مسدساً كبير الحجم وتجد بعيداً عنه فوق كتاب شعر سكين صيد وفي أحد الاركان يقع نظرك على مسدس صغير . وترى مبعثراً هنا وهنالك قليلا من الخراطيش) وكنت ترى في الثلاث الغرف الصغيرة التي كانت تشغلها هذه الجريدة لوحات عديدة مكتوباً على إحداها (الادارة ترحب بالزائرين وترجوهم

---

(١) Maison du peuple - Casa di popolo

عدم إطالة الزيارة) وفى أخرى (من يستعمل خمس كلمات ليقول ما يمكن قوله فى كلمة واحدة فهو رجل عاجز) وترى معلقاً على باب مدير الجريدة (من دخل عندى يشرفنى ومن لم يدخل يفرحنى) وترى على مكتب المحررين لوحاً عليه (من لم يستطع السكوت أثناء اشتغال زميله يبرهن على انه لا يشفق على غيره) . وكانت إدارة هذه الجريدة مكاناً للتآمر الفاشستى ولكن وقفت حركة هذه الجريدة عند ما اشتركت ايطاليا فى الحرب واضطر « موسولينى » للذهاب الى ميدان القتال طوعاً للاوامر الحربية سنة ١٩١٥ . فذهب إلى الحرب جندياً بسيطاً ثم رقى فى فبراير سنة ١٩١٦ الى درجة « كابورال » لنشاطه وجده ورأيه الصائب . ومع ذلك لم يمكث فى الجيش طويلا إذ أصابته شظايا المفرقعات فدخل المستشفى وخرج منه فى أغسطس غير صالح للقتال فترك سلاحه وعاد إلى قلمه فى جريدته « Popolo d, Italia » وعندئذ سلط قلمه على من بقى بعيداً عن ميدان القتال من أنصار الحياد . ولما شعر بأن أنصاره قليلون فكر فى تكوين حزب يستند عليه للدفاع عن مبادئه .

ففى مارس سنة ١٩١٩ اجتمع « موسولينى » ومحررو جريدته . و بعض أنصاره فى منزل فى ميدان « San Sepolcro » فى « ميلان » ووضعوا أول حجر لتأسيس حزبه المسمى « Fascio di combattimento » أى جماعة المقاتلين وقام ممن حضر هذا الاجتماع « Dante » و (Dini) وطلبا وضع برنامج للحزب فعارضهما فى ذلك (Aurelio) و (Galassi) وفى نهاية الاجتماع أعلن (موسولينى) أن الحزب الجديد هو حزب قتال وبرنامجه القتال واسمه اسم قتال . وانصرف المجتمعون على هذا الرأى . وكان عدد الفاشيست فى أول الامر سنة ١٩١٩ لا يزيد عن ستة وتسعين فبلغ المليون بعد ثلاثة شهور

ولقد شغلت مسألة (Fiume) حزب الفاشيست مدة طويلة من ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠ وكان (موسيلنى) من محبذى ضمها الى ايطاليا بينما كان أنصار دخول ايطاليا في الحرب ضد هذه الفكرة إذ أعلنوا ذلك فى خطاب القاه (Bissolati) فى مسرح (Scala di Milano) فى ١١ يناير سنة ١٩١٩ فاستمال (موسولينى) عدداً كبيراً من أنصار الاحزاب الاخرى . وكان يشجع (D, Annunzio) على زحفه على (فيوم) والاستيلاء عليها . ولما رفض مؤتمر السلام فى باريس ضم (فيوم) إلى ايطاليا وعاد إلى روما

الوزيران [1] الممثلان لايطاليا فى المؤتمر ألقى (D'annunzio) خطاباً مهدداً للحكومة مظهراً فيه تمسكه بالاستيلاء على (فيوم) رغم قرار المؤتمر . وكذلك كتب (موسولينى) فى جريدته مقـالا طعن فيه على سياسة (Clemenceau) و (Wilson) ازاء ايطاليا وفى الوقت نفسه كانت جريدة (L'Avanti) لسان حال الاشترا كيين تكتب ضد احتلال (فيوم) بواسطة جيش (d. Annunzio)

وعند ما وقعت ايطاليا على معاهدة (Rapallo) فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مع (بلجراد) وتقرر فيها عدم ضم (فيوم) إلى ايطاليا بل جعل مينائها مستقلة بدأ الخصام بين (دانزو) و(موسولينى) لأن الأخير كتب في جريدته بأن الفاشيزم لا يتعنت فى السياسة الخارجية ولا بأس من قبول المعاهدة . ولقد بلغ عدد انصار الفاشيزم نحو مليونين في اكتوبر سنة ١٩٢٠ . ومن هذا الوقت ذاع أمر هذا الحزب وصار ينضم اليه عدد كبير من الايطاليين

ولقد ساعدت على انتشار الفاشيزم ظروف أخرى منها نفور أصحاب الاموال من زعماء التطرف والفوضى الذين يثيرون غضب العمال عليهم فانضموا للدفاع عن مصالحهم وأنفسهم إلى الحزب الفاشستى الذى شرع فى محاربة الفوضى واعادة السكينة والامن في البلاد. فقوى الحزب وأعلن (موسولينى) فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ (أن زحف الفاشست على روما غرضه الوحيد وضع حد للفوضى واستتباب الامن فى البلاد)

وكان « جيوليتى » رئيساً للحكومة حينما بدأ الحزب الفاشيستى فى الظهور فعمد الى قتله وهو فى مهده فأوقع بينه و بين الاحزاب الأخرى إذ كان شعار سياسته فى الحكم : (فرق تسد) فأثار غضب الحزب الاشتراكى على حزب الشعب وحل مجلس النواب. وأعاد الانتخابات . ورغم هـذه المناورات خاب ظنه إذ نال الاشتراكيون ١٢٣ نائباً وحزب الشعب ١٠٨ نواب والحزب الفاشستى ٣٠ نائباً وكان هذا أول ظهور ممثلى الفاشيزم فى المجلس . وفى أول مرة انعقد فيها المجلس قال موسولينى : « إننا نخالف جيوليتى لا لأسباب سياسية داخلية فحسب ، بل ولأسباب سياسية خارجية . وأظن أن الانتخابات أظهرت خطأ جيوليتى وهو الآن لا يمثل أحداً من الاحزاب الثلاثة الهـامة وهى حزب الشعب والحزب الاشتراكى والحزب الفاشستى » .

---

(١) Orlando , sonnino

ومنذ يوليه سنة ١٩٢١ لم يمض يوم دون حصول قتل أو نهب أو حريق . وعندئذ كتب موسوليني في جريدته : « إنه وحزبه على استعداد تام لعقد صلح مع الاحزاب الأخرى بشرط أن تحترم جميع الأحزاب شروط الصلح » ولماسقط جيوليتي» من الحكم وتبعه « بونومي » تم الصلح بين زعماء الأحزاب ولكن لم يدم أكثر من أسبوع .ولقد اتحد الحزب الاشتراكي مع حزب الشعب للعمل ضد الحزب الفاشستي لان نفوذه كان ينتشر في البلاد بسرعة هائلة . فكان الحزبان لا يسمحان لحكومة « بونومي » بمساعدة أي حزب غيرهما فنتج عن عدم مساعدة الحكومة للبنك(Nationale d'Escompte) أن أوقفت حركته فجاء سقوط هذا البنك ضربة قاسية على الشعب الايطالي فسقطت الوزارة و بدأت الازمة في ينايرسنة ١٩٢٢ . وأراد بعض الاحزاب إعادة حكم « جيوليتي » فلم تقبل ذلك الاحزاب الاخرى فاستمرت الازمة الوزارية شهراً كاملا الى أن تشكلت وزارة « فاكتا » وكان يطلق على هذا الوزير اسم (Romulus Augustus) للدلالة على أنه سيكون آخر رؤساء الحكومات الضعيفة ، كما كان هذا الامبراطور آخر امبراطرة الرومان في العهد القديم .

ولما أظهرت وزارة فاكتا ضعفاً عظيما أمام فوضى الحزب الحر القديم قرر الحزب الفاشستي محاربتها فاستقالت الوزارة عقب احتجاج مجلس النواب علي تدمير منزل أحد أعضاء المجلس وهو « Miglioli » بواسطة الفاشست . ولكن الملك أجبر الحكومة على البقاء في الحكم فاشتد غضب حزب الفاشست لدرجة أنه أعلن في جريدته (بوبولو ديتاليا) قانون تنظيم الجيش الفاشستي الذي ينص علي أن يرتدي أنصار الفاشيزم قميصا أسود و بنطلونا رماديا وقبعة سوداء . وسميت مبادئ هذا الحزب ديانة إذ جاء في تعاليمهم (ان الحزب الفاشستي هو جيش تحت خدمة الله والوطن) وحتم على كل فرد من أفراده أن يحلف هذا اليمين (باسم الله وايطاليا وباسم جميع من قتل في ساحة القتال لعظمة إيطاليا أقسم بأن أكرس حياتي لسعادة ايطاليا) ويجب على الجندي الفاشستي الطاعة العمياء واحترام رؤسائه ، وكل من خالف ذلك يعد خائناً لحزبه ثائراً على الوطن . وعندئذ كتب موسوليني في جريدته خطاباً الى الحكومة قال فيه : اذا لم تمنع الحكومة الاضرابات العامة في ٤٨ ساعة فسيتكفل الحزب الفاشستي بذلك. فلم يسع الحكومة ازاء هذه الانذارات الا الوقوف مشلولة اليدين فوقعت الكارثة والتحم الفريقان في الشوارع والميادين في مدن عديدة ففشل الاضراب

وكان هذا الانتصار أكبر مشجع للحزب الفاشستي على التمادى فى طلباته من الحكومة ، اذ طلب حل مجلس النواب واعادة الانتخابات ولما رفض (Facta) رئيس الوزارة ذلك صرح موسولينى فى خطاب القاه فى نابولى بأنه « اذا لم تحقق الحكومة طلبات حزبة الممثل للشعب فان جيشه سيزحف على روما ويحتلها » وصار موسولينى يتجول فى جميع المدن الايطالية لنشر المبادىء الفاشيستية فكان يقابل بالترحاب والقبول. ولما عاد إلى ميلان أعلن حكم الاربعة (quadriumvirat) مؤلفا من (Bianchi) سكرتيراً عاماً للجيش الفاشستى و (Itato Balbo) رئيساً للقوى العاملة و (Bono) للقيادة العامة وموسولينى رئيساً لهم . ولما اشتدت الازمة و بدت علامات الثورة الفعلية طلب الملك من (Salandra) تشكيل وزارة فرفضها لان (موسولينى) رفض الاشتراك فيها لان حزبه قرر الزحف على روما فى مساء ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٢ وعدم الاشتراك فى أى وزارة تدخلها عناصر الاحزاب القديمة . وعندئذ طلب الملك بواسطة سكرتيره الخاص ، حضور (موسولينى) لمقابلته فرفض قائلا : (ان موسولينى لا ينتقل إلى روما لمجرد الاستشارة بل يذهبها اذا طلب منه رسمياً تشكيل الوزارة) فجاء الرد بالقبول فسافر الى روما بعد أن ترك خلفاً له فى ادارة جريدته واختار زملاءه لعرض أسمائهم على الملك : ثلاثة من حزبه واثنين من حزب الشعب ووزير اشتراكى والباقين من الاحزاب الحرة الاخرى . ولما وافق الملك على مطالب (موسولينى) تشكلت الوزارة فأصدر أمراً بفتح أبواب روما التى كان (Facta) قد أغلقها ، وطلب من الجيش الفاشستي دخول روما فدخلها في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٢

ولما تشكلت الوزارة وانعقد البرلمان كان أول طلب عرضه (موسولينى) عليه هو اعطاؤه السلطة المطلقة فى الامور المالية لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٣ فوافق المجلس على ذلك ثم طلب في جلسات أخرى الموافقة على معاهدة (Rapallo) الخاصة بمسألة (Fiume)

فيؤخذ مما تقدم أن الثورة الايطالية تقلبت على وجوه مختلفة ويرجع الفضل فى ظهور موسولينى على مسرح السياسة الى الشيوعيين أولا . ثم الى الاشتراكيين اخيراً لانه لما ساء نظام الحكم وأظهرت الوزارات المتتالية ضعفاً ارتبكت الاعمال الاقتصادية اذ تدخلت السياسة فى شئونها، وكان موسولينى قد انتهز كل فرصة للظهور . فكان فى أول الامر اشتراكياً متطرفاً ولما حرض الشيوعيون وأنصار البلشفية العمال على طرد رؤساء المصانع والاستيلاء

عليها انقلب على الاشتراكيين بعد أن كان رئيساً لتحرير جريدتهم و بعد أن كان صديقاً ومشايعاً للاستيلاء على (Fiume) انقلب على أنصار هذه الفكرة . ولما تغلب على جميع خصومه دخل الوزارة وفى يده السلطة المطلقة ، وأصبح لا يوجد فى ايطاليا صحف تعارضه ولا أحزاب تناقشه الحساب ، إذ قد كانت حادثة (زاينبونى) فرصة للقضاء على الأخير من الصحف والاحزاب المعارضة. وانتزعت جرائد (الكوريبيرى دلاسيرى) و (الماتينو) و (الجورنالى ديتاليا) من محرريها ومديريها ووضعت فى أيدى فاشستية . واستمرت مطاردة الصحف الاشتراكية والديموكراتية الى أن انحلت الأحزاب الاشتراكية والديموكراتية وحزب البناء الحر (Francs macon) بمرسوم ملكى . ثم كاشف موسولينى خصومه بأنه لن يقبل وجودهم فى البرلمان . وعندئذ أخرج نائبين معارضين بالقوة من دار البرلمان بواسطة جماعة من الفاشست يقودها السنيور (فارينانشى) ثم حدث حادثان عجلا بذهاب نشاط المعارضة : الأول محاكمة قتلة (ماتيوتى) التى جعلها مرسوم العفو الملكى أقل شأنا من جنحة بسيطة . والثانى وفاة (جوفانى امندولا) الوطنى الذى كان يعد نظيراً لموسولينى فى المعارضة فانتهى بموته شأن المعارضة الرسمية وغير الرسمية .

ولما انفرد موسولينى بالحكم وأصبح (ديكتاتوراً) يملى علي الشعب ما شاءت إرادته صار حزبه منفذاً خاضعاً لاوامره خضوعا أعمى طبقا لقانون الحزب.

ولقد كان موسولينى يهزأ بالحرية و يسخر بالحكم البرلمانى إذ نشر له فى آخر أعداد جريدة (Gerarchia) ما يأتى : (ليست الحرية أحسن أنواع الحكم . ولقد حكم الانسان بطرق مختلفة . فكانت الحرية نظام الحكم فى القرن التاسع عشر . وربما كانت صالحة وقتئذ ولكنها لا تصلح للقرن العشرين إذ أظهرت الحرب هزيمة النظام الحر . والحكم الفاشستى لا ينتمى الى المبادئ الحرة . وما هى الحرية التى ينتصر لها أعداء الحزب الفاشستى ؟ هل المقصود منها التصويت العام وما شابه ذلك ؟ أو المقصود منها أن يستمر البرلمان مفتوحا لعرض مثل القبائح التى كرهتها النفوس فيما مضى ؟ وهل ترمى الحرية الى قتل حرية الغير؟ إن الفاشيزم يقذف بالنظريات الحرة فى سلة المهملات . ومتى تمكنت فئة من الناس الاستيلاء على قبضة الحكم يجب عليها بذل مافى وسعها للدفاع عن نفسها ضد أعدائها وقد تكون الحقيقة محصورة فى أن الناس سئموا الحرية إذ أصبحت دنسة وليست الحرية كل ما تطمح اليها النفوس بل إن ما يجب احترامه الآن هو النظام والخضوع لأوامر الرؤساء

وليعلم من يتهمون الفاشيزم بالرجعية أنها لا تعبد الأوهام بل تمر بأقدامها على جثة هذه الحرية الهامدة) .

ان للحركة الفاشستية مضارها كما لها فوائدها . فمن عيوبها قتل الحرية الفردية ونشر الحكم الدكتاتورى . وأما فوائدها فقد قضت على الفوضى وأعادت نظام البلاد الى نصابه وهذا من أهم الأمور التى اكتسبتها ايطاليا من ثورة موسولينى لان استتباب الامن بعث فى نفوس أصحاب الاموال شيئاً من الطمأنينة على أرواحهم وأموالهم فبدأت ثقتهم بالشعب الايطالى من الوجهة الاقتصادية ، ومتى وثق أصحاب الأموال من ثبات الحكم وانتظامه فقد فرجت الضائقة المالية . وكل ما يمكن للفاشستية الافتخار به من الوجهة الاقتصادية هو حل الازمة المالية حلا عاد على جميع الطبقات بالفائدة ، واذا استمر النظام والسكينة فى ايطاليا فلا شك أن الامم الاجنبية ستعطف عليها وتساعدها على تحسين حالتها الاقتصادية

ولقد أدخلنا الفاشزم ضمن النظم الاقتصادية الحديثة ، لأنه نظام سياسى قد كان له الاثر العظيم فى ايجاد حياة اقتصادية جديدة فى ايطاليا وله الفضل فى محاربة الفوضوية والشيوعية التى ظهرت على مبادئها الثورة الايطالية الاقتصادية فى بادئ الامر ثم تطورت الى نزاع عنيف بين الطبقات انتهى الى انتصار أشياع موسولينى الذين اتحدوا على إصلاح حال ايطاليا اقتصاديا وسياسيا .

الكتاب الثالث

فى الانتاج

الانتاج معناه الاقتصادى (خلق الفائدة) [1] بصرف النظر عما اذا كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية : فخدمات الطبيب ودروس الاساتذة و بدائع الفنان وجمال تخطيط الرسام كلها أعمال منتجة كما تنتج الزراعة والصناعة والتجارة . وكذلك بصرف النظر عن الشكل الذى يأخذه الانتاج . ففى نقل المادة من مكان الى آخر — كما يحصل فى صناعة النقل [2] — فائدة . وفى تغيير جميع أجزاء المادة — كما يحصل فى الصناعة — منفعة . فالانتاج فى جميع هذه الاحوال موجود لأن هذه العمليات أتت بفائدة [3] . و ينقسم بحث الانتاج الى قسمين :

١ — أحدهما خاص بدرس عوامل الانتاج

٢ — والثانى خاص بفحص طرق الانتاج

الباب الاول

عوامل الانتاج

عوامل الانتاج ثلاثة : الطبيعة والعمل ورأس المال . اتبع كثير من علماء الاقتصاد هذا التقسيم الثلاثى بينما لم يعترف بعضهم إلا بوجود عامل واحد للانتاج وهو الانسان [4] (قدم ذات يوم الفيلسوف (Diogéne) الى أفلاطون ديكا بلا ريش وقال له : هذا هو الانسان كما عرفته لنا — حيوان ذو قدمين و بلا ريش) وكذلك يصح وضع إنسان فى وسط صحراء قحلاء ، أو وضعه على لوح من الخشب فى وسط محيط واسع من الماء وتقول

---

(١) Creèr de l'utilité

٢ Industrie de transport

٣ بيرو — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٧٣ طبعة ١٩١٤

٤ Ch. Dunoyer - La liberte du travail — ed 1845

له انتج لنا حاجتنا اذا كنت حقيقة العنصر الوحيد للانتاج على رأى (Dunoyer) [١]

وإن من العلماء من ميز بعض عناصر الانتاج الثلاثة عن بعض . وفى الواقع أن العمل هو أكبر عوامل الانتاج وأهمها لان مهمته ووظيفته المنوط بها فعليه [٢] (actif) أى أن الانسان يقوم بالشطر العملى الشاق من أعمال الانتاج . ويقول آدم سميث فى (ثروة الامم) (إن العمل هو المقياس الحقيقى لقيمة الاشياء) [٣].

وتبع آدم سميث فى هـذا التقدير كثير من علماء الاقتصاد مثل (Ricardo) و (Dunoyer) [٤] و (Forténay) [٥] و (Mac Culloch) [٦] و (Locke) [٧] و (Cauwes) [٨]

وأما الطبيعة فلا تعمل شيئا بذاتها لانها مسخرة ومضطرة لاطاعة ما يمليه عليها الانسان . ومع ذلك فانها عامل كبير يصح اعتباره العامل الاصلى (originaire) للانتاج لا لكون الطبيعة تشترك مع العمل (travail) فى أداء مهمة الانتاج ، بل لأنها وجدت قبل ظهور الانسان . ولا يستطيع الانسان القيام بالعمل دون مساعدة الطبيعة التي تمده بالمواد الاولية الطبعية الضرورية للانتاج

ولا يصح اعتبار رأس المال عاملا أساسياً للانتاج لقلة أهمية نصيبه فيه بالنسبة للخدمات التي تقدمها الطبيعة للانسان، وخصوصاً لان رأس المال ناتج عن العمل والطبيعة فهو جزء مشتق منهما . وقد يعطى لرأس المال اسم آخر وهو آلة (instrument) لأن الانسان لا يلجأ اليه الا عند الحاجة ، وعلى ذلك فانه غير لازم لزوم العمل والطبيعه فى أمور الانتاج وقد يستغنى عنه فى بعض الاحوال . وسنتكلم على العوامل الثلاثة كل على حدته فيما يأتى

---

(١) M. Block - Les progres de la science economique - t.I.p.361ed 1897

(٢) بلانشار — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ١٠٥ طبعة ١٩٢١

(٣) ثروة الامم — الفصل الخامس من الكتاب الاول

(٤) Dunoyèr - La liberté du travail - ed 1845

(٥) Du revenu foncier - p . 149. 264

(٦) Mac Culloch — Principes d' econ. Politique - t.I-p.57

(٧) Essai sar le gouvernement civil - livre II

(٨) Cauwes — Cours d' econ. politique - t.I'p. 152ep 1879

الفصل الاول

الطبيعة

كان الفزيوكراتيون يستعملون كلمة (أرض) للدلالة على مذهبهم. ولما أصبح هذا التعبير ضيقاً صار من الضروري استبدالها بكلمة (الطبيعة) [١] لأن الانسان يستعين بها فى أعمال الانتاج . ولما كانت الارض جزءاً من الطبيعية التى هى إحدى عوامل الانتاج الثلاثة فلا يصح أن تكون جزءاً وكلا فى آن واحد ولذلك فضل علماء الاقتصاد فى العصر الحاضر استعمال كلمة (الطبيعة) بدلا من كلمة (أرض) لانها تشمل جميع العناصر الطبيعية التى في الهواء والماء وفوق الارض وفى جوفها

وكان الفزيوكراتيون يعتبرون الارض [٢] هى العامل الوحيد للانتاج وما دونها قحل جدب عقيم . وكانت الزراعة — فى نظرهم — هى العمل الوحيد المنتج مع أنه اذا اهملت الارض وتركت وشأنها ولم يهتم الانسان باحيائها ومباشرتها والعناية بزرعها لما انتجت حبة واحدة . والارض التى لا يمد لها الانسان يد المساعده تبقى جرداء لا فائدة فيها فالطبيعة وحدها لا تثمر . ولا يستطيع الانسان الانتاج مالم تساعده الطبيعة فى عمله

فالريح القوى وانحدار الماء من الجبال العالية والمعادن كلها عناصر طبيعية قدمت الى الانسان ليستخدمها فى مصالحه: فيسخر الريح القوى لتسيير المراكب الشراعية التى تتلقى هذا الهواء على قلاعها فيدفعها الى المسير بسرعة ثم استعمل في ادارة «الطواحين» الهوائية ، وكذلك استخدم قوة انحدار الماء وسلطها على الآلات الميكانيكية لتوليد الكهرباء وأما المعادن ففضلها فى الانتاج معروف لكل إنسان . ومن أهم العناصر الطبيعية التى يستعين بها الانسان فى الانتاج هى :

١ — البيئة الطبيعية « الجو والارض »

٢ — المواد الاولية

٣ — القوى المحركة

وسنتكلم على كل من هذه العناصر الثلاثة

---

(١) Cauwes- Cours d' econ. politiple - t.l.p.152 ed 1879

(٢) P. Rossi — Çours d' economie que — t. II. p. 154ed. 1665

١ — البيئة الطبيعية

بيئة الانسان الطبيعية هي المميزات أو الاحوال الجوية والجغرافية الخاصة بالجهة التي يعيش فيها الانسان رهين هذه الامور الطبيعية وأسيرها في مسائل الانتاج، لأنه كثيراً ما يعجز عن تغيير الاحوال الجوية والجغرافية لما فيه مصلحته. ومن البراعة والحكمة أن يحاول جعل ما ينتجه ملائماً ومناسباً للوسط الطبعي الذي يعيش فيه، أو بعبارة أخرى أن يبذل جهده في أن يكون لما ينتجه علاقة أو صلة أو اتفاق مع أحوال هذا الوسط. لاشك أنه ليس في استطاعة الانسان ايجاد منجم فحم في الجهات العديمة المناجم والتي حرمتها الطبيعة منها. ولا أن يخلق منحدراً قوياً من الماء لتوليد الكهرباء في الجهات المسطحة أرضها والمحرومة من الجبال المرتفعة وانما في مقدوره أن يحول الاراضي القحلاء الى أراض خصبة صالحة للزراعة ولو بعد جهد عظيم. ومثل هذه التغييرات والتحسينات ممكنة اذا توافرت لدى الانسان عزيمة قوية للقيام باصلاح البيئة الطبيعية وجعلها نافعة له. وفي امكان الانسان أيضاً تغيير مجرى نهر من جهة الى أخرى اذا كان ذلك في مصلحته، كما حصل في تغيير مجرى نهر النيل قديماً. أو وصل بحر بآخر تسهيلا للمواصلات كما حصل عند حفر قنال السويس الذي وصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر، وكما وصل قنال باناما البحر المكسيكي بالمحيط الهادي

١ — الجو (أو المناخ)

تنقسم الكرة الارضية من الوجهة الجغرافية الى خمسة مناطق وهي: المنطقة الباردة الشمالية والمنطقة الباردة الجنوبية والمنطقة المعتدلة الشمالية والمنطقة المعتدلة الجنوبية والمنطقة الحارة. ولقد بالغ علماء الطبيعة مثل « Cuvier » وعلماء التاريخ مثل (Michelet) وعلماء الاجتماع مثل « Montesquieu »[1] في أهمية الجو وتأثيره على الانسان في الانتاج

يتركب الهواء من « الهيدروجين » و « الاوكسجين » وهو ضروري لحياة الانسان والحيوان والنبات، واذا انقطع عنهم لحظة كان ذلك سبباً في موتهم. ولما كان الهواء كثيراً

(١) L'esprit des lois - t. I. livre 14

منتشراً فى جميع الارجاء لم تبق له قيمة مادية . وتختلف درجات الجو باختلاف المناطق ويختلف تأثيره في الانسان والحيوان والنبات حسب اختلاف هذه الدرجات .

يكون العمل فى المنطقة الحارة شاقاً على الانسان ومنهكا لقواه الجسمية والعقلية ومؤثراً فى صحته فلا تكون عنده الشجاعة البدنية الكافية لمقاومة الحرارة الشديدة فيكون خاملا بطيء الحركة الجسمية والعقلية معاً فلا يفكر في تحسين حالته الاجتماعية والاقتصادية لانه يقنع بالقليل من الزاد والملبس والمسكن . ولا يهتم بالزراعة ولا الصناعة . وسكان البلاد الواقعة على خط الاستواء أكثر الناس تأخراً وخمولا . وكذلك سكان البلاد الواقعة فى المناطق الباردة فلا يقل نصيبهم فى التأخر عن أمم المناطق الحارة ، اذ يحتاج أهلها الى استخدام مجهود عظيم لمقاومة البرد القارس وهذا مما ليس فى استطاعتهم المثابرة عليه طول حياتهم ، ولذلك هبطت قوى سكان هـذه المناطق واستسلموا للمعيشة الوحشية الاولى والاكتفاء بالضرورى من العيش لان كل محاولة لقهر الطبيعة فى مثل هذه الاحوال عبث .

وأما سكان المناطق المعتدلة فسعداء لتمتعهم بالجو المعتدل الصالح للعمل ، ولذلك كانت هذه الجهات مهداً للمدنية والحضارة وموطناً للتقدم الاجتماعى [1] والاقتصادى . ويرجع الفضل فى ذلك الى تعاقب الفصول واعتدالها وانتظامها . ولا شك أن فى انتظام الجو تاثيراً حسناً في الانسان نفسه وفى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية . ولقد مر على البلاد الواقعة فى المناطق المعتدلة حضارة عظيمة كحضارة المصريين [2] ولكنها لم تجد أمامها عناصر عاملة مجدة فاضمحلت . فالطبيعة تسد طرق التقدم فى وجه سكان المناطق الحارة والباردة بينما تساعد سكان المناطق المعتدلة

قسم (Le play) الارض والناس الى ثلاثة أنواع :

١ — السهول ويسكنها الرعاة

٢ — شواطىء البحار ويسكنها صيادو الاسماك

٣ — الغابات ويسكنها صيادو الطيور

ويتكون الوسط المتمدن متى اختلطت هذه الانواع الثلاثة بعضها ببعض عن طريق الزواج . ولكن هذا التقسيم لا ينطبق على حالة الانسان فى العصر الحاضر بل يناسب

---

(١) بيرو — محاضرات في الاقتصاد — جزء أول ص ٩٥ طبعة ١٩١٤

(٢) جيد — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٩٩ طبعة ١٩٢٦

العالم فى أول تكوينه وهو فى حالته الاولى البسيطة .. و يقول أنصار (Le play) إن الوسط الجغرافى أساس جميع العلوم الاجتماعية .

ولا يعتقد (كارل ماركس) بتأثير البيئة الطبعية فى الاحوال الاقتصادية إذ يقل تأثير الوسط الطبعى فى الانسان كلما ازداد تأثير الوسط الاقتصادى فيه

٢ — الارض

يهتم هذا البحث بتأثير المواقع الجغرافية للبلدان وتركيب طبقات أرضها فى حياة أهلها الاقتصادية . قد يكون السر فى تقدم الانجليز واليابانيين والامريكانيين راجعاً الى موقع بلادهم الجغرافى . أما السبب فى تأخر أكثر بلاد أفريقيا التي كانت منبع الحضارة والعمران — خصوصاً القطر المصري — فيرجع الى قلة طرق المواصلات المائية، بينما هى متسعة فى أمريكا وألمانيا وانجلترا وفرنسا اتساعاً عظيما ، وكانت لها اليد الطولى فى انتشار تجارتها واعلاء شأن هذه الامم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

ولا يقل تكوين طبقات الارض في تأثيره في حالة البلاد الاقتصادية عن تأثير الموقع الجغرافى . ولئن كانت الطبيعة قد حرمت مصر من مناجم الفحم إلا أنها منحتها تربة خصبة وأرضاً غنية للزراعة ونيلا سعيداً يحيى الزراعة و يسهل طرق رى أراضيها التى تتوقف عليها حياة أهلها

لم يفكر أحد لغاية القرن التاسع عشر [١] فيما احتوت عليه بطون الارض من الثروة فلم يكن لها تأثير فى حياة الانسان الاجتماعية والاقتصادية . وأما الآن فقد اكتشفت مناجم الفحم والمعادن وأصبح لها القدح المعلى فى ترقية الصناعات وتحسين أحوال الانسان ويقدر ما استخرج من الفحم في العالم سنة ١٩١١ بمليار طن تقريباً منها ٤٥٦ مليون طن من الولايات المتحدة و ٢٧٦ من انجلترا وايرلاندا و ١٦٠ مليون من المانيا و ٢٥ مليون من فرنسا و ٢٠ مليون من بلجيكا والباقى من أمم أخرى صغيرة [٢]

لم تكن فرنسا في مقدمة الأمم المشهورة بالفحم ، رغم ما لديها من المناجم العديدة ، لأن مناجمها موجودة فى جهات يصعب الوصول اليها بعكس مناجم انجلترا الواقعة أكثرها

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٠٣ جزء أول طبعة ١٩٢٦

(٢) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٩٦ طبعة ١٩١٤

على شواطئ البحار . وأما مناجم ألمانيا فواقعة بجوار أنهر صالحة للمواصلات وسهلة الملاحة .
ولقد تحسنت حالة فرنسا في استخراج الفحم منذ استردت (الالزاس واللورين) سنة ١٩١٩ ذات الفحم والمعادن الغزيرة . وكانت تستخرج فرنسا قبل استردادها نحو ٤٠ مليون طن من الفحم وتستهلك ٦٠ مليون ، فتأخذ ما ينقصها من الامم الأخرى ، أما الآن فيتوافر لديها جزء كبير من المعادن بفضل هذا الاسترداد .

ولا بد من ذكر غاز البترول الذي قد يحل فيما بعد محل الفحم في أعمال كثيرة ، وهو يخفف الآن من كثرة استهلاك الفحم ، لأن الناس يستعينون به في أمور عديدة . ولم تحرم مصر من هذا الغاز ، إذ اكتشفت حديثاً آبار زيت البترول الواقعة على سواحل البحر الأحمر ، وتستغلها بواسطة شركة انجليزية أعطى لها هذا الامتياز ، وكذلك أنشأت في السويس معملا خاصاً كلفها نحو ٢٣٠ ألف جنيه لتكرير البترول[١] وبلغ ما استخرج من البترول سنة ١٩٢١ نحو ١٨٢٫٦٦٨ طناً بينما كان في سنة ١٩١١ نحو ٢٧٩٣ طناً

أما فيما يختص بالحديد فان الكمية التي استخرجت من مناجم العالم سنة ١٩١١ بلغت نحو ١٤٥ مليون طناً موزعة كالآتي : الولايات المتحدة ٥٨ مليون . وألمانيا ٢٣ مليون . وفرنسا ١٧ مليون . وانجلترا ١٦ مليون . والسويد ٥ مليون . والباقي من أمم أخرى .

وليست أهمية الأرض موقوفة على ما اشتملت عليه بطونها من المعادن وغيرها ، أو ما كان على سطحها من البحار والأنهار ، بل لها أهمية أخرى عظيمة وهي استعمال جزء منها للمساكن ، ولا فائدة لما احتوت عليه الأرض من المزايا اذا لم يجد الانسان على سطحها مقراً لسكناه . ولقد تبلغ مساحة القطر المصري نحو مليون كيلو متر مربع أو ما يعادل ضعف مساحة فرنسا ، غير أن أكثر من سبعة وتسعين في المائة من هذه المساحة عبارة عن صحراء غير مسكونة ، أما الجزء المعمور منها فتبلغ مساحته نحو ٣٢٫٠٠٠ كيلو متر مربع[٢] . وتختلف كثافة السكان باختلاف الأمم ، فتخصص في جزيرة الأرض الخضراء « جرينلاند » نحو ألف كيلو متر مربع لكل اثنين أو ثلاثة أشخاص[٣] .

---

(١) وتأخذ الحكومة نحو عشرة في المائة من المحصول السنوي نظير منحها امتياز استخراج البترول . انظر تقرير مصلحة المناجم والمحاجر سنة ١٩٢٤

(٢) الاحصاء الرسمى سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ١٠

(٣) شارل جيد — محاضرات — ص ١٠٢ طبعة ١٩٢٦ — بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١١٣ طبعة ١٩٢١

وأما فى مصر فان الكيلو متر المربع مخصص لسكنى ٣٦٢ شخصا . وفى بلجيكا لكل ٢٥٢ شخصا. وفى انجلترا لكل ١٦٥ شخصا . وفى ألمانيا لكل ١٠٠ شخصا . وفى فرنسا لكل ٧٣ شخصا. وفي روسية أوروبا لكل ٢٠شخصا. وفى الولايات المتحدة لكل ١٠ أشخاص .

وأصبحت مسئلة المكان أو الأرض اللازمة للمساكن من أخطر الأمور الاقتصادية لأن باريس ولوندرا ونيويورك وبرلين صارت غاصة بسكانها ، فضاقت بهم الأرض وارتفعت قيمة الأراضى غير المبنية لدرجة أنها كادت تزيد عن تكاليف البناء نفسه ، ولذلك ارتفعت أجور المنازل ارتفاعا فادحا ، ومع ذلك كله فلا خوف على الناس من عدم وجود مكان لسكناهم ، لأن أرض الله واسعة فضاها ، وباب الهجرة مفتوح للجميع ، فان لم يكن فى باريس ولا فى لوندرا ولا فى برلين ولا فى نيويورك متسع لأهلها ، فالمكان فسيح فى البلاد الأخرى ،وما عليهم الا الرحيل اليها ليعمروها ويستعمروها استعماراً حراً اقتصاديا ، لا سياسيا قاسيا ظالما . فيفيدوا أهلها ويستفيدوا من خيراتها الطبعية دون الاعتداء على سلطانها وحريتها واستقلالها الطبعى ،الذى وهبه الله لها .

٢ — المواد الأولية

تحتوى طبقات الأرض على مواد طبيعية مفيدة للانسان فى أعماله الصناعية والزراعية والتجارية ، ولكن لم تكن الطبيعة عادلة فى توزيع هذه الثروة الطبيعية بين الأمم ، إذ أعطتها بسخاء لبعض الأمم ، وحرمت منها أمماً أخرى . ففى انجلترا وألمانيا وفرنسا مناجم عديدة للفحم والمعادن ، بينما هى تكاد تكون معدومة فى بلاد أخرى .

ولقد أصبح للهواء أهمية مادية كبرى تكاد تعادل أهمية الماء لانتشار الطيارات التى تعبر الجو وتشق عباب الهواء ، والتى تستخدم الآن للأعمال الحربية والتجارية . وأصبحت كل أمة تحدد نصيبها فى هذا الهواء المنتشر في السماء . فالمعادن والماء والهواء من أهم المواد الاولية الطبيعية الضرورية لمساعدة الانسان فى أمور الانتاج

٣ — القوة المحركة

يهتم الانتاج بنقل المادة من مكان لآخر، أو بتغيير شكلها . وقد تعجز قوة المنتج الجسمية عن التغلب على هذه المادة، ولذلك فكر فى اختراع قوى محركة من المواد الاولية الطبيعية ليستعين بها على قضاء حاجاته وبعد ان كان ينهك قواه الجسمية لتحريك الالات لانجاز أعماله عهد إلى هـذه القوى الطبيعية لتحريك هذه الآلات ولما أدرك الانسان أن حوله قوى طبيعية لايستهان بها سعى إلى الانتفاع بها لتزداد ثروته فعمل على استخدام كل ما تمكنه قواه الجسمية والعقلية عليـه فسخر الحيوانات كالخيل والبغال وجميع دواب الحمل مما يمكن استعماله في أعمال التجارة (النقل) أو فى الزراعة (حرث الارض) . ولاشك أن قوى هذه الحيوانات الجسمية تفوق قوة الانسان البدنية لان قوة الحصان الواحد تعادل قوة سبعة رجال أشداء . ولما قلت فوائد هذه الحيوانات وكثرت نفقاتها بالنسبة لما اخترع من وسائل النقل الحديثة عدل الانسان عن استعمالها فى جميع أعماله الصناعية والزراعية والتجارية ، ومال إلى استخدام مركبات النقل الحديثة كالاوتوموبيلات[1] وغيرها

ولما اشتدت حاجة الانسان إلى قوى محركة جديدة لسد النقص الناشىء عن قلة دواب الحمل وازدياد الحركة التجارية والتطورات الاقتصادية، فكر فى تسخير الهواء والماء لتحريك الآلات : فسلط الهواء على أجنحة الطواحين لطحن الحبوب وعلى شراع المراكب الشراعية لتسييرها . ولما أصبحت طواحين الهواء والمراكب الشراعية غير كافية لانجاز أعمال الانسان بالسرعة المطلوبة اخترع الطواحين التى يحركها الماء والبواخر التي تسير بالبخار واستخدم الهواء فى عصرنا الحاضر لتسيير الطيارات الهوائية . ومع أنه يصعب الان حسن استخدام الهواء والانتفاع به كقوة محركة لضعفه وتقطعه فانه تأسست حركة سنة ١٩٠٣ فى الدانمارك لتوليد الكهرباء من قوة ضغط الهواء

أما قوة الماء المحركة فعظيمة ولكن لم يظهر فضله الا عند ما بدأ (Newcomen)

---

(١) ولو أن فرنسا تستخدم نحو ثلاثة ملايين من الخيول خلاف مليونين من الثيران المستعملة في الزراعة — جيد — محاضرات — ١١١ جزء أول طبعة ١٩٢٦

(١٧٠٥) وجاء بعده (James watt) (١٧٦٩) فاستخدما حرارة الماء لتكوين البخار المتجمع فى خزان لتحريك الآلات البخارية . ولاشك أن البخار عمل من أعمال الانسان ولم توجده الطبيعة بل حصل عليه بجده واجتهاده و بعد بحث طويل ودرس دقيق . وللماء قوة محركة كبيرة لم يكتشفها الانسان الا منذ عهد قريب حيث استطاع توليد الكهرباء من انحدار المياه من أعالى الجبال مثل شلالات (نياجرا) ونهر (الرون) مع أن هذه القوة الطبيعية موجودة من عهد قديم . وتقدر قوة شلالات (نياجرا) المحركة بقوة (٤٢٥٠٠٠٠٠٠) [1] حصان من البخار . واذا أريد الحصول على مثل هذه القوة فى سنة واحدة بواسطة استخدام الآلات البخارية فلابد من استهلاك خمسين مليون طن من الفحم [2].

أعطى المسيو Berges أحد مهندسى « جرنوبل » سنة ١٨٦٨ للقوة المحركة المتولدة من سرعة انحدار المياه اسم « الفحم الابيض » وكذلك سمى المسيو Bresson القوة المحركة المتولدة من سرعة انحدار ماء الانهار « الفحم الازرق » لتميزها عن « الفحم الاسود » المستخرج من المناجم .

ومن محاسن مصادفات الطبيعة أن البلاد الغنية بفحمها الاسود لا يوجد فيها الفحم الابيض والعكس بالعكس ، فسويسرا أو شمال ايطاليا والسويد والنورويج وكندا والبرازيل فقيرات فى الفحم الاسود ولكنهن غنيات فى الفحم الابيض والازرق . وأما انجلترا والمانيا و بلجيكا فانهن غنيات فى الفحم الاسود ولكنهن فقيرات في الفحم الابيض والازرق . وأما فرنسا ففيها الفحم الاسود والابيض والازرق بدرجة معتدلة اذ لديها ما يقرب من قوة تسعة عشرة مليون حصان .

وفكر المسيو (Mouchot) فى اختراع آلة شمسية لاستخدام أشعة الشمس وحرارتها لتوليد قوى شمسية محركة ، ولكن هذا الامل بعيد التحقيق لان الشمس ليست دائما مشرقة [3].

وأما فى مصر فقد فكر بعض العلماء فى استخدام شلالات النيل لتوليد قوى محركة

---

(١) جيد — محاضرات — ص ١١٢ جزء أول طبعة ١٩٢٦

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١١٨ طبعة ١٩٢١

(٣) Simonlan — Article Paru Dans La Revue Des Deux Mondes — Mai 1875

« نجم أزرق » ولا زالت هذه الفكرة فى حيز الكلام فقط ولم تدخل فى دور جدى حتى الآن ، وانما أمكن توليد الكهرباء لانارة مدينة الفيوم بواسطة قوة انحدار الماء فى دير العزب وتم هذا العمل فى سنة ١٩٢٦ ومن المحتمل استخدام هذه القوة المحركة فى الصناعات فيما بعد

الفصل الثانى

العمل

١ — شأن العمل في الانتاج — ٢ — أنواع العمل
٣ — متي يكون العمل منتجاً وغير منتج ؟ ٤ — عناصر العمل « الوقت والمجهود والتعليم الفنى »

---

١ — شأن العمل في الانتاج

العمل هو المجهود الذى يقوم به الانسان بارادته للحصول على غاية نافعة [1] . وكل عمل يحتاج إلى مجهود وليس كل مجهود يأتى بعمل منتج . ولا بد لان يكون العمل منتجاً من شرطين :

١ — أن يكون مجهود الانسان ناتجاً عن محض ارادته

٢ — وأن تكون للعمل غاية نافعة

ويختلف العمل الذى يقوم به الانسان بمحض ارادته عن عمل الحيوان والنبات ، لان ارادة الانسان هى التى تدفعه إلى اداء عمله . وأما مايدفع الحيوان والنبات إلى العمل فهى الغريزة الطبيعية وحدها [2] . فحبة القمح التى تبذر فى الارض تقوم بمجهود عظيم

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٨٣ طبعة ١٩١٤ و (بورجار) — محاضرات فى الاقتصاد — ص ٣١
وقال (Colson) فى كتابه — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ١٩ طبعة ١٩١٦ (العمل هو عبارة عن استخدام الانسان لقواه الجسمية والعقلية لانتاج الثروة أو الخدمات)
(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٢١ طبعة ١٩٢١

طبعي عند ما تريد الظهور على سطح الارض : اذ ترفع عنها ماوضع عليها من الطين وتشق الارض فتظهر في الحقول على شكل سنابل لاستنشاق الهواء النقي وترتوى من الماء الزلال فتتغذى منهما . وينسج العنكبوت نسجه ويبنى العصفور عشه ، وكذلك تخرج الوحوش المفترسة إلى الغابات لاقتناص ماتتصيده من الحيوانات الاخرى الضعيفة لمعاشها . فيؤخذ من ذلك أن الحيوانات والنباتات تعمل حسب غريزتها وأما الانسان فيعمل وفقاً لارادته

وليس كل عمل نافعاً منتجاً . فالموسيقي (Musieien) الذى ينظم الالحان ويوقعها على العود أو البيانو لـكسب معاشه يختلف عن الذى يعزف لمجرد الانشراح والسرور ، عند تمتعه بالانغام الشجية ، وكذلك الراقصة التي ترقص على المسارح لكسب معاشها ليست كالتي ترقص للتلذذ من الرقص ولمجرد الرياضة الجسمية . فالاشخاص الذين يقومون بأعمالهم لكسب معاشهم غـير الذين يؤدونها للترويح عن النفس اذ الاولون يقومون بعمل منتج بينما لا ينتج الاخرون شيئاً

وهل يحصل الانسان على الثروة بلا عمل ؟ يجوز ذلك في أحوال الميراث والهبة وهذه الامور خاضعة لقوانين خاصة غير القوانين الاقتصادية . أما الثروة التي ينتجها الانسان بنفسه فلا يمكن الحصول عليها بغير العمل وهي خاضعة للقوانين الاقتصادية . وعلى ذلك لا يمكن انتاج الثروة بلا عمل . قال « زنوفون » : ان الالهة تبيع لنا الخيرات وتأخذ ثمنها من أعمالنا [١]

اشتقت كلمة (Produit) من الكلمة اللاتينية (productum) التي معناها «مأخوذة من شيء ما أومستنبطة منه» ومن في العالم من المخلوقات يقدر على الاستنباط أوالاستخراج غير الانسان بواسطة عمـله ؟ واذا أراد الانسان الحصول على إنتاج نافع مفيد فلابد أن يتولى أعمال الانتاج بنفسه حتي ولو كانت من اختصاص الطبيعة . فاذا أراد الحصول على فاكهة من الفواكه ، أو بقل من البقول ، وجب عليه البحث عن الارض الصالحة لهذا الزرع ثم يحرثها ويبذر فيها البـذور ويرويها ويباشرها حتى تنمو ، ويحصدها متى تم نضجها . وعندئذ فقط ينتفع بها . ولا يرى بعض الناس أن للانسان فضلا في هذا الانتاج ، لانهم يعتبرون هذه الحبوب والبقول والفواكه منحا وعطايا جادت بها الطبيعة على الانسان . وهذا الزعم غير صحيح ، إذ لولا عمل الانسان وعنايته بهذه المزروعات لما أخرجت الارض

(١) جيد — محاضرات — ص ١٤٧ جزء أول طبعة ١٩٢٦

هذه المحصولات . أما النباتات والاعشاب التى تنمو وحدها فى الارض فانها وحشية لا قيمة لها ، وكثيراً ما يضطر الانسان الى استئصالها ، لان بقاءها يتلف الزرع المجاور لها.

وأما المزايا الطبعية التى وجدت على سطح الارض أو في بطونها قبل خلق الانسان كالانهر والبحار والمناجم والمحاجر والمعادن والشلالات ، فكلها منح من الله ولكن لا فائدة فيها اذا لم يستطع الانسان الانتفاع منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وزيادة على ذلك أن المعادن والمناجم لم تعلن بنفسها عن فوائدها ولم تدل الانسان عن مكانها بل توصل اليها بعمله وكده فاكتشفها وانتفع منها ، ولذلك كان عمل الانسان هو الحجر الاساسى للانتاج .

٢ — أنواع العمل

ينقسم العمل من حيث أنواعه إلى منتج وغير منتج . وينقسم العمل المنتج من حيث طبيعته إلى جسمانى وعقلى . وينقسم من حيث إنجازه إلى يدوى وميكانيكى . وينقسم من حيث الغرض منه إلى صناعة (industrie) وخدمة (service)[١] ومع ذلك فان هذا التقسيم غير دقيق ، إذ مامن عمل جسمانى إلا وتخلله العمل العقلى[٢]. وكثيراً مايحتاج العمل العقلى إلى مساعدة العمل الجسمى ، ولكن يصح القول بأن بعض الاعمال الجسمية لا تحتاج الى كثير من التفكير ، وكذلك بعض الاعمال العقلية لا تحتاج الى العمل الجسمى وعلى كل حال فان كلا منهما يتدخل فى عمل الآخر فى كثير من الظروف . قال Buffon ان اليد والعقل هما ميزتا الانسان[٣] على غيره من الحيوانات . وقال J. Simon إن الثروة الحقيقية للامة هى ثروتها العقلية بشرط أن تعرف كيفية استخدامها . وفضل العمل العقلى عن الجسمى هو أن الاول قابل للتوسع والاستزادة الى مالا نهاية ، بينما الثانى لا يتعدى ما تملكه يداه وقدماه من القوة المحدودة .

وأما الاعمال اليدوية والميكانيكية فهى عبارة عن الاعمال التى يقوم بها الانسان دون تدخل الآلات الميكانيكية أو بتدخلها . وعلى كل حال فان جميع الاعمال الجسمية

---

١ بيرو — محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٨٧ طبعة ١٩١٤

٢ Gloja - Nouvelle prosperite de la science economique — 11 partie. livre 11Ch. 111

٣ M. Block - Progres de la science economique — t. 1. p; 394 ed 1897

عبارة عن أعمال يدوية سواء تدخلت فيها الآلات أو لم تتدخل ، لان العامل الذى يتولى مباشرة الآلات يستخدم يديه لتحريكها و إدارتها. والعمل الجسمى عبارة عن قوة الانسان التى تحركها إرادته الناشئة عن تدبير عقله ولا ينتج عمل الانسان غير الحركة mouvément أو التنقل deplacement [1] وهـذا التنقل إما عبارة عن تغيير مكان الشيء فيكون نقلا transport أى محض نقل شيء من مكان الى آخر . و إما أن يكون عبارة عن تغيير شكل الشيء بتغيير أجزائه بفضل ما أدخل عليه من التعديل فيسمى تغييراً transformation وفى هذه الحالة يتغير الشكل الاول مع المحافظة على مواده الاساسية . فالطينة التى يستخدمها صانع الفخار أو صانع التماثيل لصنع الاوانى أو التماثيل تتحول من شكلها الاصلى (الطين) وتأخذ شكلا جديداً مع المحافظة على المادة الاصلية . وكذلك الحداد عندما يريد صنع قادوم أو مسمار فانه لا يعمل شيئا غير تغيير شكل الحديد الخام الى شكل قادوم أو مسمار . والنجار الذى يصنع الاثاث كالدواليب والكراسى فانه لا يعمل شيئا غير تغيير الاشجار واستخراج أخشابها ووضعها فى شكل الدواليب والكراسى ، وكذلك الخباز يصنع الخبز من الدقيق الذى حصل عليه بعد أن (حرثت الارض و بذرت الحبوب وحصدت السنابل وانفصل القمح عن القش ثم طحن) ويأخذه الخباز بعد أن صار دقيقا ليعجنه و يضعه فى الفرن فيخرجه فى شكل الرغيف. وكل هذه لا تخرج عن كونها أعمال تغيير أجزاء القمح من شكلها الاول الى شكل آخر جديد دون مساس المادة الاصلية. فأعمال الانسان الجسمية محصورة فى هذه الحركات « يتحرك الانسان و يفصل و يجمع و يتدخل و يتوسط و ينظم » [2] ورغم أن قوة الانسان الجسمية ضعيفة ومحدودة فقد توصلت باشتراكها ، مع قوته العقلية ، الى تغيير شكل العالم من الهمجية الى شكله الحالي المتمدن

كل عمل جسمى يسبقه عمل عقلى وهو المعروف « بالاختراع » الذى له الفضل فى زيادة ممتلكات الانسان المادية والمعنوية . اذ بواسطة العقل يتحول الطين الذى نراه فى الازقة والشوارع الى النوع اللطيف من المعادن البيضاء المسماة « aluminium » . ويحول العقل بقايا الفحم الرديئة الى روائح عطرية . وانما لا يجوز حصر كلمة « اختراع » في دائرة ضيقة فلا يفهم منها الا ما يأتيه الشخص العبقرى من الاعمال التي لم يسبق لها نظير ، وانما يجب

---

١ بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٢٤ طبعة ١٩٢١

٢ شارل جيد — مبادىء فى الاقتصاد — ص ٧٦ طبعة ١٩٠٣

أن نفهم منها أكثر من ذلك فندخل فى دائرة الاختراع كل أعمال الانتاج مهما قلت قيمتها . وقد يخرج بنا توسعنا فى فهم هذه الكلمة عن معناها العلمى . ومنعاً للوقوع فى هذا الخلط يجب النظر الى معنى الكلمة الواسع كأنه تعريف اقتصادى لكلمة « اختراع »

يقول « Tarde » فى كتابه « المنطق الاجتماعى »[١] ليس الاختراع نوعاً بسيطاً من أنواع العمل بل هو أكثر من ذلك . والعمل موجد كل ثروة وهو أساس كل حاجة ورغبة . والثروة فى هذه الظروف عبارة عن شىء (objet) . ويعترض (شارل جيد) على ذلك بقوله : كيف يمكن التمييز بين العمل العقلى الموصل الى الاختراع والعمل على وجه الاطلاق ؟ فأجابه (Tarde) بأنه لا يجوز خلط الاختراع الذى هو عبارة عن الالهام بالعمل الذى هو عبارة عن مجهود وكد . والفرق بين الاختراع والعمل كالفرق بين بدء تكوين الجنين وبين ما تتحمله والدته عند الوضع . فرد عليه (جيد) قائلا (أننا لو فحصنا كلمات (Buffon) القائلة بأن العبقرية هى آلام طويلة لوافقنا على أن الاختراع كالعمل تتخلله آلام كما تتخلل العمل[٢]

أما تقسيم العمل من حيث غرضه إلى صناعات وخدمات فانه جدير بالفحص والاهتمام لما للصناعات من المزايا العظيمة في الوقت الحاضر . والصناعات عبارة عن الاعمال المنتجة للثروة ، والتى غرضها تحويل المادة من شكلها الاولى القليل الفائدة الى شكل جديد عظيم المنفعة . وأما الخدمات (services) فانها عبارة عن الاعمال المنتجة للفائدة دون اختلاط الفائدة بالمادة كخدمات الطبيب والمحامى والمدرس ، وكلها منتجة للفائدة مع عدم اختلاطها بشىء من الاشياء المادية . ولا جدال فى أن خدمات العلماء تساعد كثيراً على ايجاد بل وعلى زيادة الثروة وربما كانت هذه الخدمات أكبر عامل على تكوين الثروة وقد يكون لها فضل فى زيادة الثروة اكثر من فضل الاعمال الصناعية[٣]

ويقسم (جان باتيست ساى) الاعمال الصناعية الى ثلاثة أنواع .[٤]

١ — الصناعات الزراعية أو الزراعة

---

١ Logique sociale

٢ شارل جيد — محاضرات — ص ١٥٠ جزء أول طبعة ١٩٢٦

٣ بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٨١ طبعة ١٩١٤

٤ جان باتيست ساى — رسالة فى الاقتصاد السياسى — ص ٥٧ طبعة ١٨٦١

٢ — الصناعات اليدوية أو الصناعة (manufaeture)[١]

٣ — الصناعات التجارية أو التجارة

فالزراعة عبارة عما يبذله الانسان من الجهود للانتفاع بخيرات الطبيعة، حتى وبما لاعلاقة له منها بالاعمال الزراعية اذ يدخل ضمن هذا النوع من الصناعات صيد الطيور والاسماك والمناجم. أما الصناعة، أى الاعمال التى صنعتها يد الانسان، فعبارة عن جميع الاعمال التى ترمى إلى إدخال أو إحداث تغيير عظيم على المادة « المواد الاولية » حتى تصير صالحة لسد حاجات الانسان. وأما التجارة فانها عبارة عن جميع الاعمال التى غرضها بيع ما اشتراه الانسان من الاشياء دون ادخال أى تغيير سوى نقلها من مكان إلى آخر تسهيلا لتوزيعها على المشترين (المستهلكين) وينقد (Perreau)[٢] هذا التقسيم الثلاثى لانه يجمع فى نوع واحد صناعات مختلفة، فادخل فى الزراعة صيد الاسماك والطيور والمناجم والمحاجر التى لاعلاقة لها بها

ويقسم (Dunoyer) الصناعات إلى خمسة أنواع :

١ — الصناعات الاستخراجية (extractive) كأعمال المناجم وصيد الاسماك والطيور

٢ — الصناعات الزراعية أو الزراعة وهى خاصة بالاعمال الزراعية

٣ — الصناعات اليدوية وهى عبارة عما تصنعه يد الانسان

٤ — الصناعات التجارية أو التجارة

٥ — صناعة النقل

وأضاف (Joseph Garnier)[٣] الى هذا التقسيم صناعة سادسة سماها (صناعة المعمار) وهى عبارة عن صناعة أو فن البناء الخاص بتشييد القصور والمنازل

ولم تتمكن كل هذه التقاسيم المختلفة من التفريق بين كل صناعة وأخرى تفريقاً واضحاً اذ من الصعب معرفة نوع صناعة الزبدة والجبنة والزيت هل تدخل ضمن الاعمال

---

١ يجب التمييز بين manufacture و machinofacture فالاولى عبارة عن الانتاج بواسطة الالات التى يديرها الانسان بقوته الجسمية، وقد ظهرت هذه الصناعات فى القرن السادس عشر واستمرت الى القرن الثامن عشر حيث اخترعت الالات الميكانيكية فظهرت الصناعات الميكانيكية machinofacture التى تدار بواسطة البخار أو الكهرباء

٢ محاضرات فى الاقتصاد — جزء أول ص ٨٩ طبعة ١٩١٤

٣ رسالة فى الاقتصاد السياسى والاجتماعى والصناعى — ص ٥١ طبعة ١٨٦٨

الصناعية أو الزراعية ؟ أن فى الامر شكا إذ يصح اعتبارها أعمالا زراعية أو صناعية أو زراعية صناعية معاً

وأما الخدمات فيصح تقسيمها حسب طبيعة الحاجة اليها . والتقسيم المتداول بين الناس هو تقسيم الخدمات إلى عامة وخاصة : فالثانية هى التى تقوم بها الافراد بعضهم نحو بعض ، والاولى هى الخدمات التى تقوم بها الحكومة من الاعمال النافعة للهيئة الاجتماعية[1] .

٣ — متى يكون العمل منتجاً أو غير منتج ؟

إن كل مايقوم به الانسان من الاعمال السابقة الذكر منتجة، وما عداها غير منتجة. ولقد تطورت العصور وتغيرت الانظمة الاجتماعية واختلفت الاراء فى تحديد المنتج من الاعمال وغير المنتج منها، ولذلك سنوضح فيما يلى الاراء المتضاربة فى هذا الشأن:—

بدأت الحركة الاقتصادية تأخذ شكلا علمياً بظهور (الفزيوكراتيه) لانها أول المذاهب الاقتصادية التى فكرت في تحديد الاعمال المنتجة وتفريقها عن الاعمال غير المنتجة . فاعتبر زعماء هذا المذهب أن الزراعة وأعمال المناجم والمعادن والغابات وصيد الاسماك والطيور هى وحدها الاعمال المنتجة وماعدا ذلك من الصناعات غير منتجة، لانها لا تعطى إنتاجا صافياً (وسبق الكلام على ذلك) وغاية مافي الامر أنها تغير شكل المادة وتضعها فى شكل آخر ، وليس فى هذه العملية إنتاج للثروة. ولذلك فان المشتغلين بالصناعة والتجارة يعيشون عالة على عمال الزراعة

كان الفزيوكراتيون يفهمون كلمة (انتاج) فهما ضيقاً وكانوا يعطونها معنى قاصراً لا ينطبق على الحقيقة والواقع . لان الصناع لا يقومون عند انجاز أعمالهم باقل مما يقوم به الزراع فى زراعاتهم لان كلا من الفريقين يقوم بتغيير المواد الاولية إلى أشكال جديدة تختلف عن شكلها الاصلى .

عندما يبذر الفلاح بذر القطن فى حقله ويواليه بالرى والعزق وغير ذلك من الاعمال الزراعية يحصل على لوزة القطن التي تعطيه القطن بل والبذر نفسه ، وكذلك يحصل على حبوب القمح ولذلك فان الزراع لا يخلقون شيئاً جديداً ، وانما تساعدهم الطبيعة على

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٩٠ طبعة ١٩١٤

تغيير البذور التى تبذر فى الارض بفضل ما احتوت عليــه من (البوتاس والفوسفات والنترات) فتصير نباتاً مفيداً للانسان . ولا تختلف هذه العملية الزراعية فى شيء عن عملية صانع الاحذية الذى يأخذ الجلود بعد دبغها ، فيحولها إلى أشكال مختلفة حسب اختلاف القوالب التى يفصل عليها . ولـكن رغم ماتأخــذه الجلود من الشكل الجديد (الحذاء) فان المادة الاصلية الجلدية باقية كما كانت عليه من قبل صنع الحذاء . فكما أن الصناع لا يخلقون شيئاً جديداً ، غير تغيير شكل المادة ، فان الزراع لا يعملون أكثر منهم ولا فضل لهم على غيرهم من أرباب الصناعات الاخرى . وزيادة على ذلك فان كثيراً من المزروعات لافائدة منها ولا قيمة لها بغير الصناعة ، اذ لا مصلحة للانسان فى القطن أو القمح اذا لم يتحول ، بمعرفة الصناع، إلى نسيج وملابس أو إلى دقيق وخبز

ولم تستمر تعاليم المذهب الفزيوكراتى مسيطرة إلى النهــاية على أفكار زعمائها لان Gournay و Turgot وهما من أكبر أنصاره — اعترفا بان الصناعة والتجارة منتجتان وعندئذ بدأت فكرة انتاج الصناعة بالظهور إلى أن جاء آدم سميث واعتبر أن العمل وحده هو المنتج : سواء كان من أعمال الزراعة أو الصناعة ، واعتبر خدمات الطبيب والقاضى والمحامى والاستاذوالخدم غير منتجة . ومع ذلك لم تلبث نظريته ان زالت بظهور تعاليم (جان باتيست ساى) الذى اعتبر هذه الخدمات منتجة إنتاجا غير مادى[1] ورغم ان أصحاب هذه المهن الحرة لا يصنعون شيئاً مادياً مطلقاً فان مهمتهم فى الانتاج لا تقل عن مهمة الصناع الذين يعملون ليل نهار فى المصانع لانتاج أشياء مادية ومصنوعات ظاهرة محسوسة . ولقد أراد (بلانشار)[٢] التمييز بين الانتاج المادى والمعنوى بان سمى الاول بالعمل المنتج انتاجا مباشراً : لان العامل يتولى بنفسه عملية انتاج المادة المحسوسة ويسمى النوع الثانى بالعمل المنتج إنتاجا غير مباشر ، أى معنويا غير محسوس ، اذ لا أثر له فى إنتاج مادة من المواد أو في تغيير شكلها

ان الغرض المباشر من الانتاج هو أعطاء الانسان كل ما يحتاج اليه من لوازم معاشه، أما القصد غير المباشر منه فهو تكوين الثروة دون تدخل أو استعمال مادة من

---

١ جان باتيست ساي — رسالة في الاقتصاد السياسى — ص ١١٩ طبعة ١٨٦١

٢ محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١٣٥ طبعة ١٩٢١

المواد . وانعدام المادة عند الانتاج لايحرم العمل من صفته الانتاجية . وزيادة على ذلك فان النظام الاجتماعى أوجد — بفضل قانون تقسيم العمل — روح التضامن . فالعامل المنتج للماديات يشترك بل ويتضامن فى عمله مع الموظف الذى يعمل عملا منتجاً إنتاجا غير مادى حينما يدافع عن حقوق هذا الصانع أو ذاك التاجر . ولنمعن النظر قليلا فى كيفية صنع الخبز ليتضح لنا أكبر مثل من أمثلة تضامن عمال الماديات مع عمال المعنويات : اذ تبدأ عملية الخبز بحرث الارض وبذر القمح وحصده وقتله لطحنه ثم لخبزه . ولقد سبق كل هذه العمليات الصناعية التى كانت أساسها المادة، أعمال أخرى عديدة وهى أن الانسان لم يعرف القمح الا بعد أن اكتشفه العالم Triptolème وغيره ممن اكتشفوا أنواع القمح المختلفة وكذلك يجب الاعتراف بفضل المهندس الذى نظم وسائل الرى وغيره ممن شيدوا الطواحين ، وكذلك لابد من المحافظة على القمح أثناء وجوده بالحقول فيحرسه الخفراء من شر اللصوص الذين يزجون فى السجون بناء على حكم يصدره القاضى . فكل هذه المهن والاعمال غير المادية التى يقوم بها العلماء والمهندسون والقضاة والخفراء متضامنة في انتاج الخبز مع عمال الانتاج المادى

ولقد تضاربت الآراء فيما اذا كانت صناعتا النقل Transport والتجارة منتجتين أو غير منتجتين ، لانهما لاتغيران شيئاً في المواد المنقولة أو التى يتاجر بها . فشركات النقل البحرية والبرية تنقل البضائع من جهة لاخرى دون إدخال أى تعديل أو تغيير عليها . واذا كان الامر كذلك فكيف يصح اعتبارهما منتجتين ؟ ان الفزيوكراتين اعتبروهما غير منتجتين ، وكان Mercier de la Rivière يسمى التجار (بالمتجولين أو الرحالة) Traficants وأن ما يكسبونه عبارة عن أجور يأخذونها من مجموع الثروة العامة . وسرت هذه العقيدة إلى علماء الاقتصاد فى القرن التاسع عشر لانها أثرت فى الاقتصادى الامريكى Carey [1] ويظهر ذلك فى انتقاداته وحملاته على التجارة وصناعة النقل . ولقد اندثرت هذه العقيدة الآن اذ تبين لعلماء الاقتصاد أن صناعتى النقل والتجارة منتجتان، لانهما ترفعان قيمة الشيء المنقول أو المتاجر به وتزيدان منفعته . وما الانتاج الا خلق المنفعة سواءاً كانت مادية أو غير مادية . فصناعة النقل تقوم بنقل البضائع الكثيرة من الجهات التي تكون فيها

---

(١) Principles of Social Science - 1859

قليلة القيمة إلى جهات أخرى ترتفع فيها قيمتها . والفرق بين القيمتين هو ماتنتجه صناعة النقل . وكذلك التاجر يسهل على المنتج عملية توزيع بضاعته بعرضها في الاسواق على المستهلكين فينتج عمله فائدة للمنتج وللمستهلك . وهذه الفائدة عبارة عن الفرق بين ثمن البضاعه عند تسلمها من المنتج وبين ثمنها عند بيعها للمشترى

وما الفرق بين العامل الذى يستخرج الفحم من المناجم إلى سطح الارض (الذى يعتبر الفزيوكراتيون عمله عملا منتجاً) وبين العامل الذى ينقل الفحم نفسه إلى المعامل لادارة الآلات الميكانيكية (الذى يعتبر الفزيوكراتيون عمله عملاغيرمنتج) مع أن العملية في الحالتين واحدة وهى النقل . ولا فرق بينهما الا اذا اعتبرنا أن صناعة النقل تكون منتجة متي كانت عملية النقل تسير سيراً رأسياً Vertical أى من الاسفل إلى الاعلى . وتكون غير منتجة متي كانت عملية النقل تسير سيراً أفقياً Horizontal وهذا مالا يقبله العقل السليم ؛ وكلا العملين منتج على حد سواء . وأكبر دليل على ذلك هو أن الفحم المنقول لا يرتفع ثمنه بمجرد خروجه من المناجم فقط ، بل وعند وصوله إلى المصانع والمعامل

واذا كانت صناعة النقل منتجة فكيف لا تكون التجارة كذلك مع أنها المحرك الوحيد لصناعة النقل، لانه إذا وقفت حلة التجارة وتعطلت صناعة النقل التي تسير حسب طلبات التجار ، والتاجر هو الذى يقدم البضائع اللازمة للمستهلكين ، ولولا التاجر لما توصل المستهلك إلى قضاء لوازم معاشه . واذا تمكن المستهلك من الحصول على لوازم معاشه بواسطة التاجر الم ينتج هـذا التاجر منفعة عظيمة للمستهلك ؟ وهل يجوز اعتبار العمل المنتج للمنفعة غيرمنتج للثروة ؟

وكما أن الصناعة من الامور المتممة للزراعة فان النقل والتجارة من متممات الصناعة اذ لافائدة من القطن اذا ترك على أغصانه فى الحقول ولم ينقل إلى المعامل ثم إلى الاسواق لعرضه على المشترين بواسطة التجار . وعلى ذلك فان صناعتى النقل والتجارة منتجتان مثل الزراعة والصناعة

---

٤ — عناصر العمل

العناصر التي لا بد منها ليكون العمل منتجا ثلاثة : المجهود أو العناء و.زمن . والتعليم الفني . وسنتكلم على كل من هذه العناصر فيما يأتي:

١ — المجهود أو العناء

يحتاج كل عمل إلى مجهود ، وقد يكون هذا المجهود شاقا قليلا أو كثيراً . وكثيراً مايقوم الانسان بأعمال شاقة ولا يشعر بتعبها ، لانه يأتيها ابتغاء لذته الشخصية وخصوصاً اذا لم يكن هناك ما يضطره إلى انجازها ، ولذلك ينسيه ابتهاجه بالعمل ماقد يجد فيه من ألم ومشقه . وأما الشخص الذى يعمل عملا بقصد كسب معاشه فانه يضطر الى تنفيذه بكل دقة وعناية للحصول على ما يريد انتاجه . فالرسام أو الفنان يجد لذة قوية أثناء قيامه بعمل رسم من الرسوم أو نقش من النقوش ولا يشعر بتعب قطعا .ويصير هذا العمل نفسه شاقا اذا اضطرته الظروف اليه لكسب معاشه . فالعناء عنصر من عناصر العمل المنتج

يطلق على فئة الصناع اسم (عمال) أو (الطبقة العاملة) وقد يفهم من هذه التسمية أن هذه الطبقة وحدها هى العاملة ، ولا عامل غير المشتغلين بالصناعات لانهم يعانون مشاق ومتاعب كثيرة فى أعمالهم ، ولكن هذا الاعتقاد مخالف للحقيقة لان التعب ليس مقصوراً على الأعمال الجسمية فقط بل والعقلية أيضاً، إذ كثيراً ما يكون العمل العقلى أشد إجهاداً وأكثر تأثيراً فى الصحة من العمل الجسمى[١] .

ولما لاحظ (فوريه) وجود هذا العناء في العمل أراد تنظيم الهيئة الاجتماعيـة على أساس يجعل العمل جذاباً (attrayant) مشوقا لذيذاً ، وعندئذ يقبل الانسان عليه بعاطفة الرغبة والجاذبية والميـل والانشراح . و بين ذلك فى كتابه الذى تكلم فيه علي نظامه المشهور « phalanstere » فعمل على تأسيس جمعيات يتراوح عدد الواحدة منها بين ١٨٠٠ و ١٦٠٠ عضو وتقسم كل من هذه الجمعيات الى فئات صغيرة يتراوح عدد أفرادها بين ٦ و ٩ أشخاص وتعرض على كل شخص حرف متعددة يختار منها ما يشاء ، وله أن ينتقل

(١) Villey - Principes d'économie politique - 1905

من حرفة الى أخرى حتى ولو بلغ عدد الحرف التى يتردد عليها ثمانى في يوم واحد، فتكون هذه التنقلات شبيهة بالالعاب الرياضية يستبدلها الانسان بغيرها كلما زهدها أو شعر الملل منها . ولكن لم يلاحظ « فوريه » أن فى تنقل العامل وتردده على ثمانى حرف فى يوم واحد ضياعا للوقت وضرراً للحرف نفسها وانحطاطا للصناعات إذ لا يستطيع العامل أن يتقن ثمانى حرف في آن واحد. ولهذه الاسباب لم تنجح نظريته لانها لم تؤسس على قواعد سليمة بل كان عمادها السفسطة والتلاعب بالالفاظ .

ولم يعتبر العمل شاقا حينما يقوم به الانسان لكسب معاشه ؟ ليس في الحركة تعب بل إن في عدمها مرضا ، إذ المسجون سجنا انفراديا يتعب ويمل الوحدة ويمرض وقد يعتريه الجنون أو يموت لعدم الحركة . وكثيراً ما تحتاج الالعاب الرياضية الى مجهود وتعب يزيد عما يتكبده العامل في عمله اليومى من المشقة ، وكذلك السائح الذى يتسلق الجبال الشاهقة أو الاهرام ، وراكب المراكب الشراعية الذى يريد التجديف ، أو الشخص الذى يريد السباحة فان أعمالهم الرياضية منهكة لقواهم، بل وتكلفهم مشقة أكثر مما يحتاج اليه العامل في عمله اليومى ومع ذلك فانهم يتلذذون من عملهم الشاق بينما يتظلم العمال ويظهرون كرههم لاعمالهم القليلة العناء .

ولقد كان لويس السادس عشر ملك فرنسا يتلذذ من اشتغاله بصنع الاقفال ، وكذلك كان السلطان عبد الحميد ينشرح لاشتغاله بأعمال النجارة ، بينما أن صانع الاقفال وعامل النجارة يتضرران من أعمالها اليومية ويودان لو أمكنهما الاستغناء عن صناعتهما والحصول على أبواب رزق أخرى . ويستنتج مما تقدم أن العمل يكون لذيذاً غير متعب متى كان يعمله الانسان للمسرة والرياضة ولا إلزام عليه فى تأديته . وأما اذا انقلب هذا العمل وصار واجبا محتوما انجازه للتعيش منه أصبح متعبا وهذا هو الفرق بين العمل الجذاب والعمل المتعب . وكلاهما محتاج الى حركة ومجهود ، غير أن الاول يعمل مختاراً والثانى يعمله مضطراً وكذلك الفرق بين السائح الذى يتسلق الاهرام و بين الدليل الذى يقوده ويساعده على الصعود الى القمة . فان السائح يكون متلذذاً ومختاراً لهذا العناء ، بينما يكون الدليل متألما ومضطراً لتحمل هذه المشقة لكسب معاشه .

ولاحظ (جفونس) [١] أن ما يقاسيه الانسان من المشقة عند أداء عمله يزداد

(١) W.S.Jevons - La theorie de l'economie politique -p. 85 trad. Barrault et afassa de .19o9

كلما طالت مدة العمل ، بينما أن حاجاته تقل كلما حصل على الضرورى منها. فالشخص الذى يخرج الماء من البئر يزداد مشقة كلما طالت مدة إخراج الماء وتكررت نفس العملية . وفى الوقت نفسه تقل حاجته الى هذا الماء كلما كثرت كميته وحصل على الضرورى منها لشربه وكانت هذه الملاحظة أساساً لوضع نظرية المنفعة الاخيرة الخاصة بتحديد قيمة الأشياء التى سبق الكلام عليها

٢ — الزمن

من أهم لوازم الانتاج الزمن وهو عبارة عن المدة الضرورية لانجاز العمل المنتظر الانتفاع منه . فالمدة التي يستغرقها الانسان عند ابتدائه فى العمل الى الانتهاء منه عبارة عن الوقت اللازم للانتاج ، ولذلك فانه لا بد لكل عمل من مدة معينة . وهذه المدة هى الرابطة التى تصل المنتج بالمستهلك وتلزمه بتسليم نتيجة عمله فينهاية المدة التى حددها ، ولا يكون العمل منتجاً انتاجاً نافعاً اذا لم يعط له الوقت الضرورى لانجازه

ولا يحتاج الانسان وحده الى الزمن للانتاج ، بل الطبيعة نفسها في حاجة الى هذا الوقت . ففى الاعمال الزراعية لا ينضج القطن أو القمح أو الارز الا بعد زمن معين يبتدىء من بذر البذور وينتهى عند الحصد . وتختلف المدة باختلاف العمل المطلوب ، اذ تحتاج الاعمال الزراعية والصناعية إلى أيام أو شهور حتى تأتى بالنتيجة المقصودة. وربما استغرق بناء جسر من جسور السكك الحديدية والاقنية شهوراً أوسنين . وكم من الشهور بل من السنين احتاج اليها العمل لفتح قنال السويس وقنال باناما . وأما عملية صيد الطيور وصنع الاحذية والملابس وغيرها من لوازم الحياة اليومية فتحتاج الى وقت قصير

ولقد أجهد الانسان قريحته فى البحث عن وسائل حديثه لتقصير الوقت اللازم للانتاج فامكنه تحقيق هذه الامنية بفضل اكتشاف الآلات البخارية الميكانيكية وإدخالها فى الصناعات فوفرت عليه وقتاً كبيراً لصنع حاجاته اليومية . انما لا يملك الانسان حرية التصرف فى جميع وقته ولا يمكنه تخصيصه لاعمال الانتاج لانه مقيد بقوانين طبيعية وصحية واجتماعية تجعله يخصص جزءاً من وقته للنوم ، وجزءاً آخر للراحة البدنية والرياضية، وساعات للاكل. ولذلك فان الامم الراقية حددت — بواسطة تشريع

العمال — ساعات معدودات للعمل اليومى: فمنها أمم حددتها بثمان ساعات، بينما حددتها أمم أخري بست ساعات. وهذا التحديد يختلف باختلاف حالة العمال الاجتماعية فى كل أمة من الامم. وتقدر نسبة أيام عمل أمهر عامل في السنة بثلثماية يوم على شرط ألا يمرض مطلقاً في هذه السنة. ولا يمكن للانسان الاشتغال اشتغالا منتجاً فى جميع سنى حياته فلا تحسب له سنو طفولته وشيخوخته. ويعتبر العمر الذى يتمكن فيه العامل من الانتاج بين ١٥و٥٥ [١] وانما يعتبر فى مصر من ١٨و٥٥ حسب قانون المعاشات المصرى الصادر فى سنة ١٩٠٩ فلا يقبل الموظف فى أعمال الحكومة قبل الثامنة عشرة ويسمح له بطلب معاشه متى بلغ الخامسة والخمسين. وهذا التحديد خاص بنظام العمل الحكومى. أما فيما يختص بالعمال فانهم يبدأون الالتحاق بالحرف فى التاسعة من عمرهم

ومما تقدم يتضح أن الانسان لا يمكنه العمل فى جميع ساعات يومه، ولا فى جميع أيام السنة، ولا فى جميع سنى حياته. وعلى ذلك لا تزيد عدد ساعات العامل الذى يعيش ثمانين سنة عن سدس هذه المدة [٢]

٣ — التعليم الفنى فى الصناعات

ينقسم العمل اليدوى أو المادى إلى نوعين: العمل البسيط وهو الذى لا يحتاج لاى تمرين، و يكفى لمعرفته المشاهدة كعمل الفاعل الذى يرفع الاحجار، ومساح الاحذية والكناس والشيال. وهذه الاعمال كلها لا تحتاج إلى تعليم أو تمرين. ويقنع المشتغل بها بالاجر القليل. اذ من السهل استبدالها بغيرها فى أسرع وقت. أما العمل المركب [٣] فانه عبارة عما يقوم به أصحاب المهن الحرة من الخدمات كالطبيب والمهندس والمحامى وأرباب الصناعات المعروفين بالعمال. ولا يمكن للطبيب أو المحامى أو المهندس القيام بعمله الفنى وتأدية وظيفته مالم يتخصص فى هذه الاعمال عن طريق الدراسة المنظمة والحصول على الشهادات والدرجات العلمية التى تؤهله للاحتراف بهذه المهن. وأما العمال الذين يشتغلون فى الصناعات فانهم يلتحقون بها دون الحصول على شهادات فنية أو درجات علمية، ومع

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٢٨ طبعة ١٩٢١
(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ١٦٨ جزء أول طبعة ١٩٢٦
(٣) M.Block - Les progres de la Science economique - t. 1.p.382 ed 1897

ذلك فمن الضرورى أن يحصل هؤلاء العمال على معلومات فنيــة قبل الاندماج ضمن الصناع لانه اذا لم يتعلم الصناعة التى يريد الاشتغال بها يصعب قبوله في المصانع ، وعلى فرض أنه قبل فيها فانه لا يكون صانعاً قديراً ، واذا كثر عدد أمثال هؤلاء العمال فى المصانع فلا بد أن تنحط درجة هذه الصناعة لانحطاط عمالها انحطاطاً فنياً. فالتعليم الصناعى الفنى [1] من أهم عناصر العمل المنتج انتاجاً نافعاً ، ويمكن الحصول على هذا التعليم اما عن طريق التعليم المدرسى فى مدارس الصنائع ، واما أن يحصل عليه العامل عن طريق التمرين (Apprentissage) والذى يهمنا من هــذين النوعين من التعليم الفنى هو تعليم الحرف عن طريق التمرين لانه خاص بتخريج العمال . وأما التعليم الفنى المدرسى فلا يخرج لنا عمالا بل رؤساء ورش تعلموا تعليما منظما طبقاً للبرامج المدرسية

كانت أهمية تعليم الصبية (Apprentis) الصناعات في القرون الوسطى لا تقل عن أهميــة التدريس الفني المنظم فى المدارس الآن وكانت قواعد هــذه الدراسة العملية لا تنطبق على جميع الصبية الموجودين بالورشة أو المصنع ، بل كان لكل صبي شروط خاصة ومدة معينة لتعلم الصناعة التي يريدها . وكان بين الصبي ورئيس العمل نوع من التعــاقد فيتعهد الرئيس بالتعليم والصبي بالامتثال والطاعة . وكان الرئيس لا يخشى من مزاحمة الصبي فى صناعته بعــد تتميم تعلمه لان النظام الفرنسى القديم كان يضع أمام هؤلاء الصبية عقبات ليس من السهل اجتيــازها ولا يستطيع هؤلاء الصبية الوصول إلى درجة الرياسة في احد المعامل الا اذا ساعده الحظ وتزوج ابنة رئيسه ، ولكن هذه الامنية لم تكن سهلة المنال . واذا نالها واحد من الصبية فلا ينالها الجميع

كانت الاعمال الصــناعية تنقسم فى معامل فرنســا إلى ثلاث درجات : الاولى درجة صبي (Apprenti) وهى رتبتــه أثنــاء التعــلم التى يرقى بعــدها إلى درجة زميل (Compagnon) وهى عبارة عن مدة الاختبار التى يظهر فيها الصبي كفايته الفنية ومتى تم له ذلك يرقى إلى درجة رئيس (Maître) فى احدى الورش . وليس من السهل الوصول إلى هذه الدرجة الاخيرة لان وظائف الرياسة محدودة . وكثيراً ما كان يفضل الصبي البقاء فى درجة (زميل) لانه إذا رقى إلى الرياسة ولم يجد محلا يشغل فيه هذه الدرجة أصبح بلا عمل بسبب هذه الترقية . وجاء فى الامر العالى الذي استصدره (Turgot)

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٧٠ جزء أول طبعة ١٩٢٦

في ١٢ مارس سنة ١٧٧٦ (تنحصر جميع الحرف فى أيدى عدد محدود من الرؤساء الذين لهم وحدهم الحق فى صنع و بيع لوازم التجارة ، وليس لاحد غيرهم القيام بهذه الاعمال دون الحصول على درجة الرياسة) [١]

ولقد تغير هـذا النظام فى فرنسا لدرجة أن رؤساء الاعمال أصبحوا يشكون مر الشكوى من عدم وجود الصبية فى مصانعهم و يسخطون على العمال الحاليين لعدم تدربهم وتمرنهم على صناعاتهم. ويرجع السبب فى ذلك إلى ثلاثة أمور:

١ — ادخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات جعل مأمورية العامل محصورة في تولى إدارتها بصرف النظر عن الاهتمام باتقان وتحسين الصناعة نفسها . وزيادة على ذلك فان تقسيم العمل جعل العامل لايهتم الا بجزء بسيط من الصناعة . فصانع الاحـذية لايقوم فى المصانع الـكبيرة الا باداء عملية واحدة من عمليات هذه الصناعة كأن يخيط الزراير أو النعال أو يقوم بعملية التفصيل ، وتتولى الآلات الميكانيكية عمل الجزء الاكبر من هذه الصناعة . وفى مثل هذه الصناعات يستوى الصبي والزميل والرئيس إذ لا يكلف واحد منهم باكثر من مراقبة الآلات

٢ — كانت الصناعات الـكبيرة من أهم أسباب زوال مدة التمرين الصناعى . ولقد انعدمت تقريباً من الصناعات الصغيرة لان أصحابها صاروا يخشون من الصبية لانهم متي أتقنوا الصناعة انقلبوا عليهم وأصبحوا من أكبر منافسيهم فيضيقون عليهم أبواب الرزق . وللتخلص من هـذه المنافسة كفوا عن قبول الصبية فى مصانعهم الصغيرة ، واذا قبلوهم فلا يحسنون تعليمهم ولذلك أصبح هذا النوع من التعليم الصناعى عقيما لانه يخرج عمالا غير أكفاء

٣ — وكما أهمل رؤساء الاعمال تعليم الصبية فان الاباء كرهوا تشتغيل أولادهم بغير أجر لانهم يحرصون على استغلال أولادهم ولا يقبلون تشغيلهم بلا أجر ، مع أنهم كانوا فيما مضى يدفعون للرؤساء أجراً نظير قبول أولادهم فى مصانعهم . وزيادة على ذلك فان الصبية أنفسهم أصبحوا يرفضون الاشتغال بغير أجر، لانه متي تيسر لهم كسب معاشهم انفصلوا عن عائلاتهم واستقلوا فى معيشتهم . ولقد جاءت الروح التى سرت فى الاباء والابناء مطابقة

---

(١) M . Levasseur - Histoire des Classes ouvrieres - t. 11.P.867

لمـا تتوق اليه نفس رؤساء العمال : وهو عدم تشغيل الصبية فى مصانعهم . ولذلك قل ، بل انعدم ، التعليم الصناعى الفنى العملى

ولما كان أصحاب المصانع فى شدة الحاجة إلى عمال صاروا يأخذون هؤلاء الصبية — دون خبرة ولا تعليم — ويشغلونهم في معاملهم كعمال نظير اعطائهم نصف أجر العامل المدرب المتمرن على عمله . فاصبح وجود هذه الفئة الصغيرة من العمال وقبولهم فى المصانع بأجور زهيدة خطر يهدد فى كل آن حياة العمال . ومن هنا نشأ الخلاف بين رؤساء العمل والنقابات التى أرادت الدفاع عن المهددين من العمال بالطرد من أعمالهم والحرمان من كسب قوتهم الضرورى فحتمت على رؤساء الاعمال تحديد عدد الصبية اللازمين لهم فى مصانعهم بشرط عدم تجاوز العدد المتفق عليه.

ولما ساءت حالة الصبية فى فرنسـا وساءت صـناعاتهم فكرت الحكومة فى تطبيق القانون القديم الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٥١ الذى يحتم على رئيس الورشة تعليم الصبية الصناعة المتفق عليها عند قبولهم فى ورشته تعليما صحيحاً . ولما لم يذكر هذا القانون طريقة لمراقبة تطبيقه تعهدت النقابات القيام بهذه المراقبة، ولما تذمر رؤساء العمال من هذا التدخل فى أعمالهم خفضت الحكومة الضرائب لكل رئيس يخضع لهذه المراقبة . ومع ذلك كله كان هذا القانون ناقصاً لأنه لا يلزم الآباء إرسال أبنائهم إلى هذه المصانع كصبية للتعليم بدون أجر كما هو الحال فى التعليم الاولي الاجبارى . وعلى فرض أن أصبح هـذا التعليم الصناعى إجبارياً ، كماهو فى ألمانيا ، فانه لا يخلو من العقبات التى تقف فى طريقه عند الرغبة فى تنفيذه ، خصوصاً عند ما يطلب من العامل أن يتلقن التعليم الأولي الاجباري . واقترح البعض حلا لهذا الاشكال : أن يشتغل الصبي فى الورشة أو المصنع بالحصول على التعليم الصناعى العملى على شرط أن يؤذن له ببعض ساعات يتغيب فيها لحضور الدروس الأولية فى القراءة والكتابة وشيء من المعلومات العامة الضرورية له في حياته العملية [1] وهذا هو المتبع فى ألمانيا ، والمطلوب اتباعه فى فرنسا . أما فى انجلترا فيتبع أحد أمرين : إما أن يشتغل الصبي نصف يومه فى الأعمال الصناعية والنصف الآخر فى الدراسة الأولية وإما أن يشتغل يوماً فى الصناعة ويوماً فى الدراسة الأولية ، وبهذه الطريقة تترقى مداركه من الوجهة الفنية ، ومتى أتقن الفن فلا بد أن تتقدم الصناعة .

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٧٤ جزء أول طبعة ١٩٢٦

ولقد دلت التجارب على أن قصر التعليم الصناعى على ما يحصل عليه الصبية فى المصانع لا يأتى بالفائدة اللازمة لتحسين معلوماتهم . واذا اقتصر هـذا التعليم الفنى على ما يتلقاه الصبية في المدارس فان هذا لا يكفى لترقية الفنون والصناعات ، لأن العامل المتخرج من الورشة فقط يجهل كل الجهل المبادئ العلمية المرتبطة بصناعته ، وكذلك خريج المدارس الصناعية يجهل تماماً الأمور الفنية العملية المرتبطة بصناعته ، وزيادة على ذلك فانه يأنف الاشـتغال جنباً لجنب مع خريجى الورش العملية لاعتقاده أنه أكبر منهم باعاً وأوسع اطلاعاً وأغزر علماً وأكثر مادة ، ولذلك فانه: إما أن يفتح لنفسه ورشة مستقلة يديرها ، اذا ساعدته ماليته ، وإما أن يلتحق باحدى وظائف الحكومة . واذا هجر الصناعة جميع المتعلمين فلا بد من انحطاطها .

واقترح بعض علماء الاقتصاد الجمع بين التعليم الفنى الصناعى العملى والعلمى ، ولا شك أن هذا الرأى وجيه لا بأس من اتباعه لتخريج رؤساء اكفاء لأنه من الصعب تكليف جميع العمال الالتحاق بالمدارس الفنية ، وإنما يكتفى بأن يكون قادة الصناعة على علم ودراية بما يشرفون عليه من الصناعات .

الفصل الثالث

رأس المـال

١ — تعريف رأس المال ٢ — كيف يتكون رأس المال ومتى يكون منتجاً ؟ ٣ — أنواع رأس المـال ٤ — رأس المـال المنتج ورأس المـال المربح ٥ — رأس المال الثابت ورأس المال الدائر ٦ — كيفية توزيع رأس المـال على مختلف فروع الانتاج ٧ — قانون الدخل غير المتناسب مع نفقات الانتاج ٨ — الاشتراكيون ورأس المال .

١ — تعريف رأس المـال

ان أهمية رأس المال ، فى عصرنا الحاضر ، عظيمة لدرجة أنه يكاد لا يستطيع إنسان القيام بعمل من الأعمال الاقتصادية بغير رأس المال . ورغم هذه الأهمية فانه مأخوذ مما

مهدته الطبيعة للانسان من عناصر الانتاج الأخرى ، ولذلك لا وجود لرأس المال دون اشتراك الطبيعة والعمل فى تكوينه .

حقيقة انه لا توجد صناعة من الصناعات ولا حرفة من الحرف إلا يحتاج المشتغل بها الى رأس مال لانجاز أعماله. فالصياد فى حاجة الى بندقيته، وصياد الأسماك الى شبكته وسنارته ، والنجار الى أخشابه والآلات اللازمة للنجارة ، والخياط الى مكنته ومقصه وخيطه ، والزبال الى مكنسته وسلة الزبالة . وهكذا كل صانع محتاج الى أدوات صناعته، وحتى المحامى فى حاجة الى مكتبة قيمة ليرجع الى ما فيها من الكتب لتحضير قضاياه . والطبيب الى أدواته الجراحية إذا كان جراحاً ، والى معمل اذا كان محللا بحاثا . والمهندس الى أدواته الهندسية . والمؤلف الى الكتب التى يسترشد بها والى قلمه وعلمه الذى تلقاه أثناء دراسته العالية. وكل هذه الأدوات المادية والمعنوية هى رؤوس أموال بالمعنى الاقتصادى

تكلم الفزيوكراتيون خصوصا (تيرجو) على رأس المال وإنما حصروه فى المال الذى كانت تسلفه الأفراد للغير بفائدة ولكن هذا المال ليس وحده هو المقصود من رأس المال. بل انه جزء بسيط منه . وكان آدم سميث أول من تكلم على رأس المال بطريقة واضحة فى كتابه حيث قال : (عند ما يملك الانسان كمية وافرة من المال لسد حاجاته شهوراً أو سنين فانه يستثمر أكثره للحصول على إيراد ويحتفظ بالباقى لقضاء لوازمه حتى يحصل على إيراد الجزء الأكبر، وبذلك ينقسم ماله إلى قسمين : الأول يعطيه إيراداً وهو رأس المال. ويقوم الثانى بنفقات معاشه) [١] وهو مخصص للاستهلاك .

عرف (Mac Culloch) رأس المال بأنه عبارة عن : (أجزاء مما أنتجته الصناعة وخصصت للانتفاع بها فى الحال إما لقضاء لوازم الانسان وإما لتسهيل أمور الانتاج)[٢] ويعتبر (Mac Culloch) و (J. B. Say) أن كلمة (رأس المال) مرادفة لكلمة (ثروة) فقال أولهما : (إن الحصان الذى يجر عربة المتنزه منتج مثل الحصان الذى يجر عربة النقل). لأن الأول ينتج سروراً للمتنزه بينما يرفع الثانى قيمة البضاعة المنقولة: أى أن الاول ينتج إنتاجا معنويا والثانى ينتج إنتاجا ماديا . أما (Say) فلم يميز بين رأس المال المنتج ورأس

---

(١) Wealth of Nations - Book 11. ch. 1.

(٢) Principles of political economy - vol, 1. p. 106 ed. 1851

المال المربح ولم يتكلم فى كتابه إلا على النوع الاول [١] . مع أن كل رأس مال هو عبارة عن ثروة ، وليست كل ثروة عبارة عن رأس مال [٢] لان رأس المال جزء لم يستهلك من الثروة التى سبق إنتاجها .

فيظهر للانسان، في أول الامر، أن الثروة مقسمة إلى قسمين: القسم الاول يستعمله الانسان لقضاء حاجاته اللازمة لمعاشه وهو مايسمى (بمال الاستهلاك أو التمتع) [٣] وانما لا يصح أن يفهم من لوازم الاستهلاك أو مال الاستهلاك اللوازم التى تستهلك فى الحال بل يدخل ضمنها الصور التى تعلق على الحيطان في المنازل لتزينها والفضيات . وكل هذه اللوازم المنزلية غير منتجة ولا مر بحة وانما هى فقط جالبة للتمتع والسرور. وأما القسم الثانى فهو ما يخصص من الثروة للانتاج أو لانتاج الآلات التى يستخدمها الانسان فى المصانع أو لتأسيس مصانع لانتاج مايلزم للانسان وهذه هى مانسمى برؤوس الاموال

ويوجد أشياء قد تعتبر لوازم استهلاك وفي حالة أخرى تعتبر رءوس أموال . فالفحم اذا استعمل لادارة الآلات البخارية يعتبر رأس مال واذا استعمل للتدفئة فهو مال للاستهلاك ، وكذلك الحصان الذى يجر عربة النقل يعتبر رأس مال. أما الحصان الذى يستعمل لجر عربة التنزه فهو مال مستعمل للتمتع . والحديقة التى تستعمل لزرع الازهار المخصصة للبيع فى الاسواق فانها رأس مال وأما اذا خصصت للنزهة فانها مال للتمتع [٤]

يقسم (شارل جيد) [٥] و (بيرو) تعريف رأس المال إلى تعريفين : الاول عام متداول بين الناس ، والثانى خاص بالاقتصاد السياسى . واما بلانشار [٦] فانه يقسم رأس المال إلى قسمين أيضاً ولكنه يسمى احدهما (تعريف الجماعة) والاخر (تعريف الفرد) [٧]

وعرف (بيرو) رأس المال بانه (كل ثروة نتجت عن عمل سابق وحفظت لاستخدامها

---

(١) J. B. Say - Traite d'économie politique - livre 1, ch. III et IX ed. 1851

(٢) Cauwés - Précis d'economie politique - t. 1. 132 ed. 1879

(٣) - les biéns de consommation ou de jouissance — Canwes - t. 1. p. 133ed. 1879; Gide - Cours - p. 138 ed;1913

(٤) Perreau - Cours - t. 1. p. 102 ed. 1914

(٥) جيد — محاضرات — ص ١٧٩ جزء أول طبعة ١٩٢٦ وبيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٠ طبعة ١٩١٤

(٦) بلانشار— محاضرات — جزء أول ص ١٤٣ طبعة ١٩٢١

(٧) De la sociète ou du particulier

فى إنتاج ثروة أخرى)[١] وأما معنى رأس المال المتداول بين الناس فهو عبارة عن (كل قوة استخدمت للحصول على مكسب غير ما يكسبه صاحبها من عمله اليومى [٢] أو كما يقول بلانشار (كل ثروة أتت بايراد) [٣] ولذلك مشهور بين الناس أن أسهم الشركات والسندات المالية هى رؤس أموال لانها تأتى بفائدة . وهذا التعريف قريب مما كان يفهمه الفزيوكراتيون من رأس المال

وعرف (بلانشار) رأس المال الخاص بالجماعة أنه الثروة التى استعملت لانتاج ثروة أخرى [٤] أو كما يقول (Beauregard) إنه الثروة التي يرجع الفضل فى تكوينها الى إنتاج سابق والتى خصصت للحصول على ثروة جديدة) [٥] ولقد عرف (بلانشار) رأس المال الخاص بالافراد بأنه (كل شيء يمكن الانسان من الحصول على إيراد دون أن يكلفه أى عمل) مثل الاسهم والسندات المالية . وهذا التعريف مشابه لما قاله (جيدو بيرو) فى تعريفهما رأس المال المتداول بين الناس . ويشابه تعريف (بلانشار) لرأس مال الجماعة تعريف (جيدو بيرو) لرأس المال بالمعنى الاقتصادى . وانما الفرق بين التعريف الاقتصادى لرأس المال والتعريف المتداول هو أن رأس المال ينتج أو بعبارة أوضح آلة للانتاج حسب المعنى الاقتصادى ولكنه جالب للايراد فقط حسب المعنى المتداول . ويرجع الفضل فى التفريق بين المعنيين الى العالم الالمانى (Diihring) سنة ١٨٧٢ و يقال ان (Rodbertus) سبقه فى ذلك حيث جاء فى كتابه [٦] (لا يمكن فحص كثير من المسائل الاقتصادية خصوصاً المتعلق منها بالعمال فحصاً دقيقاً إذا لم يميز بين هذين المعنيين الذين لم يهتم بهما أحد)

وليس المقصود من القول بأن رأس المال (يستعمل للحصول على ايراد) هو ان هذا المال يستخدم فى الانتاج كآلة من آلات الانتاج بل إنه يستعمل لمساعدة الغير فى الانتاج ، وعلى ذلك فانه ينتج ربحاً من غير أن يكلف صاحبه أى عناء ، وانما كل ما فى

---

(١) بيرو — محاضرات جزء أول ص ١٠١ طبعة ١٩١٤
(٢) جيد — محاضرات — ص ١٧٩ جزء أول طبعة ١٩٢٦
(٣) بلانشار — محاضرات — جزء أول ١٤٣ طبعة ١٩٢١
(٤) Beauregard Precis de economie politique p.8I
(٥) Bohm-Bawerk-Histoire des theories de l' interet el de capital
(٦) Rodbertus-Capital — p 248

الامر أنه يعطيه حق مراقبة استخدام ماله ليسهل عليه فيما بعد الحصول على ما ينتظره من الارباح

لا يوافق الاشتراكيون على المعنى الاقتصادى لرأس المال الذى يعتبر جميع أدوات الانتاج رأس مال ، إذ يقولون إن هذا التعريف ينزع عن رأس المال معناه الطبعى ، ولذلك استبدلوه باسم آخر وهو (رأس المال القانونى)[1] ورأس المال فى نظرهم عبارة عن فئة أو نوع تاريخى (categorie historique) يظهر للانسان ثم يحتجب عنه بعد حين. ويفضل المعنى الاقتصادى عن هذا المعنى لأن الاول (الاقتصادى) ينظر إلى رأس المال من حيث صفاته ومزاياه الحقيقية . وأما المعنى الثانى (القانونى) فينظر الى رأس المال من حيث مميزاته الخيالية والسطحية

وقال (كارل ماركس) فى كتابه (رأس المال) : إن رأس المال عبارة عن (العمل المتجمد) وأنه (عمل ميت شبيه بالشبح — vampire — الذي يستمد قوته من قوة العمل الحى)[2] وكان رأس المال آلة فى أيدى العمال يستخدمونه فى جميع أعمال الانتاج فصار يسحب منهم شيئاً فشيئاً حتى استولى عليه الاغنياء العاملون منهم والعاطلون وأصبحوا لا يساعدون العمال به بل صاروا يتحكمون فيهم . ولذلك يبذل زعماء العمال جهدهم لمحو رؤوس الاموال والرأسمالية . ويبالغ الاشتراكيون فى كرههم لرءوس الاموال لان فناء الرأسمالية فناء للثروة . واذا انعدمت الثروة انتشر البؤس بين جميع الطبقات . ومتى عم البؤس ساد الشقاء

وعرف (Colson) رأس المال بأنه : (كل انتاج توفر ليستعمل فى إنتاج ثروة أو خدمات أخرى)[3] وعرف التوفير بأنه : (الاحتفاظ بجزء من الثروة لاستخدامه في قضاء حاجة الانسان فى المستقبل) ولكن (M. de Saint Chamans) ينكر تكوين رأس المال عن طريق التوفير[4]

وفي الواقع ليس فى استطاعة الانسان تكوين ثروة دون مساعدة ثروة أخرى مادية

---

(١) استعمل المسيو (chtelain) هذا الاصطلاح في مقال كتبه فى مجلة الاقتصاد السياسى تحت عنوان (رأس المال الاقتصادي ورأس المال القانونى) ص٦٧٣ سنة ١٩٠٥

(٢) Karl Marx-Le Capital-t.I.ch,x.

(٣) Cours d' economi politique t.I. p 19 ed 1919

(٤) Traite de' economie po'itique t III

كانت أو معنوية ولكن ما هى الثروة الاولى التى ساعدت الانسان على تكوين رأس المال ؟ ان الثروة الاولى التى ساعدت على تكوين رأس المال محصورة فى الادوات الاولى التى استخدمها الانسان في أول وجوده على سطح الارض لصيد ما يحتاج اليه من الطيور اللازمة لمعاشه . ولاشك أنه كان لا يملك وقتئذ أكثر من عصا استخرجها من الاشجار وأحجار أخذها من الجبال . وكان هذا في العهد الحجرى وكلما تقدم الانسان فى المدنية تحسنت أدوات انتاج الثروة

٣ — كيف يتكون رأس المال ومتى يكون منتجا ؟

قال أرسطو (لم تلد حقيبة مملوءة بالريالات ريالا واحداً) أى أن رأس المال وحده عقيم غير منتج لولا استثماره بعمل الانسان ومساعدة الطبيعة ، إذ للعمل شأن كبير في تكوين رأس المال لدرجة أن بعض العلماء ذهب الى اعتباره العنصر الوحيد للانتاج . فقال (Dunoyer) ليس للانتاج الا عامل واحد وهو الانسان[١] وقال (Bohm-Bawerk)[٢] ان رأس المال عبارة عن إنتاج وسيط (produit intermidiaire) أى أن رأس المال عبارة عما انتجه الانسان من عمل سابق لمساعدته فى انجاز عمل لاحق أى أن العمل له الفضل الاكبر فى الانتاج

ويقول (N.Senior) إن عوامل الانتاج ثلاثة العمل والطبيعة ورأس المال غير انه يفضل استبدال اسم رأس المال بكلمة (الامساع أو التوفير) أى (الامتناع فى الحال عن الانتفاع بشىء ليستعمل فيما بعد لانتاج فائدة)[٣] فانتشرت فكرة التوفير لدرجة أنها أصبحت من الامثال السائرة (ان من أراد الغنى فعليه بالعمل والتوفير) والاعتقاد بأن الامتناع (abstention) مكون لرأس المال غير صحيح لان (الحركة) من لوازم العمل بينما ان (عدم الحركة) من لوازم الامتناع . وكيف يتسنى لشىء عديم الحركة أن يكون منتجاً ؟ ويؤكد (Courcelle Seneuil) أن التوفير نوع من أنواع العمل إذ من لوازم العمل أن يجهد الانسان نفسه عند الانتاج وفى التوفير إجهاد ومشقة . ولكن مشقة التوفير

---

(١) جاءت فى كتاب — بلوك — تقدم علم الاقتصاد — جزء أول ص٣٥٣

(٢) مقاله نشر فى مجلة الاقتصاد السياسى سنه ١٨٨٩

(٣) W.Senior - Principes fondamentaux d' economie politique P.309tad. Billaud 1835

لانشابه تعب الانتاج الفعلى . وليس كل تعب منتج لرأس المـال، لان الانسان إذا كف أو أضرب عن الاكل لا يحصل على رأس مال رغم أن هذا الامتناع يكبده مشقة وألماً . وانما المقصود من أن التوفير يكون رأس المال هو أنه اذا استهلك الانسان الثروة كلها عند الانتاج لا يستطيع تكوين رأس المال وعلى ذلك فان التوفير وسيلة من الوسائل الموصلة إلى تكوين رأس المال ولكنه ليس بغاية . ولاشك أن هناك فرقاً بين الوسيلة والغاية . فاذا استهلك الانسان جميع البيض الموجود فى العالم لا يمكنه الحصول على دجاج واذا أكل أو قتل جميع الطيور فانها تنقرض من الوجود . وليس التوفير وحده مكوناً لرؤوس الاموال لانها تتكون أيضاً من زيادة الثروة التى ينتجها الانسان عن التى يستهلكها وينشأ هذا الفرق عن أحد أمرين : أما أن يكون الانتاج زيادة عن حاجات الانسان فيحفظ الفرق ليضاف الى رأس المال الاصلى . وأما أن يكون الانسان مدبراً غير مسرف فى قضاء حاجاته فما بقى من تدبيره وتبصيره يكون رأس مال جديد يضاف الى رأس المال الاصلى

يقول (yves Guyot) ان كل منفعة مكونة لرأس المال . وذهب فى مبالغته الى اعتبار العملية الجراحية التى يجريها الطبيب لمريضه رأس مال [١] ولقد يؤدى هذا الافراط فى تقدير المنفعة الى عكس المقصود منها لأن العملية الجراجية قد تنجح أولا تنجح واذا نجحت فانها لا تكون غير مايحصل عليه الطبيب من الاجر . والاجر ليس برأس مال . واذا لم تنجح العملية فربما ينشأ عن هذا الفشل تسوىء سمعة الطبيب أى ان الجراح يخرج من عمليته خاسراً . وربما يصاب الطبيب بمرض يودى بحياته بسبب العدوى أو التسمم الذى قد ينتقل من المريض الى الطبيب . وهل يصح بعد ذلك اعتبار المنفعة رأس مال؟

ويقول جفونس أن وظيفة رأس المال محصورة فى امداد العامل بما يلزمه من أدوات الانتاج وهذه الادوات نفسها تكون رأس مال جديد ولكنه لا يتكون الا بعد (وقت) معين وعلى ذلك فانه يعتبر الوقت هو المكون لرأس المال [٢] ويعضده فى هذا الرأى (Paul Leroy - Beaulieu) [٣] وان في هذا الرأي تشابها لما قاله (N. Senior)

---

(١) La science economique p.78 en 1881

(٢) بلانشار ــ محاضرات ــ جزء أول ص ١٤٨ طبعة ١٩٢١

(٣) رسالة نظرية وعملية فى الاقتصاد السياسى ــ جزء أول ص ١٩٨

ولا يسلم كوفيس بأن يكون التوفير سبباً أساسياً لتكوين رأس المال . وانما هناك سبب قوى لتكوينه وهو فن الصناعة ونبوغ الانسان فيه ، اذ تزداد الثروة العامة كلما اكتشفت الصناعة اختراعا جديداً وهذا أساس تكوين رأس المال [1]

يتكون رأس المال حقيقة من عاملين أساسيين وهما : العمل والطبيعة . واذا تكون رأس المال فمتي يكون منتجاً ؟

يقال إن كل رأس مال لا بد أن يعطى ايراداً كما تعطى الشجرة أزهارا أو فاكهة حسب نوعها ، أو كما تعطى الدجاجة بيضاً يصير فراخا . وعملا بهذه النظرية قد ينتج الجنيه الواحد أرباحا طائلة حسب الربح المركب . ويصبح رأس مال عظيم اذا وضع فى مشروع واستمر فيه مدة طويلة . ولكن هذه النظرية سقيمة ووهمية اكثر منها حقيقية ، لان المال لا يلد شيئاً من نفسه فاذا ملئت خزينة بمليون من الجنيهات وأغلقت لعشرين سنة ثم فتحت بعد هذه المدة فان عدد هذه الجنيهات ثابت لا يتغير . فالمال من غير عمل الانسان لا ينتج شيئاً

ولقد أجاب (Bentham) على هذا الاعتراض بأن الاغنام اذا اجتمعت بعضها ببعض وحبست فى مكان واحد فلا بد أن تلد أغناما يزداد عددها دون تكليف الانسان أقل مجهود . ولكن لم يلاحظ (بانتام) أن الاغنام منتجة من طبيعتها اذا اجتمعت الذكور والاناث . ولو سلمنا بصحة هذه النظرية لوجب علينا اعتبار الانسان رأس مال مهما انحطت قيمته ، لانه اذا وضع عدد من الرجال مع عدد من الاناث فى مكان واحد واختلط الجنسان بعضهما ببعض فان الانتاج يكون عظيما ويزداد تعداد الجنس البشرى

ان رأس المال باعتباره مادة أولية من مواد الانتاج لا يخلق شيئاً من نفسه دون تدخل الطبيعة والعمل . فالقمح لا ينمو بغير عمل الانسان ومساعدة الطبيعة . وكثيراً مايظن الناس أن فى إمكانهم الحصول على أرباح طائلة وزيادة ثروتهم من غير عمل بايداع أموالهم فى المصارف المالية أو بشراء سندات مالية أو أراض زراعية أو منازل . ولكن هذا زعم باطل لان المصارف تستخدم الاموال المودعة عندها وتستثمرها فى أعمال ومشروعات مالية واقتصادية وتعطى لاصحابها جزءاً من الارباح نظير الانتفاع بأموالهم

---

(١) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١٣١ طبعة ١٨٧٩

وعلى ذلك فان الاموال المودعة فى المصارف على اختلافها لا تلد أرباحا من نفسها ، بل إن يد الانسان هى التي تستغلها

٣ – أنواع رأس المال

أنواع رأس المال عديدة نكتفى بذكرها على سبيل التذكير لا على سبيل الحصر وهى:

١ — الاملاك والثروة المخصصة للانتاج فى الصناعات كالمواد الاولية على اختلاف أنواعها والآلات البخارية وغيرها

٢ — الاملاك أو الثروة المخصصة للانتاج فى التجارة وأعمال النقل كالبضائع وجميع وسائل نقلها والمخازن التجارية

٣ — الاملاك أو الثروة المخصصة للانتاج فى الزراعة كالاراضى الزراعية والمناجم

٤ — وسائل التبادل كالنقود

لم يتفق علماء الاقتصاد على اعتبار العقارات والنقود رؤوس أموال [1] فمنهم من لا يعتبر الارض رأس مال لأنها من عناصر الانتاج الطبيعية فلا يجوز أن تكون في الوقت نفسه متصلة بعنصرين مختلفين : هما الطبيعة ورأس المال . وعلى فرض اعتبارها رأس مال ففى أى الأنواع يمكن إدخالها ؟ أهى نوع مستقل بذاته ؟ أم يمكن إدخالها فى رأس المـال المربح (lucratif) الذى هو ينبوع ثروة الملاك ؟ إنه لا يمكن إنكار أثر الارض فى الانتاج الزراعى ، وهذا وحده كاف لاعتبارها رأس مال من بعض الوجوه . واذا صح ذلك فمن الجائز اعتبار النقود رؤوس أموال أيضاً ، لانها تستعمل كآلة للتبادل ،وسواء اســتعملت النقود لدفع أجور العمال أو اســتخدمت لشراء آلات العــمل أو للحصول على المواد الأولية أو استعملها صاحبها لادارة حركة أعماله أو أقرضها لغيره فانها استعملت فى جميع هذه الاحوال للانتاج . ولذلك يصح اعتبارها رؤوس أموال منتجة . واذا سلفها صاحبها لغرض آخر غير أغراض الانتاج فانها تعتبر رؤوس أموال مربحة . على أن (Chatelain) يرى أن رؤوس الاموال دائما مربحة ، ولا يعتبرها بأى حال من الأحوال منتجة (productif) إذ ليس فى استطاعتها الانتاج من نفسها بل كل ما فى إمكانها هو أن تستعمل فى الأعمال التجارية

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٠٣ طبعة ١٩١٤

للحصول على مكسب . واذا استخدمت للحلى والزينة (مثل قطعة الذهب ذات الخمسة جنيهات المصرية التى سكت سنة ١٩٢٢) فلا تعتبر رأس مال لانها من الأشياء المستهلكة

وقد يعطى للنقود أحياناً اسم (رأس مال قيمى) [١] لتمييزه عن غيره من رؤوس الأموال المعروفة باسم (رأس مال طبعى)[٢] والمقصود من ذلك أن الثروة المكونة (لرأس المال الطبعى) لا تستطيع القيام بمهمة رأس المال فى الانتاج إلا حسب شكلها وخواصها الطبيعية المتعلقة بكل نوع منها . وأما (رأس المال القيمى) فيأخذ الشكل الذى يناسبه ويرجع ذلك إلى قيمة النقود وقوة استعمالها فى أمور التبادل[٣] .

٤ — رأس المال المنتج ورأس المال المربح

ميز علماء الاقتصاد بين رؤوس الأموال المستعملة فى الانتاج المباشر وبين التى تعطى لصاحبها إيراداً أو ربحاً ، أى التى تستخدم فى الانتاج بطريقة غير مباشرة . وسمى النوع الاول : (رؤوس أموال منتجة) ، والثانى : (رؤوس أموال مربحة) ووافق (Bohm - Bawerk) فى كتابه (رأس المال) على هذا التفريق ، غير أنه سمى النوع الاول (رؤوس أموال اجتماعية) والثانى (رؤوس أموال فردية) لان النوع الاول يستعمل فى الانتاج لمصلحة الجماعة (الهيئة الاجتماعية) بينما لا ينتفع من الثانى الا صاحب المال وحده . وينكر (Villey) وجود رأس المال المربح أو رأس المال الفردى إذ تدخل هذه الاموال ضمن رأس المال الاجتماعى ولان الربح الذى يعطيه هذا المال مأخود بطريقة غير مباشرة ممن انتفع بهذا المال فى أعمال الانتاج . ولكن هذا الزعم غير صحيح إذ لا بد من التمييز بين رؤوس الاموال التى تستعمل مباشرة فى الانتاج وهى رؤوس الاموال المنتجة وبين رؤوس الاموال التى تستعمل بطريقة غير مباشرة فى أعمال الانتاج وهى رؤوس الاموال المربحة . وزيادة على ذلك فان تقسيم رؤوس الأموال الى رأس مال اجتماعى ورأس مال فردى يؤدى الى الخلط لان رؤوس الاموال الفردية تستعمل بطريقة غير مباشرة لانتاج ما تحتاج اليه الجماعة . ولذلك فقد فضل الكثير من علماء الاقتصاد تقسيم رأس المال الى منتج ومربح

ورأس المال جزء من الثروة ولكن كيف يميز هذا الجزء ؟ وهل يعتمد فى هذا التمييز ؟

---

(١) Capital - valeur

(٢) capital - nature

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٠٤ طبعة ١٩١٤

وهل يعتمد في هذا التميز على طبيعة الثروة أو على ارادة المالك ؟ وللوصول الى ذلك لا بد من معرفة أمرين :

١ — ان رأس المال هو مجموع وسائل الانتاج التى يحفظها الانسان أو يخصصها للصناعات . ومن هنا يعلم أنه قوة مادية للانتاج . واذا اعتبرناه كذلك فلا داعى للاهتمام بالعلاقة التى بين صاحب المال وغيره من الناس، حتى ولا الاهتمام بالغاية التى حفظ المال لها وفى هذه الحالة ينظر الى رأس المال حسب الشىء نفسه (objectivement) أو بعبارة أخرى حسب كونه منتجاً

٢ — وليس رأس المال منتجاً فحسب ، بل منه ما يكون مربحاً وفى هذه الحالة ينظر اليه حسب مالكه (subjectivement) أى حسب رغبة صاحب رأس المال فى الانتفاع بماله. ومنعاً لخلطه برأس المال المنتج المؤسس على الشىء نفسه يجب تسميته رأس مال مربح[١]

ولقد بحث الاقتصادى الامريكى (Irving fisher) فى كتابه [٢] عن طبيعة رأس المال فاعتبر أن الثروة تصبح بعد تكوينها رأس مال . وأما الثروة التى فى حالة التكوين فتعتبر مكسباً أو ايراداً . ووافق (Roscher.) على هذا التقسيم (منتج ومربح) [٣] .

ويعتبر (شارل جيد) الاسهم والسندات المالية رؤوس أموال مربحة إذا عبرت عن أعمال البورصات وأما اذا عبرت عن أعمال منتجة كالمناجم والسكك الحديدية والمصانع والمصارف فانها رؤوس أموال منتجة [٤]

٥ — رأس المال الثابت ورأس المال الدائر

رؤوس الاموال ليست خالدة بمعنى أنها لا تبقى دائماً فى حيز الوجود . لانها تتلاشى بمجرد استعمالها فى الانتاج أو قد تتجدد بعد زمن طويل ولذلك يميز بين رأس المال الثابت (fixe) ورأس المال الدائر (circulant) قال (مالتس) [٥] (أن رأس المال الثابت هو الجزء المخصص من الثروة للاعمال المنتجة أرباحاً مع عدم زواله .وأن رأس المال الدائر

---

(١) كوفيس — موجز فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١٢٢ طبعة ١٨٧٩

(٢) De la nature du capital et du revenu - 1911

(٣) Traite d' economie pobitique - t.l.p.82

(٤) محاضرات في الاقتصاد — ١٤٠ طبعة ١٩١٣

(٥) Mallhus - Definitions - N. 16.17

هو الجزء المخصص من الثروة للاعمال المنتجة أرباحاً مع زواله) أى أن رأس المال الثابت لا يستهلك فى أعمال الانتاج ، بينما رأس المال الدائر يستهلك عند استعماله للانتاج

ويقول (Mac Culloch) [1] (إن رأس المال الدائر هو الجزء السريع الاستهلاك من الثروة كالمأكولات والملبوسات وغيرها من ضروريات المعيشة . وأما الحيوانات والمنازل والماكينات والآلات التي تستعمل فى الانتاج فانها رؤوس أموال ثابتة) فرؤوس الاموال الدائرة أو المتداولة هى التى لا يمكن استعمالها غير مرة واحدة ، اذ لا بد من زوالها بمجرد استخدامها فى أعمال الانتاج . فاما أن تتحول هذه الاموال إلى شيء جديد أو تستهلك كالقمح الذى يبذر فى الحقول والاسمدة التى تستعمل لتقوية الاراضى الزراعية والفحم الذى يستهلك فى الوقود والقطن الذى يستعمل للاقمشة . وأما رؤوس الاموال الثابتة فانها عبارة عن الاموال التى تستعمل مراراً فى الانتاج دون استهلاكها فى الحال. ولكنها قد تستهلك بعد زمن طويل كالالات الميكانيكيةوالمنازل وقد لا تستهلك كالارض ومع ذلك فان ثبات وعدم ثبات رؤوس الاموال موقوف في كثيرمن الاحوال على طريقة استخدامها . فالالات يعتبرها أصحابها رؤوس أموال ثابتة بينما يعتبرها العمال الذين صنعوها رؤوس أموال دائرة لانهم متى أتموا صنعها يعرضونها في الاسواق للبيع . وكذلك النقود تكون رؤوس أموال دائرة اذا استخدمت في دفع أجور العمال الذين يشتغلون فى أمور الانتاج ولكنها تعتبر رؤوس أموال ثابتة اذا استخدمت في التسليف . ويظهر مما تقدم أنه لايمكن وضع حد حاسم لفصل رؤوس الاموال الثابته عن رؤوس الاموال الدائرة لانه يجوز اعتبار كل منهما محل الاخر حسب طريقة الانتفاع بهذه الاموال والتمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال الدائر لايخلومن فائدة . وتنحصر هذه الفائده في ثلاثة أمور [2] :

١ — لا بد وان يوجد فى كل أمة تناسب بين رؤوس أموالها الثابتة ورؤوس أموالها الدائرة . واذا وجهت أمة من الامم عنايتها الى الاكثار من رؤوس الاموال الثابتة مثل مد السكك الحديدية وانشاء الترع والاقنية فانها ترتكب شططاعظيما ، لان شدة اهتمامها بنوع واحد من أنواع الانتاج تحرم أعمالا أخرى قد لاتكون أقل أهمية من السابقة من الانتفاع بهذا المال . وبالعكس اذا صرفت أمة من الامم كل جهدها فى زيادة رؤوس

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١١٥ طبعة ١٩١٤

أموالها الدائرة دون الاهتمام بتكوين رؤوس الاموال الثابتة فانها تخطىء كل الخطء لانها تحرم غيرها من الانتفاع بمزايا رؤوس أموالها الدائرة اذ لافائدة من انتشار الحديد والفحم فى أمة من الامم اذا لم يكن لديها شيء من وسائل النقل

٢ — رؤوس الاموال الثابتة ورؤوس الاموال الدائرة لا تخضع لقاعدة واحدة بل لكل منهما قواعد خاصة فلا تشترك رؤوس الاموال الدائرة في الانتاج الا بشرط انتقالها من يد إلى أخرى ، بمعنى انها تزول من يد مالكها بمجرد استعمالها فى الانتاج . ثم تتكون ثانية أى انه يجب على المنتج الحصول على ثمن الفحم الذى استهلكه لادارة الآلات وعلى ما دفعه من أجور العمال وجميع المصاريف الاخرى النثرية ، وعلى قليل من الارباح ليخصص جزءاً منها لاسترداد ثمن الالات والادوات التى استخدمها فى الانتاج ويحفظ جزءاً آخر ليضيفه إلى رأس ماله الاصلى ليزيده . واذا لم يتيسر للمنتج الحصول على كل ذلك فلا فائدة من استخدام أمواله فى أعمال لا ينتظر الاستفادة منها

وأما رؤوس الاموال الثابتة كالالات وغيرها من لوازم الصناعات فانها تنتج انتاجا مستمراً ولا يقل الانتفاع بها الا بعد زمن طويل . ولذلك يسهل على صاحبها استعاضتها بما جمعه من الارباح فرأس المال الدائر يتجدد فى مدة وجيزة بينما يتجدد رأس المال الثابت بعد زمن طويل . وتختلف طول هذه المدة وقصرها باختلاف مدة الفائدة المنتظرة من رأس المال

ولقد فقد كثير من رؤوس الاموال كل فائدة يرجى منها بسبب اختراع رؤوس أموال أخرى حديثة أكثر فائدة وأسهل استعمالا من الاولى . فاذا انشئت طرق مواصلات هوائية منظمة سهلة فانها تسىء كثيراً إلى المواصلات الحديدية ، كما أساءت وسائل النقل الحديثة (الاوتوموبيلات) إلى وسائل النقل القديمة (دواب الحمل) من قبل . وكذلك ادخال الالات الميكانيكية في الصناعات ، وفى بعض الزراعة قد توقف حركة كثير من رؤوس الاموال العتيقة . فلهذه الاسباب يجب عدم الاندفاع فى زيادة رؤوس الاموال الثابتة لان خطرها عظيم إذا بطلت فائدتها

٣ — يوجد فرق بين رؤوس الاموال الثابتة ورؤوس الاموال الدائرة من جهة الاستعمال ، لأن رؤوس الاموال الدائرة قابلة للاستعمال فى أمور عديدة بعكس رؤوس الاموال الثابتة المحدودة الاستعمال. فيصح استخدام المواد الاولية والفضة والفحم وغيرها فى

فروع مختلفة من فروع الانتاج، وانما لايمكن تغيير استعمال المناجم والمحاجر. اذ لا يمكن الاستفادة منها بغير ماخصصت له ولذلك أطلق (cauwes) [١] اسم الاموال الموقوفة أو المشغولة[٢] على رؤوس الاموال الثابتة ولهذه الاسباب لا ينتظر من رؤوس الاموال الثابتة ارباحا عظيمة مثل ما ينتظر من الاموال الدائرة

٦ – كيفية توزيع رؤوس الاموال على فروع الانتاج

إن القاعدة المتبعة فى توزيع رؤوس الاموال على فروع الانتاج هى نفس قاعدة توزيع العمل على هذه الفروع. ويميل رأس المال بطبيعته الى أكثر الأعمال ربحاً ويبتعد عن الاعمال غير الرابحة. فيؤخذ من ذلك أن الاموال تتوزع من نفسها على أنواع الانتاج حسب كثرة وقلة الارباح المنتظرة منها، ولا تسرى هذه القاعدة على جميع أنواع رؤوس الاموال، لأن الاموال الثابتة مضطرة بطبيعتها الى العمل في دائرة محدودة من أعمال الانتاج، إذ يتعذر عليها الانتقال من أعمال إلى أخرى أكثر ربحاً من التى خصصت لها وبالعكس فان رؤس الاموال الدائرة قابلة للانتقال بسهولة من عمل إلى آخر دون أن ينالها ضرر بل قد تحصل على فائدة.

وفى الواقع لا تنطبق القواعد السابقة الذكر بكل دقة إلا على رؤوس الأموال الجديدة التى لم يسبق لها الدخول فى ميدان الانتاج، ولكن متى اشتركت فى نوع من أنواع الانتاج فليس من السهل تحويلها إلى عمل جديد.

٧ – قانون الايراد غير المتناسب أو قانون الدخل المتزايد والمتناقص[٣]

لاشك فى أن كمية الانتاج محدودة لأن عواملها محدودة أيضاً وتظهر هذه الحقيقة جلياً فى الصناعات الاستخراجية (Industrie extractive) كأعمال استخراج الفحم من المناجم والاسماك من البحار والأنهار، لانه متى استخرجت جميع كميات الفحم الموجودة من منجم

(١) وجيز فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١٨٨ طبعة ١٨٧٩

(٢) immobililes ou engages

(٣) La loi du rendement non proportionnel ou la loi du rendement croissant et decroissant

من المناجم أو استخرجت جميع الاسماك من البحار والأنهار فلابد من إيقاف عملية استخراج السمك والفحم إذ لا فائدة من الاستمرار فى عمل لا انتاج فيه . وكثيراً ما تقف عملية استخراج الفحم وصيد الاسماك قبل استخراج جميع ما اشتمل عليه المنجم من الفحم وما احتواه البحر أو النهر من السمك عند ما يتضح أن نفقات الاستخراج تزيد عن الفائدة المنتظرة

ولقد اندثرت أوقلت صناعة صيد الطيور التى كان لها أهمية عظيمة فى العصور الاولى إذ صار لا يرجى منها فائدة تستحق الذكر . وكذلك صيد الاسماك. فبعد أن كانت الاسماك كثيرة على شواطىء البحار والانهار أصبحت نادرة ، بل صار الصياد فى حاجة إلى البحث عنها داخل البحر والنهر وصارت تكلفه هذه الطريقة نفقات ومشاق كثيرة ، لدرجة أن هذه المصاريف والمشاق أصبحت تزداد شيئاً فشيئاً ، وربما أتى اليوم الذى تكون فيه نفقات الصيد ومتاعبه أكثر مما ينتظر الحصول عليه من المكاسب وعندئذ تكون الارباح غير متناسبة مع النفقات ، وفى هذه الحالة تتناقص الارباح وتزداد نفقات الانتاج

وتظهر جلياً نظرية الدخل أو الايراد غير المتناسب فى الاعمال الزراعية لان الانتاج الزراعى يتحدد مقداره حسب كمية العناصر المعدنية التى تحتوى عليها الارض الزراعية فكل أرض مهما كانت درجة خصبها تحتوى على كمية معينة من (الازوت والبوتاس والاسيدفوسفريك) وتستهلك كل زراعة جزءاً من هذه العناصر الضرورية لغذاء النباتات وكذلك تحتاج هذه الاراضى الى أسمدة طبيعية أو كيماوية لتقوينها رغم ذلك فان مقدرة الارض على الانتاج محدودة حسب معدنها أى حسب المكان وقابلية الارض على الانتاج محدودة حسب الزمان اذ لابد لحصد القمح من زمن معلوم بعد بذر الحبوب ولابد لجمع القطن من مدة معينة بعد بذره مع ملاحظة الفصول والتقلبات الجوية عند بذر الحبوب أو غرس الاشجار . فالزراعة خاضعة للقوانين الطبيعية التي يتحتم على الزارع ملاحظتها . وأما الاعمال الصناعية المؤسسة على قوانين وأنظمة من وضع الانسان فسهل تغييرها لأنها لا تخضع للقوانين الطبيعية غير القابلة للتغيير

إن فى استطاعة الزارع تحسين أرضه بتقوينها بالمواد أو الأسمدة الطبيعية أو الكيماوية لاكثار محصولها ، وهذا إلى حد معلوم إذا تعداه اضطر الى تحمل نفقات عظيمة . واذا فرضنا أن فدانا أنتج خمسة عشر أردباً من القمح وكانت هذه الأرادب نتيجة عناية

ومجهود مائة يوم ويقــدر هذا المحصول بمبلغ ٣٠٠ قرش صاغ . فاذا أريد إنتاج ضعف هذه الكمية من نفس الارض فلابد من أن يكلف الزارع نفسه مشقة ومصاريف تزيد على ضعف ما صرفه فى إنتاجه الاول ، بل ربما احتاج الى ثلاثة أمثال ما أنفقه سابقا . وهذا ما يثبته لنا قانون الايراد غير المتناسب مع نفقات الانتاج . وهذه الحقيقة مشاهدة فى كل يوم إلى درجة أننا اذا سألنا زارعاً ما عما اذا كان فى استطاعة الارض إنتاج أكثر ممـا تنتجه الآن أجاب : (إن ذلك ممكن اذا سبخت الارض ووضع فيها أسمدة أكثر ممـا يوضع فيها عادة وحرثت حرثاً جيداً وطهرت من جميع الأعشاب الغريبة و بذرت كل حبة من الحبوب بكل دقة وعناية وحوفظ على سنابل القمح من اعتداء الطيور عليها) وإنما من الصعب اتباع هذه الخطة لانها تحتاج إلى عناء عظيم ومال كثير دون الحصول على نتيجة تعادل هذا المجهود وهذه النفقات .

ففى الأعمال الزراعية نقطة توازن لا يجوز أن يتعداها الزارع وإلا ازدادت نفقات إنتاجه عن أرباحه . وليس للزارع مصلحة فى الاقدام على هذه الخسارة بل إنه يتجنبها جهد المستطاع . ولو أمكنه مضاعفة محصوله بمضاعفة مجهوده لما تأخر ، بل لا كتفى بزرع قطعة صغيرة من الارض وحصر كل مجهوده فى مضاعفة المحصول باجهاد الارض على إنتاج أكثر ما يمكنها إنتاجه بواسطة تقويتها بالاسمدة ، ولكن لا يتبع الزارع هذه الطريقة الزراعية لانها تكلفه أكثر مما ينتظر الحصول عليه من الأرباح .

ويؤكد بعض علماء[1] الاقتصاد أنه اذا استخدم رأس مال قدره ألف جنيه فى الصناعات فانه يحصل على إيراد قدره ألف ومائة جنيه تقريبا ، واذا ضاعف رأس المال وجعله ألفى جنيه فانه يحصل على إيراد قدره ألفان وخمسمائة جنيه تقريباً ، وهكذا كلما ازدادت نفقات ومجهودات الانتاج فى الاعمال الصناعية فان زيادة الايراد تكون دائماً أكثر . وهذا عكس ما سبق الكلام عليه فى الاعمال الزراعية ، ولذلك سمى هذا القانون باسم : (قانون الدخل المتزايد أو المتناقص) أى المتزايد فى الصناعات والمتناقص فى الزراعة .

يعتبر هذا القانون من أهم القوانين الاقتصادية التى وضعها علماء الاقتصاد (ريكاردو وستيوارت مل) وان كان (تيرجو) قد لاحظه من قبلهما فى الاعمال الزراعية حين قال: (متى قربت الارض من إعطاء كل ما فى استطاعتها من المحصول فان ما يصرف عليها

---

[1] بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١١٠ طبعة ١٩١٣

من النفقات بعد هذا الحد لا يزيد المحصول الا قليلا[١]) . وقال أيضا : (لا يمكن أن ينتظر من مضاعفة النفقات الحصول على مضاعفة الايراد [٢]) .

ولقانون الدخل غير المتناسب مع نفقات الانتاج من الوجهة العملية نتيجتان :

١ — رفع أسعار المحصولات الزراعية لان رغبة الزراع فى زيادة الانتاج تحتاج إلى نفقات أكثر من النفقات المعتادة ، ومتى ارتفعت نفقات الانتاج فلا بد من أن المنتج يرفع أثمان بضاعته ليتحمل المستهلك النفقات غير الاعتيادية .

٢ — هبوط أسعار الانتاج الصناعى ، لانه كلما ازدادت المجهودات والنفقات المخصصة للصناعات ازدادت كمية الانتاج ، ومتى كثر عرض المصنوعات فى الاسواق هبط ثمنها لقلة طلبها .

ولما كان قانون الدخل غير المتناسب يختلف أثره فى الزراعة والصناعة فلا بد من التحفظ فى قبوله و إدخال تعديلات عليه [٣] لانه اذا أريد زيادة المحصول الزراعى فان استعمال كمية عظيمة من الاسمدة قد تضر بالزرع وبالارض نفسها ضرراً بليغا ، وكذلك اذا أريد زيادة سرعة آلة من الآلات البخارية المستعملة فى الانتاج الصناعى وأعطى لها كمية كبيرة من الفحم أو سلطت عليها قوة كهربائية عظيمة فقد تتلف هذه الآلات . وفى مثل هذه الأحوال يجب على الزارع أن يبحث عن قطعة أرض جديدة ليحييها ويستثمرها وينتفع بمزاياها الطبيعية الجديدة . واذا صح ذلك فى الأعمال الزراعية فالأجدر بأصحاب الصناعات أن يستخدموا رؤوس أموالهم الجديدة فى أعمال جديدة[٤] .

٨ — الاشتراكيون ورأس المال

ظهر مما تقدم أن رؤوس الأموال جزء من الثروة المستعملة فى أعمال الانتاج . والانسان يعمل من قديم الزمان للانتاج ، ولذلك يرجع عهد تكوين رؤوس الاموال إلى العصور الماضية ، ولو أنها كانت على أشكال مخالفة لاشكالها الحالية . فكانت تستعمل الاحجار كسلاح للقطع ، أو كآلة للعمل . وصارت رؤوس الاموال تتغير أشكالها كلما تقدمت المدنية والحضارة وانتشر العمران . فاستبدلت هذه الاحجار القاطعة أو التى كانت تستعمل

---

(١) Turgot - Oewvres - t. 1. p. 420u

(٢) Gide et Rist - Histoire des doctrines economiques - 1. 169 ed. 1989

٣ Cauwes - Précis d'économie politique t. 1. No. 259, 3 ed. jet. Gide — Cours d'economie politique — p. 120 i, 1 ed. 1926

٤ بيرو — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١١٣ طبعة ١٩١٤

فى الصناعات بالآلات الميكانيكية والكهربائية المستعملة الآن . ومع أن رؤوس الاموال تغيرت أشكالها بتغير الزمان والمكان فان مهمتها فى الانتاج ثابتة،وهى مساعدة الانسان فى إنجاز أعماله ، ولذلك تعتبر رؤوس الاموال فئة من الفئات الاقتصادية

وللاشتراكيين خصوصاً (الجماعيين) منهم نظرة خاصة إلى رؤوس الاموال فهم يعتبرونها فئة تاريخية (catigorie historique) أى أنها تكونت لحالة اجتماعية معينة لابد من زوالها بمجرد انقلاب أو تغيير نظام الهيئة الاجتماعية وزيادة على ذلك فانهم يعتقدون أن رؤوس الاموال تعطى لاصحابها أرباحاً دون تكليفهم أى عناء وأن هذه الارباح مأخوذة من مجهود الغير أى أنها نتيجة عناء العمال المأجورين

ولا يعتبر الاشتراكيون آلة الفنان والصانع والارض رؤوس أموال بينما يعتبرون الالآت الميكانيكية رؤوس أموال إذ بفضلها أمكن صاحب المصنع تشغيل عدد كبير من العمال الذين يكونون بمجهوداتهم رؤوس الاموال . وكذلك يعتبرون النقود رؤوس اموال إذ يدفع منها اجور العمال . فيستنتج من نظرية الاشتراكيين الخاصة برؤوس الاموال ان رؤوس الاموال موجودة فى جميع الازمان اذ لم يكن للعمال المأجورين وجود الا نادراً لانتشار العبيد فى العصور القديمة والمستعبدين في القرون الوسطى وكذلك فى أواخر القرون الوسطى كان لا يشتغل العامل الا لحسابه الشخصى وكان يبيع مصنوعاته مباشرة للمستهلكين وبناء على هذا الاعتقاد لم تظهر رؤوس الاموال الا منذ انتشار المعادن الثمينة بفضل اكتشاف العالم الجديد (امريكا) لان النقود لا تستعمل فقط للتبادل فى الاعمال التجارية بل وتستعمل أيضا لشراء عمل الغير أى استئجار قوة الاشخاص العملية عند دفع أجور العمال . ومن هذا الوقت ظهرت المأجورية

وكان لانتشار الصناعات الكبيرة تأثير عظيم على العمال إذ جمعت هذه الصناعات عددا كبيراً منهم داخل دائرة واحدة ، وهى دائرة تحريك الآلات الميكانيكية ومباشرة سيرها . ومن هنا بدأ استعباد العمال ، أو بعبارة أخرى استعبدت الرأسمالية (capitalisme) المأجورية (salariat) ولكن يعتقد (كارل ماركس) أن نظام الرأسمالية لابد من اندثاره متى انتشرت المأجورية فى جميع الصناعات الكبيرة وانحصرت هذه الصناعات فى دائرة واحدة بفضل قانون التركيز (concentration) وحينئذ تصبح هذه الاموال ملكا للجميع [1]

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٠٥ — ١٩١٤ كارل ماركس — رأس المال

الباب الثانى

تنظيم الانتاج

اختلف علماء الاقتصاد فيما اذا كان يصح اعتبار تنظيم الانتاج كعامل انتاج مستقل عن عوامل الانتاج الأخرى (الطبيعة — العمل — رأس المال) أو النظر اليه كفرع من فروع العمل. وكثير من أساطين علماء الاقتصاد فى فرنسا مثل (روسى — جارنييه بلوك — كوفيس — شارل جيد — بيرو) لا يدخلون تنظيم الانتاج ضمن عوامل الانتاج بل يعتبرونه قائماً بذاته. وفى الوقت نفسه لا يعتبرونه عاملا رابعاً لعوامل الانتاج وخالفهم (مارشال) في هذا الرأى لأنه يعتبر عوامل الانتاج أربعة اذ أضاف الى الثلاثة العوامل المتقدمة الذكر عاملا رابعاً هو (تنظيم الانتاج). وذهب بعض علماء الاقتصاد إلى اعتبار عوامل الانتاج خمسة وهى: (الطبيعة والعمل ورأس المال ووسائل الانتاج وأخطار العمل) ولكننا نقرر أن عوامل الانتاج ثلاثة (الطبيعة والعمل ورأس المال) وأما تنظيم الانتاج والاخطار التى تنشأ عن العمل فانها تدخل ضمن العمل.

الفصل الاول

المشروعات والانتاج

١ — المشروعات المستقلة والمشتركة فى الانتاج ٢ — أنواع المشروعات المشتركة (شركات الافراد — شركات الاموال — جمعيات التعاون الصناعى — جمعيات التعاون الزراعى)

---

١ — المشروعات المستقلة فى الانتاج والمشتركة

سبق لنا الكلام على عوامل الانتاج الثلاثة وظهر لنا أنها مرتبطة بعضها ببعض كل الارتباط فى أعمال الانتاج أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد يتوافر وجود هذه

العناصر الثلاثة فى يد منتج واحد فتمكنه من القيام بعملية الانتاج وحده دون اشراك الغير معه ، ويكتفى فى انتاجه بالاستعانة بما لديه من الادوات والمواد الاولية وهذا هو حال الفلاح ذى الملك الصغير أو الصانع المستقل بصناعته فانهما يتوليان بأنفسهما عملية الانتاج الزراعى أو الصناعى ، واذا احتاجا الى المساعدة فانهما يلجأ آن الى أفراد العائلة فيشركانهم فى أعمالها ولا يشاطرهما أحد فى مكاسبهما أوخسارتهما . وهذا النوع من المنتجين هو ما يسمونه بالمنتج المستقل لأنه يستقل فى جميع مشروعاته الانتاجية .

وقد كاد يندثر المنتج المستقل لاتساع نطاق الانتاج وانتشار الصناعات الكبيرة إذ لا يتسنى لفرد واحد امتلاك عناصر الانتاج الثلاثة اللازمة لادارة حركة انتاج متسعة ولذلك أصبح من الضرورى — حسب التطور الاقتصادى — لكل من أراد الانتاج بشكل واسع أن يشرك معه غيره سواء أكان ذلك فى الزراعة أو الصناعه : فيقوم البعض باحضار رؤوس الاموال اللازمة لسير العمل الذى يقوم به العمال المأجورون ، ويتعهد البعض الآخر بتوريد المواد الاولية والآلات الميكانيكية . هذا فيما يختص بأعمال الصناعات أما فى الاعمال الزراعية فقد يقدم البعض الارض اللازمة للزراعة ويتولى البعض الآخر تقديم رؤوس الاموال الضرورية لادارة حركة الزراعة ولشراء الحبوب والآلات الزراعية ولدفع أجور العمال .

وكثيراً ما تتكون شركات لمباشرة المشروعات الكبيرة كما حصل عند فتح قنال السويس وقنال بناما ، وكما يحصل فى استغلال المناجم والمحاجر وانشاء السكك الحديدية ولا يقدم على مثل هذه المشروعات الاقتصادية الخطيرة إلا المنتجون الراسخون فى فهم ادارة حركتها ومراقبة سيرها سيراً منظما يضمن عدم ضياع رؤوس الاموال التى أودعت فى هذه الاعمال . ولذلك لا يصح أن يعهد بمثل هذه الاعمال العظيمة إلى من لا دراية له بها ، إذ المعلومات السطحية قد تسبب هبوط المشروع . فحسن اختيار مديرى حركة المشروعات الاقتصادية هو الحجر الاساسى لنجاحها .

إن فكرة الاشتراك فى الاعمال قديمة يرجع عهدها الى الأزمان الغابرة فلم يجهلها الرومان . وكانت معروفة عندهم باسم (Societas Vectigalium) وهى التى تتولى زرع الارض ودفع الضرائب[1] وقال (Tovrbeau) فى القرن السابع عشر فى كتابه (Les droits consulaires)

(١) Accarias — Precis de droit Romain — t II p . 521 No 2 ed,2

ان الشخص المنفرد لا يقوى على القيام بأعمال تجارية ذات شأن يذكر ، وإنما باشتراكه مع غيره يتمكن من أداء خدمات جليلة للعموم ولمصلحته الخاصة . وقال (باستيا) ان حاجاتنا تزيد عن مجهوداتنا اذا انفرد الانسان فى عمله وتزيد مجهوداتنا عن حاجاتنا عند الاشتغال جماعة [١]

ويعتقد (فورييه) بوجود قانون لتنظيم أعمال الانتاج الاجتماعية حيث قال سنة ١٨١٨ (عثرت اليوم — يوم الجمعة المقدسة — على سر الجمعية العامة) [٢] ولقد بالغ فى اعتقاده لأنه لا يوجد قانون عام لتنظيم الهيئة الاجتماعية على شكل جمعية وإنما توجد قوانين وضعية لتنظيم الشركات والجمعيات ويوجد أيضاً قوانين لتنظيم سير الحيوانات كتضامن النمل [٣] والنحل فى معيشتهما ، وكذلك تضامن الكواكب للعمل بانتظام مع الشمس والقمر والنجوم وتسير مشروعات الانتاج حسب قوانين وضعية يسنها أعضاء الشركة ولكن هذا لا يمنع من احتياج الناس بعضهم إلى بعض وضرورة تضامنهم فى كثير من الاحوال

٢ — أنواع المشروعات المشتركة

تكون المشروعات مستقلة أو فردية متى كان القائم بأعمال الانتاج فرداً واحداً مستقلا فى عمله أو في حالة ما اذا أشرك معه بعض العمال المأجورين . وقد لا يتسنى لفرد واحد القيام بجميع ما يحتاج اليه الانتاج من عمل ورأس مال ومواد أولية وقد لا يستطيع فرد واحد تحمل أعباء مسئولية الانتاج خصوصاً فى أحوال الخسارة إذ تتجزء على الاعضاء بنسبة مالهم من المصالح فى الشركة فتكون وطأة الخسارة خفيفة الخطر ولذلك كثيراً ما تتكون الشركات للقيام بالمشروعات الانتاجية الكبيرة [٤] وتنحصر هذه الشركات فى ثلاثة أنواع :

١ — شركات الافراد
٢ — « الاموال
٣ — جمعيات التعاون

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٧١ طبعة ١٩٢١
(٢) شارل جيد — محاضرات ص ٢٣٣ جزءا — ١٩٢٦ (association univèrselle)
(٣) M. Espinas — Societes Animales
(٤) Paul Pic — Fonctions economiques du contrat de societe · Revue d' eco. pol. 1907

وقسم الاستاذ (كوفيس) [1] الشركات ذات الغرض الاقتصادى الى نوعين :

١ — شركات كاملة (Parfaite)

٢ — » غير كاملة (imparfaite)

فالشركات الكاملة عبارة عن اتحاد عدد من الناس للحصول على غاية واحدة وللدفاع عن مصلحتهم مثل أنظمة الطوائف الحرة والنقابات . وقد تكون هذه الشركات صناعية أو تجارية أو مالية . وأما الشركات غير الكاملة فانها عبارة عن اتفاق نفر من الناس للدفاع عن مصالحهم ضد مزاحميهم مثل شركات المنتجين (corners trusts, cartels) وسيأتى الكلام عليها وسنتبع في شرح هذا الموضوع التقسيم الثلاثى سابق الذكر

١ — شركات الأفراد

الشركات ضرورية كلما زادت أعمال الانتاج عن طاقة الفرد الواحد ولكن لا تتكون الشركات كلما كانت الأعمال شاقة وعظيمة المسئولية فقط ، بل كثيراً ما تشكل جمعيات للاهتمام بمسائل الرياضة الجسمية والعقلية أيضاً . ويرى (فورييه) أن تكوين الجمعيات من أهم الأمور التي تجعل العمل جذاباً . ويقول (Bucher) في كتابه (Etudes economiques) إن العمل الذى تقوم به الجماعة مشجع على الاستمرار فيه ولا يرضى أحد أفرادها البقاء بلا عمل

لقد نشأ ميل الانسان إلى الزواج عن فكرة اقتصادية اجتماعية وهى تآزر الزوجين فى العمل العائلى وتحمل اعباء المعيشة الزوجية . وكان كلما سئل أحد هنود أمريكا عن السر فى شدة ميلهم الى الزواج يجيب : (لان نساءنا يجهزن الطعام و يجلبن الأخشاب والماء) [2] وكلما سئل الفلاح عن السبب الذى يدعوه إلى تعدد الزوجات أجاب : (لأنهن يساعدننى فى معيشتى الداخلية وفى أعمالى الخارجية الزراعية) فهن شريكات له فى جميع أطوار حياته الاجتماعية والاقتصادية ولو أن هذا التضامن لا يجوز اتخاذه سبباً لتعدد الزوجات الممقوت

---

(١) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — جزء أول ص ١٢٠ طبعة ثالثة

(٢) جيد محاضرات — ٢٣٤ جزء أول سنة ١٩٢٦

إن فكرة العمل جماعة غريزية عند الانسان و بعد أن كانت طبيعية أصبحت — بفضل تطور الهيئة الاجتماعية — الزامية أيضاً . فى العصور الاولى كان السادة يلزمون العبيد بانجاز جميع أعمالهم صناعية كانت أو زراعية وحربية كانت أو سلمية ، ثم تبع هذا النظام نظام آخر فى القرون الوسطى وهو نظام الاستعباد (servage) ومع ذلك فكثيراً ما كان يندمج العبيد والمستعبدون ضمن عائلات ساداتهم . إما عن طريق الزواج أو بواسطة التبنى . ولما تقدمت الهيئة الاجتماعية فى المدنية فكت قيود العبودية والاستعباد وأخذ (الالزام للعمل جماعة) شكلا جديداً فى أواخر القرون الوسطى ، اذا اتحدت كل أفراد طائفة من طوائف الصناعات — على أكبر معانيها — للعمل سوياً لمصلحة صناعتهم عامة ولمنفعتهم خاصة واستمر هذا التطور الاقتصادى يتقدم حتى أصبح نظام العمل حراً ولكن ليس القصد من هذه الحرية أن ينفرد كل صانع بصناعته ، بل صار من لوازم هذه الحرية أن يشترك عدد كبير من أصحاب صناعة واحدة للعمل سوياً للقيام بالمشروعات الاقتصادية النافعة

وتتكون شركات الافراد من أشخاص يتعهد كل منهم إما بمساعدة الشركة بماله أو بأعماله أو بهما معاً . وتوزع الأرباح أو الخسارة عليهم حسب نسبة يتفق عليها الاعضاء فى عقد تأسيس الشركة . وكل فرد من أفراد الشركة مسئول عن جميع أعمال الشركة وتكون أملاكه ضامنة لهذه الأعمال . واذا أصاب المشروع الفشل فيتحمل الخسارة جميع الاعضاء و بنسبة اشتراكهم مادياً ، كذلك ينال شخصيتهم شيء من هذه الخسارة أدبياً بمعنى أنه إذا أعلن قضائياً إفلاس الشركة فان هذا الحكم — ولو بحل الشركة فقط — يلحق بشخصية كل عضو من أعضائها ، وقد يحرمهم من بعض حقوقهم المدنية اذا كان الافلاس مصحوباً بالتدليس

والاعتبارات الشخصية ذات أهمية كبيرة فى تأسيس هذه الشركات ، ولذلك لا يمكن تكوينها إلا من أفراد يثق بعضهم ببعض حق الثقة ، وزيادة على ذلك فانه محظور على أى فرد من أفرادها التنازل لغيره عن نصيبه فيها . وتنحل الشركة بمجرد وفاة أحد الأعضاء وتسمى هذه الشركات (شركات الأفراد) [١] لما لأهمية الفرد فيها . وتعرف هذه الشركات

---

(١) Societes des personnes

قانوناً — حسب القانون التجارى — باسم (شركات التضامن) [١]

وشركات التضامن هى أبسط أنواع الشركات التجارية التى قال عنها (Tourbeau) فى كتابه إنها شركات طبيعية أكثرمن غيرها وهى أقرب الشركات التجارية إلى الشركات المدنية التي نص عليها القانون المدنى الفرنسى (من المادة ١٨٣٢ لغاية ١٨٧٣) والتى ذكرها القانون المدنى المصرى (من المادة – ٤١٩ لغاية ٤٦٢) وهى عبارة عن شركات مكونة من أشخاص كالشركات المدنية . وينتج عن هذا التضامن أمران :

١ — لا يجوز للشركة بطريق التنازل استبدال شريك بدل الآخر إلا اذا وافق على ذلك جميع الاعضاء

٢ — تنحل الشركة بموت أحد الشركاء

٢ — شركات الأموال

شركات الأموال عبارة عن اتحاد الأفراد على القيام بعمل أو مشروع لغرض مالى أى للمنفعة المادية وهى نوعان : (١) شركات المساهمة [٢] (٢) وشركات التوصية [٣] . وسنتكلم على كل منهما باختصار مناسب لمقام المباحث الاقتصادية [٤]

١ — شركات المساهمة

الحكم في هذه الشركات لرؤوس الأموال وحدها لأنها تتحمل جميع أعباء الشركة وتقوم بكل مسئولياتها بمعنى أن مسئولية كل مساهم محصورة في عدد أسهمه فتقع عليها الخسارة وتؤخذ بنسبتها الأرباح فعليها الغرم ولها الغنم بنسبة محدودة ولا تتعدى مسئولية المساهم إلى أملاكه الخاصة التى لم يدخلها صاحبها ضمن أموال الشركة . وجميع أملاك العضو التى لم تشترك فى ميدان المساهمة حرة طليقة من كل قيودالشركةما دامت بعيدةعنها

---

(١) Societes en nom collectif

(٢) Societes anonymes ou Societes anonymes par action

(٣) Societes en commandite par action

(٤) يرجع الى كتب القانون التجاري المطولة مثل (ليون كان) و (ثالير) اذا أريد التوسع فى هذا الموضوع

ولما كان أساس تكوين هذه الشركات مادية محض فانها لا تهتم باختيار المساهمين وانما كل ما يهمها هو توزيع أسهمها على من أمكنه دفع ثمن سهم من أسهمها . وللمساهم الحرية التامة فى البيع أو التنازل أو إعطاء ما لديه من الأسهم لمن شاء ، ولا تأثير لهذا البيع أو التنازل أو الاعطاء فى كيان الشركة . وكثيراً ما يجهل الشركاء بعضهم بعضاً لكثرة عددهم ولاتساع نطاق عملية توزيع الاسهم ولعدم الاهتمام بأشخاص المساهمين ، ولذلك سميت : (شركات بلا إسم ، أو شركات مساهمة بلا إسم) . وكانت هولاندا أول الأمم فى ابتداع هذا النوع من الشركات فى القرن السابع عشر .

٢ — شركات التوصية

تجمع شركات التوصية بين صفات شركات التضامن وشركات المساهمة ، إذ يعتمد فيها على الأفراد ، أى على شخصية الشركاء ، كما يهتم بجمع الأموال بواسطة توزيع أسهم الشركة . و يدخل ضمن هذه الشركة نوعان من الشركاء : تسمى الفئة الأولى منهما الموصيين (Commandites) وهم عبارة عن الشركاء الذين يتولون أمر إدارة أعمال الشركة وعليهم مراقبة سير أعمالها ، ولا يشتركون غالباً فى هذه الشركة بأموالهم بل بما اشتهروا به من المقدرة على تسيير أعمال الشركات سيراً حسناً ناجحاً ، لأن هذه الصفة تعتبر رأس مالهم[1] الوحيد الذى يدخلون به فى الشركة كأعضاء عاملين ، ولاشك أنهم ركن الشركة الحصين لادارة جميع أعمالها . أما نصيبهم فى الارباح فيقدر حسب شروط تأسيس الشركة وتقع عليهم المسئولية الكبرى اذا اختلت أعمالها .

ويسمى الفريق الثانى من المشتركين : بالموصيين (Commanditaires) وهم عبارة عن الشركاء الذين يدخلون الشركة بفضل ما يشترونه من أسهمها ولا يتحملون من الخسارة الا بقدر ما لديهم من الأسهم ، وكذلك لا يحصلون على الأرباح إلا بنسبة أسهمهم.

ويتضح مما تقدم أن هذا النوع من الشركات يشمل الصفات اللازمة لتكوين كل من شركات التضامن وشركات المساهمة . ونقتصر هنا على ما قدمناه ، لان الاطالة فيه من اختصاص القانون التجارى .

---

(١) ويسمى رأس مالهم (capital intellectuel) أو (capital moral) بعكس (capital materiel)

٣ — جمعيات التعاون أو جمعيات التعاون الصناعية

يجوز لغة استعمال كلمة (جمعيات) محل كلمة (شركات) ولا يجوز هذا فى عرف القانون المدنى الفرنسى ، لأن المادة ١٨٣٢ فرقت بينهما وخصصت لكل منهما معنى قائما بذاته. فكلمة جمعية (association) لا تطلق إلا على فئة من الناس اجتمعت بصفة مستمرة للقيام بأعمال غير مادية أى أنها لا تنظر فى عملها الى الكسب المادى ، بل إن جل همها القيام بأعمال نافعة منفعة أدبية أكثر منها مادية . وكلها فى الغالب ذات غرض إصلاحى خيرى . وأما كلمة شركة (sociète) فهى خاصة للدلالة على كل فئة من الناس اجتمعت بشكل مستمر لتأدية أعمال ذات مكسب مادى لتوزيع الارباح على أعضاء الشركة . وتمسكا بهذا التمييز بين المعنيين وعملا بهذا التقسيم أصبحت كلمة (جمعيات) تطلق على كل جماعة اتفقت على القيام بعمل من أعمال التعاون ، لأن أساس وروح التعاون [1] هى المساعدة الأدبية الخالية عن الماديات ، لان الجمعيات التعاونية لا تعمل إلا للمعاونة والتآزر والمساعدة ، فلا تشوب أعمالها الاغراض المادية لانها اذا اشتغلت بالماديات خرجت عن الغرض الذى تأسست لتحقيقه وأصبحت شركات تجارية مختفية تحت ستار التعاون.

ورغم هذا التفريق القانونى والاقتصادى بين الغرض من الجمعية والشركة فانه كثيراً ما تستعمل كلمة شركة محل جمعية خصوصاً فيما يتعلق بأعمال التعاون . وأهم جمعيات التعاون ثلاثة :

١ — جمعيات التعاون للانتاج
٢ — « « للاستهلاك
٣ — « « للتسليف

١ — جمعيات التعاون للانتاج :

إن الغرض من هذه الجمعيات هو اتحاد عدد من عمال حرفة واحدة للعمل معاً لانتاج ما يمكنهم إنتاجه من المصنوعات تحت رقابة إدارة مسئولة عن تنظيم سير الجمعية. والفكرة الاساسية التى يرمى اليها أعضاء هذه الجمعيات هى الحصول على جميع ثمرات

---

(١) تالير — القانون التجارى — ص ٤٣٤ طبعة ١٩٠٠ وشارل جيد — جمعيات التعاون للاستهلاك ١٩١٣ وكتابنا — روح التعاون ١٩٢٢

مجهوداتهم لتقسيمها بينهم حسب عمل كل منهم . وعندئذ يمكنهم الحصول على إيراد أوفر مما يحصلون عليه فى حالة اشتغالهم عند أصحاب الاموال وأصحاب الصناعات الكبيرة .

٢ — جمعيات التعاون للاستهلاك :

جمعيات التعاون للاستهلاك : عبارة عن اشتراك عدد من الناس للتعاون على شراء لوازم معاشهم بالجملة ليوزعوها على الاعضاء حسب طلباتهم . وأصدق مثل لهذا النوع هى الجمعيات المشهورة باسم : (The Rochdale Pionneers) التى تأسست فى بلدة مجاورة لمانشستر سنة ١٨٤٤ . والتي سارت على نظامها الجمعيات المسماة(Wholesales) أى جمعيات البيع بالجملة . وتقسم الارباح — وهذه ليست مكاسب حقيقية مادية حصلوا عليها عن طريق التجارة بل هى ما اقتصدته الجمعية لمصلحة الاعضاء بفضل تعاونهم على شراء حاجاتهم — حسب ما يشتريه كل عضو . فكلما كثرت مشتريات العضو كثر نصيبه فى الارباح ، لان الجزء الاكبر من هذه المبالغ المقتصدة مأخوذة من الاعضاء أنفسهم ولذلك ترد اليهم .

٣ — جمعيات التعاون للتسليف :

جمعيات التعاون للتسليف عبارة عن اشتراك عدد من الناس — أو عمال حرفة واحدة — للتعاون على إقراض الاعضاء المال اللازم لهم فى إنجاز أعمالهم . وللاعضاء نصيب فى الارباح بنسبة ما يتسلفونه من نقود الجمعية ، وأحسن مثل لهذه الجمعيات هى الجمعيات التى أسسها فى ألمانيا (Raiffeisen) و (Schultz - Delitzch) وهى عبارة عن مصارف مالية صغيرة لاقراض صغار التجار أو صغار الملاك .

٤ — الجمعيات الزراعية أو جمعيات التعاون الزراعية

تكلمنا فيما تقدم على شركات الافراد وشركات الاموال وجمعيات التعاون بكل إيجاز ونخصص هذا البحث للكلام على (جمعيات الارض) أو (الجمعيات الزراعية) التى تهتم بأعمال الارض وزراعتها والعناية بها ، لان الارض جزء من الطبيعة التي هى أول عامل من عوامل الانتاج الثلاثة .

ليس من السهل جمع كل الاراضى الزراعية التابعة لمالك واحد فى دائرة واحدة مجاورة بعضها لبعض ولكن من الممكن جمع هؤلاء الملاك فى دائرة أو جمعية واحدة لغرض معين

وهو خدمة مصالحهم الزراعية الخاصة والعامة . والسبب في صعوبة توحيد أملاك هؤلاء الملاك هو أن أكثر أراضيهم الزراعية مجزأة ومشتته في جهات مختلفة بعيدة بعضها عن بعض ، وزيادة على ذلك فان أصحابها قد لا يرون فائدة من العمل جماعة خصوصاً أصحاب الزراعات الكبيرة

ومع أن الجمعيات الزراعية الكبيرة التى تهتم باصلاح حال الزراعة قليلة أو تكاد تكون معدومة فان الجمعيات الزراعية الصغيرة التي تهتم باصلاح حال الزراعة على وجه خاص موجودة وناجحة في أعمال زراعية معينة وفى دائرة محدودة . وهذه الجمعيات الزراعية لا تخرج عن كونها جمعيات زراعية للتعاون . ويوجد فى فرنسا نحو ٣٢٫٥٠٠ جمعية موزعة كالآتى : ٩٠٠٠ نقابة للشراء و ٢٠٠ للبيع و ٣٨٠٠ جمعية للانتاج و ٦٥٠٠ للتسليف و ١٣٠٠٠ جمعية للتأمين (حسب الموجود سنة ١٩٢٤) [١] وزيادة على ذلك فيوجد فيها نحو ٨٠٠ مخبز تعاونى زراعى . أما فى ألمانيا فتزيد هذه الجمعيات عن الموجودة في فرنسا بشيء قليل ولكن الزيادة عظيمة فى جمعيات التسليف حيث بلغت ٢١٠٠٠ سنة ١٩٢٢

جاء فى نشرة الاتحاد التعاونى الدولى عن سنة ١٩١١ أن تعداد الجمعيات الزراعية التعاونية فى سبع عشرة أمة من أكبر الأمم بلغ نحو ٩٣٥٦١ ولم يدخل ضمن هذا الاحصاء الجمعيات الزراعية الموجودة فى روسيا وأسبانيا والبرتغال. ولذلك يصح القول بان عدد هذه الجمعيات الزراعية يزيد عن مائة الف جمعية . ومع ان انجلترا تعتبر أول الامم فى انتشار الجمعيات التعاونية الصناعية فهى فى مؤخرة الدول فيما يختص بجمعيات التعاون الزراعى . وقد يرجع سبب ذلك الى انتشار الملك الواسع لأن الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم مساحة شاسعة من الاراضى الزراعية فلا يميل الى تكوين هذه الجمعيات التى لم تؤسس فى الواقع الا للدفاع عن أصحاب الملك الصغير والزراعات الصغيرة . ورغم ذلك فانه يوجد فى الدولة البريطانية نحو الف جمعية زراعية أكثرها فى ايرلندا التى انتشر فيها التعاون الزراعى .

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٥٠ جزء أول ١٩٢٦

وجمعيات التعاون الزراعي عديدة[١] الاشكال متحدة الغايات — العمل لمصلحة الزراعة والزارع — وأهم أنواعها خمسة وهي :

١ — جمعيات شراء المواد والأدوات اللازمة للزراعة
٢ — « بيع الحاصلات الزراعية
٣ — « التأمين ضد أخطار الزراعة
٤ — « التسليف الزراعية
٥ — « تنفيذ المشروعات الزراعية المفيدة للمصلحة العامة

وسنتكلم بكل اختصار عن هذه الجمعيات — كما فعلنا ذلك في جمعيات التعاون الصناعي — لتكون عند القارىء فكرة مجملة عنها :

١ — جمعيات الشراء

تهتم جمعيات الشراء الزراعية بشراء المواد وكل ما يلزم للاعمال الزراعية وهي معروفة في فرنسا بالنقابات الزراعية (syndicats agricoles) ولقد انتشرت فيها هذه النقابات انتشاراً عظيما منذ صدر قانون سنة ١٨٨٤ الذي أعلن حرية تأسيس الجمعيات . ويبلغ عدد ما فيها من النقابات نحو ٦٠٠٠ نقابة ينتمي اليها نحو ٩٠٠٫٠٠٠ عضو

وتقوم هذه الجمعيات بخدمات جليلة للزراعة الفرنسية لانها تبذل كل عنايتها لنشر الطرق والآلات الحديثة في أعمال الزراعة . وكثيراً ما كان التجار يغشون الاسمدة فبذلت هذه النقابات جهدها في محاربتهم بتحليل هذه الاسمدة وطلب محاكمة هؤلاء التجار . وكانت تشترى الاسمدة متي ثبت لها عدم غشها لتوزعها على الزراع ، وبعد قليل من الزمن شرعت هذه النقابات في صناعة الاسمدة الـكيماوية في معاملها الخاصة ، وكان ذلك من أقوي الاسباب في تخفيض أسعار الاسمده التي كانت تباع للزراع في الاسواق، فاستفادوا جميعاً من هبوط الاسعار حتى الذين لم ينتموا الى هذه النقابات .

---

(٢) ظهرت اول جمعية زراعية في مصر سنة ١٨٩٨ وهي (الجمعية الزراعية الملكية) التي لها الفضل في احياء الزراعة المصرية والتي شجعت الحكومة على تأسيس وزارة الزراعة التي انشئت سنة ١٩١٣ . وتستمر هذه الجمعية حتى الآن على تعضيد ونشر النقابات الزراعية ومساعدة الزراعة والزراع انظر كتابنا — المسألة الاقتصادية الزراعية في مصر — باريس سنة ١٩١٩

وتتولى هذه النقابات مقاومة أمراض الزراعة وأوبئتها القتالة، وكذلك تشترى الآلات الزراعية لمساعدة الزراع لاداء أعمالهم بسرعة و بكل دقة واتقان . ولكن لا يصح الخلط بين هذه النقابات ونقابات العمال الذين يستأجرون للاعمال الزراعية لأن نقابات الزراع لا تتكون إلا من أصحاب الأملاك الزراعية والمستأجرين ، بينما تهتم نقابات العمال الزراعية — التى يدخل تحت سلطانها عمال اليومية الذين يشتغلون فى الزراعة — بتحسين أجورهم وأحوال معاشهم الصحية والاجتماعية . ولقد حاول البعض الجمع بين هذه النقابات بتأسيس نقابات زراعية مختلطة تجمع بين جدرانها عمال الزراعة وأصحاب الأملاك الزراعية للعمل معاً فيما يعود عليهم جميعاً بالفائدة ورغبة فى توحيد مجهودات هذه النقابات بدلا من بقائها مشتتة فلم يكلل هذا المسعى بالنجاح .

٢ — جمعيات البيع

تهتم جمعيات البيع الزراعية ببيع وتصريف مزروعات الاعضاء ، وهى قليلة الانتشار مع أنها مفيدة لأصحاب الأملاك الصغيرة إذ تساعدهم على مكافحة أصحاب الاملاك الكبيرة ، وتتولى مسئولية عرض المحصولات الزراعية فى الأسواق ولا تبيعها بأثمان تقل عن أثمان محصولات الأملاك والزراعات الكبيرة ، وزيادة على ذلك فانها تحمى الزراع من شر الاندفاع فى بيع محصولاتهم بثمن بخس لشدة حاجتهم إلى المال الضرورى لمعاشهم وتدبر أمرهم وتساعدهم مادياً وأدبياً حتى تباع محصولاتهم حسب سعر الأسواق المعتدلة الاثمان.

وتنقسم هذه النقابات الى أنواع عديدة : منها ما تهتم ببيع جميع المحصولات الزراعية ، ومنها ما تهتم ببيع البذور فقط ، ومنها ما تهتم ببيع الألبان . وهكذا تختص كل نقابة ببيع صنف معين . وجميع هذه النقابات متحدة فى غاياتها ، وهى تسهيل توزيع الانتاج الزراعى ومساعدة الزراع .

٣ — جمعيات التأمين ضد أخطار الزراعه

تهتم هذه الجمعيات بتأمين الزراعة ضد الأخطار التى تصيبها من حريق أو فيضان أو اعتداء أو وباء . فتتعهد برد الخسارة التى تصيب الزراعة نظير دفع قسط يحدده قانون تأسيس الجمعية . ولقد بلغ عدد هذه الجمعيات فى فرنسا نحو ١٢٠٠ منها ٩٠٠٠ للتأمين على المواشى والباقى للتأمين ضد الحريق [١] .

٤ — جمعيات التسليف

إن نظام جمعيات التسليف الزراعية هو نفس نظام جمعيات التعاون للتسليف السابقة الذكر إلا أن هذه الأخيرة تهتم بتسليف عمال الصناعة ، بينما تهتم الاولى بتسليف عمال الزراعة لمساعدتهم على إنجاز أعمالهم الزراعية . ولقد نجحت هذه الجمعيات فى ألمانيا نجاحاً عظيما ، إذ انتشرت فى جميع قراها حتى وفى مدنها .

٥ — جمعيات إنجاز الأعمال الزراعية المفيدة للمصلحة العامة [٢]

تهتم هذه الجمعيات بالمحافظة على الزراعة من الفيضان وتجفف المستنقعات وتنشئ المجارى وتقوم بكثير من الاعمال الضرورية للصحة العامة ، وكذلك تنشر السكك الحديدية الزراعية وتسهل نقل المحصولات الى الاسواق بجميع وسائل النقل الحديثة .

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٥٥ جزء أول ١٩٢٦

(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٥٦ جزء أول ١٩٢٦

الفصل الثانى

تقسيم العمل[1]

١ — تطور تقسيم العمل

إن تقسيم العمل ليس مقصوراً على النظام الاقتصادى فحسب ، بل يتناول تركيب أعضاء جسم الانسان ، لأن لكل عضو من الأعضاء وظيفة خاصة : فتنفرد العين بالمشاهدة ، والاذن بالسمع ، والانف بالشم ، واللسان بالذوق ، والاسنان بالمضغ ، والارجل بالمشى ، والايدى بالعمل . وهكذا اختص كل جزء من أجزاء الجسم بعمل معين حددته له الخالقة ، وليس في استطاعة الانسان أن يبدل أو يعدل فى هذا التقسيم الطبعى .

وتقسيم العمل موجود أيضاً فى الامور السياسية ، و يظهر ذلك فى انفصال السلطات

---

(١) اختلف علماء الاقتصاد فى فرنسا على تسمية هذه النظرية (تقسيم العمل) فسماها (J.B.Say) فصل الاعمال (separation des travaux). وسماها (A. Clement) التخصص (specialisation) وسماها (Bastiat) تقسيم الاشتال (partage des occupations) وسماها (Cherbuliez) توزيع الاعمال (repartitions des travaux) وسماها (Courcelle - seneiul et Cauwes) التعاون (cooperation) انظر كتاب — (M. Block) — تقدم الاقتصاد السياسى من عهد آدم سميث الى الا ن — الجزء الاول ص ٥٣٤ — ١٨٩٧

بعضها عن بعض ، فاختصت السلطة التشريعية بالتشريع ، ونيطت السلطة القضائية بتطبيق القوانين التى وضعتها الهيئة التشريعية ، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم . ومع أن أعمال هذه السلطات الثلاث متسلسلة ومرتبطة ارتباطاً كلياً بعضها ببعض فقد كلفت كل منها بعمل مخصوص لا يمكنها أن تتعداه .

ولقد انفصلت العلوم بعضها عن بعض ليستقل كل منها فى بحوثه ونظرياته العلمية عن الآخر ، فكان علم الاجتماع يشمل علوم الآداب والحقوق والفلسفة والاقتصاد وأكثر من ذلك فان الاقتصاد السياسى نفسه تجزء إلى جملة علوم اقتصادية مأخوذة منه : فيوجد الآن علوم الاقتصاد الاجتماعى ، والاقتصاد الزراعى ، والاقتصاد الصناعى ، والاقتصاد المنزلى . وكلها مستنبطة من علم الاقتصاد السياسى الذى لا زال الحجر الاساسى لهذه الفروع الاقتصادية الحديثة .

فتقسيم العمل أمر طبعى واجتماعى واقتصادى ، وتكلم عنه علماء اليونان فى العهد القديم لا كنظرية قائمة بذاتها بل كجزء من المباحث العلمية التى كانوا يفحصونها . وكان (زنوفون) أول من أشار الى تقسيم العمل في كتابه (Economique) فى المحاورة التى دارت بين (Ischomachus) وزوجته بخصوص تقسيم أعمالها اليومية بينهما فخصص لزوجته الاعمال المنزلية واحتفظ لنفسه بالشئون الخارجية . وتكلم (زنوفون) عن تقسيم العمل أيضاً فى كتابه المسمى (Cyropedie) أو كتاب تهذيب (Cyrus) الذى وضعه فى الاخلاق فى القرن الرابع قبل المسيح فذكر فيه : (أن العامل كان يشتغل فى المدن الصغيرة بصنع السرر (السراير) وفى الوقت نفسه يصنع الابواب والمحاريث والاثاث ، وكثيراً مايشترك أيضا فى أعمال المعمار من بناء المنازل وغيرها . فكان لا يتقنها لكثرة تنوعها . وكان الامر بعكس ذلك فى المدن الكبيرة ، إذ كان العامل يكتفى بالاشتغال فى حرفة واحدة لكسب معاشه ، وأحيانا لا يشتغل إلا في صنع جزء من صناعة . فيختص بعض صناع الاحذية بصنع أحذية النساء و بعضهم يهتم بصنع أحذية الرجال أو الاطفال . ومنهم من كان يكسب معاشه عن طريق خياطة الاحذية بينما يكسبها غيره من تفصيلها فقط . فطبقاً لطبيعة الاشياء ينبغ الرجل الذى يهتم بعمل واحد لانه يتفرغ له فيتقنه ولكن لا ينجح من اشتغل بأعمال عدة مختلفة [١] .

---

(١) كوفيس — محاضرات فى الاقتصاد ص ٣٦٦ — ١٨٩٣

وقال (أفلاطون) فى (جمهوريتـه) عن تقسيم العمل : (إن أهم حاجات الانسان الغذاء والمسكن ، والملبس ولكن كيف تستطيع الحكومة القيام بهذه الضروريات ؟ أليس من الواجب أن يكون أحد الناس زارعاً والآخر مهندساً وغيرهما نساجا ولنضف اليهم صانع الأحـذية وغيره من أصحاب الحرف) ثم قال : (إن المصنوعات تصنع باتقان وسهولة متى اشتغل كل عامل بالعمل المخصص له) .

وكان آدم سميث أول من تكلم وكتب عن تقسيم العمل كنظرية إذ خصص لها الباب الاول من كتابه (ثروة الامم) ومما ذكره من مزايا تقسيم العمل (ان الفضل فى تحسين الانتاج تحسيناً عظيما يرجع إلي تقسيم العمل الذى يرشد العمال إلى الاشتغال بأعمالهم بمهارة وفطنة)[٢] ولو أن (Ferguson) سبق آدم سميث فى الـكلام على تقسيم العمل ولكن ليس له الفضل فى نشر تقسيم العمل كنظرية علمية اقتصادية مستقلة بذاتها

٢ — تقسيم العمل بين الافراد والأسر

اذا كان العمل المراد انجازه بسيطا كحفر الارض ورفع الاثقال وقطع الاخشاب فانه لايقبل التقسيم لان كل عملية من هذه العمليات قائمة بذاتها واذا قسمت إلى أجزاء فانها واحدة فى طريقة التنفيذ وهذا مايسمونه (بالتعاون البسيط) [٣] أما اذا كان العمل مركباً مشتملا على جملة حركات مختلفة بعضها عن بعض اذا تجزأت فانه من الضرورى تقسيمها حسب أنواعها ويعنى بتنفيذ كل جزء من أجزائها نفر من العمال المخصصين ، وهذا ما يسمونه (بالتعاون المختلط) [٤] فتقسيم العمل أو التخصص عبارة عن تجزئة الاعمال الى أقسام يقوم بكل قسم منها فئة معينة من العمال ويتولى كل منهم بانجاز ماتخصص له .

قسمت الخلقة الاعمال بين الناس فجعلت منهم الذكر والانثى وخصصت لكل منهما مهمة فى الحياة الاجتماعية لا يستطيع أحدهما القيام بعمل الآخر . فالانثى تحمل وتلد وتعنى بأطفالها من تربية وتهذيب ، واختص الرجل بكسب معاشه ومعاش أسرته ، ولذلك خصص

---

(١) ثروة الامم الفصل الاول من الـكتاب الاول من الجزء الاول

(٢) Cooperation simple

(٣) Cooperation mixte

(٤) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٦١ جزء أول ١٩٢٦

قدماء اليونان لكل من الذكر والانثى عملا معينا . فكلفت المرأة بالاعمال الداخلية المنزلية بمعنى أنها تتولى أمر نظافة أولادها ومنزلها وتجهز الطعام والملابس اللازمة لها ولاولادها وزوجها . ويقوم الرجل بالاعمال الخارجية أى الصيد والقنص والحروب ولم يؤسس هذا التقسيم على فكرة أن المرأة مخلوق ضعيف لايتحمل الا الاعمال البسيطة بل كان مبنيا على روح احتقار المرأة لانها كانت تعتبر كمتاع من الامتعة التى يملكها الرجل وله حق التصرف فيها كيف شاء ، وكانت تعتبر كاول عبد امتلكه الرجل ولذلك كانت تقوم بأمور النقل (Transport) كدواب الحمل التي تستخدم لنقل الاثقال . وكانت تناط بأعمال الزراعة ولكننا لا نرى غضاضة فى اشتغال المرأة فى الاعمال الزراعية إذ ليس فيها استعباد أو اضطهاد لها ، بل ان فى ذلك تقوية لروح تعاونها مع زوجها لكسب معاشهما واشتغال المرأة بالاعمال الزراعية وغيرها من الاعمال الخارجية يرفع من شأنها . وكانت المرأة تشتغل قديما بالاعمال الزراعية وكان يناط صغار الاولاد برعاية الاغنام ، ويتولى الشيوخ ادارة العائلة وتزويدها بالنصائح التي اكتسبوها من خبرتهم ، وكانت لهم كلمة مسموعة وأمر مطاع لتسيير الامور على خير نظام فى ذلك الوقت [1]

ويعتقد (Bucher) [2] أن الاعمال قسمت بين الرجل والمرأة بفضل نفوذ الدين وتأثير العادات فى الانسان فخصص لكل من الجنسين عمل معين دون مراعاة ضعف المرأة أو قوة الرجل : فاهتم الرجل بالحصول على لوازم الغذاء أى بصيد الطيور والاسماك واختصت المرأة بتهيئة و بناء الاكواخ للسكنى والعناية بالاطفال . ولقد تغير ذلك الآن وتقدمت الحضارة وانتشرت المدنية إلى ان اختصت المرأة بأمور الاستهلاك واختص الرجل بأعمال الانتاج ، ولو ان المرأة كثيراً ما تساعد الرجل فى أعمال الانتاج

وكان تقسيم العمل موزعاً فى قديم الزمان بين أفراد الاسرة فقط فكانت كل أسرة تقوم بصنع جميع ما يلزمها من مأكل وملبس ومسكن اذ لم يكن بين الأسر روابط متينة تربطها بعضها ببعض ولكن لما حلت المعيشة الحضرية مكان المعيشة البدوية اتصلت العائلات بعضها ببعض واستتب الأمن وانتظم التبادل فأصبحت كل عائلة من العائلات

---

(١) Perreau - Cours - t. p. 145; Bucher - Etudè d'histoire et d'econom. pol. - 1901: Schmoller - La division du travail au point de vue historique - Revue d'econom. pol. de 1890. p. 227; Réné Maunier - Division du travail préhistorique - Revue de Sociologie -1908

(٢) Bucher Principes d'economie politique p. 30

تقوم بصناعة صنف أو نوع معين من الصناعات وتتبادل كل منها مع الاسرة المجاورة لها بمصنوعاتها ، ولذلك اختصت كل فئة من الأسر — المهتمة بأمور الصناعة — بصناعة معينة. فاشتغلت بعضها بالزراعة، و بعضها بالصيد والقنص ، و بعضها بالحدادة، و بعضها بالنجارة، و بعضها بالتجارة . و بعد أن كان تقسيم العمل محصوراً بين أفراد الأسر فقط أصبح تقسيم العمل موزعاً بين جميع الأسر ورغم ذلك لم يكن تقسيم العمل بين أفراد الأسر مؤسساً على نظريات اقتصادية اجتماعية ، بل وجد من طبيعته

٢ — تقسيم العمل بين القرى والمدن والامم

لما تقدمت الصناعة وكثرت رغب كثير من العمال فى ترك الزراعة والاشتغال بالاعمال الصناعية ، ولما كانت الصناعات قليلة الانتشار فى القرى وكثيرة الرواج فى المدن هجر كثير من العمال القرى وهبطوا الى المدن واستوطنوها طلباً للرزق ورغبة فى توسيع نطاق أعمالهم وحباً فى الحصول على أرباح أكثر مما كانوا يكسبونها فى القرى المحدودة المكاسب ، فانقطع عمال القرى للاعمال الزراعية ، بينما اختص عمال المدن بالصناعة وصاروا يتبادلون معاً كل ما صنعته أيديهم

ولما كانت طرق المواصلات بطيئة الحركة متأخرة الانظمة فى بادىء الامر اشتغلت كل مدينة بجميع الصناعات الضرورية لسكانها ، وعندما تقدمت طرق المواصلات وتحسنت ثم انتشرت فى جميع الارجاء تخصصت بعض المدن بصناعات معينة: ففى فرنسا اختصت مدينة ليون بصناعة الحرير ، وفى ايطاليا اختص الجزء الشمالى منها بالصناعات ، بينما تفرغ أهل الجنوب بالزراعة . وفى الولايات المتحدة اهتمت المدن الواقعة فى شرقها بالنسيج واختص سكان (شيكاجو) بتحضير اللحوم

ولما تقدمت المدنية وانتشرت طرق المواصلات البرية والبحرية والهوائية سهل التبادل بين الامم ، و بعد ما كانت كل أمة تكتفى بما تنتجه أرضها ومصنوعاتها اختصت كل منها بصناعة أو صناعات معينة ، وصارت تنتج منها بكثرة لاستبدالها بغيرها مما تخصصت فيه الامم الأخرى . فمصر أمة زراعية اشتهرت بزراعة القطن الجيد [1] الحريرى المتين .

(١) انظر كتابنا — المسألة الاقتصادية الزراعية فى مصر — باريس ١٩١٩

الصلب الفتلة . وصارت المعامل الانجليزية تأخذ منها كمية وافرة لادارة حركة صناعاتها القطنية فوق ما تأخذه من أمريكا والهند ، رغم أن قطنهما أقل جودة وصلابة من القطن المصري . ولقد اختصت انجلترا بالفحم والمصنوعات القطنية والصوفية واشتهرت الولايات المتحدة بصناعة الآلات واستخراج الفحم ، وتفوقت أمريكا وروسيا فى توريد القمح ، وفرنسا باصناف الزخرف والترف والحديد وامتازت البرازيل بما فيها من البن واستراليا بالاصواف .

وكان (Torrens) أول من كتب سنة ١٨١٨ على تقسيم العمل بين الامم فكانت نظريته أكبر معزز لانصار حرية التبادل (libre - echange) ونتج عن هذا التقسيم إن اختصت بعض الامم بالزراعة لدرجة أنها صرفت كل عنايتها فى زراعة واحدة كما هو الحال في مصر ، لانها تضع جل همها فى الزراعة ، بل وفى زراعة نوع واحد وهو القطن ، كما تهتم جهات فى الهند بزراعة الارز والبرازيل بالبن فقط . فاذا خابت زراعة القطن فى مصر والأرز فى الهند أو البن فى البرازيل في سنة من السنين ، تولى مالية هذه الامم الدمار بسبب الازمة المالية الشديدة التى تنشأ عن فشل الزراعة ، خصوصاً وان حركة مصر المالية وحياتها الاقتصادية رهينة محصول القطن السنوى: فان نجح وتوزع فى الاسواق انتشر الرخاء وربحت التجارة وعم الهناء جميع القطر ، وان خاب كانت الطامة الكبرى على جميع الناس من تجار وصناع وزراع وغيرهم ، لأن مصر تخصصت في الزراعة وا كتفت منها بالقطن ، فمثلها مثل الفلاح الذى لا يملك غير ثور واحد لادارة زراعته ، فان مات وقفت زراعته وساءت معيشته . ولا تعتبر هذه السياسة الزراعية تخصصاً بل قصر نظر وعدم تبصر فى العواقب انما التخصص هو أن تتقن مصر جميع أنواع الزراعة وتستغلها فى أعمال صناعية يمكن القيام بها داخل البلاد فى المصانع الاهلية . فالسياسة الاقتصادية الحكيمة التى يجب على مصر اتباعها هى أن تضع نصب أعينها رفع شأن الزراعة على اختلاف أنواعها ثم تعمل على نشر الصناعات ذات العلاقة التامة بمزروعاتها ، حتى اذا فشل زرع من زراعتها قامت الزراعات الاخرى بسد العجز ، وعندئذ لايختل التوازن فى الاعمال الاقتصادية الزراعية .

وأما فيما يختص بالصناعات المتصلة بالزراعة فقد ظهر لمصر ضرورتها عندما اشتعلت نار الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٨) اذ انقطعت عنها كثير من المصنوعات الاجنبية اللازمة لها فى أعمالها اليومية فظهر لها عندئذ ضرورة إحياء الصناعات المصرية فقامت

حركة سعيدة ومساع مشكورة لنشر الصناعات الوطنية فيها . وأهم هذه الحركة ما قامت به الحكومة من تأسيس معرض دائم سنة ١٩٢٠ لتشجيع الصناعات الاهلية التى لا تستغنى عنها مصر . ولقد أودعت الحكومة مبلغا سنة ١٩٢٤ على ذمة صغار الصناع لتسليفهم النقود اللازمة لهم فى أداء أعمالهم وعند انجازها يردون ما استعاروه .

إن النظام المختلط الخاص بنشر الصناعة والزراعة فى كل أمة من الامم أفضل السياسات الاقتصادية . ومع أن آدم سميث اهتم اهتماماً شديداً بتقسيم العمل فانه لم ينس الاشارة إلى وجوب اتباع نظام الانتاج المختلط : أى أن تهتم كل أمة بالزراعة والصناعة . ولقد عزز هذا الرأى بعض علماء الاقتصاد ومنهم . (Carey) و (Fredertc List)[1] إذ اعترض الاخير منهما على نظام التخصص الدولى لانه اعتبره ناقصاً . وأحسن الانظمة الدولية الاقتصادية هى التي ترمى الى أن كل أمة من الامم تعمل على نشر الزراعة والصناعة والتجارة والفنون والعلوم وطرق التعليم وغيرها من الصناعات الضرورية لحياة الامم .

٣ — التخصص وفصل الحرف بعضها عن بعض

لما تعددت حاجات الانسان بانتشار المدنية والحضارة وكثرت وتنوعت الحرف استقلت كل فئة بصناعة معينة : فاختصت فئة بالاعمال الزراعية ، وأخرى بالصناعات . وكانت الصناعات عديدة متباينة . و يقال إن أقدمها صناعة الحدادة . وجاء فى كتاب الهند المقدس[٢] ٩٠٠ قبل الميلاد أن الحدادة والنجارة كانتا الصناعتين الوحيدتين فى الهند ولقد جاء فى شعر (هومير) ما يثبت وجود الحدادة والنجارة وصناعة الجلود والفخار فى عهده . وكان موجوداً فى روما فى عهد (نوما) نحو ثمان صناعات مختلفة . ولقد كثر فى مصر عدد العمال ذوى الصناعات المختلفة سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد وكثر عددهم فى الهند بين ٧٠٠ و ٨٠٠ قبل الميلاد ، وكذلك فى اليونان فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وفى روما فى آخر عهد الجمهورية[٣] . و بلغ عدد الصناعات المختلفة فى أوروبا سنة ١٨٨٢ نحو ٦١٧٩ حرفة وفى سنة ١٨٩٥ نحو ١٠٢٩٨ حرفة .

---

(١) F. List - Systeme national d'economie politique - livre 2, ch. V, p. 286, ed. 1857

(٢) (Vedas) اسم كتاب الهند المقدس نسبة الى (Vyasa) وهو مكتوب باللغة الهندية القديمة

(٣) شمولر — مبادئ الاقتصاد السياسى — جزء ٢ ص ٣١٠ — ٣٢٠

وكان لاختراع الآلات الميكانيكية أثر كبير فى العمال : فلم يكتف أصحاب المصانع بتقسيم العمل بين العمال حسب اختلاف الصناعات ، بل قسموا الصناعة الواحدة إلى فروع عديدة اختص كل عامل بفرع منها . فانقسمت صناعة الاحذية إلى فروع عديدة واهتم فريق من العمال بأخذ القياس والتفصيل ، واختص آخرون بخياطة الحذاء ، وغيرهم بوضع الزراير والاربطة ، وآخرون بالتنظيف والتلميع . واذا كان هناك لوم قارص يوجه إلى نظرية تقسيم العمل فانه يوجه إليها من حيث تجزئة المهنة الواحدة تجزيئاً عديداً[1] وليس بفصل كل مهنة مختلفة عن غيرها كفصل النجارة عن الحدادة .

كانت صناعة الدبابيس فى عهد آدم سميث مجزأة الى ثمانى عشرة عملية ، أى انه كان يشترك فى صنع الدبوس الواحد ثمانية عشر عاملا يقوم كل منهم بعملية مختلفة . فيمكن صنع ٤٨٠٠٠ دبوس فى المصنع الذى يشتغل فيه عشرة عمال فيصنع كل عامل ٤٨٠٠ يومياً واذا كلف العامل الواحد صنع الدبوس بأكمله فلا يمكنه أن يصنع أكثر من عشرين فى يومه . فبفضل تقسيم العمل وتجزئة الصناعة الى عمليات عديدة كثر الانتاج بنسبة ٢٤٠٠ إلى ٢٠ . وهناك أمثلة أخرى عديدة يظهر منها جلياً فضل تقسيم العمل فى الانتاج . وبما أن فضل تقسيم العمل يفوق ماينسب الى هذه النظرية من العيوب فقد أصبح اتباعها لازماً لزيادة حركة الانتاج ولسد حاجات الانسان .

٤ — أنواع العمل[2]

يتبين مما تقدم أن تقسيم العمل تطور بتطور الحضارة والمدنية فى جميع الامم ، ولذلك جعل آدم سميث هذه النظرية أساساً للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . واستنتج أنصار المذهب التاريخى أن تقسيم العمل يكون على خمسة أنواع :

١ — انحلال أو تفكك العمل (decomposition du travail)

إن هذا أشهر أنواع تقسيم العمل وهو أول ما اهتم بشرحه آدم سميث شرحاً وافياً فى

---

(١) وتظهر هذه التجزئة العديدة فى المثل المشهور الذي وضعه آدم سميث فى كتابه بخصوص صناعة الدبابيس . ولم ينتشر هذا التقسيم العديد انتشاراً عظيما الا منذ اختراع الآلات الميكانيكية — ثروة الامم — جزء أول فصل أول — وانظر كتاب (كارل ماركس) رأس المال — فصل ١٢

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ١٨٦ — ١٩٢١

مثله المشهور الخاص بصناعة الدبابيس . لقد تقسمت هذه الصناعة التى كان يقوم بها العامل الواحد الى صناعات عديدة مختلفة فانحلت وتفككت صناعة الدبوس إلى جملة صناعات إذ اختص بعض العمال بقطع الاسلاك التى تستعمل لصنع الدبوس ، واختص آخرون بتقويم وتحديد طرف هذه القطع السلكية ، واهتم بعضهم بتلميع وتنظيف هذه القطع التي صارت دبابيس . وأصبحت عملية الدبوس الواحد تحتاج إلى ثمانية عشر عاملا يصنع كل منهم قسما معينا يختلف عن القسم الذى اختص به غيره بعد أن كان يصنع هذه الاجزاء كلها عامل واحد .

٢ — تجزئة الانتاج (sectionnement du la production)

يشاهد هذا النوع من أنواع تقسيم العمل كلما مر شيء من الاشياء على عدة صناعات مستقلة بعضها عن بعض إلى أن تأخذ شكلها النهائى الكامل . فصناعة الازياء (البدل) تحتاج إلى المرور على صناعات عديدة حتى تصير قماشاً صالحا لصناعة الازياء ، اذ يتولى راعى الاغنام قص الاصواف ليقدمها إلى الغزال ليغزلها ، ثم يوصلها الى النساج لينسجها، ثم يرسلها الى المصبغة لتأخذ اللون المطلوب ، و بعدئذ ترسل الى التاجر ليوزعها على الخياطين ليصنعوا منها الازياء اللازمة . ورغم هذا التقسيم العديد فان كلا من هذه الصناعات مستقلة تمام الاستقلال بعضها عن بعض: بمعنى أن كلا من الراعى والغزال والنساج والصباغ والخياط يبيع بضاعته الى الآخر لانها أخذت شكلها النهائى من صناعته . فالراعى يبيع أصواف أغنامه بعد قصها إذ لا يمكنه الانتفاع بها بغير بيعها ، وكذلك الغزال فانه يغزل هذا الصوف ومتى أتم غزله لا يمكنه الاستفادة منه إلا ببيعه إلى النساج وهكذا يستمر الحال بالتسلسل الى أن يبيع الخياط الازياء بعد صنعها وتفصيلها طبقا لاجسام طالبيها . وليس الامر كذلك في صناعة الدبابيس لان الدبوس لا يكون صالحا للاستعمال إلا إذا مر على الثمانية عشر صانعا ، واذا لم يمر على واحد منهم (صانع رأس الدبوس مثلا) فلا قيمة له لان الثمان عشرة عملية اللازمة لصناعته مرتبطة كل الارتباط بعضها ببعض . واذا أهملت واحدة منها فسدت صناعة الدبابيس .

٣ — تقسيم الحرف (la subdivision des professious)

قد يذهب التقدم ببعض أرباب الحرف الى التخصص في جزء أو جزئين من صناعته فبعد أن كان الحداد يشتغل بجميع أعمال الحدادة اختص بصنع حداوى الخيول وغيرها

من الحيوانات بينما يهتم غيره من الحدادين بصنع المحاريث ووالفؤوس . ويقوم آخر بصنع المسامير والمفصلات . و بعد أن كان النجار يصنع جميع أصناف النجارة تخصص بفرع من فروعها . أى أنه يتمم هذا الفرع من أوله لآخره . وهذا بعكس تقسيم العمل فى النوعين الاولين إذ فيهما يمر الشيء المطلوب صنعه على جملة صناع قبل إتمامه .

٤ — تنقل العمل (deplacement du travail)

يقصد بهذا النوع تنقل العامل من صنعة الى أخرى بسرعة فى المعامل الكبيرة : ففى صناعة الاحذية أو الازياء لا بد أن يكون العامل ملما خبيراً بصنع جميع أجزاء الحذاء أو الزى ليتمكن التنقل من آلة لاخرى لمباشرة سيرها، ولا بد لامثال هؤلاء العمال من معرفة كيفية تسيير هذه الآلات علاوة على معلوماتهم الفنية الخاصة بصناعتهم ، ومع ذلك فان هؤلاء العمال لا يجهدون أنفسهم كثيراً فى الصناعة بل ينحصر مجهودهم فى مراقبة هذه الآلات وضبطها .

٥ — خلق صناعات جديدة

يزداد تقسيم العمل كلما اكتشفت حرف جديدة ومتى خلقت حرف جديدة تنوعت الاعمال : ففى القرن التاسع عشر اخترعت الدراجات واكتشفت آلة التصوير الشمسى واستعملت الطيارات الهوائية والمناطيد ونتج عن هذه الاختراعات زيادة الاعمال والصناعات الجديدة . وباختراع التلغراف السلكى واللاسلكى كثرت الاعمال التلغرافية وتنوعت أشكالها فتعددت فئات العمال بفضل الاكتشافات الحديثة .

٥ — شروط تقسيم العمل

تتطلب نظرية تقسيم العمل جملة شروط أهمها :

١ — أن يكون الانتاج متسعا ودائرة الاعمال الصناعية كبيرة فيسهل تقسيم العمل ولا يتوافر هذا الشرط الا فى الصناعات الكبيرة لان تجزئة الاعمال الصناعية تحتاج الى تشغيل عدد وافر من العمال ، ولا يتحمل مثل هذه النفقات الا الصناعات الكبيرة . فكلما اتسع نطاق الصناعة ازداد تقسيم العمل بين العمال ، وكلما ضاقت دائرته انحصر التقسيم فى دائرة ضيقة . وكلما كثر تقسيم العمل ازداد الانتاج، واذا أقل ضاقت حلقة العمل وهبط

---

(١) لم يشر آدم سميث في كتابه — ثروة الامم — الاالى الثلاثة انواع الاولى

الانتاج ولذلك فان تقسيم العمل يكاد يكون معدوما فى الصناعات الصغيرة وهو معدوم بالفعل فى الاعمال الزراعية

٢ — أن يكون العمل مستمر بلا انقطاع، لانه اذا انقطع عطل العامل، ومتى عطل توقفت حركة الانتاج وتأثرت الاسواق بقلة العرض وزيادة الطلب و إذا وقفت حركة الاعمال أصبح من المتعذر تطبيق نظرية تقسيم العمل على الاعمال غير الثابتة أى المتقطعة. ومنعا لايقاف حركة الاسواق (عطلة العامل — قلة الانتاج — تأثر الاسواق) يضطر أصحاب المصانع الكبيرة الى تشغيل العمال فى أعمال مختلفة لتزاد حركة تقسيم العمل

٦ — نتائج تقسيم العمل

من النتائج الظاهرة لادخال نظام تقسيم العمل فى الصناعات استقلال كل مهنة عن الاخرى استقلالا تاما فى العمل . ولقد نشأ عن هذا الاستقلال حادث مشكور وهو توثيق عرى الاتحاد بين كل مهنة وأخرى بفضل التبادل . وأصبحت كل مهنة مستقلة عن غيرها فى العمل فقط ، مع اتصال كل فئة من العمال بالاخرى اتصالا تاما لشدة حاجة كل منها الى مصنوعات الاخرى [١]

ومن نتائج تقسيم العمل أن اختص كل صانع بعمل معين لا يحيد عنه ، ومتى تعمق فيه أتقنه إتقاناً تاماً . فيختص بعض العمال بصناعة الازياء الافرنجية بخياطة(البنطالون) فيتقنها أو يختص فى نفس الصناعة بعمل (الجاكته)فيحسنها أيما إحسان.أو يتخصص الطبيب فى علاج مرض واحد كتطبيب العيون أو يقف مجهوده الطبي على معالجة أمراض الاذن والأنف والحنجرة أو الأمراض الباطنية . ولقد سرى تأثير تقسيم العمل بين رجال القانون فاختص بعضهم فى فرنسا بأعمال الدفاع أى المرافعة فقط ، ونيط بهذه المهمة المحامون ، واختص فريق آخر بتحضير القضايا واتخاذ جميع الاجراءات القانونية ، وكلف بهذا العمل ما يسمونه (avone) واختصت فئة ثالثة بكتابة العقود وتعرف باسم (الموثق) أو (كاتب العقود) (notaire)

---

(١) كوفيس — ص ٧٢ طبعه ١٨٩٣

ومن أهم تأثير تقسيم العمل على الانتاج هو إكثاره ، لان كل عامل لا ينتج من صناعته ما يكفيه وحده ، بل ينتج أكثر مما يحتاج اليه ويستمر على هذا الانتاج حتى يستطيع استبدال ما زاد عن حاجاته ببعض ما يلزمه مما أنتجه غيره من عمال الصناعات الاخرى ، وبهذه الطريقة يستمر الانتاج بكثرة حتى يتمكن كل عامل من التبادل مع غيره للحصول على جميع لوازم معاشه (ويحفظ جزءاً من ثمرة عمله لاستخدامه فى تكوين المال الاحتياطى الذى قد يحتاج اليه فى المستقبل أو ليستعمله فيما بعد — حسب الظروف — فى أمور الانتاج . وكل جزء يخصص من المال لهذا الغرض يسمى رأس مال . فالعمل المقسم المثمر يسهل تكوين رأس المال الذى بدونه تقف حركة التقدم الاقتصادى)(١)

٧ — فوائد تقسيم العمل

فوائد تقسيم العمل كثيرة نكتفى بذكر أهمها :

١ — يحدد تقسيم العمل دائرة عمل العامل فيتفرغ لعمله حتى يتقنه ، وكثرة التكرار مع شيء من النجابة والفطنة توجد عند العامل المجتهد روح التفنن والاختراع . وزيادة على ذلك فانه يغرس فى نفس العامل حب التفوق في صناعته . فبينما يصنع الحداد الذى يشتغل بجميع أصناف الحدادة ثلثمائة مسمار في اليوم فان العامل البسيط أو الصبي النجيب المخصص لصناعة المسامير يصنع ٢٥٠٠ مسماراً حسب نظام تقسيم العمل .

وهذه المزية ، أو بعبارة أخرى تفوق التخصص على الاشتغال بجملة أعمال ، مشاهدة في جميع الأمور الحيوية سواء كانت صناعية أو عقلية . فاذا تخصص عامل من عمال الحدادة بصناعة المسامير أو غيرها من فروع الحدادة فلاشك انه يتقنها . واذا تفرغ صانع الازياء بصنع أزياء الرجال أو أزياء النساء أو الاطفال فانه يحكم صنعها ، بخلاف ما إذا اشتغل بخياطة جميع أنواع هذه الأزياء الثلاثة . وكذلك اذا اشتغل الطبيب بمعالجة العيون أو الآذان أو الأمراض الباطنية فانه يتقنها ، بعكس ما اذا اشتغل بمعالجة جميع الامراض لأنه يكون سطحياً فيها إذ تتشعب مجهوداته العلمية الفنية الى جملة فروع عديدة لا يستطيع إتقان جميعها . وكذلك تخصص خريج مدرسة الهندسة بالاعمال الهندسية المعمارية أو الكهربائية

---

(١) كوفيس — محاضرات — جزء أول ص ٧٥ سنة ١٨٩٣

أو هندسة الري يجعله يفيها حقها من العناية والدقة، بعكس ما اذا اشتغل بجميع فروع الهندسة

٢ — يسهل تقسيم العمل الانتاج إذ تصبح الاعمال المركبة هينة سريعة الانجاز اذا تجزأت واختص كل فريق من العمال باتمام جزء منها كما اذا تجزأت صناعة الساعة الى ١٠٢ جزء ونيط بعمل كل جزء منها فريق من العمال، وعندئذ يمكن صنع الساعة بأ كلها في غاية السرعة و بكل دقة و إتقان

ويؤكد آدم سميث أن هذه التجزئة تصل بالعامل الى الاستنباط والاختراع خصوصاً وأن عدداً عظيما من الآلات المستعملة فى المصانع اكتشفها العمال الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم للوصول الى أقصر وأبسط وأسرع الطرق التي تمكنهم من إنجاز أعمالهم. وأكبر دليل على صحة ذلك أن (Arkwright) و (Crampton) و (Hargreaves) و (Watt) [1] لا يخرجون عن زمرة العمال ولو ان (S Mill) يعارض هذه النظرية.

٣ — بفضل تقسيم العمل أمكن كل عامل اختيار الصناعة التي يميل الى الاحتراف بها فأصبح يشتغل في مهنته مختاراً لا مضطراً وليس فى نفسه اشمئزاز ولا ضجر من انجاز ما أسند اليه من الاعمال. فصار العامل حراً فى انتخاب ما يرغب الاشتغال فيه من الحرف. ولقد فضل بعضهم الاعمال اليدوية البسيطة التي لا تحتاج الى قوة جسمية كبيرة، و بعضهم فضل الاهتمام بالاعمال العقلية أي التي يكون فيها التفوق للعقل لا للجسم. و بهذه الطريقة سهل إيجاد عمل مناسب لكل فريق من العمال فلا يعطل أحدهم عن العمل لعدم وجود صناعة تناسب استعداده الطبعي

٤ — كان يضيع على العامل المشتغل بجملة صناعات وقت كبير بسبب تنقله من صناعة الى أخرى، خصوصاً ما يحتاج اليه من المدة لتعلم الصناعات المختلفة. فبفضل تقسيم العمل توافر للعامل وقت كبير — والوقت نقود كما يقول الانجليز — كان يضيع عليهم هباء منثوراً، لانه اذا بدأ العامل الاشتغال بصناعة فانه لا يحسنها الا بعد مدة معينة تختلف باختلاف مهارة العمال. ومتى أتقنها فانه يستمر فى انجاز ما كلف بصنعه بلا مشقة ولا عناء. أما اذا كلف بصناعة أخرى واضطر الى تغيير الصناعة التي أتقنها فانه يحتاج الى وقت

---

(١) (جيمزوات) هو مكتشف الآلات البخارية والذى اجتهد فى تحسينها بين ١٧٦٩ و ١٧٨٤ وكانت له اليد الطولى فى الثورة الاقتصادية. ولقد اخترع (Hargreave) آلة الغزل سنة ١٧٦٥ واشترك معه في تحسينها (Arkwright)

طويل حتى يصل الى درجة الاتقان في حرفته الجديدة . وبهذه الكيفية يكون الانتاج مرتبكا ولا أمل في نجاحه . وهذا هو السر فى فشل نظرية (فوريبه) القائلة إن العمل لا يكون جذابا الا :

أولا — اذا كان العمل مقسما جداً (très divise) لدرجة أنه ذهب فى هذا التقسيم الى حد المبالغة لانه قسم عمال الزراعة الى فئات مختلفة حسب اختلاف انباتات نخصص البعض لزراعة الكرنب، والبعض لزراعة اللفت ، والبعض لزراعة الكراث ، والبعض لزراعة الكريز الخ .

ثانياً — اذا كان العمل متنوعاً جداً (tres diversifie) فيخصص كل عامل جزءاً قصيراً جداً من وقته (ساعة أو اثنتين) لكل نوع من أنواع العمل .

٥ — تتوافر آلات[1] عديدة ورؤوس أموال كثيرة بفضل تقسيم العمل لان العامل الذى يشتغل دائما على آلة واحدة يتقن إدارتها ويجيد استعمالها ، ويتمكن من الانتفاع بها وأما اذا استعملت الآلة فى عمليات عديدة مختلفة فانها تكون سريعة التلف ، ومتى أتلفت فقد ضاعت الاموال التي صرفت للحصول عليها .

٦ — ينال العمال بفضل تقسيم العمل قسطاً كبيراً من الحرية والاستقلال فى العمل داخل المصانع .

٨ — مضار تقسيم العمل

كما أن لنظرية تقسيم العمل أنصاراً فان لها أعداءاً ينسبون اليها بعض النقص، منه :

١ — إن تقسيم العمل متلف للعقول السليمة ومهزل للاجسام القوية ويمل منه العامل لتكرار عملياته المتشابهة التى يؤديها صباح مساء . وقال آدم سميث : إن الرجل الذى يكرس حياته لعملية واحدة أو حركة معينة لا يغيرها طول حياته ربما يصيبه الخبل والضعف فى عقله وجسمه . وقال (Lemontey) : (من المحزن أن يكرس العامل حياته لصنع الجزء الثامن عشر من الدبوس)[2] وأجاب بعضهم على هذا الاعتراض بأن من يقوم بصناعة

(١) آدم سميث — ثروة الامم — الفصل الاول من الكتاب السادس . جان باتيست ساي — رسالة فى الاقتصاد السياسى

(٢) جوردان — محاضرات في الاقتصاد — ص ٦٢ طبعة ثانية ثم كوفيس — محاضرات جزء ١ ص ٢٣٠ — ١٨٩٣

الدبوس من أوله لآخره لا يزيد كاؤه عن الذى يقوم بصناعة قسم واحد من أقسام الدبوس.
لقد أراد علماء الاقتصاد تخفيف عبء العامل المشتغل بجزء صغير من صناعته طول حياته فحضوا على أن يكون تقسيم العمل متمشياً مع سير التقدم والمدنية ليستطيع العامل تقليل ساعات عمله فيستخدمها توافر منها فى أشغال عقلية يلذ لها وتطيب لها نفسه فيستعيض ما فقده فى عمله من قواه الجسمية والعقلية ، واذا لم يفعل ذلك فانه يكون مقصراً فى واجباته نحو نفسه ، وعندئذ يكون هو وحده المسئول عن هذا التقصير ولا لوم على نظام تقسيم العمل.

٢ — إن نظام تقسيم العمل يجعل العامل شديد الارتباط بغيره أو بعبارة أخرى أسيراً بل عبداً لصناعته ، فاذا تعطلت حرم من عمله وعجز عن كسب معاشه . وأما إذا كان العامل خبيراً بصناعات مختلفة فلا يعوقه شيء عن كسب معاشه من صناعات أخرى اذا تعطلت حرفته الاصلية ، فيكون فى مأمن من هذه الحوادث الفجائية . ولقد أجيب على هذا الاعتراض بأن العامل الذى يتخصص فى عمل جزء واحد من صناعة معلومة لا يصعب عليه الاشتغال فى الاجزاء الاخرى أو فى أعمال غيرها مرتبطة بصناعته ، أو الاحتراف بصناعة أخرى تشابهها . ولقد تحول كثيراً من سائقى العربات الى سائقى أوتومو بيلات لقلة استعمال عربات الركوب . وأكثر من ذلك فان تقسيم العمل يوجد عند العمال حلقة اتصال بينهم و بين بعض ، وهذا الاتصال المستمر يولد عندهم روح التعاون وحب التضامن والرغبة فى التآزر .

لم يوجه النقد السابق الى تقسيم العمل أو التخصص فى صناعة من الصناعات كتخصص الطبيب فى فرع من فروع الطب بل وجه إلى تجزئة صناعة واحدة الى أجزاء صغيرة لا تقوم كل منها مقام مهنة كاملة مستقلة كتقسيم صناعة الساعات والدبابيس الى أجزاء عديدة ومع ذلك فان هذه الاعتراضات غير وجيهة ولا مأخوذ بها ، بدليل أنه لم توضع نظرية حديثة أو نظام جديد لايقاف السير على نظام تقسيم العمل ، بل بالعكس فان هذه النظرية آخذة فى الانتشار كلما وجدت الى ذلك سبيلا فى الصناعات والحرف والعلوم .

ولقد وضع (Emile Durkheim) كتابه المشهور (تقسيم العمل الاجتماعى) وجعل أساسه (قانون التضامن الاجتماعى) الناشئ عن (تقسيم العمل) لدرجة أنه استنتج من نظريته أن تقسيم العمل أساس الاخلاق لانه يوجد عند العمال حب التآزر والتعاون. ومتى اجتمعت فيهم هذه الصفات الطاهرة فقد حسنت أخلاقهم واستقامت معاملاتهم وصلح حالهم.

وخالف (Fouillée) نظرية (Durkheim) إذ أسس نظرية التضامن على تكاثر الاتحاد في العمل (Communion Croissante) بينما يؤسس (Durkheim) نظريته على تكاثر التشعب في العمل (differentiation croissante) ومع ذلك فان هذا الخلاف لم يؤثر في شيء على صلاحية أو عدم صلاحية نظرية تقسيم العمل [١].

١ — الآلات الميكانيكية وتقسيم العمل

ساعدت الالات الميكانيكية على انتشار تقسيم العمل انتشاراً عظيما في الصناعات. فكلما اخترعت آلة جديدة فتح لهذه النظرية باب جديد لتطبيقها، ومع أن تقسيم العمل الطبعي والاجتماعي والاقتصادي كان موجوداً قبل اكتشاف الآلات فقد كان غير منظم، وقليل الانتشار. ولذلك سنتكلم فيما يلي على تدرج استخدام الآلات الميكانيكية في الصناعات وما لحق هذه الصناعات من الفوائد والمضار باستعمالها

١ — ادخال الآلات الميكانيكية في الصناعات

ليست الآلات حديثة الاختراع اذ يرجع تاريخ استعمالها إلى عهد بعيد واختلف تطور أشكالها باختلاف الزمان والمكان. فأول الآلات التي استخدمها الانسان في صناعاته هي الطواحين الهوائية التي كان الفضل في إدارتها للهواء وحده. ولما تقدم الانسان في الحضارة والمدنية وانتشر العلم صارت تدار هذه الآلات بقوة ضغط الماء المتساقط من الجبال والانهار أو تدار بواسطة الفحم الاسود ثم بالفحم الابيض أو الازرق. ولم ينتشر استعمال الآلات الميكانيكية في الصناعات إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الذي بدأت فيه (الثورة الاقتصادية) [٢] اذ اتسع استخدام هذه الآلات في كثير من المصانع فوقفت حركة العمال قليلا لجهلهم في بادىء الامر طرق إدارتها. ولقد زاد انتشار هذه الآلات بسرعة غريبة في صناعات النسيج والمعادن وحلت القوة الميكانيكية محل

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ٢٧٥ جزء أول — ١٩٢٦

(٢) qaui de Rousiers- La qvestion ouvriere en avgleteve- 1895.

قوى الانسان الجسمية . وصارت تصنع كل جزء من اجزاء الصناعات ولم تترك للعامل شيئاً يعمله غير مباشرة حسن سيرها

ولقد نشأ عن استعمال الآلات الميكانيكية فى الصناعات تزمر العمال تزمراً شديداً الى أن وصل بهم الغضب الى حد فقدوا فيه كل روية وتبصر فصاروا يحطمون هذه الآلات كما حطموا المركب البخارية التى جهزها (Papin) وكما أحرقوا المنوال الميكانيكى الذى أدخله (جاكار) فى مصنعه . واستمر هذا التذمر الى عهد قريب ، لان عمال موانىء (Anvers - Marseille - Rouen) المكلفين بتفريغ البضائع من المراكب حنقوا على الآلات الرافعة الميكانيكية فحاولوا تحطيمها وكذلك انقض العمال فى (Bretagne) على المعامل التى استخدمت الآلات التى اخترعت للحم صفائح المربة واللحوم المحفوظة في العلب والصناديق الصغيرة فاتلفوا آلاتها

وكانت حجة العمال فى تدمير هذه الآلات هى أن قوة الحصان الواحد من الآلات الميكانيكية تعادل قوة عشرة عمال ، وكلما أدخلت قوة حصان واحد فى احد المصانع فى شكل هذه الآلات استغنى عن خدمة عشرة عمال واذا استمر هذا الحال كان ذلك ضربة قاضية على العمال ، إذ يضطر المطرود منهم الى قبول ما يعرض عليه من الاجور الضئيلة المخفضة لكسب قوته اليومى فينتج عن ذلك هبوط أجورهم بشكل مريع

٢ — فوائد إدخال الالات الميكانيكية في الصناعات

إن لادخال الالات الميكانيكية [١] في الصناعات مزايا عظيمة عديدة أهمها تخفيض نفقات المعيشة . وتقليل ساعات العمل . واكثار الانتاج . وفتح أبواب جديدة للرزق ورفع أجور العمال . وتحسين نظام العمل وسنقتصر هنا في الكلام على هذه القواعد :

١ — تخفيض نفقات المعيشة

إن إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات من أهم أسباب هبوط نفقات الانتاج — وهذا فى مصلحة المنتج ، فنشأ عن ذلك انخفاض أسعار المصنوعات . وهذا من

(١) لم تنتشر الالات الميكانيكية فى مصر الا فى حلج القطن ولقد بدأت أخيراً في الانتشار فى بعض اعمال صناعية كالنجارة والنسيج

مصلحة المستهلك ـ وعندئذ تمكن جميع الناس ، بما فيهم العمال ، من قضاء حاجاتهم بثمن قليل
فيتضح من ذلك فضل هذه الآلات على الاغنياء والفقراء على حد سواء .

ولقد اعترض (شارل جيد) (١) على القول بأن العمال ينتفعون من هـذا الهبوط
بقوله : إنهم لا يستفيدون منه مادامت المصنوعات التي يصنعونها لا تدخل ضمن لوازمهم
اليومية . فعاملات (الدانتلا) لا يستفدن من هبوط ثمنها ، بل ربما كان هـذا سبباً في
تخفيض أجورهن . واذا سلمنا جدلا بأن ما يصنعه العامل قد يدخل ضمن حاجاته اليومية
فلا شك أن نصيبه منه ليس إلا جزءاً بسيطاً أو صنفاً واحداً من الاصناف العـديدة التي
يحتاج اليها في معاشه ، فالفائدة التي يحصل عليها العامل من هبوط سعر مصنوعاته جزئية
لا تذكر بجوار ما يحتاج اليه من اللوازم العديدة . ويؤخذ من اعتراض (جيد) أن العمال
لا ينتفعون من هبوط الاسعار الا اذا كان الهبوط عاماً في جميع حاجاتهم ، ولكن لا أمل
في هذا الهبوط العام إلا اذا أدخلت الآلات الميكانيكية في جميع الصناعات والامل في
ذلك ضعيف أيضاً .

واذا جارينا الاستاذ (جيد) على اعتراضه السابق الذكر فسيبقى العمال في ضنك
دائم و بؤس شديد لعدم إمكان تحقيق الهبوط العام في أسعار جميع لوازمهم اليومية لانه من
المستحيل إدخال الآلات الميكانيكية في جميع فروع الانتاج وخصوصاً في الانتاج الزراعي
مع أنه من أهم لوازم الانسان إذ تتوقف عليه حياته ، وكذلك لا يمكن إدخال الآلات
الميكانيكية في جميع فروع المعمار فلا يتسنى للعمال الحصول على مساكن رخيصة .

والسر في عدم انتشار الآلات الميكانيكية وتقسيم العمل في فروع الاعمال الزراعية
يرجع إلى طبيعة الانتاج الزراعي وصعوبة استخدام الآلات فيه لان المزروعات خاضعة
للقوانين الطبيعية أكثر من خضوعها للقوانين الوضـعية . والارض معمل لحياة النبات .
وللحياة قوانين خاصة لا يمكن تغييرها والانتاج الزراعي مقيد بشروط الزمان والمكان
التي تتوقف عليها حياة النبات . والزمان والمـكان ثابتان وليس من السهل تبديلهما كما
يسهل في الانتاج الصناعي تغيـير عوامله الفعالة . إذ يسهل في الانتاج الصناعي سرعـة
الانتاج بفضل الآلات وليس من السهل الاكثار من الانتـاج الزراعي بواسطة الآلات
الميكانيكية ولا يتيسر ذلك الا اذا اتسع نطاق الزراعة .

---

(١) جيد — محاضرات — ص ١٢٦ لغاية ١٣٨ جزء أول — ١٩٢٦ .

وأما السبب فى عدم إمكان إدخال الآلات الميكانيكية فى جميع فروع المعمار فراجع إلى أنه لم تخترع حتي الآن الآلات التى تقوم بنفسها ببناء القصور والعمارات من أساسها الى قمتها ، وانما يقوم البناؤون حتى الساعة بهذه العملية من أولها الى آخرها . ولو أنه يوجد الآن آلات رافعة للاحمال الثقيلة تستخدم فى أعمال البناء وكذلك آلات الدك والكبس.

٢ ــ تقليل ساعات العمل

قال (ستيوارث ـل) فى أواسط القرن التاسع عشر : (إن البحث عن معرفة ما إذا كانت الاختراعات الميكانيكية خفضت مدة تشغيل العمال لبحث جدير بالعناية) . حقيقة إن مدة العمل اليومى للعمال خفضت الآن فى جميع الامم الراقية وصارت تسير حسب قوانين وضعها تشريع العمال فمنها ما حددت ساعات العمل بست ساعات يومياً ومنها من حددتها بسبع ولا يسند (جيد) فضل تقليل ساعات العمل الى إدخال الآلات الميكانيكية فى المصانع بل يعزوها إلى أن العامل يكد و ينهك قواه عند اشتغاله بمباشرة هذه الآلات أكثر مما كان يبذله من المجهود قبل اختراعها . لانه يجهد نفسه لاتمام عمل كبير في وقت قصير. فكانت هذه الآلات سبباً في الاكثار من العمال العاطلين. ولكن الواقع يدلنا على عكس ما يزعمه الاستاذ (جيد) لان العمال كانوا يجهدون أنفسهم قبل اختراع الآلات في إنجاز أعمالهم أكثر من الآن وكانوا يشتغلون عشر ساعات أو أكثر يوميا .

٣ ــ اكثار الانتاج [1]

إن القوى المستخدمة الآن لتحريك الآلات الميكانيكية فى الصناعات لا تعرف الكلل ولا تشعر بالمشقة وتستطيع الاستمرار على الحركة ليل نهار حسبما يريده المنتج ، فمن السهل الانتاج بكثرة ، وكلما كثرت الرغبة فى الانتاج احتاجت المصانع الى أيدى عاملة جديدة أى الي عمال آخرين لمباشرة هذه الآلات التى لا تقف عن العمل . ومتى ازداد الانتاج وكثر العرض نقص ثمن المصنوعات المعروضة التى قلت مصاريف إنتاجها ، وعندئذ يستطيع العمال الذين حرموا وقتيا من العمل العودة الى أعمالهم الجديدة المستمرة . والدليل على ذلك ما حصل للعمال القليلين الذين كانوا يشتغلون بنسخ الكتب في القرون الوسطى إذ كان عددهم قليلا لا يذكر ولكن عند ما اخترع (Gutenebey) آلة الطبع ازداد عمال المطابع.

---

(١) كوفيس ــ محاضرات ــ جزء أول ص ٢٧٠ سنة ١٨٩٣ وبلانشار ــ محاضرات ــ جزء أول ص ٢٣٤ سنة ١٩٢١

زيادة عظيمة . وهناك مثل آخر جدير بالذكر : وهو أنه كان في انجلترا سنة ١٨٣٥ نحو ٢٠٠،٠٠٠ عامل لنسج القطن ، ولما اخترعت آلات النسيج الميكانيكية صار عددهم سنة ١٩١٣ نحو ٧٠٠،٠٠٠ عامل .

ولقد كان (سيسموندى)(١) أكثر علماء الاقتصاد تخوفاً من كثرة الانتاج فكان يشبه الآلات الميكانيكية بعبيد العصور القديمة الذين كانوا يطيعون سادتهم كلما أمروهم بالانتاج ويقفون عن العمل كلما أمروهم بالكف عنه . وكان يخشى امتلاء الأسواق بالمصنوعات الكثيرة فتبقى فيها بلا تصريف فتحصل أزمات شديدة لعدم توازن الانتاج مع الاستهلاك ولكن المتخوفين من الأزمات الناشئة عن كثرة الانتاج مبالغون ، لأن هذه الأزمات — على فرض حدوثها — ليست عامة تؤثر على جميع فروع المصنوعات ، بل إنها أزمات محلية محصورة فى دائرة ضيقة خاصة بنوع أو نوعين من المصنوعات . وقد يكون سبب هذه الازمات المحلية الخاصة ناشئاً عن تقدم الصناعة تقدماً سريعاً فى النوع الذى حصلت فيه الأزمة ، بينما كانت الصناعات الأخرى متأخرة بطيئة الانتاج ، فيحصل عدم التوازن بين إنتاج المصنوعات المختلفة . وأما اذا كانت الصناعات سريعة ومتقدمة فى جميع أنواعها بدرجة واحدة سهل استبدال بعضها ببعض طبقاً لقانون (جان باتيست ساى) المعروف بقانون التصريف (٢) الذى يتلخص فى أن الانتاج يشترى الانتاج . ولذلك فانه من الصعب حصول أزمة عامة فى جميع فروع الانتاج ، ولا يمكن توقعها إلا إذا تقدمت جميع الصناعات بدرجة واحدة ولكن لا يتحقق هذا الأمر بالسرعة التي يتوهمها المتخوفون من كثرة الانتاج(٣) .

٤ — فتح أبواب جديدة للرزق :

إن استعمال الآلات الميكانيكية والاختراعات الصناعية الجديدة فتحت أبواباً عديدة جديدة للرزق . ويقول (فردريك باستيا) : إن هذه المسئلة قد بت فيها ولن يعود إليها من درس علم الاقتصاد ، بمعنى أن الفائدة التى تحصل عليها طبقة العمال من هذه الآلات حقيقية لا جدال فيها ولا داعى للعودة الى فحصها ودرسها لانها صارت من البدهيات .

---

(١) Nouveaux principes d'économie politique - t. 1.

(٢) سبق شرحه في الكتاب الثانى

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٦٤ طبعة ١٩١٤

٥ — رفع أجور العمال :

تتوقف أجور العمال غالباً على حسن سير الانتاج ، وبفضل ادخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات يتحسن الانتاج ، ومتى تقدم الانتاج تحسنت أجور العمال كما هو الحال الآن فى الولايات المتحدة التى انتشر إنتاجها وتقدمت صناعتها .

٦ — تحسين نظام العمل :

كان ادخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات من أكبر الاسباب الملزمة لوضع قوانين يسير عليها أصحاب المصانع حتى لا يرتبك العمل بسبب كثرته وانتشاره ، ولذلك سنت قوانين لتحديد ساعات العمل ولتحديد سن العمال ، وكذلك وضعت قوانين صحية يجب اتباعها فى المصانع دفاعاً عن العمال مما يصيبهم من الامراض والاخطار أثناء تأدية أعمالهم [١]

٣ — مضار إدخال الآلات الميكانيكية فى الصناعات

كان لاختراع الآلات الميكانيكية واستخدامها في الصناعات لاول مرة وقع سيء على العمال : لجهلهم طرق استعمالها من جهة ، ولاعتقادهم أنها تحرمهم كسب معاشهم من جهة أخرى . ولذلك حاربوها مدة طويلة وحطموها تحطيما لشدة بغضهم إياها واعتبارها مصيبة كبرى حلت بهم . ولقد كان ضرر هذه الآلات وقتياً لجهل العمال كيفية استعمالها ولو أن (Proudhon) يقول فى كتابه (المتناقضات الاقتصادية) [٢] من يؤكد لنا أن حالة الانتقال من القديم (الآلات القديمة) الى الجديد (الآلات الجديدة) لا تتكرر مرة ثانية اذا اخترعت آلات أخرى أحدث من الآلات الميكانيكية المستعملة الآن فيقع العمال فيما وقعوا فيه من سوء الحال المؤقت ؟ وللاجابة على هذا الاعتراض نقول : إن الاختراعات لا تكتشف كل يوم حتى يتخوف منها العمال إلى هذه الدرجة . وعلى فرض حدوثها فانها لا تظهر فجأة . ومتى ظهرت فمن السهل الانتقال تدريجاً الى الاختراعات الجديدة . واذا كانت الحركة الصناعية لم تقف عند انتقال العمال من أعمالهم اليدوية الى الاعمال الميكانيكية فليس من الصعب انتقالهم من الاعمال الميكانيكية الى غيرها من الاعمال المنتظر اختراعها [٣]

---

(١) انظر كتب التشريع الصناعى تأليف Pic, Capitan, Bry

(٢) Les contradictions èconomiques

(٣) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٦٥ طبعة سنة ١٩١٤

ويقال : إن الآلات الميكانيكية سدت أبواب الرزق فى وجوه العمال وهذا مخالف للواقع ، لانه كلما اخترعت الآلات الجديدة احتاجت المعامل الى عمال لادارتها ، وكلما اتسعت دائرة الصناعة صار طلب الايدى العاملة كثيراً وهذه الحوادث كلها فرص جديدة تفتح للعمال أبواباً جديدة للرزق . فباختراع الاتوموبيلات ظهرت صناعات عديدة مرتبطة بصناعة هذه السيارات ، وصار الآن فى فرنسا نحو ١٠٠٠٠٠ عامل . وهل لايحتاج اختراع الطيارات الى عمال كثيرين متى اتقن هذا الاختراع الحديث ؟

الفصل الثالث

حرية العمل

١ — تنظيم العمل فى الماضى والحاضر

١ — تنظيم العمل بواسطة العبيد فى العصور القديمة

٢ — « « « المستعبدين فى القرون الوسطى

٣ — « « « الطوائف والنقابات في العصر الحديث فى فرنسا وروما القديمة ومصر قديماً وحديثاً

٢ — حرية العمل والمنافسة

١ — المنافسة

٢ — فوائد المنافسة

٣ — مضار المنافسة

٣ — قيود المنافسة

١ — الاحتكار

٢ — جمعيات المنتجين

تنظيم العمل فى الماضى والحاضر

خلق الانسان حراً يختار لنفسه ما يشاء من الاعمال التى يود الارتزاق منها. وتستلزم حرية العمل حرية المنافسة. ولم يظهر هذا النظام (حرية العمل) الاحديثاً اذ كان يقوم بأعمال الصناعات فى الأزمان الغابرة العبيد، وفى القرون الوسطى المستعبدون، وقبل الثورة الفرنسية الطوائف وبعدها النقابات. ولذلك سنتكلم بكل اختصار على هذه الانظمة

١ — تنظيم العمل بواسطة العبيد فى العصور القديمة

كان العبيد يقومون بالأعمال الصناعية في قديم الزمان : اذ كانت تعتبر من الاعمال الحقيرة كالزراعة، فلا يشتغل بها الاطبقة العبيد، لانهاليست من الاعمال المشرفة. وكانت طبقة العبيد تمثل قديماً طبقة العمال الآن. فكان يسخرهم الاغنياء فى أعمال الانتاج بينما تقوم الارستوكراتية بأمور الدولة. ولما كان الاشتغال بالصناعات مذلة وحطة لا يقوم بها الا أسرى الحروب والعبيد فقد أصبح نظام العبيد من الانظمة الاقتصادية الاجتماعية الضرورية للدولة وقتئذ، ولذلك حبذ فلاسفة اليونان — وفى مقدمتهم (أرسطو) — وجود طبقة العبيد حيث كانوا يعتبرونهم كشىء من الأشياء، أو آلة من الآلات التي يسيرها مالكها كيف شاء. ويقول (ارسطو) إن العبد ضرورى لكيان الهيئة الاجتماعية لانه أدنى من الانسان الحر، ومن العدل الا تتساوى جميع الطبقات. وكما أن الآلات الصناعية لا تتحرك من نفسها فان العبد لا يتحرك الا طبقاً لاوامر سيده. وقسم الالات الصناعية الى نوعين جامدة (inanimee) وحية (animee) ولا تسير هذه الالات إلا حسب إرادة صاحبها[١]

وكان العبد عبارة عن سلعة من السلع يباع ويشرى فى الاسواق ويتصرف فيه سيده كيف شاء وباى شكل أراد. فكان هو ربه الأعلى لا يسيطر عليه غيره لانه مدين له بحياته وجسمه وجميع ما ينتجه. فأخرج الانسان أخاه الانسان من صفوف البشر وأدخله فى عداد الاشياء الجامدة ولا أقول فى صف الحيوانات لان للحيوانات بعض الحرية

واستمر الانتاج بواسطة العبيد إلى أن حضت التعاليم الدينية والخلقية على استبداله

---

(١) ارسطو — السياسة — الفصل الثانى من الكتاب الاول

بأنظمة مناسبة لتطور المدنية . ومع ذلك فقد استمر هذا النظام الى عهد غير بعيد ، اذ أعاد المستعمرون نظامه فى مستعمراتهم فى القرن الخامس عشر عند ما أرادوا استعمار أمريكا فصاروا يأخذون العبيد من مستعمراتهم الافريقية للعمل على إنتاج الثروة من الدنيا الجديدة ولكن كان هذا النظام مقيداً غير حر ، كما كان عليه العبيد فى العصور القديمة فكان محصوراً فى استخدام عبيد أمريكا فى الاعمال الزراعية لدرجة أن بعض الامم وضعت قوانين خاصة لتنظيم عمل العبيد ، فسنت فرنسا قانونا خاصاً لهم وهو المعروف بالقانون الاسود (Le code noir) لتنظيم حالهم فى جزائر (Antilles) ومع أن هذه القوانين كانت قاسية غير أنها كانت تخفف من غلواء السادة ولا تطلق لهم العنان للتصرف فيهم بقسوة. و بدأت فى القرن التاسع عشر حركة اجتماعية دولية لمنع الرق فحرمته انجلترا في مستعمراتها سنة ١٨٣٣ وفرنسا سنة ١٨٤٨ إلى أن اتحدت طائفة كبيرة من الدول (سبع عشرة) على تحريم تجارة الرقيق سنة ١٨٩٠ فى معاهدة بروكسل . ولم تتفق هذه الدول على تنفيذ هذا القرا إلا بفضل الحملات الشعواء التي قام بها فلاسفة القرنين الثامن والتاسع عشر مثل (Montesquieu) و[١] (Scholcher) ضد نظام الانتاج بواسطة العبيد

٢ — تنظيم العمل بواسطة المستعبدين

اختفى نظام العبيد فى القرون الوسطى وحل مكانه نظام الانتاج بواسطة المستعبدين (serfs) لأن أصحاب الاقطاعات والاملاك الطائلة كانوا يسخرون فئة من الناس للعمل فى إنتاج جميع لوازمهم والاشتغال بأعمالهم الصناعية والزراعية ، وكان المستعبدون يسخرون فى أوقات معينة لاداء أعمال محدودة يطلبها منهم أصحاب الاقطاعات أو يدفعون الى سادتهم مايوازى قيمة الاعمال التى لا يقدرون على انجازها . وسرى هذا النظام فى أوروبا وانتشر انتشاراً عظيما الى أن ألغى فى فرنسا سنة ١٧٨٩ [٢] وفي بروسيا سنة ١٨٠٧ وفى الروسيا سنة ١٨٦١ [٣] وفى انجلترا

---

(١) روح القوانين — الفصل ٢ من الكتاب ١٥ من الجزء الاول

(٢) كوفيس — محاضرات — ص ١٠٠ سنة ١٨٩٣

(٣) Edmond Thery - La reforme agraire en Russie - 1913

٣ – تنظيم العمل بواسطة الطوائف والنقابات فى العصر الحديث

لما اندثر نظام العبيد والمستعبدين بدأ عمال كل صناعة من الصناعات التفكير فى تحسين صناعاتهم والدفاع عن حرفهم فكونوا طوائف[١] تضم كل منها عمال حرفة واحدة ، وكان نظام هذه الطوائف حراً فاستفادت منه الصناعات والعمال فى أول الامر ، ولكن بعد زمن قليل تغلب رؤساء الاعمال على هـذه الطوائف بما لهم من السلطة والنفوذ على العمال فاستأثروا وحدهم بأمر هذه الطوائف واستبدوا فى العمال فعمدوا إلى إيقاف حرية المنافسة الناشئة عن حرية العمل ، وحددوا عدد رؤساء الاعمال فى كل طائفة واحتفظوا بالرياسة ليخلفهم فيها أفراد عائلاتهم بعد موتهم . ولما زاد الرؤساء فى غلوائهم تدخلت الحكومة فى فرنسا فى القرن السادس عشر فوسعت نطاق الطوائف وعممته فى جميع مدن فرنسا وأصبح العمل حقاً من حقوق الملك (حق ملكى) يوزعه على من شاء وكيف شاء . وصار لا يمكن لاحد الاشتغال بحرفة دون الحصول على أمر ملكى . ونتج عن هذا النظام الجديد خروج الحرف من حالة سيئة إلى اسوأ منها : اذ أصبح الرؤساء ملزمين بدفع ضريبة للحكومة نظير ما تقوم به من مراقبة الصناعات ، وزيادة على ذلك فان (Sully) و (Colbert) تمكنا من إعطاء امتيازات للصناعات التى قبلت نظام الطوائف

وكان نظام الطوائف حسنا مفيداً فى بادئ الامر عند الانتقال من نظام عتيق فاسد (العبيد والمستعبدين) إلى نظام حديث نافع (نظام الطوائف) ولما انتهت فترة الانتقال أصبح نظام الطوائف عقيما لانه صار عقبة كؤوداً فى سبيل تقدم الصناعات والاختراعات المناسبة للحالة الاجتماعية ، اذ كانت كل طائفة مقيدة بشروط لا تسمح لها بالخروج عن نظام صناعتها فكان الرئيس أو العامل لا يفكر فى تغيير طرق الانتاج واستبدالها بما هو أحسن منها . ولما ساء حال الصناعات واختلت نظمها استصدر (تيرجو) فى فبراير سنة ١٧٧٦ قانوناً لالغاء هذه الطوائف وإعلان حرية العمل ، ولكن لم يعمل بهذا القانون حتى صدر قانون (Loi Chaplier) فى ١٤ — ١٧ يونيه سنة ١٧٩١ وعندئذ أصبح لكل فرنسى حق اختيار الصناعة التى يريد الاحتراف بها . وفى سنة ١٨٨٤ صدر قانون

---

(١) لم يظهر هذا النظام فى فرنسا الا فى القرن الثالث عشر وهو من الانظمة التى تركها الرومان فى جنوب فرنسا (Etienne Boileau - Livre des metiers)

خاص بحرية تكوين الجمعيات[١] فتأسس عقب ذلك نظام النقابات واندثر نظام الطوائف في فرنسا وفى النمسا سنة ١٨٢٩ وفى بروسيا سنة ١٨٦٩ وفى المجر سنة ١٨٧٢

وقد يرجع نظام الطوائف إلى عهد الرومان اذ كان فى روما نظام للطوائف معروف باسم[٢] (Collegia) أو (Colléges d'Artisans) . ويقول (Plutarque) : إن الملك (Numa) كان أول من أسسها فى روما[٣] فقسمها إلى ثمانية أنواع ، حسما لما كان بين عمال الصناعات المختلفة من النزاع ، ثم خصص قسما تاسعاً لجميع الصناعات التى لم تدخل ضمن الثمان طوائف الاخرى . ويروى (M. Humbert) [٤] أن نظام الطوائف تأسس فى روما فى عهد الملك (Servius Tullius) وكانت تعمل هذه الطوائف للامور الدينية وتنظيم أحوال العامة من الناس المعروفين (Plebs) ويقول (Dirksen) [٥] إن الحكومة الرومانية كانت لا تشجع ولا تساعد الا الطوائف التي تهتم بصناعات الحروب وأمور الدين . وكان السر في إنشاء هذه الطوائف يرجع إلى ما كان يلاقيه أرباب الحرف من العسف والاضطهاد وسوء معاملة الارستوكراتية (Patriciens) فاتحد عمال كل صناعة واحدة للدفاع عن مصالحهم الشخصية والصناعية . واذا كان تاريخ ابتداء تكوين طوائف الصناعات فى روما غير معروف بالضبط فمن المؤكد وجوده فى عهد الملكية (Royaute) اذ كان الناس وقتئذ مقسمين من جهة حقوقهم إلى قسمين : فكان أصحاب القسم الاول يملكون ويتمتعون بحقوقهم الكاملة ، بينما اهل القسم الثانى كانوا محرومين كثيرا من هذه الحقوق (السياسية) وكانوا فى شدة الحاجة إلى الحماية بواسطة رئيس من الناس أو من الحكومة ، فتولى الملك حماية الصناع وطوائفهم لدرجة أنه كان يتدخل فى تعيين الرؤساء وكانوا يدفعون ضريبة نظير حمايتهم

ومن أهم ماحدث للطوائف فى روما صدور قانون (الاثنى عشر لوحا) [٦] سنة ٤٥٠

(١) Waldeck — Rousseau — Associationset Congregations — 1901

(٢) Paul Trouette — Les Colleges d'Artirens à Rome — 1892

(٣) Plutarque — Numa — 17 ed . Diderot 17 d 389

(٤) La Conditian Des ouvriers libres chèz Les Romains — Recueil de l'academie de Toulouse — 1898

(٥) Mommsen — Hstorre Roumaine — P· 262

(٦) T. Drioux — Etudes Economiques et juridiques sur les Associations P.69 en 1884

قبل الميلاد . اذ سمح لهم بتأسيس هـذه الطوائف بشرط عدم الاخلال بالامن العام ولذلك حرمت الجمعيات السرية بقانون (Lex Gabinia) . وكانت الطوائف فى عهد الجمهورية حرة إلافيما يختص بالامن العام . وكانت مقيدة فى عهد الامبراطورية فلا تؤسس جمعية من هذه الجمعيات دون مصادقة مجلس الشيوخ . ورغم هذا التشديد فان ما تأسس منها كان مشفوعا بكثير من الامتيازات فصار يزداد عددها شيئاً فشيئاً . وكان لـكل من الخبازين والنجارين والحدادين والحـالين والغواصين وأصحاب الفنادق طوائف مستقلة بعضها عن بعض .

ولقد نظم الامبراطور (Trajan) أحوال طوائف الخبـازين . وأصلح الامبراطور (Hadrian) أحوال طوائف المعمار ومنحها امتيازات خاصة . وصرح (Marc Aurele) للطوائف بقبول الهبات كشخص معتوى . ويقال إن (Alexandre Severe) أنشأ كثيراً من الطوائف ونظمها تنظيما دقيقا للعمل لمصلحة البلاد . ولشدة اهتمامه بالطوائف خصص لها قضاة للنظر فى مشاكلها ، وإنما اضمحل هذا النظام إلى أن اندثر فى آواخر عهده

وأما نظام الطوائف فى مصر فى العهد القديم فقد كان غامضا اذ لم يترك عنه شئ وانما يؤكد (M . Maspero) ان العمال كانوا يلتفون حول رؤساء الصناعات فى أيام الفراعنة ولما فتح المسلمون مصر وجدوا فيها أثراً من هذا النظام وهو التفاف العمال حول رئيس الحرفة والخضوع لاوامره . ويقول (ناصرى خسروا) : إن نظام الطوائف كان موجوداً فى مصر في القرن الحادى عشر وكانت قيادتها محصورة فى قبضة (المحتسب) [1] المنوط بمراقبة حركة النقل ، ونظام الطرق ، ومنع التلاعب بالمكاييل والموازين ، والحض على اتقان الصناعة ، والنظر فيما ينفع بين العمال والرؤساء من النزاع

وكان برأس كل طائفة من طوائف العمال رئيس أو (شيخ الطائفة) الذى ينتخبه العمال في حفلة يحضرها عدد عظيم من العمال ، وكان له نفوذ عظيم على العمال ، وله حق التدخل فيما يحصل بين العمال والمشترين من الخلاف . وكان منوطا بالبحث عن أشغال للعمال العاطلين مع تقديم جميع المساعدات الضرورية للمسنين وذوى العاهات من عمال الطائفة

---

(١) انظر كتاب الاحكام السلطانية للماوردى وفيه الـكفاية على نظام الحسبة والمحتسب

أما فيما يتعلق بتعليم الصبية (Apprentis) الحرف فلم يكن لهذا التعليم نظام خاص وإنما كان يسلم الصبي إلى رئيس الحرفة ليعلمه حرفته ، ومتى تعلمها رقى إلى درجة صانع وعندئذ يدخل تحت رياسة (شيخ الطائفة) وإذا أراد الصانع أن يصير (رئيسا) فعليه تقديم طلب إلى رئيس الحرفة الذى يكامه — بعد قبول طلبه — القيام بعمل فذ من أعمال صناعتة ، ومتى أنجزه عرضه على جميع رؤساء هذه الحرفة ، واذا حاز لديهم القبول رقى إلى الرياسة في حفلة تشابه الحفلات التى كانت تقام في فرنسا لترقيـة الصبي إلى درجة زميل .

وجاء فى المقريزى: « إن نظام الطوائف بدأفى التدهور والانحلال عقب الجاعة التي حصلت فى مصر سنة ١٠٦٩ . وبدأ المماليك فى أحياء نظام الطوائف بين١٢٤٠و١٥١٧ ولكن ساءت أحوال الصناعات فى مصر بدخول الاتراك سـنة ١٥١٧ اذ كانوا يرسلون الاكفاء من العمال المصريين الى الاسـتانة لاحياء الصناعات التركية . ولما اختلت الصناعات فى عهد الاتراك فسد نظام انطوائف وساءت قواعده . واستمر هـذا الحال السئ بين القرن السابع عشر والثامن عشر».

ولما دخل الفرنسيون مصر فى حملة (بونابارت) وجدوا الصناعات تسير تحت قيادة (مشايخ الحرفة) الذين كانوا تحت سلطة (شيخ مشايخ الطوائف) وأخذت سلطة هؤلاء المشايخ فى الاضمحلال الى أن أصبحت ألقابهم صورية ووهمية إلى أن جردوا من كل سلطة فى عهد محمد على باشا وحرم عليهم فى عهد سـعيد باشا معاقبة العمال . وأما إسماعيل باشا فقد استبدل هؤلاء المشايخ بموظفين يعينهم لتحصيل الضرائب المحددة على الصناعات ومع ذلك فقد اندثر نظام المشايخ فى مصر من نفسه .

ولما شعر العمال أخيراً بمـا ينالهم من الاضطهاد اعتصب عمال السجاير سـنة ١٨٩٩ واضربوا عن العمل طلباً لتحسين أجورهم وحاولوا انشاء نقابة للدفاع عن مصالحهم فلم ينجحوا ، وفى سنة ١٩٠٣ أعادوا الكرة وأضرب معهم جميع عمال السجاير فى القاهرة فوفقوا الى تكوين نقابة فى ٢ اغسطس سنة ١٩٠٨ خاصة بعمال شركة ماتوسيان . وبعدئذ تأسست نقابة عامة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨ لجميع عمال السجاير بالقاهرة ، وفى السنة نفسها أضرب عمال الترام طالبين رفع أجورهم وتخفيض ساعات أعمالهم ولكنهم خابوا فى مسعاهم [١]

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ــ نقابات التعاون الزراعية ــ ١٩١٤ ــ وكتابنا ــ روح التعاون ــ ١٩٢٢

وهذه النقابات ليست فى الواقع الا نوعاً حديثاً من أنواع طوائف الحرف القديمة

٢ — حرية العمل والمنافسة

حرية العمل هى أن يترك الرأى لكل عامل فى اختيار العمل الذى يرغب الارتزاق منه ، ومن نتائج هـذه الحرية فتح باب المنافسة على مصراعيه . ولقد اختلفت أنصار الاشتراكية وزعماء المذهب الحر فى نظرية حرية العمل فقال الاشتراكيون: إنها تنشر الفوضى والارتباك فى الصناعات ، إذ من المحتمل أن يشتغل عدد كبير من العمال والرؤساء فى صناعة واحدة ويهملوا صناعات أخرى هامة ضرورية للهيئة الاجتماعية . وزيادة على ذلك فان أصحاب الحرفة الواحدة قد يتنافسون فيها حتى يقتل بعضهم صناعة الآخر . فمنعاً لهذا الحال السيء رئى ألا بد من وضع نظام يقيد هذه الحرية ويقف هـذه الفوضى محافظة على الصناع والصناعات. فأجاب على ذلك أنصار المذهب الحر وفى مقدمتهم (فرديك باستيا) : أن الصانع لا يختار صناعة إلا متأثراً بالوسط الذى يعيش فيه ، وقليلا ما يشتغل الصانع فى حرفة لم يرها فى البيئة التى شب فيها . ولا شك أن لقانون العرض والطلب مفعولا كبيراً فى تحديد عدد عمال كل صناعة ، لانه إذا كثر عدد العمال فى صناعة كثر إنتاجها ، ومتى كثر عرض الانتاج فى الاسواق هبط السعر الى حد الخسارة وعندئذ يضطر بعض عمال هذه الصناعة إلى الانسحاب منها للاشتغال بصناعة أخرى أكثر ربحاً وأضمن مكسباً فيقل عدد عمال هذه الصناعة . ويتم هذا الانتقال والتعديل من نفسه دون الحاجة الى قوانين تنظمها . وكذلك اذا كان عدد عمال صناعة من الصناعات قليلا فان إنتاجها يكون ضئيلا والمعروض منها فى الاسواق قليلا فيرتفع ثمنها ، وهذا الارتفاع وحده يجذب الى هذه الصناعة عمال الصناعات الاخرى القليلة الكسب ، وعندئذ تهبط الاسعار إلى الحد المناسب ، ويتوازن الانتاج بين الصناعات المختلفة

١ — المنافسة

إن من لوازم حرية العمل المنافسة ، ومن متممات المنافسة أن يتحمل العامل عواقبها فله الغنم وعليه الغرم : لان حرية العمل تضطر عمال الصناعة الواحدة الى المسابقة فى شكل

المنافسة . ولا شك أن المستهلك يفضل المصنوعات الحسنة الصنع المنخفضة الثمن عن غيرها ، وعندئذ لاينجح فى هذا المضمار الا المهرة من العمال . وأما غيرهم ممن لم يتقنوا الصناعة فيسوء حالهم لعجزهم عن تصريف مصنوعاتهم ويكونون أردأ حالا وأقبح مآلا من عبيد العصور القديمة اذ كان العبد مطمئناً على قوت يومه بينما العامل الحر الضعيف فى صناعته لايضمن لنفسه هـذا القوت [١] . فتعيد المنافسة (حق الأقوى) أى أنها تقرر حق الكفاية والجدارة .

ويحبذ (فرديك باستيا) [٢] نظام المنافسة ، إذ يعتقد أنه نظام طبعى لايجوز فيه التعديل والتبديل . وجاء فى قاموس الاقتصاد السياسى [٣](ان المنافسة شديدة الارتباط بالحياة الاجتماعية وأنها عظيمة راقية . وكما أنه لايمكن إخفاء نور الشمس فلا يصح تحريم المنافسة التى هى للصناعة كالشمس للطبيعة) وقال (ستيورات مل) [٤] : إن كل مايقيد المنافسة شر ، وكل ماينشرها خير . وكان (فورييه) من أكبر المعارضين لنظرية المنافسة وكان يحض على تحريمها

٢ — فوائد المنافسة

تقتضى المنافسة أن يعرض عـدد من المنتجين بضاعة من نوع واحد على الجمهور ليختار ماطاب له منها لحسن صنعها وعدم المبالغة في ثمنها . وللمنافسة فوائد يصح حصرها فى أربعة أمور هامة وهى :

١ — تحفظ المنـافسة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يمكن تحقيق ذلك الا بمباشرة حركة الاسواق التى يجتمع فيها المنتج والمستهلك أى العارض والطالب . فاذا كثرت كمية نوع من أنواع الصناعات فى الاسواق وكان طلبها قليلا فلا بد من هبوط أسعارها ، وقد تنزل الى حد الخسارة اذا لم يتجنب المنتج هـذه العاقبة السيئة بتقليل الكميات المعروضة فى الاسواق أو يحول دفة انتاجه نحو صناعة أخرى . وهذه التموجات

---

(١) كوفيس — محاضرات — ص ١١٧ — ١٨٩٣

(٢) F. Bastiat - Les harmonies économiques

(٣) M. M. coquelln et Guillaumin - ed. 1852

(٤) S. Mill - Principles . Book 5 ch. 7

في الاسعار والحركات الاقتصادية علامة لتنبيه العمل ورأس المال الى ضرورة البحث عن نوع آخر من أنواع الانتاج

٢ — تخفض المنافسة الاسعار لان الآلات الميكانيكية سهلت الانتاج وخفضت نفقاته، و بما أن المنتج يحدد غالبا أسعار بضاعته حسب نفقات إنتاجها بعد إضافة ربح بسيط فلابد من تخفيض أسعاره بنسبة هبوط نفقات الانتاج . والمنافسة تستدعى الانتاج بكثرة ، والانتاج بكثرة يقلل الاسعار . ومتى هبطت الاسعار استطاع كل إنسان الحصول على حاجاته دون عناء ولا مشقة . وأما اذا استمر المنتج على رفع أسعار بضاعته فالمنافسة توقف حركتها فى الاسواق إذ يعرض عنها المستهلك و يستعيضها بغيرها

٣ — تقضى المنافسة على الصناعات الرديئة وتعضد المتقنة منها، فهى دواء لتطهير الصناعات من الفاسد منها فتشل حركتها حتى تتوارى عن الانظار ولا تجسر على الدخول في الاسواق فلا يعرض فيها الا الطيب من الصناعات التى تستطيع مجاراة تيار المنافسة. فالمنافسة تساعد على تقدم وتحسين الصناعات وتجعلها مناسبة لحالة تطور الهيئة الاجتماعية . ومن لوازم تحسين الصناعة أن يتتبع صاحبها الطرق الصناعية الحديثة و يسير عليها سيراً حسنا حتى يكون إنتاجه مناسبا للزمان والمكان . واذا لم يراع المنتج هذه الاعتبارات من إدخال الآلات المستحدثة واتباع الطرق العصرية في صناعته فان المنافسة تطرده طرداً من الميدان وتقضى على بضاعته بالكساد

٤ — للمنافسة أثر فى جعل المكاسب متناسبة بين العمال ورؤساء الاعمال ، ولا يظهر هذا التناسب الا فى رفع أجور العمال . وكثيراً ما يشرك رؤساء الاعمال عمالهم فى المكاسب علاوة على أجورهم وذلك باعطائهم نسبة مئوية من الارباح الصافية

٣ — مضار المنافسة

ولقد اعترض على مزايا المنافسة السابقة الذكر و بدلا من اعتبارها من محاسن المنافسة اعتبرت من عيوبها وهى :

١ — لا تحفظ المنافسة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، لان التوازن الناشئ عن تموجات العرض والطلب ليس نظاميا: أى أنه لا يسير حسب قانون عام ثابت ، وهذا التوازن غير مضمون دائما خصوصا اذا كثر الانتاج بفضل انتشار الصناعات الكبيرة ولاتساع

دائرة الاسواق التي يجتمع فيها المنتج والمستهلك . و بعد أن كانت الاسواق لا تتعدى حدود الدولة فقد اخترقت هذه الحدود وأصبحت أسواق التجارة دولية ومفتوحة لجميع أنواع البضائع الاهلية والاجنبية . واذا كان من السهل فيما مضى التغلب على الاسواق الاهلية طبقا لقواعد العرض والطلب فانه أصبح من الصعب الآن تتبع تموجات الاسواق الدولية ،ومن المتعذر حفظ التوازن بين المنتج والمستهلك أى بين العرض والطلب . ولقد أصبح المنتج لا يشتغل حسب طلب المستهلك بل صار يعمل الآن طبقا لطلبات الوسيط ، لانه الصلة بين المنتج والمستهلك . ولا يقدر الوسيط طلباته حسب رغبة المستهلك بل يقدرها على وجه التقريب مع مراعاة حركة توزيع البضائع فى السنين الماضية وتطورات الافراد . واذا أخطأ الوسيط فى تقديراته فقد ينشأ عن هذا الخطأ أزمة عظيمة .

وليس من السهل تنقل رؤوس الاموال والعمال من صناعة هبطت مكاسبها إلى عمل جديد يؤمل منه الربح لأن رأس المال الذى اشترك فى عملية من عمليات الانتاج غير الناجحة يتعذر خروجه منها ، ولا يتم له ذلك الا اذا أخلى من المسئولية . وكذلك العامل الذى اشتغل مدة طويلة فى صناعة معينة ونظم معيشته حسب ما يكسبه منها ليس من السهل انتقاله الى غيرها ، ولا بد لاتقانها من وقت طويل . وهذا أمر غير مرغوب فيه في أكثر الأحوال

٢ — لا تساعد المنافسة على تحسين الصناعات بل إنها تفسدها وتهدم الصالح منها لأن المنتج الذى لا يستطيع مجاراة تيار المنافسة ولا يرغب فى تغيير صناعته ، يسعى فى استبدال المواد الغالية أو المتينة بمواد أولية أخرى وضيعة . ولقد أساء أصحاب الصناعات استعمال قانون الاستعاضة (la loi de substitution) لانهم استعاضوا الصالح بالطالح والجيد بالفاسد ولا شك أن سريان هذه الروح السيئة فى نفوس العمال قد أضر بالصناعات ولم يدفعهم إلى التحايل على هذا القانون الاقتصادى إلا شدة انتشار المنافسة ورغبة أصحاب الأموال فى عدم ضياع رؤوس أموالهم . ومن هنا انتشر الغش والتلاعب فى الصناعات، فأصبح من الممكن صنع نبيذ جيد لذيذ من غير أن يدخله عصير العنب . وصنع المربة دون أن تدخلها الفواكه والسكر . وصنع الاقمشة الحريرية دون أن يدخلها الحرير النقى ولذلك اضطرت جميع الامم الراقية الى وضع حد لهذه المنافسة الخبيثة فسنت قوانين لمعاقبة من استعمل الغش فى صناعته .

وليس من المؤكد أن المنافسة تمحو الصناعات الرديئة بل قد تمحو الشريفة التى لا تقوى على الكفاح فى هذا المضمار ولا تقبل استعمال الغش فتفضل الكف عن الانتاج تخلصا من هذا الوسط الخبيث.

٣ — ولا ينتج عن المنافسة هبوط الاسعار، بل إنها من أكبر أسباب ارتفاعها. حقيقة ان المنافسة تحاول جعل الاسعار معادلة لنفقات الانتاج باكثار الانتاج وزيادة عدد المنتجين، ولكن هذا لا يؤدي الى تخفيض أسعار المصنوعات لانه كثيراً ما يتفق المنتجون الحديثون على رفع الاسعار الى حد يسمح لهم جميعاً بالحصول على أرباح عظيمة وأشهر مثل جدير بالذكر هو ازدياد عدد الخبازين بشكل مريع فى فرنسا إذ بعد أن كان لكل مدينة عدد محدود من الخبازين وكان الخبز رخيصاً عند ما كان في باريس خباز واحد لكل ١٨٠٠ شخص. أما الآن ففيها خباز واحد لكل ١٣٠٠ واذا احسبنا عدد فروع الخبازين أصبح لكل ثمانية سكان خباز واحد، ولذلك ارتفع ثمن الخبز لان كل خباز لا يوزع من خبزه الا قليلا فتضطره قلة التوزيع الى رفع أسعاره ليعوض ماقد يخسر من قله تصريف بضاعته [١]

٤ — وأما كون المنافسة تسوى بين مكاسب أصحاب المعامل وأجور العمال فهذا منطق معكوس، لأن المنافسة تستدعى المسابقة: وهذه تستلزم تشغيل العمال بأقل ما يمكن من الأجور حتى يتيسر لأصحاب الأعمال تخفيض نفقات الانتاج. وليس القصد من الحروب الاقتصادية مساواة القوى بالضعيف، بل تغلب القوى على الضعيف. وليست المنافسة الا صورة مصغرة من هذه الحروب.

ولا شك أن المنافسة ضارة بمصالح العمال لانها عبارة عن (نظام الابادة) [٢] كما سماها (Louis Blanc) [٣] لأن تخفيض الاسعار يستلزم تخفيض مصاريف الانتاج ولا يمكن ذلك دون مساس أجور العمال، ولذلك يلجأ أصحاب الصناعات الى هذا الباب توصلا الى زيادة أرباحهم. ولاحظ (سيسموندى) [٤] إن المنافسة تضر بالعمال لأنها

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ١٨٨ سنة ١٩١٤ ويعتبر (بيرو) ان مسئلة الخبز امر استثنائى لا يقاس عليه.

(٢) Regime d'extermination

(٣) Louis Blanc —L'organisaton du travail - 1848

(٤) Nouveaux pincipes d'économie politique

تضطر أصحاب المصانع إلى زيادة ساعات العمل واستخدام النساء والاطفال في معاملهم بأجور منخفضة لتقل نفقات الانتاج وتزداد أرباحهم

٥ — والمنافسة نفسها تلزم المتنافسين أن يبتلع بعضهم صناعة بعض الى أن تتلاشى ويحل محلها نظام الاحتكار الفعلى (monopole de fait) إذ يسقط من الصناعات التى تدخل ميدان المنافسة مالا يقوى على مقاومة هذا التيار الشديد ، لأنه كثيراً ما يلجأ بعض أصحاب المصانع الكبيرة الى طرق شيطانية لقتل صناعات غيرهم فيكتفون بالربح القليل ، ومنهم من لايطلب ربحاً مطلقاً ومنهم من يبيع بضائعه فى أول الامر بخسارة ومتى تمكن من قتل الصناعات الاخرى التى كانت تنافسه رفع أسعار إنتاجه حيث صار حراً فى تحديدها وأصبح المحتكر الوحيد لهذه الصناعة . وربما بقى فى ميدان المنافسة عدد قليل من رؤساء الصناعات ، وعندئذ يتفقون فيما بينهم على احتكار الاصناف التى يشتغلون فيها فيرفعون أسعارهم بدرجة فظيعة لتعويض ما ضحوه من الاموال فى مضمار المنافسة . وهذا ما حصل فى أمريكا اذ اتفق المنتجون على تكوين جمعيات سموها (trusts) وكما حصل في ألمانيا حيث كونوا جمعيات سموها (cartels) . وسنتكلم فيما يأتى على هذه الجمعيات التى وضعت حداً للمنافسة

١ — قيود المنافسة

لما كانت المنافسة الحرة قاسية شديدة الوطأة على الصناعة والتجارة والزراعة الصغيرة فكر قادة الحركة الاقتصادية ، خصوصاً الصناعية منها ، في وضع حد لهذه الفوضى الناشئة عن حرية العمل التى كثيراً ما تنقلب الى عكس المقصود منها (تشجيع العمال ونشر روح الابداع والاختراع) ولذلك قيدوها بأمرين :

١ — الاحتكار

٢ — جمعيات المنتجين

---

١ — الاحتكار

الاحتكار عكس المنافسة ، وهو عبارة عن حقوق يعطيها القانون لفرد أو لأفراد دون سواهم للقيام بعمل من الأعمال ، ويسمى بالاحتكار القانونى (monopole de droit) ويوجد نوع آخر يعرف بالاحتكار الفعلى (monopole de fait) وهو الذى لا يعززه القانون وانما يعتمد على (الأمر الواقع) ، لأنه عند ما تندثر كثير من الصناعات بفضل المنافسة فلا يبقى إلا أقواها وأقدرها على الانتاج فتحتكر من نفسها هذه الصناعة . وقد يكون عاماً إذا كان المحتكر هى الحكومة ، وخاصة إذا كان متعلقاً بالأفراد .

والاحتكار العام فى فرنسا هو ما تقوم به حكومتها من أعمال الانتاج مثل احتكارها صناعة الكبريت والدخان والمفرقعات الضرورية للحروب وأعمال الجيش . وأما فى مصر فتحتكر الحكومة استغلال السكك الحديدية ، عدا القليل منها الخاص بالطرق الزراعية المعروفة بخطوط السكك الحديدية الزراعية الضيقة التابعة لشركات أجنبية .

وأما الاحتكار الخاص فهو ما تقوم به الأفراد أو الجماعة من احتكار إحدى الصناعات خصوصاً إذا اخترع أحد الأفراد شيئاً وأراد التفرد باستغلاله فان الحكومة تمنحه حقوق المخترع أو رخصة المكتشف التى يعبر عنها فى فرنسا باسم : (brevet d'invention) وليس لأحد سواه حق الانتفاع بها : مثل احتكار بنك فرنسا إصدار ورق النقد الفرنسى والبنك الأهلى فى مصر لاصدار ورق النقد المصرى . ولقد منحت الحكومة المصرية امتيازات خاصة لشركات «الترام» و«المترو» التى تحتكر استغلال هذه الخطوط .

ولا شك أن لنظام الاحتكار فضلا ، وعيوباً . فمن محاسنه ما يأتى :

١ — تخفيض نفقات الاعلان عن المصنوعات المحتكرة ، فبعد أن كان كل صاحب مصنع يعلن عن مصنوعاته على انفراد ، أصبح الاعلان عنها عاماً لجميع الصناعات التى تضمها إدارة الاحتكار[1] .

٢ — ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك[2] :

---

١ شمولر — مبادئ الاقتصاد السياسى — جزء ١ ص ١١٧

٢ بلانشار — محاضرات — جزء ١ ص ٣٣٣ — ١٩٢١

وأما ما يوجه إلى نظام الاحتكار من النقد فمحصور فيما يأتى :

١ — يضع الاحتكار المستهلك تحت رحمة المنتج ، إذ يضطره إلى قبول الأسعار التى يطلبها ثمناً لمصنوعاته . وفى الواقع أنه ليس فى استطاعة المحتكر الحازم السير على هذه الطريقة ، لأنها تقود صناعته إلى الكساد ، إذ من مصلحة المنتج ترغيب المستهلك فى مصنوعاته ، ولا يتسنى له ذلك إلا إذا كانت أسعاره مناسبة يقبلها المستهلك عن طيب خاطر ، ولذلك ليس فى استطاعة المحتكر المبالغة في رفع أسعاره ، خشية نفور المستهلك وإعراضه عنها .

٢ — إن الإحتكار يحرض المنتج على الخمول والكسل ، ويدعو إلى تأخر الصناعة ، لأنه متى ضمن لنفسه عدداً من المستهلكين كف عن إتقان صناعته وعدل عن مراقبتها وأهمل إدارتها فتضمحل صناعته ، ولكن هذا الاعتراض غير وجيه أيضاً ، إذ الأجدر بالمحتكر الذى يتشبع بهذه الأفكار أن يغلق أبواب صناعته، فذلك خير له من الاستمرار فى الانتاج ، لأن المحتكر الذى لا يهتم بصناعته ينفر الناس منها ويجعلهم يعرضون عنها لعدم إتقانها ، وليس من المعقول أن يحتكر إنسان عملا بقصد التفوق فيه ثم يدعه يموت بسبب الاهمال .

٢ — جمعيات المنتجين

لما انتشرت مبادئ حرية العمل كثر التنافس البرىء والخبيث ، ولما خشى المنتجون ضرر الحرية المطلقة التي سارت عليها المنافسة الخبيثة عمدوا إلى إيقاف تيارها الجارف الذى يسوق الانتاج الصالح إلى الهاوية ، فاتفقوا فيما بينهم على تأسيس جمعيات لحماية الانتاج والمنتجين من هذا الشر المبين . وهذه الجمعيات على ثلاثة أنواع وهى :

١ — الحلقات أو الأركان (Rings or Corners) .

٢ — جمعيات المنتجين الألمانية (cartels)

٣ — جمعيات المنتجين الأمريكية (trusts)

٤ — الفرق بين الكارتلز والترستس

١ — الحلقات أو الاركان

إن الغرض من جمعيات المنتجين المعروفة بالحلقات أو الأركان هو الاتفاق فيما بين المنتجين على حبس بضائعهم عن الأسواق وحفظها فى حلقة أو ركن أو دائرة واحدة لرفع أسعارها ، فاذا قل عرضها ازداد طلبها ، واذا كثرت رغبة الحصول عليها ارتفع ثمنها . ولكن اذا انحلت هذه الحلقة أو انهدم هذا الركن المتآمر على المستهلكين انخفضت أثمان هذه البضائع دفعة واحدة ، لأن الاتحاد الاصطناعى على رفع الأسعار فى الأسواق يكون قد انفصمت عراه .

وكان تجار الولايات المتحدة أول من فكروا فى هذه الطريقة ، وتبعهم فى ذلك تجار ألمانيا وفرنسا . ولقد وصلت جرأة كبار التجار إلى تكوين هذه الحلقات فى أمم مختلفة وجعلها دولية للتغلب على أسعار الأسواق الدولية مثل حلقات القمح والسكر والزيت والصوف والحديد . وقد يبالغ التجار فى تكوين هذه الحلقات إلى حد يعود عليهم بالخسران كما حصل فى فرنسا سنة ١٨٨٩ عند ما تأسست نقابة المضاربين الذين أرادوا رفع أسعار النحاس فى الأسواق ، ولما تم لهم ذلك صاروا يبالغون فى إنتاجه الى أن طفحت الاسواق به ، ففشلت النقابة .

والغاية الأساسية من هذه الجمعيات هى ربك الاسواق وتعطيل حركة تجارتها للتأثير فى الأسعار ، ولما كانت مقاصد هذه الجمعيات خبيثة وكان ضررها أشد خطراً على الصناعات من فوائدها فكر المشرعون فى أمم كثيرة لوضع حد لهذا التضليل ، فسنوا قوانين [١] لمعاقبة كل جمعية غرضها التأثير فى الاسعار فى الاسواق تأثيراً غير طبيعى .

٢ — جمعيات المنتجين الألمانية (كارتلز)

١ — الغرض من جمعيات (الكارتلز) :

اشتقت كلمة (cartels)[٢] من (charte) أو (contrat) وهى عبارة عن تعاقد تجارى

---

١ انظر المادتين ٤١٩ و ٤٢٠ من قانون العقوبات الفرنسى

٢ جيد — محاضرات — ص ١٨٧ جزء أول — ١٩٢٦ Syndicat de producteurs ou entente commerciale

يعقده المنتجون فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم ومصالح صناعاتهم . وكانت ألمانيا أول من فكر فى تأسيس هذه الجمعيات خوفاً من هبوط الاسعار وبخس أثمان مصنوعاتها فى الاسواق بسبب تطرف المنافسة والاكثار من الانتاج . ويقال إن أقدم هذه الجمعيات هى جمعية الحديد التي تأسست فى ألمانيا سنة ١٨٦٢ وصار عددها يزداد من سنة الى أخرى بهذه الكيفية :

٤ فى سنة ١٨٧٠ — ١٤ فى ١٨٧٩ — ١٣٧ فى ١٨٩٠ — ٥٠٠ فى ١٩٢١

وأهمها جمعيات الفحم والمعادن .

وتختلف هذه الجمعيات عن التي تعرف بالحلقات أو الاركان فى أن الاولى تعمل بصفة دائمة و بنية شريفة للتغلب على الاسعار خدمة للصناعة والصناع ، بينما تعمل جمعيات الحلقات لافساد السعر فى الاسواق ولرفعه فوق الحد المعقول . والغرض من جمعيات المنتجين الألمانية التضامن لتحديد نظام المنافسة وتقييدها .

وتتباين أنظمة هذه الجمعيات بتباين مقاصدها ، فمنها :

١ — جمعيات تعمل على تخفيض نفقات الانتاج بتخفيض أجور العمال أو بتخفيض أسعار المواد الاولية أو هما معاً .

٢ — جمعيات تعمل على تحديد أسعار المصنوعات التي يعرضها الأعضاء فى الاسواق للبيع . وقد يعترض البعض على ذلك بأن قانون العرض والطلب هو أكبر عامل لتحديد الأثمان . ويصح الرد على هذا الاعتراض بأن فضل هذه الجمعيات هو وقفها مفعول هذا القانون باتفاق المنتجين على عدم بيع مصنوعاتهم بأسعار تقل عن المتفق عليها ، وعندئذ يضطر المشترى إما للخضوع لهذه الأثمان ، و إما إلى قضاء ما يلزمه من الخارج . و بما أن قضاءه من الخارج يكلفه نفقات كبيرة فانه يضطر إلى قبول أسعار هذه الجمعيات .

ولا تؤثر هذه الجمعيات فى أسعار الاسواق المحلية الاهلية فقط بل وفى أسعار الاسواق الدولية . إذ تتبع خطة غريبة لبيع مصنوعاتها فى الخارج ، فتبيعها فى الاسواق الخارجية الدولية بأثمان تقل عما تباع به في الاسواق الداخلية الاهلية بحجة تخفيف وطأة كثرة هذه البضائع على الاسواق الاهلية ولمنافسة مصنوعات الامم الاخرى للتغلب على أسواقها ولقد اعترض على هذه الطريقة الاقتصادية المعروفة بطريقة التغريق أو التخفيض (Dumping system) بأن ما تخفضه هذه الجمعيات من أثمان بضائعها المرسلة للبيع في

الخارج يضاف الى أثمان بضائعها التى تباع فى الاسواق الاهلية ، وبهذه الكيفية يتحمل الاهالي ارتفاع الاسعار بدون مسوغ بينما ينتفع الاجانب من تخفيضها بلا حق ، ولذلك فان الرأى العام ضد هذه الطريقة ، بل ويحاربها بكل ما أوتى من قوة .

(٣) وجمعيات تهتم بتحديد الانتاج لمنع المنتجين من المبالغة ، لانه اذا كثرت مصنوعاتهم لا بد من وقوع أزمة بسبب هذه الكثرة فتهبط الاسعار هبوطاً مريعاً . ولذلك تحدد هذه الجمعيات نصيب كل عضو فى الانتاج السنوى وتوزع عليهم طلبات الانتاج لاسيما ما اهتم منها بتموين الاسواق الاهلية . وتقسم طلبات الانتاج على الاعضاء بواسطة الجمعية بنسبة حسب مقدرة انتاج صناعة كل عضو . وزيادة على ذلك فان المنتجين مضطرون الى عدم بيع مصنوعاتهم بغير الأثمان التى حددتها لهم الجمعية وألا يعرضوا فى الاسواق الا الكميات والاصناف المحددة لكل منهم .

وكثيراً ما تحدد هذه الجمعيات مناطق انتاج كل صناعة ويحرم عليها التعدى على مناطق غيرها ، ولا توزع بضائعها الا داخل دائرتها . وقد يكلف الاعضاء أحياناً بوقف حركة انتاجهم مدة من الزمن منعاً لتكاثر البضائع في الاسواق . وقد تنشىء هذه الجمعيات مكتباً يسمى (مكتب البيع المشترك)[1] لمراقبة حسن سير التوزيع ، وكثيراً ما يتولى بنفسه هذه العملية فيوزع المصنوعات التى تنتجها الصناعات المتحدة فتقدم اليه جميع طلبات الشراء ليوزعها على مصانع الاعضاء حسب نسبة اتساع نطاق صناعاتهم . وقد يتبع هذا المكتب خطة أخرى لتصريف مصنوعات الاعضاء فيشترى جميع المصنوعات بأثمان يتفق عليها مع الاعضاء ، وعندئذ لا يتدخل الاعضاء فى حركة التوزيع بل يقوم بها مكتب البيع وحده . ومتى تم بيعها وحصل على شىء من الربح فانه يوزعه على الاعضاء بنسبة ما اشتراه هذا المكتب منهم .

ورغم كل هذا التدخل فى اعمال الانتاج فان شخصيات أصحاب الصناعات وحريتهم فى ادارة أعمالهم لا تمس بشىء مطلقاً وهم أحرار في جميع تصرفاتهم ما عدا ما ارتبطوا به عند تأسيس الجمعية . وتقيد هذه الجمعيات المنافسة ولكنها لا تمحوها لانها تبقى مستمرة فى الصناعات التى لم تخضع لنظام جمعيات المنتجين

---

١ وفى هذه الحالة تكون هذه الجمعيات شبيهة بجمعيات التعاون فى الانتاج — جيد محاضرات — ص ١٨٨ جزء أول سنة ١٩٢٦

٢ — فوائد الكارتلز

لاتخلو هذه الجمعيات من فوائد منها :

(١) أنها تنظم الانتاج وتجعله مناسباً لحركة الطلب ، ومتى انتظم العرض أصبح من الصعب التلاعب بالاسعار.

(٢) انها تخفف نفقات الاعلانات فبعد أن كان يعلن كل صاحب مصنع عن مصنوعاته أصبحت الجمعية تقوم بهذه النفقات وتكتفى باعلان واحد عن الصناعات كلها .

(٣) أنها تخفض نفقات الانتاج لأنها تشترى المواد الاولية بالجملة وبأسعار رخيصة، بينما كان كل مصنع يشتريها على حدته و بأثمان مرتفعة لقلة الكمية المطلوبة .

(٤) انها تنشر تجارتها فى الأمم الاخرى ، لان فى استطاعتها تحمل نفقات التصدير بينما لا تستطيع كل صناعة على حدتها القيام بمثل هذه النفقات .

٣ — شروط نجاح الكارتلز :

(١) لا تنجح هذه الجمعيات إلا إذا كان عدد المنتجين محدوداً ومحصوراً فى دائرة واحدة . وأما اذا كثر عدد المنتجين الخارجين عن هذه الجمعيات فمن المتعذر سير أعمالها سيراً ناجحاً . وهذا هو سبب فشلها فى الاعمال الزراعية [١] خصوصاً فى مصر ، لان كثيراً من منتجى القطن فى غنى عن سرعة توزيع أو بيع قطنهم ، وفي الوقت نفسه توجد طبقة أخرى من الزراع فى أشد الحاجة إلى سرعة توزيع قطنهم لدرجة أن منهم من يبيعه قبل نضجه (على الكونتراتات) . ولقد صادفت هذه الجمعيات الزراعية فى ألمانيا فشلا كبيراً ولم ينجح منها إلا جمعيات الالبان التى تأسست سنة ١٩٠٣ .

(٢) ولا بد من أن يكون نظام الجمارك مساعداً على عدم قبول المصنوعات الاجنبية بسهولة ، لانها اذا دخلت البلاد التى انتشرت فيها هذه الجمعيات فانها تؤثر فى حركتها الصناعية ، وقد تضطرهم الى تعديل الاسعار التى اتفقوا عليها البيع بضائعهم ولذلك لاتنجح جمعيات المنتجين فى نظام حرية التجارة .

٤ — انتشار الكارتلز الدولى :

لم تتمكن جمعيات المنتجين الالمانية (كارتلز) من الانتشار فى فرنسا ، لان المادة ٤١٩ من قانون العقوبات الفرنسى تحرم كل اتفاق غرضه التأثير فى الاسعار . ولقد أخذت

---

(١) A. Souchon - Les cartells de l'agriculture en Allemagne - 1903

هذه الجمعيات شكلا آخر منذ سنة ١٨٨٤ إذ سميت : (نقابات البيع) ومع ذلك فانها كانت قليلة الانتشار بسبب ما وضع فى طريقها من القيود. وفى سنة ١٨٧٦ تأسست جمعية مشهورة باسم : (Le comptoir Longwy) فكانت تتصرف فى رأس مال قدره ١٧٧ مليون فرنك لانتاج الفولاذ . وتأسس فى انجلترا جمعيات معروفة باسم : (Pools)[١] وهى عبارة عن اتحاد تجارى بين المنتجين لتنظيم بيع المعادن .

وليست هذه الجمعيات مقصورة على المنتجين الاهليين ، بل امتدت مبادئها الى البلاد الاخرى ، إذ تأسست جمعيات دولية بين المنتجين . ففى سنة ١٩٠٧ اتحد رؤساء مصانع الزجاج فى ألمانيا و بلجيكا وهولاندا وفرنسا والنمسا ، وتعهدوا ألا ينافس بعضهم بعضا ، وسبب ذلك أن (Owen) اخترع آلة لصناعة الزجاج من مميزاتها سرعة الانتاج . فاتحد أصحاب معامل الزجاج للدفاع عن صناعتهم . وفى سنة ١٩٠٦ تأسست جمعية دولية لبيع البترول ، وكذلك اتحاد جمعيات المنتجين الانجليزية الالمانية الخاصة بانتاج الانابيت والقضبان الحديدية ، واتحاد جمعيات المنتجين البلجيكية الالمانية الخاصة بانتاج الفحم[٢] .

٣ — جمعيات المنتجين الامريكية (الترستس)

١ — الغرض من جمعيات (الترستس) :

إن كلمة (trust)[٣] الانجليزية معناها (ثقة) واستعملت فى أمريكا للدلالة على الهيئة المشكلة من أصحاب صناعة واحدة للتغلب على حركة السوق لقيادة الاسعار ومنع تأثير المنافسة عليها. وهذه الجمعيات الامريكية كثيرة التشابه بالجمعيات الالمانية السابقة الذكر فى الغاية ، ولكنها تختلف عنها فى الوسيلة ، لان الجمعيات الالمانية حرة التصرف فى إدارة شئونها بشرط عدم إخلال الاعضاء بتعهداتهم نحو الجمعية . ولا تتمتع الجمعيات

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٢١٨ — ١٩٢١

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٣٢٢ — ١٩٣١

(٣) اذا كان نظام هذه الجمعيات اخترع فى أمريكا من الوجهة الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر فان كلمة (trust) وجدت لغويا فى فرنسا قبل ظهورها فى أمريكا . والدليل على ذلك وجود كلمة trustee فى اللغة الفرنسية التى كان معناها فى القرون الوسطى (من يثق بالآخر)

انظر — جرمان مارتان — محاضرات فى الاقتصاد السياسى ألقاها فى الجامعة المصرية سنة ١٩١٠ ص ٦٣

الامريكية بهـذه الحرية ، إذ تخضع الصناعات المتحدة لاوامر الجمعية فيما يختص بكيفية الانتاج داخل وخارج المصانع .

ولقد تطورت أشكال هذه الجمعيات فى أمريكا وتقلبت على أنواع عديدة مختلفة : أهمها ثلاثة : فكانت هـذه الجمعيات فى بادئ الامر عبارة عن مجرد اتفاق بسيط بين كبار المضاربين للتغلب على الاسعار فى الاسواق بخصوص إنتاج معين ، فتشترى الجمعية جميع المصانع والورش التى تشتغل فى الصناعة المطلوب السيطرة عليها ، ولما اتضح أن هذا الاتحاد مقيد لحرية التجارة أصدرت الحكومة سنة ١٨٩٠ القانون المعروف (Sherman Act) الذى أعلن حرية التجارة والصناعة فى جميع الولايات المتحدة فى الخارج والداخل ومعاقبة كل من سعى فى تقييد حرية المنافسة . ورغم صدور هذا القانون فكر المنتجون فى وضع نظام جديد للتغلب على الاسعار في الاسواق دون الخروج على هذا القانون وسموه بنظام الجمعيات المتحدة (Consolidation trusts) أو الجمعيات المندمجة (Fusion trusts) وهى عبارة عن إدماج الصناعات بعضها فى بعض حتى تصير صناعة واحدة بدلا من جملة صناعات ويعتبر صاحب كل مصنع من هذه المصانع المندمجة كساهم فى شركة يعطى له أسهم تعادل نصيبه في هذا الاتحاد الصناعى ، ولما ضيق القانون نطاق أعمال هذه الجمعيات المتحدة عدلت عن هـذا النظام وابتدعت نظاماً ثالثاً معروفاً فى أمريكا بالجمعيات الحاكمة أو المسيطرة (Holding trusts) وهى عبارة عن اتحاد عدد من أصحاب الاموال لشراء أسهم الصناعات المطلوب السيطرة عليها فيصبحون بفضل تملكهم الجزء الاكبر من أسهم هذه الصناعات أصحاب السلطة الفعلية يتصرفون فيها كيف شاؤوا . فأكبر هذه الجمعيات الامريكية جمعية البترول التى يدخـل تحت نفوذها نحو عشرين جمعية . ويسمى رؤساء هذه الجمعيات بالملوك . فيوجـد فى أمريكا ملك البترول (Rockfeller) وملك الفولاذ (Morgan) وملك السكك الحديدية وهما (جولد وفاندرفلد) وملك الاوتوموبيلات (فورد) ومهما اختلفت أشكال هذه الجمعيات فانها تقيد حرية هذه الصناعات بخلاف ما لها من الحرية فى نظام جمعيات المنتجين الالمانية ، وكذلك تندثر المنافسة كلية فى نظام (الترستس) بينما تبقى في نظام (الكارتلز) .

٢ — فوائد الترستس :

إن لهذه الجمعيات فوائد كما أن لها عيوباً . وأهم فوائدها ما يأتى :

(١) التغلب علي الاسعار فى الاسواق وتحديد الاثمان التى يريدها أعضاء الجمعية لتوزيع مصنوعاتهم .

(٢) حسن تقسيم العمل لان هذه الجمعيات توزع الانتاج بين الصناعات التى تحت إدارتها .

(٣) تعمل على تخفيض الاسعار إلى حد مقبول يتحمله المستهلكون ومن بينهم العمال أى أن هذه الجمعيات تعمل لخدمة العمال ، وفي الوقت نفسه تشتغل لمصلحة المنتجين ، فبهذه العملية توفق بين مصالح العمال ورؤساء الاعمال . ولا شك أن من مصلحة هذه الجمعيات عدم المبالغة فى رفع الاسعار ، لان المستهلكين يعرضون عنها و يعملون على محاربتها واستبدالها بغيرها ، وحيث إن من مصلحة هذه الجمعيات تصريف مصنوعات الاعضاء فيجب عليها تخفيض الاسعار إلى حد مناسب لنفقات الانتاج فيضمن لهم ربحاً قليلا مستمراً وذلك خير من مكسب كبير وقتى .

٣ — مضار الترستس [١]

(١) لو سلمنا جدلا بأن (الترستس) خفضت الاسعار في الاسواق فانها أيضاً مهدت الطريق لعدد قليل من الاغنياء للاستيلاء على هذه الصناعات وجعلتهم يسيطرون على أموال طائلة كما حصل ذلك في إنتاج البترول إذ استولى (روكفلر) على جميع ينابيعها ، وكذلك استأثر (مورجان) بانتاج الفولاذ . ولا شك أن حصر الاموال الطائلة فى أيد قليلة خطر عظيم ، لانهم قد يسيئون الى الصناعات الاخرى غير الخاضعة لشروطهم كأن ينافسوها منافسة شديدة . وقد يلجأون فى بعض الاحيان الى المنافسة غير المشروعة فيخفضون أسعار مصنوعاتهم عن قيمة نفقات الانتاج (sous - vendre) حتى ولو اضطروا الى بيعها بخسارة ، ومتي تمكنوا من قتل الصناعات غير المنتمية الى جمعيتهم يرفعون أثمانهم أو على الاقل يحددون الاسعار التي يرغبونها . ورغم ذلك فان هذه الجمعيات لا تستطيع رفع أسعارها الى حد المبالغة ، لانها لا تملك إلا الاحتكار الفعلى ، وإلا انفض المشترون من حولها وعمدوا إلى قضاء حاجاتهم من الصناعات الاخرى غير الخاضعة لجمعيات (الترستس) .

(٢) أما القول بأن هذه الجمعيات تشتغل لمصلحة العمال فهذا أمر مشكوك فيه ، إذ كثيراً ما تسعى هذه الجمعيات لتخفيض أجور العمال رغبة فى تقليل نفقات الانتاج

---

١ بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٢٠٥ — ١٩١٤

وقد تستغنى أحياناً عن كثير من العمال أو عن جميع العمال متى تبين لها أن صناعة من صناعتها غير متوافر فيها شروط المتانة والدقة والربح . ولقد حصل مراراً فى ألمانيا أن اشترت المصانع الكبيرة المصانع الصغيرة وضمتها اليها بعد الاستغناء عن عمالها الاصليين، وهذا مضر بالعمال .

٤ — انتشار الترستس الدولى :

وهناك جمعيات يتحد فيهامنتجو دول مختلفة مثل الاتحاد الدولي لمنتجى الديناميت الذى أسسه (نوبل) سنة ١٨٨٦ ، واتحاد الكبريت سنة ١٩٠٠ ، واتحاد النيكل [1] . وانما الاتحاد الاهلى بين منتجى أمة واحدة أكثر انتشاراً من الاتحاد الدولي . وأهم هذه الجمعيات الامريكية هى جمعيات الزيوت التي أسسها (روكفلر)سنة ١٨٨٣ فكان يسيطر سنة ١٩١٢ على ٩٧ فى المائة من إنتاج البترول الامريكى و بلغت أرباحه السنوية نحو مليارين من الفرنكات . وكانت الولايات المتحدة تستخرج ثلاثين مليون طن من البترول ، بينما أن ما تستهلكه جميع الامم لا يزيد عن خمسين مليون طن . وأما جمعيات الفولاذ التى أسسها (مورجان) سنة ١٩٠٢ فقد احتكرت إنتاج هذا النوع . ولقد ظهر من البحث الذى قامت به لجنة التحقيق البرلمانية سنة ١٩١٣ أن جمعيات (مورجان وروكفلر) تملك نحو ٣٦ فى المائة من الثروة العاملة في الولايات المتحدة ، ويسيطر هذان الملكان على رأس مال قدره ٢٤٫٦٨٦ مليون ريال موزع على جملة مشاريع مختلفة .

٤ — الفرق بين (الكارتلز) و (الترستس)

إن بين الكارتلز والترستس تشابهاً عظيما وفروقاً جديرة بالاعتبار . أما وجه التشابه بينهما فهو ما يأتى :

(١) تشابههما فى التكوين ، لان كل منها مؤسس على شكل شركات المساهمة ولو أن عدد مساهمى الترستس قليل وعددهم فى الكارتلز كثير .

(٢) تشابههما فى طريقة تصريف مصنوعات الاعضاء .

وأما الفرق بين الكارتلز والترستس فهو ما يأتى :

---

١ بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٢٠٩ — ١٩٢١

(١) ترمى جمعيات الانتاج الامريكية (ترستس) الى التغلب على حركة السوق فيما يتعلق بمصنوعاتها وأما جمعيات الانتاج الالمانية (كارتلز) فترمى الى توحيد الاسعار

(٢) لا تهتم الترستس الا بمحو منافسيها بجميع الطرق حتى غير المشروعة ولا يبقى في الاسواق الا الاقوى ، بينما ان الكارتلز لا تنظر الا الى وضع حد للمنافسة غير المشروعة . وتنتهى المنافسة فى هذه الجمعيات الاخيرة الى التحالف لتسيير الاسواق سيراً منتظما

(٣) تعمل الترستس على قتل جميع الصناعات المنافسة لها بينما الكارتلز تبذل جهدها للتوفيق بين الصناعات

(٤) لا تتدخل الكارتلز فى ادارة أعمال الصناعات بل تتركها حرة بينما تتدخل الترستس فى ادارتها .

الفصل الرابع

تركيز العمل أو الانتاج الكبير [١]

١ — أنواع التركيز
  ١ — التركيز فى الصناعة : فوائده ومضاره
  ٢ — التركيز في التجارة : فوائده ومضاره
  ٣ — التركيز في الزراعة

٢ — نضال الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة مع الصغيرة من كل منها
  ١ — نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة
  ٢ — نضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة
  ٣ — نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

---

(١) جيد — محاضرات — ص ٢٧٦ جزء أول — ١٩٢٦

١ـ أنواع التركيز فى الانتاج

التركيز هو حصر جميع المجهودات المنتجة في أيد معـدودات فيبذل المنتج الـكبير جهده للاستيلاء على جميع فروع الانتاج المرتبطة بمهنته ، صناعية كانت أو تجارية أو زراعية فيسيطر عليها لتتسع دائرة أعماله شيئاً فشيئاً الى أن يصل بفضل المنافسة إلى قتل أعمال غيره في الصناعة أو التجارة أو الزراعة الصغيرة. ومتى تمـكن من ذلك أصبحت السوق في قبضته فيحدد الأسعار التى يريدها لتوزيع صناعته.

واذا فحصنا الاحصاءات [1] السنوية لأمة من الامم علمنا كيفية توزيع الصناعات على الايدى العاملة وعرفنا نصيب كل من الصناعات الصغيرة والـكبيرة في مضمار الانتاج.
كان في فرنسا من المصانع الـكبيرة التى تشغل أكثر من خمسين عاملا نحو ١٣٣ سنة ١٨٤٠ و ٤٥٦ سنة ١٨٩٦ و ٦٢٧ سنة ١٩٠٦ بمعنى أن الصناعات الـكبيرة زادت خمسة أضعاف ما كانت عليه في ٦٦ سنة تقريباً ، بينما كانت نسبة عمال الصناعات الصغيرة والـكبيرة كالآتى :

الصناعات الصغيرة (من عامل واحد الى خمسين) كانت نسبتها سنة ١٨٤٠ ٧٤ فى المائة و سنة ١٩٠٦ — ٥١ فى المائة.

الصناعات الـكبيرة (أكثر من خمسين عاملا) كانت نسبتهـا سنة ١٨٤٠ ٢٦ في المائة وسنة ١٩٠٦ — ٤٩ فى المائة

فيتضح مما تقدم أمران :

١ — أن عدد الصناعات قل عما كان عليه سابقاً لمصلحة الصناعات الـكبيرة.

٢ — أن عدد العمال زاد عما كان عليه فى الماضى لمصلحة الصناعات الـكبيرة أيضاً ، إذ يشتغل فى معمل (creusot) الفرنسى نحو ٢٥ ألف عامل ، ويشتغل مثل هذا العدد فى شركة المناجم الفرنسية ، وأما فى شركة السكك الحديدية (باريس ليون مارسيليا) فيشتغل فيها نحو ٦٠ ألف عامل . فيستدل مما تقدم على أن الصناعات الصغيرة تنـدثر أو تندمج شيئاً

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٩٢ جزء أول ـ ١٩١٣ La concentration ou la grande production

فشيئاً بعضها فى بعض لتتسع دائرة أعمال الصناعات الكبيرة . وجمعيات الكارتلز والترستس من أهم عوامل التركيز وقد سبق الكلام عليها .

١ — التركيز في الصناعات أو الصناعات الكبيرة (١)

إذا أريد الكلام على التركيز فى الصناعة فلا يقصد من ذلك إلا بحث حالة الصناعات الكبيرة ، وإن من أهم خواص التركيز فى الصناعة : حصر جميع فروع صناعة معلومة فى دائرة واحدة للانتاج منها بكثرة ليحصل أصحابها على مكاسب لا يستهان بها . فصناعة الساعة متنوعة بتنوع أصناف الساعات ، إذ يوجد ساعات صغيرة للجيب ، وأخرى للحائط ، وغيرها من الأنواع العديدة المختلفة . ولكل نوع من هذه الساعات صناعات مختلفة وصناع مختلفون عن غيرهم ، فاذا بذل أحد أصحاب المصانع جهده لجمعها داخل مصنع واحد كبير فانه يسعى لتركيز هذه الصناعة فى يده . وكلما أضاف اليها صناعات أخرى متممة لصناعة الساعات فانه يزيد تركيز إنتاج الساعات .

ويشتغل معمل (Krupp) الألمانى بصناعة جميع لوازم الحروب : فيصنع الأسلحة والمدافع والمواد المفرقعة ويهتم باستخراج المعادن والفحم ، ويعنى بكثير من وسائل النقل براً وبحراً ، ويبنى مساكن لسكنى عماله البالغ عددهم نحو ٧١٢٢١ عامل (٢) ، لأن كل هذه الأعمال من متممات لوازم الحرب . وكذلك تهتم جمعية الترستس الامريكية البترولية بصنع البراميل وعربات نقل السوائل ، ولها أسطول تجارى عظيم لان جميع هذه الأعمال من متممات استخراج البترول .

ويرجع فضل نجاح التركيز فى الصناعة إلى سهولة استخدام الآلات الميكانيكية فيها وإلى سرعة وسائل النقل الحديثة التي سهلت للصناعات توزيع مصنوعاتها فى الداخل والخارج . وكان فى فرنسا نحو ٢٤٠٠ مصنع للغزل والنسيج ونحو ٤٥٧٠٠٠ ريشة (broches) سنة ١٧٤٧ ونحو ١٠٥٠ مصنع للغزل والنسج سنة ١٨٧٣ . فصار فيها نحو ٩٥٠ مصنع فيها

---

(١) Paul de Rousiers - Les grandes industries modernes - 4 volumes en 1924 - 1925 - 1926 .

(٢) شارل جيد — محاضرات — ص ١٩٧ سنة ١٩١٣

نحو ٧٠٠٠٠ ريشة ميكانيكية (كرارية) سنة ١٨٩٠ . ولقد كانت هذه الصناعات الكبيرة من أكبر أسباب اندثار الصناعات الصغيرة شيئاً فشيئاً .

والصناعات الكبيرة فى مصر معدومة[1] تقريباً ، ولا يوجد فيها إلا الصناعات الصغيرة التي تقدمت تقدماً محسوساً أثناء الحرب لعدم استطاعة البضائع الاجنبية الدخول فيها .

وما هو الحد الفاصل بين الصناعة الكبيرة والصغيرة ؟ أو كيف تقرر أن هذه صناعة كبيرة وتلك صغيرة ؟ للوصول إلى هذه الغاية لا بد من أمرين[2] :

١ — إن للصناعات الكبيرة هيئة مكلفة بادارة حركة الانتاج مستقلة عن الهيئة التى تقوم بالانتاج : أى أن هناك انفصالا تاماً بين الادارة والعمال . أما فى الصناعات الصغيرة فتندمج الادارة فى الهيئة العاملة ، لان صاحب المصنع يقوم بعمليتى الادارة والانتاج ، وقد يشرك معه فى العمل بعض العمال إذا لم يستطع الحصول على مساعدة زوجه وأولاده .

٢ — تنتج الصناعات الكبيرة باستمرار كميات عظيمة لتوزيعها على الاسواق الاهلية والدولية ، بينما تكتفى الصناعات الصغيرة بانتاج مقادير صغيرة لتموين الاسواق المحلية فقط ولا تنتج إلا حسب ما يقدم إليها من الطلبات .

وقد يكون ما تقدم من البيان حداً للتمييز بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، ولو ان الواقع يخالف ذلك أحياناً ، إذ أن بعض المصانع الكبيرة لا تصنع شيئاً إلا حسب ما يطلب منها ، بينما أن بعض الصناعات الصغيرة لا تكف عن الانتاج بل تستمر فية ولو ببطء رغم عدم طلب ما تصنعه من الاصناف .

وللصناعات الكبيرة فوائد كما لها مضار . فمن فوائدها ما يأتى :

١ — إن من السهل على الصناعات الكبيرة الانتاج بكثرة و بنفقات أقل مما تنفقه الصناعات الصغيرة ، لان الآلات الكبيرة تستهلك نسبياً من الفحم أقل مما تستهلكه[3] الآلات الصغيرة لانها تحسن استعمال آلاتها . فاذا جمعنا عشرين صناعة صغيرة لكل منها آلة ميكانيكية قوتها عشرة خيول، ولكل من هذه الآلات عامل يديرها . فعندئذ يكفى لادارة حركة هذه الصناعات مندمجة آلة واحدة قوتها مائتا حصان يديرها عامل واحد

(١) وقد يجوز اعتبار صناعات السجاير وحلج القطن والسكر من الصناعات الكبيرة في مصر

(٢) Léon Polier - Cours d'économie politique - p. 219.

(٣) ينفق على الآلة الميكانيكية التى قوتها حصان واحد أربعة أو خمسة سنتيمات فى الساعة في الصناعات الصغيرة وتنخفض هذه القيمة الى سنتيم أو نصف سنتيم فى الصناعات الكبيرة

ولا شك أن ثمن الآلة الميكانيكية الكبيرة يقل بكثير عن ثمن العشرين آلة ، وزيادة على ذلك فان العشرين صناعة كانت تشغل عشرين محلا خاصاً، فباندماجها لا تحتاج إلى الأماكن العديدة التى كانت تشغلها سابقاً فيتوافر جزء كبير مما كان ينفق فى الايجارات وكذلك كان لا بد للعشرين مصنعاً من عشرين مديراً وعشرين عاملا فيتوفر أكثرها متى انضمت بعضها إلى بعض . ومتى تمكنت الصناعات الكبيرة من تخفيض نفقات الانتاج فلا بد أنها تخفض أسعار مصنوعاتها بنسبة ما توافر لديها من النفقات .

٢ — إن فى استطاعة الصناعات الكبيرة الحصول على جميع لوازم الصناعة من مواد أولية وآلات ميكانيكية حديثة ، لان لديها من المال الوافر ما يمكنها من إدخال التحسينات الحديثة فى جميع فروع الصناعة . وعلى العكس ليس فى إمكان الصناعات الصغيرة تتبع طرق الانتاج الحديثة إذ أنها لا تملك من المال إلا قليلا .

٣ — إن الصناعات الكبيرة تساعد على سرعة انتشار نظام تقسيم العمل ، بينما تقف فى طريقة العقبات فى الصناعات الصغيرة ، ومتى انتشر تقسيم العمل فى الصناعات سهل إتقانها وتمكن أصحابها من التفنن فيها والوصول إلى درجة الاختراع .

٤ — إن الصناعات الكبيرة تشترى لوازمها من المواد الاولية وغيرها رخيصة لانها تشتريها بالجملة ، بينما تدفع فيها الصناعات الصغيرة أثماناً مرتفعة لانها تشتريها مجزأة وبكميات صغيرة ولذلك يتوافر لدى الصناعات الكبيرة مبالغ كثيرة .

٥ — إن الصناعات الكبيرة تستفيد من كليات وجزئيات الخامات التى تستعملها فى الانتاج فلا تترك منها بقايا دون الانتفاع بها[1] بينما لا تستفيد الصناعات الصغيرة من هذه البقايا فتخسرها.

٦ — إن العمال الذين يشتغلون فى الصناعات الكبيرة يضمنون لانفسهم شروطاً أوفق وأجوراً أحسن مما لو اشتغلوا فى الصناعات الصغيرة. فتصرف لهم أجور مرتفعة ويسمح لهم بأوقات كافية لراحتهم وتجهز لهم أماكن صحية للاشتغال فيها، وكثيراً ما تبنى لهم دوراً لسكناهم .

ورغم فوائد الصناعات الكبيرة السابقة الذكر فان أصحاب الصناعات الصغيرة يكافحونها خشية منها وتهرباً من الوقوع فى سلك المأجورية اذا اضطرتهم الظروف للانضمام اليها ولذلك ينسبون اليها العيوب الآتية :

---

(١) انظر كتابنا — المسألة الاقتصادية الزراعية فى مصر — باريس سنة ١٩١٩

١ — لا تنقطع حركة الانتاج فى الصناعات الكبيرة ، وقد ينشأ عن الانتاج المستمر ازدحام الاسواق بمصنوعاتهم فتهبط اسعارها لاختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك أى بين العرض والطلب . وكثيراً ما تضطر هذه الصناعات الكبيرة الى بيع بضائعها بدون مكسب وربما ألزمتها الظروف توزيعها بأسعار أقل من نفقات انتاجها لاسترداد شىء من الاموال التى استخدمت فى انتاجها وتهربا من الوقوع فى أزمة بسبب الاكثار فى الانتاج (Surproduction)

واذا حاول أصحاب هذه الصناعات الكبيرة وقف حركة انتاجهم فقد ينشأ عن ذلك خسارة كبيرة للعمال بسبب إغلاق أبواب الرزق فى وجوههم ولو مؤقتا . وخسارة أخرى تعود على أصحاب المصانع أنفسهم بسبب تعطيل رؤوس اموالهم عن الانتاج أثناء هذه المدة . ولقد خسرت معامل (Creusot) الفرنسية ملايين عديدة من الفرنكات سنة ١٨٩٩ عند إضراب العمال عن الانتاج إلا اذا تحسنت شروط تشغيلهم

٢ — ان تخصيص رؤوس أموال كثيرة لإدارة حركة الصناعات الكبيرة قد يدفع هذه الصناعات الى المخاطرة فى الانتاج والاكثار منه على أمل توزيعه فى الاسواق الدولية بفضل سرعة المواصلات الحديثة . وقد ينتج عن هذه المجازفة الاخلال بالتوازن الذى يجب توثيق عراه بين الانتاج والاستهلاك ، ولكن اذا اختل التوازن بين العرض والطلب ارتبكت الأعمال فى الاسواق ، وهذا الاضطراب يؤثر فى حركة البلاد المالية ويعرض ماليتها للخطر

٣ — تؤدى الصناعات الكبيرة إلى نظام الاحتكار الفعلى وعندئذ تنعدم حرية العمل . وكان هذا هو السبب الاكبر الذى دعا كبار المنتجين فى أمريكا والمانيا إلى تأسيس جمعياتهم المعروفة باسم (الترستس) و (الكارتلز)

٤ — كثيراً ما تتكون هذه الصناعات فى شكل جمعيات مساهمة فلا تضع نصب أعينها الا إرضاء المساهمين ، وعندئذ تهمل كل الاهمال مصالح العمال من جهة ، ولا تهتم بتحسين الصناعة من جهة أخرى . ولقد اشتهرت الصناعات الكبيرة بأنها تعمل لمصلحة أصحاب الاموال دون الاهتمام بطلبات العمال ، ولذلك فانهم يكرهونها . وكثيراً ما يقع بين العمال وأصحاب الاموال نزاع شديد

٢ — التركيز فى التجارة أو التجارة الكبيرة

يظهر التركيز جلياً فى التجارة بفضل المحال التجارية الكبيرة التي تسحق التجارة الصغيرة بمنافستها الشديدة ، إذ يشتغل كثير من المحال التجارية الكبيرة مثل اللوفر والبون مارشيه والبرانتان فى باريس و (Whiteley) فى لندرا ببيع جميع لوازم الانسان من مأكل وملبس ومشرب ، وكذلك حركة التركيز عظيمة فى البنوك ولو أنها تختلف باختلاف الامم : فكانت منافسة البنوك الكبيرة فى فرنسا وانجلترا شديدة لدرجة أنها محت عدداً كبيراً من المصارف المحلية الصغيرة بفضل انتشار فروعها فى كثير من المدن الفرنسية والانجليزية . وأما فى ألمانيا فقد أدت منافسة البنوك الكبيرة إلى ادماج البنوك الصغيرة فيها .

وتمتاز التجارة الكبيرة عن الصغيرة بما يأتى :

١ — الاقتصاد في العمل : إذ تستطيع التجارة الكبيرة بفضل تقسيم العمل أن تقتصد عملا كبيراً ، لانه اذا انضم عشرون محلا تجارياً صغيراً بعضها إلى بعض توافرت عمليات صغيرة عديدة متكررة كان لا بد منها لحسن سير أعمال التجارة الصغيره ، بينما لا فائدة منها في التجارة الكبيرة .

٢ — الاقتصاد فى النفقات: لانه اذا انضم ثلاثون محلا تجارياً صغيراً بعضها إلى بعض فلابد من تخفيض عدد المديرين والعمال الذين كانوا يقومون بأعمال التجارة الصغيرة . وكذلك لا تحتاج أعمال التجارة الكبيرة إلى أماكن عديدة فتتوافر الايجارات العديدة ويكتفى منها بتأجير مكان واحد فسيح لا يزيد ايجاره عن ايجار محلين أو ثلاثة من ايجارات المحلات الصغيرة . وكان ايجار أصغر دكان فى باريس سنة ١٩١٣ (لا تزيد حركة أعماله عن خمسمائة فرنك يومياً) يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ فرنكا سنوياً بينما ايجار محل البون مارشيه بباريس[١] (الذى لا تقل حركة أعماله اليومية عن ٥٠٠٫٠٠٠ فرنك) لا يزيد عن مليون فرنك فى السنة ، مع العلم بأن حركة أعماله تزيد ألف مرة عن حركة أعمال المحال التجارية الصغيرة . وزيادة على ذلك فان المحال التجارية

---

(١) جيد — محاضرات — ٣٠٤ جزء أول — ١٩٢٦

الـكبيرة تشترى خاماتها بالحملة فتأخذها بأثمان رخيصة بينما تدفع فيها المحال التجارية الصغيرة أسعاراً مرتفعة لانها تشتريها بالتجزئة و بكميات صغيرة مناسبة لحركة أعمالها

٣ — توفير الوقت على المشترين : إذ تحتوى المحال التجارية الـكبيرة على جميع أنواع حاجات الانسان فلا يضطرون الى التنقل من دكان الى آخر لشراء ما يبحثون عنه كما هو الحال عند ما يريد الانسان قضاء لوازمه من المحال التجارية الصغيرة . وزيادة على ذلك فان أسعار بضائع المحال الـكبيرة محددة ثابتة فلا يحاول المشترى طلب تخفيضها بعكس ما فى المحال التجارية الصغيرة فانها كثيراً ما تخفض أسعار بضائعها إذ ألح المشترى عليها ، ولا شك أن في ذلك ضياع وقت للمشترى وللبائع وعدم ضمان الاسعار ، إذ كثيراً ما يرفعها التاجر الصغير فوق ثمنها الحقيقى ثم يخفضها عند اللزوم . وهذه الحيلة التجارية كثيراً ما تضر بالمشترى لانه يسر عند ما يخفض له التاجر ثمن البضاعة المرغوبة وهو لا يدرى حقيقة الامر ، لأ نه لو علم أنه اشتراها بأ كثر من ثمنها الحقيقى لما عاد إلى هذا المحل مرة أخرى .

٤ — حسن انتظام الاعمال التجارية فى التجارة الـكبيرة بعكس سوء سيرها فى التجارة الصغيرة اذ ينتشر فيها البيع إلى أجل أكثر من انتشارها فى المحال التجارية الـكبيرة ، ولا شك أن البيع بهذه الـكيفية مضر بالمشترى والبائع في آن واحد ، لان البائع يبيع له بضاعته باسعار مرتفعة لا يمكنه رفضها لشدة حاجته اليها ، وكذلك يكون البائع فى خطر اذا لم يدفع له المشترى ما عليه فى الميعاد المحدد للدفع

٥ — ان سرعة تصريف البضائع فى المحال التجارية الكبيرة يجعلها تجدد أصنافها أولا بأول فلا تفسد لبقائها فى الدكان مدة طويلة . وأما فى المحال التجارية الصغيرة فتبقى فيها الاصناف مدة طويلة لقلة حركتها التجارية ولبطء تصريف بضائعها

ورغم ما تقدم من مزايا المحال التجارية الـكبيرة فانهـا لا تخلو من عيب اذ ينسب اليها ما يأتى : —

١ — تقتل التجارة الـكبيرة المحال التجارية الصغيرة لشـدة منافستها فتسىء إلى صغار التجار والعمال : إذ يضطر صاحب التجارة الصغيرة إلى الاشتغال في الاعمال التجارية الكبيرة كعامل بعد أن كان رئيساً حراً فى تجارته ، ولكن هـذا الاعتراض غير دقيق لأن صاحب التجارة الصغيرة قد يصير أسعد حظا عند اشتغاله كعامل فى التجارة الـكبيرة مما كان عليه فى تجارته الصغيرة لانه يتقاضى أجراً لا بأس به ومضموناً . وأيهما أوفر حظاً

من الآخر : صاحب المحل التجارى الذى لا يكسب شيئاً أو يكسب قليلا ، أو العامل فى التجارة الكبيرة الذى يضمن لنفسه أجراً يتناوله فى آخر كل شهر ؟

٢ — يقول علماء الاخلاق : إن المحال التجارية الكبيرة تفسد الاخلاق لأن بعضها تغرى المشترين وتحرضهم على الشراء — خصوصاً السيدات — اذ تسهل لهن طريقة الشراء فتسلمهن ما يروق فى أعينهن تحت شرط رده إلى المحل اذا لم يرينه موافقاً لذوقهن ، ومتي أخـذ المشترى البضاعة واختبرها ووجدها لاتناسب طلبه فكثيراً ما يخجل من ردها واسترداد ثمنها بل يكتفى باستبدال الصنف بصنف آخر إذ يقول في نفسه : بما أن النقود قد صرفت فعلا فسيان عندى صرفها فى هذا الصنف أو فى غيره . وان أشق شئ على التاجر هو الوصول إلى التأثير فى المشترى لاخراج نقود من جيبه للشراء ، ومتى أخرجها فأن المشترى لايهتم بردها . ولذلك يبذل أصحاب التجارة الكبيرة قصارى جهدهم فى ابتداع واختراع جميع الطرق لجذب نقود المشترى وترغيبه فى الشراء . وأما نقطة النقص فى هـذه الطريقة فهى أن بعض السيدات يشترين مؤقتاً زيا من الازياء اللطيفة الجميلة لحضور حفلة من الحفلات ليراها الناس مرتدية رداء أنيقاً لطيفاً جميلا ، ومتي انتهت الحفلة تسرع إلى رد هـذا الزى إلى المحل التجارى بحجة عدم موافقته لذوقها وعندئذ يتولد عند السيدات الكذب والخداع وحب الظهور بمظاهر أكبر من حقيقة مراكزهن الاجتماعية . ولا شك أن فى هذه الامور مفسدة للاخلاق .

٣ — يقال إن شدة إتقان طرق النشر والاعلان عن البضائع والتفنن فى عرضها على المشترين يدفع ضعيفى الارادة — خصوصاً من السيدات — إلى ارتكاب السرقات ونشل بعض ماتصل اليه أيديهن من البضائع البعيدة عن المراقبة لعـدم مقدرتهن على شرائها فيقعن فى جنحة [1] يحاكمن عليها قانونا ، ولا نزاع فى أن مثل هؤلاء السيدات يقعن فى شباك هذه الاعلانات المنمقة المشوقة . ولكن هذا الاعتراض غير صحيح لأن الابداع والجمال والتفنن لايمكن أن تكون أسبابا للتحريض على ارتكاب السرقات .

---

(١) delit de Kleptomanie

٣ — التركيز فى الزراعة أو الزراعة الكبيرة

بقدر ماينجح التركيز فى الصناعة والتجارة فانه يفشل في الزراعة . وتنقسم الزراعة في فرنسا [١] من حيث كبرها وصغرها كما يأتى :

كانت نسبة الزراعة الصغيرة جداً (التى لا تزيد عن هكتار واحد) إلى المساحة العمومية ٢٫٦ ٪ سنة ١٨٨٢ و ٢٫٧ ٪ سنة ١٨٩٢

كانت نسبة الزراعة الصغيرة (التى تتراوح مساحتها بين ١ و ١٠ هكتار) إلى المساحة العمومية ٢٢٫٩ ٪ سنة ١٨٨٢ و ٢٢٫٩ ٪ سنة ١٨٩٢

كانت نسبة الزراعة المتوسطة (التى تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٤٠ هكتار) إلى المساحة العمومية ٢٩٫٩ ٪ سنة ١٨٨٢ و ٢٩ ٪ سنة ١٨٩٢

كانت نسبة الزراعة الكبيرة (التى تزيد مساحتها عن ٤٠ هكتار) إلى المساحة العمومية ٤٥ ٪ سنة ١٨٨٢ و ٤٥٫٥ ٪ سنة ١٨٩٢

فيتضح مما تقدم أن الزراعة الكبيرة الفرنسية لم تزد بين ١٨٨٢ و ١٨٩٢ (أى في عشر سنوات) إلا نصفاً في المائة من المساحة العمومية كما ازدادته الزراعة الصغيرة جداً

أما فى ألمانيا فان مساحة الزراعة الصغيرة والمتوسطة (التى لا تزيد مساحتها عن عشرين هكتاراً كانت فى سنة ١٨٨٢ نحو ٤٤٫٥ ٪ بينما بلغت الزراعة الكبيرة نحو ٥٥٫٥ ٪ وكانت النسبة فى سنة ١٨٩٥ نحو ٤٥٫٥ ٪ للزراعة الصغيرة و ٥٤٫٥ ٪ للزراعة الكبيرة . فيتضح من ذلك أن الزراعة الصغيرة جداً (التى تقل مساحتها عن عشرين هكتاراً) ازدادت ١ ٪ من المساحة العمومية المزروعة . وهذا مخالف لقانون التركيز الذى ينص على زيادة مساحة الزراعة الكبيرة ونقصان مساحة الزراعة الصغيرة . وهذا دليل على أن التركيز مستحيل فى الزراعة .

أما فى انجلترا المشهورة بزراعاتها الكبيرة فان مساحة الزراعة الصغيرة لا تزيد عن أربعين هكتاراً . وكانت نسبة الزراعة المتوسطة (التي تتراوح بين ٤٠ و ١٢٠ هكتاراً) نحو ٥٦٫٦ ٪ فى سنة ١٨٨٢ و ٥٧٫٦ ٪ فى سنة ١٨٩٥ بينما كانت نسبة مساحة زراعتها

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٢٢٢ و ٢٢٣ — ١٩١٤

الكبيرة (التي تزيد عن ١٢٠ هكتاراً) نحو ٢٨ر٤٢٨./ سنة ١٨٨٢ و ٢٧ر٤./ سنة ١٨٩٥ فيتبين لنا من ذلك أيضاً أن الزراعة الكبيرة قلت نسبتها بينما زادت نسبة الزراعة المتوسطة.

وأما في أمريكا فبلغت زراعتها الكبيرة (التى تزيد عن ٢٠٠ هكتار) سنة ١٩٠٠ نحو ٣٢./ من عموم المساحة المزروعة ومنها ٢٤./ عبارة عن نسبة مساحة الزراعة التى تزيد عن ٤٠٠ هكتار. وكانت نسبة مساحة الزراعة المتوسطة والصغيرة ٦٨./ فلذلك لا ينتظر نجاح التركيز الزراعى في أمريكا.

وأما في مصر فتوزع أراضيها الزراعية على الطريقة الآتية[1]:

السنة	المساحة أقل من فدان			المساحة من فدان لغاية خمسة أفدنة			المساحة من ٥ لغاية عشرة أفدنة		
	عدد الملاك	مساحة	المتوسط	عدد	مساحة	المتوسط	عدد	مساحة	المتوسط
١٩١٠	٧٨٢٦٣٩	٣٦٤٢٩٠	ر٤٧	٤٦٤٤٤٢	١٠٠٥٣٢٢	٢ر١٦	٧٦١٣٩	٥٣٠٢٣١	٦ر٩٦
١٩١٤	٩٥٠١٤٣	٤١٢٩٨٢	ر٤٣	٤٦٨١٧٥	١٠١٤٦٧٥	٢ر١٦	٧٦٧٢٥	٥٣٠٧٤٦	٦ر٩٢
١٩١٨	١١٠٠٧٠٢	٤٦٤٤٤٩	ر٤٢	٤٨٧٩٠٤	١٠٣٨١٦٤	٢ر١٣	٧٨٠٤٦	٥٣٥٤٥٠	٦ر٨٧
١٩٢٢	١٢٥٧٧٣٩	٥١٤٠٩٥	ر٤١	٥١٨٧٠٧	١٠٨٧٨٢٧	٢ر١٠	٨١٣٠٠	٥٥٥٩٨٥	٦ر٨٤

(١) الاحصاء الرسمى ١٩٢٢ — ١٩٢٣ طبعة مصلحة الاحصاء

السنة	المساحة من ١٠ — ٢٠			المساحة من ٢٠ — ٣٠			المساحة من ٣٠ — ٥٠			المساحة أكثر من خمسين فدانًا		
	عدد الملاك	المساحة	المتوسط	عدد	المساحة	المتوسط	عدد	المساحة	المتوسط	عدد	المساحة	المتوسط
١٩١٠	٣٦٧٠٧	٥٠٧٠٥٠	١٣ر٨١	١١٢٣٣	٢٧٤٤٣٩	٢٤ر٤٣	٨٣٩٠	٣٢٣٨٨٣	٣٨ر٦٠	١٢٤١٤	٢٤٥٨٥٧٤	١٩٨ر٠٥
١٩١٤	٣٦٦٥٩	٥٠٧٢٥٢	١٣ر٨٣	١١١٠٨	٢٦٩٩٩٠	٢٤ر٣٠	٨٥٦٠	٣٣٠٥٢٥	٣٨ر٦١	١٢٣٥٣	٢٣٩١٨١٤	١٩٣ر٦٣
١٩١٨	٣٧٤٥٩	٥١٢٧٦٦	١٣ر٦٩	١١٣٨٤	٢٧٥٥٠٢	٢٤ر٢٠	٨٩٣٠	٣٤٢٧٣٠	٣٨ر٣٨	١٢٦٦٩	٢٣٢٠٠٦٣	١٨٣ر١٢
١٩٢٢	٣٩٤٥٠	٥٣٥٢٤١	١٣ر٥٧	١١٩٥٤	٣٨٩٦٤٠	٢٤ر٢٣	٩٥٣٢	٣٦٢٠٤٣	٣٧ر٩٨	١٢٧٣٥	٢٢٥٠٣٧٦	١٧٦ر٧١

ولا يدخل ضمن المساحة السابقة الذكر الاملاك الاميرية ولا أراضى الوقف ولا الأراضى المعافاة من الضرائب.

ويتضح مما تقدم أن الزراعة الصغيرة (التي لا تزيد عن عشرة أفدنة) ازدادت بنسبة أسرع مما ازدادته الزراعة الكبيرة (التى تزيد مساحتها عن ثلاثين فدانا) بينما أن الزراعة التي تقل عن فدان واحد ازدادت بسرعة هائلة اذ كانت مساحتها ٣٦٤ر٢٩٠ فدانا سنة ١٩١٠ يملكها ٧٨٢ر٦٣٩ فلاحاً فأصبحت مساحتها ٥١٤ر٥٩٥ فداناً سنة ١٩٢٢ يملكها ١ر٢٥٧ر٧٣٩ فلاحا . ولذلك لا أمل فى تحقيق نظرية التركيز الزراعى فى مصر أيضاً .

ويرجع السبب فى عدم نجاح التركيز فى الزراعة إلى أن الزراعة خاضعة للقوانين الطبيعية أكثر من خضوعها للقوانين الاخرى ، بعكس الصناعة والتجارة . وليس فى استطاعة الانسان تغيير أو تعديل القوانين الطبيعية ، وأن الارض خاضعة لقانون الايراد غير المتناسب مع نفقات الانتاج ، إذ كلما زاد الانسان فى الانفاق عليها فانها لا تعطى ربحا مناسباً لهذه الزيادة . وقد يأتى عليها وقت لا تعطى لقاء هذه النفقات فائدة مطلقاً ، بل تكون خسارة على صاحب الارض ، وهذا يعكس ما يحصل فى الصناعة والتجارة لانه كلما ازدادت النفقات الخاصة باكثار الانتاج ازدادت الارباح . فالزراعة خاضعة لقانون الايراد المتناقص بينما الصناعة والتجارة خاضعتان لقانون الايراد المتزايد . ولا تخضع الزراعة لنظام تقسيم العمل ولا تنجح فيها الآلات الميكانيكية مثل نجاحها فى الصناعة .

ويوجد نوعان من الزراعة : الزراعة الكثيفة (intensive) والزراعة الواسعة ، أو الفسيحة (Extensive) فالاولى عبارة عن حصر العمل ورأس المال فى دائرة زراعية صغيرة : فيهتم الزراع بزرعه مع بذل كل مافى وسعه من مجهود ومال للحصول منها على أكثر ايراد ممكن وانما يضطر إلى الكف عن الانفاق عليها متى ظهر له أن زيادة النفقات والمجهود لا تزيد ايراده بنسبة ماينفقه عليها . وعندئذ يبحث عن قطعة أخرى ليزرعها . وأما الزراعة الواسعة فهى أن يهتم صاحب الارض بزرع مساحة كبيرة بدلا من حصر مجهوده وماله فى دائرة ضيقة

٢ — نضال الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة مع الصغيرة منها

تناضل الصناعة والتجارة والزراعة الكبيرة غيرها من الصناعة والتجارة والزراعة الصغيرة بفضل حرية العمل وحرية المنافسة : فتارة تنجح الاعمال الكبيرة فى استئصال الاعمال الصغيرة كما حصل فى كثير من الاعمال الصناعية والتجارية . وقد تفشل الاعمال الكبيرة فلا تستطيع التغلب على الصغيرة ، كما يحصل فى الزراعة . ولذلك سنتكلم على كل من هذه الامور فيما يأتى :

١ — نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة
٢ — نضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة
٣ — نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

١ — نضال الصناعة الكبيرة مع الصغيرة

تنافس الصناعة الكبيرة الصغيرة منها منافسة شديدة ، ولما تعجز عن المقاومة: فاما أن تندمج فى الصناعات الكبيرة ، وإما أن تنضم جملة صناعات صغيرة بعضها إلى بعض وتؤسس صناعة كبيرة . ولا شك أن الصناعة الصغيرة ضعيفة لا تستطيع الوقوف فى طريق الصناعات الكبيرة وكثيراً ما يصيبها الفشل كلما حاولت مزاحمتها .

ويعتقد كارل ماركس[1] أن الصناعات الصغيرة تقف في طريق الصناعات الكبيرة فتعوقها عن التقدم برهة من الزمن ، ولذلك حاول فى غير نجاح تحقيق نظريته التى حض فيها على نشر التركيز بأوسع معانيه لحصر الصناعات فى أيدى قلائل ، وعندئذ يسهل على العمال الاستيلاء عليها فتصبح ملكا لهم ، ولكن لا بد لتحقيق ذلك من محاربة الصناعات الصغيرة ومحوها

ولقد خالفه فى هذا الرأى (M. Bernstein)[2] لأنه يدافع عن الصناعات الصغيرة ويحض على نشرها وينفر الناس من التركيز فى الانتاج ، إذ يسير بالعالم الصناعى إلى حصر

(١) في كتابه — رأس المال فصل ٢٥ و ٢٨ — جيدورست — تاريخ المذاهب الاقتصادية ٥٣٥ — ١٩٠٩

(٢) ملانشار — محاضرات — جزء أول ص ٢٥٢ — ١٩٢١

الثروة فى أيدى معدودة كما هو الحال فى أمريكا . واذا نجحت عملية التركيز فقد شلت الاعمال الصغيرة التى لا بد من وجودها لحسن نظام الهيئة الاجتماعيــة ، فلا يتحكم عدد صغير من الناس فى نفوس عديدة تضطر وقتئذ للخضوع لاوامرهم كما كان يخضع العبيد لسادتهم .

بقيت على قيد الحياة صناعات صغيرة رغم منافسة الصناعات الكبيرة لها بالطرق المشروعة وغير المشروعة كما بيناه فيما تقدم عند الكلام على جمعيات المنتجين (الكارتلز والترستس) . والصناعات الصغيرة البــاقية حتى الآن عبارة عن مصانع صغيرة يرأسها أصحابها ، وقد يساعدهم فى أعمالهم عدد قليل من العمال أو أفراد عائلاتهم . فيتآزرون و يتعاونون على الانتاج الصغير وفى دائرة محدودة . ولا شك أن هذه الصناعات الصغيرة محرومة من الآلات الميكانيكية الحديثة لقلة رؤوس أموالهــا وليس فى استطاعتها اتباع نظام تقسيم العمل لضيق دائرة أعمالها

و يوجد بجوار الصناعات الصغيرة صناعات أخرى صغيرة يقوم بها عمال ، ولكن فى منازلهم وهى المعروفة بالصناعات المنزلية (Industrie à domicile) التى ظهرت فى فرنسا فى القرن السابع عشر فى صناعة الحرير ، وفى انجلترا فى صناعة الصوف . وكانت هــذه الصناعات المنزلية فى بادئ الامر مجاورة للاسواق لقلة حركة الانتــاج واصغر الاسواق الاهلية . ولما اتسعت هذه الاسواق وصارت دولية تعذر على الصناعات المنزلية الاتصال بها ، ولذلك تكونت فئة من الناس — الوسطاء[1] — لربط هذه الصناعات بالاسواق . فصار الوسطاء ينظمون إنتاج الصناعات المنزلية حسب مايقدمونه لها من الطلبات . و بعد أن كانت تبيع هذه الصناعات أعمالها مباشره للاسواق صارت تبيعها للوسطاء فيوزعونها على الاسواق كيف شاءوا فانخفضت مكاسب الصناعات المنزلية

و يسمى (Le Play) هذه الصناعات بمصانع الجماعة (Fabriques Collectives)[2]

---

(١) Intermediaires

(٢) يعترض الاستاذ شارل جيد على هذا الاسم اذ يفهم منه تآزر جماعة من العمال للعمل فى مكان واحد . مع أن صناعات المنازل تدل على عكس ذلك لانها عبارة عن اشتغال جملة عمال لمصلحة صاحب مصنع أو تاجر ، وانما يشتغل كل من هؤلاء العمال على حدته فى منزله . ولذلك يستحسن تسميتها المأجورية فى المنازل — Le salariat à domicile — جيد محاضرات ص ٢٩٨ جزء أ — ١٩٢٦ ولكننا نفضل اسمها الاصلى (الصناعة المنزلية) لانها أقرب الى فهم هذه الصناعة ومنعاً لخلطها بخدمة المنازل

أو (فابريكات جماعية) لان كل مصنع من المصانع يستخدم جماعة من العمال للاشتغال لحسابه فينجزون هذه الاعمال فى منازلهم . ويزعم البعض أن هذه الصناعات المنزلية تسير حسب نظام الصناعات الكبيرة : إذ كثيراً ما تشتغل لحساب صناعة أو تجارة كبيرة فلشدة ارتباطها بها تضطر إلى الخضوع لانظمتها من أجور وخلافه ، غير أن عمال الصناعة المنزلية يؤدون أعمالهم فى منازلهم ، بينما يشتغل عمال الصناعات الكبيرة فى جملة أمور سنوضحها فيما بعد

ويقوم السيدات غالباً بالصناعات المنزلية إذ يفضلن البقاء فى دورهن لمباشرة واجباتهن المنزلية ، وفى الوقت نفسه يرغبن كسب شىء من المال ليساعدهن على معاشهن . وكثيراً ما يلجأ أصحاب المصانع والتجار إلى أعمالهن تخلصاً من الأجور المرتفعة ، لانهن يقنعن بالأجر القليل ، وتجنباً من صرف إيجار المكان ومصاريف الانارة وغير ذلك من النفقات الضرورية لفتح مصانع كبيرة . ولكن كثيراً ما يسىء أصحاب المصانع استخدام عمال الصناعات المنزلية — إذ لا رقابة عليهم تمنعهم من الاجحاف بحقوق الصناعات المنزلية — فيشغلونهن فوق الطاقة وبأجور منخفضة . ولقد تذمر الناس فى انجلترا من هذه المعاملة التى سموها طريقة الارهاق (sweating system)[1] ولا زال هذا الضجر باقياً حتى الآن فيها وفى الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا وفرنسا ، ولذلك فكر أصحاب الصناعات المنزلية فى تأسيس جمعيات تعاون فيما بينهم لوضع حد لهذا الارهاق والظلم . وهذه الجمعيات على ثلاثة أنواع :

١ — جمعيات لخزن المصنوعات والسعى فى بيعها بأسعار مناسبة لمصاريف إنتاجها ولم تظهر هذه الجمعيات فى فرنسا قبل سنة ١٩١٤ ، ولو أنها وجدت قبل ذلك فى ألمانيا باسم : (MagazingenossenS chaften) أى جمعيات التخزين الخاصة بصناعة الساعات فى برلين وبصناعة الاثاث فى (Munich)[٢] .

٢ — جمعيات لشراء المواد الاولية والآلات الضرورية للصناعات المنزلية . ويوجد كثير من هذه الجمعيات فى فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا .

٣ — جمعيات التسليف التى تقرض أصحاب الصناعات الصغيرة المال اللازم لمكافحة الصناعات الكبيرة .

M.Gemahling - Travailleurs au rabais ou les concurrences oüvrieres (١)

Ch. Gide - Les institutions du progrès social - p. 482 ed 1912 (٢)

ولم يبق على قيد الحياة من الصناعات الصغيرة غير المنزلية إلا التى عجزت الصناعات الكبيرة عن منافستها كأعمال المعمار والصناعات الضرورية للغذاء مثل الخبازين والجزارين وكذلك الصناعات التى تهتم بأمور الزى والزخرف كصناعة البرانيط وملابس السيدات وأعمال التطريز والغسالات وأشغال الحلى والجوهرات . والسبب فى عدم اندثار بعض الصناعات الصغيرة هو ما يأتى :

١ — تقوم الصناعات الصغيرة بأعمال جزئية ودقيقة لا تستطيع الصناعات الكبيرة القيام بها لما تحتاج اليه من الدقة والاتقان وعدم الاسراع مثل التطريز ولوازم الحلى واذا استطاعت الصناعات الكبيرة صنعها فلا تتقنها كما تتقنها الصناعات الصغيرة . وأكبر دليل على ذلك ما هو مشاهد فى صناعة (الدانتله) إذ يزيد ثمن المصنوع منها بالايدى عن المصنوع منها بالآلات الميكانيكية فى المصانع الكبيرة

٢ — يسير عمال الصناعات الكبيرة فى أعمالهم كما يسير الجند فى معسكراتهم فحريتهم معدومة لانهم مسخرون كالآلات التي يقومون بادارتها بينما يتمتع عمال الصناعة الصغيرة بكثير من الحرية

٣ — تفتح الاختراعات الجديدة أبواباً عديدة لنشر الصناعات الصغيرة إذ نتج عن اختراع الفوتوغرافيــة والاوتومبيلات والطيارات والدراجات والكهرباء انشاء صناعات عديدة صغيرة لا يمكن استبدالها بالصناعات الكبيرة

٢ — نضال التجارة الكبيرة مع الصغيرة

يقوم التاجر بتقريب المنتج من المستهلك . فهو الوسيط بينهما نظير ربح بسيط . فيشترى التاجر بضاعته من المنتج ليعرضها على المشترى . وتختلف حركة الشراء والبيع باختلاف اتساع نطاق التجارة وضيقها . ومن هنا تكونت التجارة الكبيرة والصغيرة فتهتم الاولى بتقديم جميع لوازم الانسان ، بينما تختص الثانية بتقديم أصناف معدودة محدودة. ولقد حاول كبار التجار حصر عملية التجارة بين أيديهم وحرمان التجارة الصغيرة مما تحصل عليه من الفوائد الضئيلة فلم تنجح مثل نجاحها فى تركيز الصناعة الكبيرة . وكثيراً ما تفشل التجارة الكبيرة فى القرى لانها ترمى الى التوزيع بكثرة بينما أن حركة التجارة فى الجهات ضعيفة بطيئة فلا تستطيع الاستمرار فيها لزيادة نفقاتها على ايرادها

ومن أكبر المحال التجارية فى العالم : محال اللوفر، والبون مارشيه ، والبرانتان ، ولافايت والساماريتين فى باريس . ولقد تراوحت حركة تجارة المحلين الاولين بين ١٥٠ و ١٨٠ مليون فرنك قبل سنة ١٩١٤ . وكانت حركة أعمال تجارة (Siegel Cooper Company) وكانت حركة أعمال (Siege Coope coria) فى شيكاجو نحو ٩٠ مليون فرنك ومحل (Marshal Field) نحو ٩٠ مليون فرنك أيضاً . وأما فى لندرا فقد بلغت حركة أعمال تجارة (Whiteley) نحو ٥٠ مليون و بلغت حركة أعمال محل (Wertheim) فى ألمانيا نحو ٤٠ مليون فرنك[1]

وابتدعت التجارة الكبيرة طريقة جديدة لمنافسة التجارة الصغيرة، فبدلا من حصر أعمالها التجارية فى مكان واحد كبير صارت توزعها على فروع عديدة منتشرة فى المدن والقرى وفى البلاد الاجنبية أحياناً كما يفعل ذلك فى فرنسا محل (Felix Potin) إذ له محال عديدة للبقالة فى باريس وفى كثير من مدن وقرى فرنسا . وكذلك يتبع في انجلترا محل Lipton هذه الطريقة

أما فى مصر ، فأن حركة التجارة الكبيرة والصغيرة محصورة فى أيدى الاجانب الا القليل منها التى بدأت فى الظهور من عهد قريب . ومن المرجح أن التجارة الصغيرة أكثر انتشاراً فى مصر منها فى الامم الاخرى ، لضعف المنافسة فيها

ولقد سبق الكلام على فوائد ومضار التجارة الكبيرة والصغيرة عند بحث التركيز، ولذلك نكتفى هنا بالاشارة إلى أن التجارة الكبيرة تنجح فى المدن على محاربة التجارة الصغيرة وتفشل فى القرى . وليس القصد من نجاحها فى المدن أنها تمحو كل التجارات الصغيرة ، بل إنها تشل حركتها . ولذلك فكرت التجارة الصغيرة فى تأليف نقابات للدفاع عن مصالحها ضد التجارة الكبيرة

٣ — نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة

يختلف نضال الزراعة الكبيرة مع الصغيرة عما رأيناه فى الصناعة والتجارة ، إذ فازت الصناعة الكبيرة على الصغيرة فوزاً تاماً ونجحت التجارة الكبيرة بعض النجاح على التجارة الصغيرة . وأما الزراعة الكبيرة فقد فشلت كل الفشل ولم تستطع التغلب على الزراعة

(١) بلانشار — محاضرات — جزء ١ ص ٢٩٠ — ١٩٢١

الصغيرة لعدم إمكان التركيز فى الاعمال الزراعية التى تسير طبقاً للقوانين الطبيعية .

ولقد ظهر من الاحصاءات السابقة الذكر (التركيز فى الزراعة) أن الزراعة الكبيرة قلت نسبتها عن الصغيرة والمتوسطة فى الولايات المتحدة [١] وفي فرنسا وانجلترا وألمانيا و بلجيكا [٢] ومصر . وان فى ذلك أكبر برهان على تغلب الزراعة الصغيرة على الكبيرة إذ من السهل العناية بزرع مساحة صغيرة من الأرض ، ومن السهل أيضاً الانفاق عليها بينما أنه كثيراً ما تتعذر العناية بالمساحات الزراعية الشاسعة التى تحتاج إلى نفقات عظيمة ولذلك فانها تتجزأ دائما بفضل نظام الميراث الذى يقسم الاملاك الكبيرة إلى عدة أجزاء حسب عدد الورثة .

ولا شك أن من أكبر العراقيل التي تقف فى طريق الزراعة الصغيرة هى كيفية تصريف محصولاتها لبعدها عن الأسواق وشدة احتياج أصحابها إلى المال الضرورى لمعاشهم . ولقد عولج هذا النقص بانشاء جمعيات ونقابات زراعية لتدارك هذه العيوب ، وقد سبق الكلام عليها فى مبحث الجمعيات الزراعية .

---

(١) The thirteenth census of the United States vol .V' 1910

(٢) Annuaire statistique de ia Belgique et du Congo Bealge - p. 313 en 1912

الفصل الخامس

تحديد الانتاج

١ — تحديد الانتاج حسب تعداد السكان

١ — علاقة السكان بالانتاج ونظرية مالتس
٢ — حركة السكان فى بعض الامم
٣ — حالة المواليد والوفيات فى بعض الامم
٤ — المهاجرة

٢ — تحديد الانتاج منعاً للازمات

١ — الازمات الخاصة (الزراعية والصناعية)
٢ — الازمات العامة (التجارية والمالية)
٣ — أسباب الازمات وعلاجها

تحديد الانتاج حسب السكان

الغرض من تحديد الانتاج هو الحصول على جميع مايحتاج اليه الانسان فى معاشه ـ ولا بد لحسن سير الانتاج من المحافظة على توازن العرض والطلب ، ولا يتيسر ذلك الا اذا نظم تعداد السكان حسب الانتاج أو تحدد الانتاج حسب السكان ، وبما أنه لايمكن وضع حد لزيادة السكان لان هذه الزيادة طبعية لا يجوز الوقوف فى طريقها ، فلذلك لا بد من تحديد الانتاج حسب تعداد السكان بشرط الا يتعداه ولا ينقص عما يلزمه خشية الوقوع فى الازمات التي تنتج عن كثرة أو قلة الانتاج . ولمالتس نظرية مشهورة فى إمكان تحديد السكان حسب الانتاج أى التغلب على القوانين الطبعية بواسطة قوانين وضعية وشرح ذلك فى نظريته المشهورة باسم (قانون تعداد السكان)

١ — علاقة السكان بالانتاج ونظرية مالتس

سبق لنا الكلام فى الكتاب الاول عن تاريخ مالتس ، وسنقصر كلامنا هنا على بحث نظريته من حيث الانتاج وفيما بعد سندرسها من حيث الاستهلاك فى كتاب الاستهلاك

قال مالتس فى كتابه[١] : إن تعداد السكان يزداد طبقاً لنظام متواليات هندسية بينما لا تزداد حاجات المعيشة (الانتاج) الا حسب متواليات حسابية[٢] والمدة التى بين الفترة والفترة ٢٥ سنة[٣] يزداد فيها السكان بالمضاعفة، بينما يزداد الانتاج بمقدار واحد عن الفترة التى قبلها أى بالتسلسل كما يأتى :

متواليات هندسية خاصة بالسكان : ـ ١ـ٢ـ٤ـ٨ـ١٦ـ٣٢ـ٦٤ـ١٢٨ ـ ٢٥٦

متواليات حسابية خاصة بالانتاج : — ١—٢—٣—٤—٥—٦—٧—٨—٩

فتكون نسبة السكان إلى الانتاج بعد جيلين كنسبة ٢٥٦ إلى ٩ و بعد ثلاث أجيال كنسبة ٤٠٩٦ إلى ١٣ وسيكون الفرق خارقا لحد التصور بعد آلاف من السنين

ولو أن مالتس كان شديد التشاؤم من سرعة ازدياد عدد السكان غير أنه قال : إن هذه الارقام ليست الا فروض (Suppositions)[٤] . وقد تكون الامور المفروضة غير صحيحة أحياناً . ولقد لاحظ أن التخوف من تكاثر السكان ليست مسئلة يومها، بل إنها قديمة اهتم بها الناس فى الماضى والحاضر وسيعنى بها فى المستقبل أيضاً

وليس من المستطاع المحافظة على التوازن بين زيادة السكان والانتاج الا بفضل ما يحدث من وقت لآخر من الحروب والأوباء والمجاعات والبؤس وأن هذه المصائب لا تحدث من نفسها بل إنها صادرة عن قوانين إلهية ضرورية لوقاية الاصلح من العنصر الانسانى[٥] والقضاء على العناصر الضعيفة الفاسدة[٦]

---

(١) The Principle of Populatian and its Effects on Human Society

(٢) Arithmatical and geometrical Progressions

(٣) انه حدد هذه المدة عند فحصه تعداد سكان الولايات المتحدة (انظر كتابه ص ٩)

(٤) رسالته فى تعداد السكان ص ١١ طبعة Guillaumin سنة ١٨٤٥

(٥) شارل جيد — محاضرات فى الاقتصاد — جزء ٢ ص ٥٦٣ — ١٩٢٥

(٦) ان المولود الذي يتقدم للجلوس على مائدة الطبيعة دون أن يكون له مكان فيها تلزمه العودة من حيث أتى ولا تتأخر في تنفيذ حكمها — انظر رسالته ص ١٥ — ١٨٤٥

وربمـا صار حظ الانسان فى المستقبل أسعد مما هو عليه الآن اذا استبدلت طرق القمع (Repressive) بوسائل الوقاية (Preventive) أى استعاضة الحروب بتنظيم أمور الزواج فلا يقدم عليه الا من كانت له المقدرة على تحمل أعباء المعيشة الزوجية المشروعه [١] وهذا ما سماه مالتس بالرادع الادبى (Moral Restraint) ولم يقصد مالتس بذلك وضع عراقيل للزواج ، بدليل إن أحد أنصاره (ستيوارتمل) شرح ذلك فى كتابه (مبادئ في الاقتصاد السياسى) [٢] فقال : (يجب على حكومة كل أمة ملاحظة ألا يولد طفل دون موافقتها) أى دون عقد زواج شرعى . (وأن كل من أوجد طفلا على سطح الارض وعجز عن غذائه أصبح مسئولا عن بؤسه).

وطلب مالتس الغـاء الضرائب التى كانت تجبي فى انجلترا للفقراء حسب قانون الفقراء (Boor Law) ولكنه حض على تعليم أولاد الفقراء مجاناً . ولقد وجد فى قوانين ولايتى (Hesse) و (Wartemperg) فى ألمانيا قبل صدور القـانون المدنى الالمانى سنة ١٩٠٩ أنه يجب على كل من أراد الزواج اثبات طرق معاشه . وكانت تكتفى ولاية (Saxe) بتكليف الزوجين اثبات عدم فقرهما ، فكانت نتيجة هـذه القوانين أن ازداد عدد المواليد غير الشرعية

ولقد بالغ أنصار مالتس فى تخوفهم من زيادة السكان عن الانتاج لدرجـة أن (هربرت سبنسر) حرم الصدقة على اختلاف أنواعها ، لان البؤس طريقة إلهية مقدسة لتطهير الهيئة الاجتماعية من أدرانها الخبيثة حتى لا يبقى على الارض الا العنصر الانسانى الصالح . والاحسان حجر كؤود يعرقل سير القانون الطبعى الذى يحض على بقاء الاصلح . واعتمد أنصار الاشتراكية على نظرية مالتس واستغلوها لنشر مبادئهم بحجة أن نظام الهيئة الاجتماعية الحالى مختل سقيم لابد من استبداله بنظام حديث قويم

ولقد دلت الحوادث على أن الانتاج ازداد زيادة عظيمة عن السكان : فكانت الاسواق قبل الحرب غاصة بالمحاصيل الصناعية والزراعية ، لدرجة أن أقامت الحكومات حدوداً لمنع دخول البضائع الاجنبية فى أسواقها دون دفع ضريبة ، ووقع التجار فى ارتباك

---

(١) جيد روست — تاريخ المذاهب الاقتصادية — ص ١٣٨ لغاية ١٥٩ — ١٩٠٩

(٢) عرباه الى الفرنسية — Dussard et Courcelle Seneuil — جزء أول ص ٤٠٧ وبلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٣٣٨ سنة ١٩٢١

شديد لعدم إمكانهم توزيع مصنوعاتهم بسهولة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن تعداد السكان أخذ فى النقصان حتى قبل الحرب خصوصاً فى فرنسا ، وذلك لقلة المواليد [١] بسبب قلة الزواج وسعى كل عائلة فى تحديد عددها بمعنى أنها تتخذ جميع الوسائل لتخفيض تناسلها

٢ — حركة تعداد السكان فى بعض الامم

اذا صح تشاؤم (مالتس) من سرعة زيادة السكان لما بقى على سطح الارض شبر واحد خالو من السكان، بل لم كانت مساحة الارض كافية لسكن أهلها ولكن الواقع يخالف ذلك لان الارض الفضاء الخالية من السكان فسيحة وفيها متسع لا كثر من عشرة أمثال سكانها . ومن المشاهد أنه كلما انتشرت المدنية فى أمة اعتدل فيها نظام المواليد بحيث أصبحت العائلات الراقية لاتتناسل إلا حسب مكاسبها . ففى فرنسا لا يقدم أحد على الزواج إلا إذا تأكد من قدرته على تحمل أعباء المعيشة الزوجية ، ولذلك يسير التعداد فيها سيراً بطيئاً بخلاف ماهو حاصل فى الامم الاخرى

ازداد تعداد الامم فى ٢٥ سنة على النسبة الآتية :[٢]

فازداد تعداد فرنسا ٩ ./ بين ١٨٥٨ و١٨٨٣ و بنسبة ٤ ./ بين ١٨٨٣ و١٩٠٨ بسبب انفصال الالزاس واللورين عنها سنة ١٨٧٠ . وكانت الزيادة فى ألمانيا بنسبة ٢٦ ./ بين ١٨٥٨ و١٨٨٣ و بنسبة ٣٧ ./ بين ١٨٨٣ و١٩٠٨ . وكانت النسبة فى انجلترا فى المدتين نفسهما ٢٥ ./ و ٢٦ ./ وأما فى النمسا والمجر فكانت الزيادة بنسبة ١٧ ./ ثم ٣٠ ./ فى السنين السابقة الذكر . وفى ايطاليا بنسبة ١٣ ./ و ١٧ ./ وفى روسيا بنسبة ٢٩ ./ و ٥١ ./ وفى اليابان بنسبة ١٠ ./ ثم ١٣ ./ . وكانت نسبة الزيادة فى الولايات المتحدة عظيمة جداً لدرجة أن تعدادها تضاعف فى المدة التى بين ١٨٩٦ و ١٩٠٥ فصار (٧٦٫١٤٩٫٠٠٠) بينما كان (٣١٫٤٤٣٫٠٠٠) بين ١٨٥٦ و ١٨٦٥

و بلغ تعداد مصر[٣] سنة ١٨٠٠ نحو ٢٫٤٦٠٫٢٠٠ حسب احصاء الحملة الفرنسية

---

(١) جيد ــ جزء ٢ ص ٥٦٤ — ١٩٢٥ — جيد ورست ــ تاريخ المذاهب الاقتصادية ــ ص ١٥٨ — ١٩٠٩

(٢) بيرو ــ محاضرات ــ جزء أول ص ٢٣٩ و ٢٤٠ — ١٩١٤

(٣) الاحصاء السنوي العام للسنين المذكورة

ونحو ٢٫٥٣٦٫٤٠٠ سنة ١٨٢١ حسب كشوف الضرائب . ونحو ٤٫٤٧٦٫٤٤٠ سنة ١٨٤٦ حسب تعداد المساكن ونحو ٦٫٨٣١٫١٣١ سنة ١٨٨٢ ونحو ٩٫٧٣٤٫٤٠٥ سنة ١٨٩٧ و نحو ١١٫٢٨٧٫٣٥٩ سنة ١٩٠٧ ونحو ١٢٫٣٥١٫٠٠٠ سنة ١٩١٧ ونحو ١٣٫٥٥١٫٠٠٠ سنة ١٩١٢ ونحو ١٤٫١٦٨٫٧٥٦ سنة ١٩٢٧

ويستنتج من الاحصاءات السابقة أن نسبة زيادة السكان فى القطر المصرى سنوياً بين ١٨٠٠ و١٩١٧ هى مايأتى :

١٫٤٥ فى الالف بين ١٨٠٠و١٨٢١
٢٢٫٩٨ « « « ١٨٢١و١٨٤٦
١١٫٨١ « « « ١٨٤٦و١٨٨٢
٢٣٫٨٩ « « « ١٨٨٢و١٨٩٧
١٤٫٩٠ « « « ١٨٩٧و١٩٠٧
١٢٫٢٦ « « « ١٩٠٧و١٩١٧

وتبلغ مساحة القطر المصرى نحو ٩٣٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع وإنما جزء كبير من هذه المساحة عبارة عن صحراء ، وأما الجزء المزروع منها تبلغ مساحته نحو ٣١٫١٤٠ كيلو متر مربع ولذلك لا بد من تحديد نسبة السكان حسب هـذه المساحة الاخيرة فيخص الكيلو متر المربع الواحد نحو ٣٦٢ شخصاً [1] وعلى ذلك فان الاراضى المصرية (القابلة للسكن) أكثر الامم سكاناً بالنسبة لغيرها من الامم إذ تفوق بلجيكا التى تعد أكثف البـلاد سكاناً إذ يخص الكيلو متر المربع فيها نحو ٢٥٢ شخصاً . وأما إذا أخذنا النسبة دون صرف النظر عن صحراء مصر فيخص الكيلو متر المربع نحو ١٢ شخصاً

لقد بلغ تعداد سكان العالم نحو ١٫٦٢٣ مليوناً فى سـنة ١٩١٢ وكانوا يشغلون من الكرة الارضـية مساحة قدرها ١٣٨ مليون كيلومتر مربع أى يخص الكيلو متر المربع ١٢ شخصاً .[2] و بلغ تعداد أوروبا [3] نحو ١٧٥ مليوناً فى أول القرن التاسع عشر . وكان نحو ٢١٦ مليوناً سنة ١٨٣٠ و ٢٨٩ مليوناً سنة ١٨٦٠ و ٣٣١ مليوناً سنة ١٨٨٠ و٤٥٠

---

(١) احصاء سنة ١٩٠٧
(٢) بلانشار ــ محاضرات ــ جزء أول ص ٣٤٧ —— ١٩٢١
(٣) ولقد خفضت الحرب الكبرى (١٩١٤ ــ ١٩١٩) هذا التعداد بنحو ١٠ ملايين

مليوناً سنة ١٩١٢ يشغلون مساحة قدرها ٢١٦ر٠٩٩ر١٠ كيلو متر مربع ، أى بمعدل ٤٥ شخصاً لكل كيلو متر مربع . وأما فى بلجيكا فيخص الكيلو متر المربع ٢٥٢ شخصاً وفي انجلترا يخص ٢٣٩ شخصاً وفى اسكوتلاند يخص ٦٠ شخصاً ، وفى أيرلاند يخص ٥٢ شخصاً ، وفى ايطاليا يخص ١٢١ شخصاً ، وفى ألمانيا يخص ١٢٠ شخصاً ، وفى فرنسا يخص ٧٤ شخصاً

وأما أفريقا فقد بلغ تعدادها نحو ١٣٩ مليون سنة ١٩١٢ يشغلون نحو ٠٠٠ر٤٠٦ر٣٠ كيلو متر مربع أى بمعدل خمسة أشخاص لكل كيلو متر مربع . وأما آسيا فبلغ تعدادها ٨٠٣ مليون سنة ١٩١٢ يشغلون نحو ٠٠٠ر٧٩٥ر٤١ كيلو متر مربع أى بمعدل ١٩ شخصاً لكل كيلو متر مربع . وأما سيبيريا فكانت مهملة حتى عهد قريب إذ بدأ يزداد تعدادها ببطء . وأما الصين ففيها جزء عظيم مشغول بالصحراء ، والجزء الآخر مزدحم بالسكان ، ويخص الكيلو متر المربع فيها نحو ٢٩ شخصاً

وأما أمريكا فقد ازداد تعدادها زيادة عظيمة فى القرن التاسع عشر بفضل المهاجرين اليها لا بفضل زيادة مواليدها ، فكان تعدادها سنة ١٧٩٠ نحو أربعة ملايين وارتفع إلى ٦٢ مليون ونصف المليون سنة ١٨٩٠ و إلى ٩٢ سنة ١٩١٠ و إلى ١٠٢ من الملايين سنة ١٩١٧ .[١] ويسكن أمريكا نحو ٠٠ر٢٤٠ر١٨٠ شخص يشغلون مساحة قدرها نحو ٠٠٠ر٥٤٣ر٤٣ كيلو متر مربع أى بمعدل أربعة أشخاص لكل كيلو متر مربع .

وأما الاقيانوسية L'océanie ففيها نحو ٥٣ مليون ونصف مليون شخص يشغلون مساحة قدرها نحو ١١ مليون كيلو متر مربع أى بمعدل ٧ر٤ لكل كيلو متر مربع[٢]

٢ — المواليد والوفيات فى بعض الامم

المواليد والوفيات هما العاملان الاساسيان لمعرفة زيادة ونقص التعداد ، ويجب توازن الانتاج حسب تموجاتها . ولذلك سنتكلم على حالة المواليد والوفيات فى بعض الامم :

١ — المواليد

كان عدد المواليد فى فرنسا سنة ١٨٠١ نحو ٠٠٠ر٩٠٤ وفى سنة ١٨٥١ نحو

---

(١) جميع هذه الاحصاءات مأخوذة من بلانشار ـ محاضرات ـ جزء أول ص ٢٤٧ — ١٩٢١

(٢) بلانشار في الاقتصاد ـ ١٩٢١ ص ٣٤٨

٩٧١٫٠٠٥ وانخفض إلى ٨٥٨٫٠٠٠ سنة ١٩٠١ وإلى ٧٧٤٫٠٠٠ سنة ١٩٠٧ وإلى ٧٤٢٫٠٠٠ سنة ١٩١١ فكانت نسبة المواليد إلى التعداد العام ٢٧٫١ فى الالف وانخفضت إلى ٢٢ سنة ١٩٠١ وإلى ٢٠٫٢ سنة ١٩٠٨ وإلى ١٨٫٧ سنة ١٩١١

وأما فى ألمانيا (١) فكانت نسبة المواليد إلى التعداد نحو ٣٤٫٥ سنة ١٨٥١ و٣٥٫٧ سنة ١٩٠١ و٣٢ سنة ١٩٠٨ و ٣١ سنة ١٩١٠ وكانت النسبة فى النمسا سنة ١٩٠٧ نحو ٣٣٫٩ فى الالف وفى المجر نحو ٣٦ وفى انجلترا ٢٥٫٥ وفى ايطاليا ٣١٫٥ . أما فى روسيا فكانت النسبة ٤٨ سنة ١٩٠١ وفى اليابان ٢٩ سنة ١٩٠٦

فيتبين من الاحصاءات السابقة هبوط تعداد المواليد لشدة رغبة الاسر فى النسل القليل ، خصوصاً فى فرنسا ، لدرجة أن كثيرا من الاسر فى أوروبا تتخذ جميع الطرق المشروعة وغير المشروعة لتجنب الخلف تخلصاً من النفقات الكبيرة التي تحتاج اليها الاطفال . واذا استمر الحال على ذلك فلابد من أن يقل تعداد الامم الاوروبية بنسبة سريعة ، وعندئذ تحتاج إلى أيد أجنبية عاملة . ويظهر مما يأتى كيفية هبوط المواليد :

كان عدد المواليد السنوى فى انجلترا بين ١٨٧٤ و ١٨٧٦ نحو ٣٥٩ عن كل عشرة آلاف ساكن ، ونحو ٢٥٩ بين ١٩٠٨ و ١٩١٠ وبلغ فى نفس المدتين وبالنسبة نفسها فى المانيا نحو ٣٩٣ و ٣١٦ وفى النمسا نحو ٣٨٨ و ٣٣٢ وفى ايطاليا نحو ٣٧٠ و ٣٢٩ وفى بلجيكا نحو ٣١٨ و ٢٤٣ وفى السويد نحو ٣٠٣ و ٢٥٤ وفى أسبانيا نحو ٣٥٨ و ٣٣٥ وفى فرنسا نحو ٢٥٣ و ١٩٨ وكان الامر بعكس ذلك فى الروسيا : اذ بلغ عدد المواليد السنوى نحو ٤٨٠ وفى رومانيا نحو ٤٠٠ (٢) عن كل عشرة آلاف ساكن . فكانت نسبة المواليد تزداد سنويا في الروسيا ورومانيا بينما كانت تهبط فى البلاد الاخرى

وأما فى مصر فكانت نسبة زيادة المواليد إلى التعداد العام هى ٤٤٫٠٪ سنة ١٩١٣ و٤٢٫٢٪ سنة ١٩١٧ و٤٠٫٧٪ سنة ١٩١٨ . وكان عدد مواليد الوطنيين نحو ٥٠٥٫٤٦٩ سنة ١٩١٣ و ٥١١٫٤٣٣ سنة ١٩١٧ و ٥٠٠٩٠٤ سنة ١٩١٨ بينما كان عدد مواليد الاجانب نحو ١٫٩٧٣ سنة ١٩١٣ و ٢٫٢٨٩ سنة ١٩١٧ و ٢٫٠٠١ سنة ١٩١٨ (٣)

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٢٤١ — ١٩١٤

(٢) L'Economiste francais t. II P. 46 en 1913

(٣) أما مصر فلا تشكو من انخفاض تعدادها لانه في ازدياد دائم

ولما كانت فرنسا أكثر الامم تأثراً من انخفاض تعداد سكانها اهتمت بالبحث عن أحسن الوسائل الموصلة إلى زيادة تعدادها ، فاقترح أنصار مذهب الاصلاح أو مذهب (LePlay) الغاء نظام تقسيم الميراث تقسيما متساويا بين الورثة من القانون المدنى واستبداله بقانون جديد يعطى لرئيس الاسرة حرية التصرف فى أمواله فيوصى بها لمن شاء . وبهذه الطريقة يضمن المحافظة على ثروته من الضياع بعدم تجزئتها ، ولكن لم ينظر الى هذا الرأى بعين العناية لما فيه من الاجحاف بجميع أفراد العائلة الذين يحرمون من حقوقهم الشرعية بلا ذنب . وقد يكون من استولى على الارث كله أفسد أفراد الاسرة وأميلهم الى الاسراف والتبديد . ومما يثبت فساد هذه النظرية وجود تقسيم الميراث بالتساوى فى ايطاليا و بلجيكا والنمسا دون أن يكون لهذا النظام تأثير فى هبوط أو زيادة تعدادها وأما فى انجلترا وأمريكا فلرئيس الاسرة حق التصرف فى أمواله فله أن يوصى بها لمن شاء ومع ذلك فان تعدادهما لا يزيد عن تعداد الامم التى تتبع نظام المساواة فى تقسيم الميراث وفى الحقيقة ليس لهذه الاعتبارات القانونية تأثير على حياة الاسر المؤسسة على نظام العادات

ولقد فكر (Colbert) فى فرنسا فى معافاة الاسر العديدة الاطفال من الضرائب ، فأصدر سنة ١٦٦٦ قانوناً يمنح معاشاً قدره ألف فرنك للاسر التى فيها عشرة أطفال وألفين للتى فيها اثنا عشر طفلا . وفى سنة ١٧٩١ صدرت قوانين تحتم على العزاب دفع ضرائب معينة . وفى عهد الامبراطورية الفرنسية [1] كانت تتولى الحكومة تربية طفل من أطفال الاسر التى يزيد أطفالها عن سبع . وفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٥ صدر قانون بمعافاة الاسر التي فيها أكثر من سبعة أطفال من الضرائب . وطلب (Paul Leroy Beaulieu) من الحكومة الفرنسية تفضيل رؤساء الاسر التى فيها ثلاثة أطفال عن غيرهم عند رغبتها فى استخدام بعض الناس فى وظائفها العامة ، وتخفيض مدة الخدمة العسكرية .

٢ — الوفيات :

كلما قلت الوفيات ازداد التعداد ، وكلما ازدادت نقص التعداد . ورغم قلة مواليد فرنسا فان عدد وفياتها قليل لانتشار الأنظمة الصحية وتقدم الطب وشدة عناية الحكومة والافراد بالاطفال . والحال بعكس ذلك فى مصر ، لأنه رغم كثرة مواليدها فان وفياتها

---

(١) بلانشار — محاضرات جزء أول ص ٣٥٣ سنة ١٩٢١

كثيرة جداً ومنتشرة بين الاطفال لعدم توافر الامور الصحية خصوصاً فى القرى .

وكانت نسبة الوفيات فى فرنسا ٢٢٫٣ فى الالف سنة ١٨٥١ و ٢٠٫١ سنة ١٩٠١ و ١٩ سنة ١٩٠٨ . وفى ألمانيا ٢٧٫١ سنة ١٨٥١ و ١٨ سنة ١٩٠٨ وكانت نسبة الوفيات سنة ١٩٠٧ فى النمسا ٢٢٫٧ وفى المجر ٢٥٫٢ وفى ايطاليا ٢٠٫٧ وفى انجلترا ١٦٫٦ وكانت فى الروسيا ٣٢٫٢ سنة ١٩٠١ وفى اليابان ١٩٫٨ سنة ١٩٠٦ وكان عدد الوفيات فى مصر بين الوطنيين سنة ١٩١٣ نحو ٣٠٧٫٣٣٥ أى بنسبة ٢٦٫٨ فى الالف. وفى سنة ١٩١٨ نحو ٥٠٩٫٥٤٦ أى بنسبة ٤١٫٤ فى الالف ، بينما كان عدد وفيات الاجانب فى مصر سنة ١٩١٣ نحو ١٢٫١٦٤ أى بنسبة ١٢و٣ فى الالف . وفى سنة ١٩٠٨ نحو ٢٫٥٥٤ أى أى بنسبة ١٢ فى الالف . والجزء الاكبر من الوفيات فى مصر خاص بالاطفال لعدم العناية بهم .

ومتوسط الاعمار فى فرنسا ٤٥ سنة ونصف وبين ٤٤ و ٤٥ فى ألمانيا وانجلترا . وقبل الاربعين فى الولايات المتحدة و ٥٥ فى الدانمارك وبين ٤٠ و ٣٥ فى مصر .

٤ — المهاجرة

المهاجرة هى أن يترك الناس أوطانهم لسكنى بلاد أخرى ، طلباً للرزق غالباً . وقد يهاجر الانسان من القرى إلى المدن، أو من أمة الى أخرى: فتسمى الاولى مهاجرة داخلية، والثانية مهاجرة خارجية دولية . فالمهاجرة من القرى إلى المدن خطر عظيم على الزراعة والاملاك الزراعية والحياة الزراعية ، لأن الزراعة أحوج الصناعات إلى أيد عاملة لتعذر إدخال الآلات الميكانيكية فى جميع أعمالها . اذ يوجد أعمال زراعية لم يخترع لها آلات ميكانيكية ولا شك أنه من الصعب اختراع آلات تنمى الحبوب وهى فى بطون الارض، لان هذا من أعمال الطبيعة التى لا يمكن التغلب عليها، وكذلك لا تنجح الآلات الميكانيكية فى عملية الحصد ولو انه قيل بوجودها لجنى القطن فى أمريكا ولكن هذه الآلات تتلفه وتفسد قلته

واذا هجر الفلاحون القرى بكمية عظيمة انحطت الزراعة وأصبحت الارض ضعيفة

---

(٢) الاحصاء العام سنة ١٩١٧

الانتاج فتقل فائدتها ، ومتى قلت هبطت قيمتها. ولذلك حاول أصحاب الاملاك الزراعية في أوروبا اصلاح هذا الحال باستدعاء عمال من الامم الاخرى[1] لاحياء زراعتهم ، ورغم ذلك لم يكف الزراع عن مهاجرة القرى والسكنى فى المدن لما فيها من المكاسب الكثيرة والحياة الراقية وتوافر أسباب المعيشة الطيبة

لم تقع مصر حتي الآن فى أزمة قلة عمال الزراعة بسبب مهاجرة الفلاحين إلى المدن وليست مصر فى حاجة إلى عمال أجانب للقيام بأعمالها الزراعية ، ولكن يهاجر نفر غير قليل من فقراء الصعيد إلى القاهرة طلباً للمكسب الوافر . وهناك أمل فى العدول عن هذه المهاجرة اذا اتسعت أعمال الرى وتحسنت حالة الزراعة في القرى .

ولقد كان للمهاجرين من جميع الامم فضل عظيم في إحياء وترقية الصناعة والزراعة والتجارة في أمريكا (الولايات المتحدة) اذ استوطنها عدد كبير من الرجال العاملين النازحين اليها طلباً للرزق ، فأفادوها واستفادوا منها وغمروا العالم بما فيها من الخيرات الطبعية الصناعية وجعلوها من أرقى الامم مدنية وحضارة وثروة وصناعة وزراعة وتجارة بعد ما كانت منحطة متأخرة لا يستطيع سكانها الاصليون إصلاح شأنها لقلة عددهم وخمولهم . وهذا هو حال الجمهورية الفضية والبرازيل الآن اذ يهاجر اليها عدد كبير من الطليان والالمان والسوريين لاحيائهما والانتفاع بما فيهما من الخيرات الطبعية ، وكثيراً ما تشجع هذه الامم الجديدة المهاجرين فتمنحهم قطعاً من الارض فيستثمروها و يستفيدوا منها مع معافاتهم من الضرائب ، وقد يكون للمهاجرين أثر سيء اذا زاد عددهم عن الحد المطلوب لتعمير البلاد الجديدة ، ولذلك وضعت الولايات المتحدة حداً لهذا السيل الجارف الذى يتدفق عليها من جميع الامم ، فصار لا يسمح بدخولها الا لمن توافرت فيهم شروط صحية ومالية معينة حتى لا ينتشروا فيها فيملأوها أمراضاً ولا يعيثوا في أرضها فساداً وقد يدخل ضمن المهاجرين بعض الهاربين من وجه القضاء لما ارتكبوه من آثام وجرائم في بلادهم . فاذا لم تضع كل أمة حدوداً أو قواعد لمراقبة من يدخلونها فلابد وان تسوء العاقبة

---

(1) Hitier — La main d' oeuvre Polonaise et l'agriculture Francaise — Revue d'ecanonie Politique — 1911 , Souchon — La Crise de le main d'oeuve agricole en France — 1914

كثيراً ما يتخوف العمال من تأثير المهاجرين إلى بلادهم على أجورهم مع أنه لاخطر عليهم اذا كان المهاجرون يأتون من بلاد لا تقل فى المدنية عن البلاد التى يهاجرون اليها وانما الخطر كل الخطر عند مايأتى المهاجرون من بلاد تقل في الحضارة والمدنية عن البلاد التي يقصدون المعيشة فيها والاكتساب منها مثل مهاجرة سكان الصين إلى أمريكا وأستراليا .وهذاهو ما يسمونه بالخطر الاصفر ،لأن الصينيين يقنعون بالاجر القليل اذ يكتفون بخمس أو سبع أجر العامل الامريكي أو الاوروبى ولذلك اتخذت أمريكا جميع الطرق لايقاف هذا الخطر فحرمت دخول الصينيين أرضها منذ سنة ١٨٨٨ اذ بلغ عددهم نحو ٣٥ ألف سنة ١٨٨٢ وكذلك حرمت استراليا دخولهم أرضها سنة ١٩٠٤ واتبعت باناما هذه الخطة وحرمت دخول الصينيين والاتراك أرضها سنة ١٩٠٤ خوفا من مزاحمتهم للوطنيين فى حفر القنال ، وكذلك حاولت الترانسفال تقليل عدد الصينيين الذين يشتغلون في مناجم الذهب

ولقد تأثرت اليابان من معاملة الولايات المتحدة لليابانيين ومنعهم من دخول أرضها أذ صدر سنة ١٩٠٧ (The Immigration Bill) قانون يسمح لرئيس الجمهورية بمنع أى مهاجر من دخول الولايات المتحدة حتى ولو كان حاملا لتصريح قانونى يخوله الدخول ولكن تم الامر بين الامتين بمعاهدة تجارية فى ٢١ فبراير سنة ١٩١١ أعلنت فيها الولايات المتحدة مساواة اليابانيين بالامريكيين مع إعطائهم حرية الدخول في الولايات المتحدة والخروج منها . ولقد هاجر إلى أمريكا من الاوروبيين بين ١٨٢٠ و ١٨٨٠ نحو ١٢ مليوناً منهم عشرة استوطنوا الولايات المتحدة[١]

ولقد هاجر من انجلترا بين ١٨٨٠ و ١٨٩٣ نحو ٢٤٠٫٠٠٠ سنوياً ، ومن ألمانيا ١٤٠٫٠٠٠ سنوياً ،ومن إيطاليا نحو ١٠٠٫٠٠٠ سنوياً ، ومن النمسا والمجر نحو ٥٠٫٠٠٠ سنوياً ، ومن اسبانيا والبرتغال واسكاندنفيا نحو ٦٠٫٠٠٠ سنوياً . ثم إنه هاجر من انجلترا سنوياً بين ١٨٩٤ و ١٩٠٠ نحو ١٤٠٫٠٠٠ ، ومن ألمانيا نحو ٣٠٫٠٠٠ ، ومن اسكاندنفيا نحو ٢٠٫٠٠٠ ومن ايطاليا نحو ١٥٠٫٠٠٠ ، ومن روسيا نحو ٣٠٠٫٠٠٠ . وهاجر من انجلترا سنة ١٩١٣ نحو ٤٧٠٫٠٠٠ ، ومن ألمانيا نحو ٢٦٫٠٠٠ ، ومن ايطاليا نحو ٨٧٣٫٠٠٠ ، ومن النمسا

---

(١) انظر كتب الاقتصاد للاساتذة بلانشار وبيرو وكوفيس وجيد

نحو ١٩٤٫٠٠٠ ، ومن المجر نحو ١٢٠٫٠٠٠ ، ومن الروسيا نحو ٢٠٩٫٠٠٠ ؛ ومن اسبانيا نحو ٢١١٫٠٠٠ . وكان عدد المهاجرين من فرنسا سنة ١٨٥٧ نحو ١٩٫٠٠٠ و بين ١٨٦٣ و ١٨٨٧ نحو ٦٫٠٠٠ و ٥٫٠٠٠ وفى سنة ١٩٠٨ نحو ٥٫٠٠٠ وفى سنة ١٩١٣ نحو ٥٫٠٠٠.

أما فى مصر فان الحكومة تفكر الآن (إذ لديها مشروع تفحصه وزارة الحقانية) فى وضع قانون للمهاجرين ، إذ يأتيها كل عام عدد كبير من متشردى الامم الأخرى فينتشرون فى البلاد و يبثون فيها الفساد . ولقد بلغ عـدد سكان القطر المصرى سـنة ١٩٠٧ نحو ١١٫٢٨٧٫٣٥٩ منهم ٥٦٫٧٣١ يونانى و ٤٠٫١٩٨ ايطالى و ١٫٦٩٣ اسـبانيولى ٧٠٦ هولاندى و ٢١٫٢٧٠ فرنسى و ٤٫٢٢٥ روسى و ٢٫٧٨٩ نمساوى و ٥١٤ أمريكى و ١٥٧ ألمانى أى نحو ٪ ١٥٣٫٧٧ أجنبى . وكان تعدادها سـنة ١٩١٧ نحو ١٢٫٧٥١٫٠٠٠ منهم ٥٦٫٧٣١ يونانى و ٤٠٫١٩٨ ايطالى و ٣٠٫٧٩٧ تركى و ٢٤٫٣٥٤ انجليزى و ٢١٫٢٧٠ فرنسى و ٢٫٧٨٩ نمساوى و ١٥٪ ألمانى و ٢٩٫٦٥٣ جنسيات متنوعة أى نحو ٢٠٥٫٩٤٩ أجنبى . فبلغت زيادة الأجانب فى مصر من سنة ١٩٠٧ لغاية سنة ١٩١٧ نحو ٥٢٫١٧٢ و بما أن عدد مواليد الأجانب لا يزيد فى هذه المدة عن ٢٠٫٠٠٠ فلباقى وهو ٣٢٫١٧٢ هو عبارة عن عدد المهاجرين فى العشرة السنوات المذكورة أى بنسبة ٣٫٠٠٠ مهاجر سنوياً يدخلون مصر [١].

٥ — الاستعمار [٢]

المهاجرة مسألة فردية لا علاقة لها بمسائل الاستعمار ، إذ يهاجر الفرد بمحض إرادته طلباً لتحسين معاشه ، ولم يدفعه الى ذلك غير رغبته وميله إلى ترك بلاده التي ضاقت فيها أبواب الرزق إلى بلاد أخرى كثر فيها طرق الكسب . وأما الاستعمار فتلجأ اليـه الدول القوية طمعاً فى الاكثار من ينابيع ثروتها أو مد نفوذها وسلطانها على الامم الضعيفة . وقد يتخذ أنصار الاستعمار مسألة نشر المدنية والحضارة حجة ومبرراً للاعتداء على الأبرياء من الأمم الصغيرة ، فيذلون أهلها و يسلبون مالها و يتصرفون فى أملاكها وعقائدها وعاداتها وفى لغتها ، ولم يدفعهم الى هـذا الاعتداء إلا جشعهم وظلمهم وكرههم للانسانيـة الحرة

---

(١) لم نتمكن من معرفة عدد المهاجرين الى مصر بالضبط لخلو الاحصاءات العامة من هذا البحث

(٢) Paul Leroy - Beaulieu - Colonisation chez les peuples modernes

وتجاهلهم المبادئ الحقة والعدل والاخوة والمساواة التي يذكرونها في دساتيرهم ومعاهداتهم .

ولم يعدم الروس أرضاً يعيشون فيها لما لديهم من المساحات الواسعة المهجورة ، ولكن لرداءة أرضها وسوء حالتها الاقتصادية كانت لا تترك فرصة الا استغلتها لشن الغارة تلو الأخرى على الاتراك لسلخ جزء من أراضيهم الخصبة الصالحة للزراعة . ولم تشتعل نار الحرب العظمى التي شبت بين سنة ١٩١٤ و ١٩١٩ لضيق الأراضي بالسكان ، بل لأسباب اقتصادية واستعمارية .

ويظهر من الجدول الآتي ممتلكات المستعمرين ونسبتها إلى مساحات بلادهم ، ولو أن هذه الأرقام تغيرت بعد الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٩) إذ وزعت المستعمرات الألمانية بين انجلترا وفرنسا وايطاليا [١] .

المستعمرون	كيلو متر مربع	مساحة مستعمراتها	نسبة المساحة الى المستعمرات
انجلترا	٣١٥٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠	١ الى ٩٥
بلجيكا	٣٠٫٠٠٠	٢٫٥٠٠٫٠٠٠	١ « ٨٣
هولاندا	٣٣٫٠٠٠	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١ « ٦٠
البورتغال	٨٩٫٠٠٠	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١ « ٢٢
فرنسا	٥٣٦٫٠٠٠	٩٫٥٠٠٫٠٠٠	١ « ١٨
ألمانيا	٥٤٠٫٠٠٠	٢٫٨٠٠٫٠٠٠	١ « ٥

إن من الصواب أن يوفر المستعمرون سفك الدماء ونفقات الحروب التي تصرف على الغزو والفتوح ، يتركوا الأفراد يهاجرون إلى حيث فتحت في وجوههم أبواب الرزق فيحتلون بكل هدوء وسكينة جزءاً من أراضي البلاد التي تستثمر ثروتها ، ولكن رغم التعاليم الخلقية ومبادئ الحضارة والمدنية فان أوروبا لازالت تبذل جهدها لاخضاع شمال أفريقيا فتعهدت فرنسا باخضاع الجزائر وتونس ، واهتمت فرنسا واسبانيا باذلال مراكش ، وعنيت ايطاليا باستعمار طرابلس ، وتحاول انجلترا الحصول على القطر المصري والسودان .

ترتكب أوروبا هذه الأعمال الاستعمارية معرشدة تمسكها بالمبادئ السياسية الافلاطونية المعروفة باسم : (حرية تقرير المصير) و (الدفاع عن حقوق الامم الصغيرة) في هيكل

(١) Girault - Principes de colonisation et de legislation coloniale - 1907

(جمعية الامم) . وكل هذه الأنظمة والمبادئ المستحدثة عقب الحرب الكبرى وهمية أكثر منها حقيقية ، لأن روح الاستعمار مستحكم فى نفسية الشعوب القوية . وهذه القوة تزيدهم ظلماً وخروجاً عن مبادئهم الدولية ، ولا أمل فى نزع روح الاستعمار من قادة سياسة هذه الامم ، لأن الامم كالأفراد كلما ازداد الفرد ثروة وقوة ازداد طمعاً وجبروتاً وحباً فى الاستزادة .

وتحتفظ أمم الاستعمار لأفرادها بأحسن الأراضى المستعمرة وتمنحهم امتيازات عدة لمد السكك الحديدية واستغلال المناجم وغيرها من ينابيع الثروة . وتضع جميع العراقيل لمنع غيرها من أفراد الأمم الأخرى — بطريق خفى — عن الانتفاع بخيرات مستعمراتها وتتبع انجلترا سياسة استعمارية حرة ، بمعنى أنها لا تضع يدها على جميع خيرات مستعمراتها بل تترك جزءاً كبيراً منها للأهالي ، وتدع بعض أفراد الأمم الأجنبية ينتفعون بثروة هذه البلاد . وكذلك لا تتدخل ولا تحاول التأثير فى دين وعادات ولغة مستعمراتها بل تترك لهم الحرية التامة فى هذه الأمور الثلاثة . وهذا هو السر فى اتساع نطاق مستعمراتها ونجاحها فيها ، ولكن رغم هذه المعاملة الحسنة فان أهل البلاد المستعمرة غير راضين بل نافرين من هذه الأمم التى تغتصب بلادهم وأموالهم ويتمنون أن ترحل هذه الأمم عنهم وتتركهم فى سلام يرتعون فى بحبوحة الحرية الطبيعية ، لأن حرية المستعمرين مزيفة لا تلبث قليلا إلا وينكشف ما انطوت عليه من خديعة وقصد تخدير أعصاب هذه المستعمرات ليخلو لهم الجو فيذهبوا في استعمارها إلى منتهى آمالهم الاستعمارية . والاستعمار على أنواع مختلفة ، أهمها ما يأتى :

١ — الاستعمار الحربى :

يرمى الاستعمار الحربى الى الاستئثار ببلاد معينة لأغراض حربية . ولقد وضعت انجلترا يدها على بواغيز جبل طارق وعدن وسنجابور وقنال السويس للانتفاع بها فى أوقات الحرب وإحراج مركز العدو بقفل هذه الطرق البحرية فى وجهه ، وعندئذ يسهل عليها تعطيل حركاته البحرية . واختارت انجلترا جزائر مالطه وقبرص وغيرها من جزر البحر الأبيض المتوسط لتكون محطات حربية لتموين أسطولها فى وقت الحرب ، ولمراقبة الملاحة فى وقت السلم . وتستميت انجلترا فى عدم ترك قنال السويس لانه مفتاح الهند فاذا ضاع منها ضاعت هندها .

٢ — مستعمرات المجرمين :

ولقد تختار بعض الأمم بلاداً بعيدة لتكون منفى للمجرمين لتطهير بلادهم من هذه العناصر الخبيثة. فيبعدون عن الهيئة الاجتماعية القتلة والسفاكين فاختارت انجلترا مستعمرة في جنوب استراليا وتاسمينيا ، ثم انها عدلت عن ارسال الاشرار اليها عندما احتج أهلها على انجلترا لانها احتلت بلادهم للاصلاح لا للافساد . وكذلك اختارت فرنسا (La Guyanne) في شمال أمريكا الجنوبية و (Nouvelle Caledonie) لهذا الغرض واختارت روسيا سيبيريا لنفى المجرمين السياسيين . ولاشك أن فكرة الاستعمار بقصد نفى جراثيم الفساد إلى هـذه المستعمرات فكرة سيئة ومخالفة للحضارة والمدنية اذ كيف تقبل انجلترا أو فرنسا أن تكون عوناً على نشر الاوبئة الاجتماعية ، بينما يجب عليها محوها من كل جهة احتلتها ؟! ولذلك يجب اذن على كل أمة تحمل مجرميها وتخصيص سجون لهم في بلادها حتى لاتتحمل الامم الاخرى نقائص غيرها

٣ — الاستعمار التجاري :

هذا الاستعمار عبارة عما يؤسسه تجار الامم المستعمرة من المحال التجارية فى المستعمرات لتوزيع بضائعهم التى زادت عن حاجات بلادهم .ولا يحتاج التجار لتصريف مصنوعاتهم إلى مستعمرات واسعة بل يكفيهم القليل منها مثل ماهو حاصل الآن فى (Saint Thomas) الواقعة فى جزائر (الانتيل الدانماركية) أو في (هون كونج) الواقعة على شواطئ الصين

٤ — وأما مستعمرات الاستغلال[1] فانها على جملة أنواع :

ا — قد تستعمر البلاد للانتفاع بمحصولاتها الزراعية ، فكثيراً مايؤخذ منها الخضار والسكر والبن والقطن والاخشاب والكاوتش والصوف . ولما كان جو هذه المستعمرات لا يناسب صحة المستعمرين فلم يسكنها منهم الا العدد القليل لمباشرة هذا الانتاج . ويصح تسمية هذا النوع (بالمستعمرات الزراعية) لان أكثر الاصناف التى يأخذها المستعمرون منها عبارة المحصولات الزراعية

ب — وهناك بلاد أخرى تستعمر لما احتوت عليـه شواطئها من الأسماك وتسمى مستعمرات الصيد (Colonies de pêche) مثل جزائر (Greenland) و (Iceland) و (Newland) ولما لم يستطع أهالى هذه الجزائر استهلاك ما يستخرج من شواطئها من الاسماك فان الجزء الاكبر منه يرسل إلى البلاد المستعمرة

---

(١) Colonies d' Exploitation

حـ — ويوجد نوع ثالث من المستعمرات وهى التى تستعمر لما فيها من المناجم مثل (Alaska) التى استعمرتها الولايات المتحدة لما احتوت عليه من المناجم . وكذلك استعمار روسيا لسيبيريا ، واستعمار انجلترا لجنوب افريقا لما فيها من مناجم الذهب والاحجار الثمينة

وكثيراً ما كانت تستعمر مستعمرات الاستغلال فى بادئ الامر بواسطة الشركات الكبيرة ثم يؤول أمرها إلى حكومات هذه الشركات متى انتهت مدة امتيازاتها

٥ — مستعمرات التعمير[1]

يحتل مثل هذه المستعمرات عدد كبير من المستعمرين لاستثمار خيراتها وكثيراً ما يتغلب المستعمرون على المستعمرين فينقرض نوعهم أو يختفى أهلها في جهات بعيدة عن المستعمرين لعدم تحملهم العادات والانظمة الجديدة التى أراد المستعمرون إدخالها فى بلادهم كما حصل فى الولايات المتحدة وفى أمريكا الجنوبية اذ لم يستطع هنودها اتباع اصلاحات المستعمرين فأخلوا لهم السبيل وعكفوا إلى أقصى الجهات. ولا ينجح هذا الاستعمار الا اذا كان معززاً بقوة حربية للتغلب على الاهالى ولنشر الاصلاحات والانظمة الجديدة التى يراد إدخالها ولقد حصل ذلك عندما احتلت انجلترا الولايات المتحدة واستراليا ، وعندما احتلت فرنسا (Canada) والجزائر وتونس ومراكش، وعندما احتلت ايطاليا طرابلس، وعندما احتلت أسبانيا المكسيك وجنوب أمريكا الجنوبية

٦ — المستعمرات المختلطة

يدخل فى هذا النوع جميع المستعمرات التى لا يمكن درجها ضمن المستعمرات السابقة الذكر ، أو التى تجمع بين أنواع مختلفة من المستعمرات . فكثيراً ما تتحول المستعمرة الحربيـة إلى مستعمرة تجارية أو مستعمرة للتعمير فتأخذ صبغة من هذه وتلك ، وهذا ما حصل لانجلترا فى الهند ولفرنسا فى الجزائر وتونس . فالهند الآن مستعمرة انجليزية للتجارة والاستغلال ، كما أصبحت الآن الهند الصينية مستعمرة فرنسية للتجارة والاستغلال أيضاً، وكما صارت تونس والجزائر عبارة عن مستعمرتين فرنسيتين للتجارة والتعمير والاستغلال

تكلمنا فيما تقدم على أنواع المستعمرات وبقى علينا الآن بيان طرق الاستعمار وهى ثلاثة :

---

(١) Colonies de Peuplement

١ — الاستعمار بواسطة الافراد[1]
٢ — الاستعمار بواسطة الشركات
٣ — الاستعمار بواسطة الحكومات

١ — الاستعمار بواسطة الافراد

الاستعمار بواسطة الافراد هو أبسط أنواع الاستعمار، اذلا تشترك فيه الحكومة لا بمالها ولا بجيشها بل يقوم به الافراد دون تحريض أو تشجيع حكوماتهم . فلهم الغنم وعليهم الغرم . وطريقة الاستعمار الفردى هى أن يرحل بعض التجار إلى جهات أجنبية لتوزيع تجارتهم فيحتلون (بالطرق التجارية) مكاناً يعرضون فيه بضائعهم على الاهالى ولا يتدخلون فى مسائل الحكم ولا فى نظام هذه البلاد، لان غرضهم الوحيد هو الاستعمار التجارى . وقد تنقلب هذه المستعمرات التجارية إلى مستعمرات للاستغلال اذا انتشرت تجارتهم فى هذه البلاد وكانت فى حاجة إلى قوة لحماية تجارتهم من اعتداء الوطنيين عليها، فعندئذ فقط يتحول الاستعمار الفردى التجارى إلى استعمار حكومى للاستغلال . وكثيراً ما تفشل هذه المستعمرات الفردية اذا رفضت الحكومة تعضيدها

٢ — الاستعمار بواسطة الشركات

لم يكن الاستعمار بواسطة الشركات أكثر حظاً من الاستعمار بواسطة الافراد، ولو ان الشركات كانت محبوبة فى بادئ الامر من أهل البلاد المستعمرة، ولكنها لما بالغت في سوء معاملة الاهالى والضغط عليهم ومحاربة غيرها من التجار حاربوها وقاطعوها فاندثرت شركات الاستعمار فى القرن التاسع عشر، وكانت قد ظهرت فى القرن السابع عشر . ولاشك أن وجود هذه الشركات كان أكبر معرقل لنشر حرية التجارة اذ كانت تحتكر الاتجار مع هذه المستعمرات . وكانت شركة الهند الانجليزية أكبر هذه الشركات وكان لها حق اعلان الحرب والسلم، ولذلك كان لها جيش خاص بها تستخدمه متى شاءت وكيف أرادت للغزو . ولم يكن للحكومة الانجليزية على هذه الشركة من السلطة الا الرقابة الاسمية، وقد انحلت هذه الشركة سنة ١٨٥٧ كغيرها من قبل مثل شركة الهند الهولاندية

ولقد ظهر فى فرنسا نوع من هذه الشركات ولكنها كانت أقل أهمية ونفوذاً من الشركات الاخرى . و بدأ ظهورها في عهد (Sully) و (Richelieu) وكان غرضها تعمير

---

(١) الانشار — محاضرات — جزء أول ص ٣٩٢ سنة ١٩٢١

(كندا) ووادى (المسيسبي) وحاول (colbert) انشاء شركات استعمارية للتجارة مثل الشركات الهندية والهولاندية فلم يفلح . هذا فيما يختص بشركات الاستعمار القديمة ولكن هناك شركات عصرية للاستعمار ظهرت فى انجلترا وفرنسا وغيرهما من الامم .

وأما شركات الاستعمار الحديثة المعروفة باسم (Compagnies à chate)[1] فانها عبارة عن شركات تؤسس لاغراض استعمارية خاضعة لأوامر حكوماتها . والشركات الانجليزية هى أهم أنواع شركات الاستعمار العصرية منها شركة (North - Borneo) وشركة (The Royal Niger) ولهذه الشركات حق ادارة الجهات التى تستعمرها ، ولها أن تقرر ضرائب على الاهالى والقيام بالحكم على شرط أن تكون مهمتها سلمية ، اذ ليس لها حق إعلان الحروب لانه من حقوق الحكومات التابعة لها . واذا أرادت شركة ضم جهة من هذه الجهات الى مستعمرات أمتها فلا بد من موافقة حكومتها على ذلك . وتسير الشركات البرتغالية التي تعمل فى جنوب أفريقا على شيء من هذا النظام . وأما الشركات الفرنسية التي تعمل فى بلاد (الكونجو) فليس لها حق امتلاك الاراضى التي تصلحها الا طبقاً للشروط الموضحة فى الرخصة المعطاة لها من الحكومة . ولا تخرج مهمة هذه الشركات عن كونها اقتصادية محضة . ورغم حسن الانظمة التى تدخلها هذه الشركات فى البلاد المستعمرة فانها تحبس التجارة لانها تحتكر التوريد لاسواق هذه الجهات فلا تقبل فيها إلا المصنوعات التي تأتيها بفائدة

٣ — الاستعمار بواسطة الحكومات

الاستعمار بواسطة الحكومات معلوم، وهو : استيلاء أمة قوية على أمة ضعيفة لضمها اليها واستعمارها بالقوة . وانما يوجد نوع جديد أو اختراع حديث من أنواع الاستعمار وهو ما اخترعته (جمعية الامم) عقب الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٩) ويعرف الآن باسم (الانتداب السياسى) فانتدبت عصبة الامم انجلترا فى فلسطين والعراق ، وفرنسا فى سوريا لتدبير شئون هذه البلاد . ومتى تم للامم المنتدبة القيام بهذه المهمة تترك البلاد لأهلها وتخرج منها بسلام . لاشك ان هذا النظام مغر ومشوق اذا نظر اليه سطحياً ولكن اذا دققنا النظر فيه ظهر لنا أنه الاستعمار بأجلى معانيه من جملة وجوه :

أولا : من الذى أعطى لجمعية الأمم حق انتداب أمة لادارة أمور أمة أخرى .

---

(١) chartered companies

ولماذا تفضل أمة عن الأخرى للقيام بهذه المهمة ؟

ثانياً : لم يقبل نظام (عصبة الأمم) أمم كثيرة أهمها الولايات المتحدةولذلك لاتخضع لأوامرها . واذا لم يكن للقوانين التي تصدرها جمعية الامم قوة التنفيذ على جميع الامم فلا شك أن كل ما تصدره هذه الجمعية عرضة لعدم الاحترام والاهمال . وما هى قيمة القوانين التى لا تحترم ؟

ثالثاً : اذا كانت أوامر هذه العصبة هدفاً للقبول أو الرفض فهل من المعقول أن أمة من الامم مثل انجلترا وفرنسا تنظم فلسطين أو العراق أو سوريا ثم تتركها لاهلها بعـد ما كابدته من النفقات المالية والمادية وما ذهب من الجنود الانجليزية والفرنسية ضحية هذا النظام ؟

لا ريب فى أن نظام الانتداب السياسى ليس الا صورة حديثة من صور الاستعمار اخترعته (جمعية الامم) عقب نشر مبادىء رئيس جمهورية الولايات المتحدة (Wilson) فى القرن العشرين بمناسبة الحرب العظمى . فالاحتلال والحماية والانتداب مؤدية كلها الى غرض واحد وهو الاستعمار ولو اختلفت الاسماء . وليس العبرة فى السياسة بالالفاظ و إنما الحكم للواقع

يبرر (شارل جيد)[1] الاستعمار الحكومى بحجة أن كثيراً من الناس فى حاجة إلى البحث عن أبواب للارتزاق منها ، وليس من العدل ترك الأراضى الشاسعة الصالحة للزراعة المملوءة بالخيرات الطبيعية دون استثمارها والانتفاع بها مادام أهلها غير قادرين على استغلالها ولذلك يصح نزع ملكيتها من أصحابها لمنفعة العالم أجمع . ولكننا لا نرى هذا الرأى، إذ لا معنى لتطبيق نظرية نزع الملكية للمصلحة العامة[2] على نزع ملكية الأراضى المستعمرة لمصلحة العالم . والفرق شاسع بين الاثنين ، لأن نزع الملكية فى الحالة الاولى لا يتم إلا بعد اتفاق الحكومة مع صاحب الملك ، و بعدئذ تؤخذ الارض نظير شىء من الثمن المتفق عليه فى العقد ، وزيادة على ذلك فان هناك قوانين لنزع الملكية تسرى على الجميع . وليس فى هذا النزع عسف ولا إجبار . وكذلك سينتفع صاحب الارض المنتزعـة من المشروعات التى أخذت لها هذه الارض كانشاء متنزهات أو فتح شوارع جديدة لتحسين المدينة، أو غير

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١٤٥ جزء أول — ١٩٢٦

(٢) Expropriation pour utilité mondiale - Expropriation pour utilité publique

ذلك من التحسينات التي تستدعيها المدنيــة والعمران . أما فى حالة نزع الملكية لمصلحة العالم فلا يتم إلا بالقوة دون قوانين تبرره . ومتي انعدمت الارادة فى التعاقد فسد العــقد ويكون الربح للمستعمرين وحدهم . وأى تعويض يناله أهالي البلاد المستعمرة غير الاستيلاء على خيراتهم وابتزاز أموالهم تارة بالحيلة والدهاء ، وأخرى بالشدة والعنف ، ولذلك لا مبرر مطلقاً للاستعمار فى القرن العشرين قرن الحضارة والمدنية والتقدم والعمران . وكل ما يمكن التسامح فيه هو قبول المهاجرة الطاهرة الشريفة ، أى قبول الاجانب الذين لا غبار عليهم من جهة الاخلاق وغير المجرمين منهم الذين يتركون بلادهم طلباً للرزق والكسب الشريف المشروع وخضوعهم لقوانين البلاد التي يستوطنونها .

٢ — تحديد الانتاج منعاً للأزمات

تنشأ الأزمات عن كثرة الانتاج أو قلته حتى يختل التوازن بين الاستهلاك والانتاج فمنعاً للوقوع فى هذه الازمات يجب أن يراقب المنتج الزراعى أو الصناعى تموجات الاسواق ويلاحظ طلبات المستهلكين فلا يعرض فى الاسواق لا أكثر ولا أقل مما هو مطلوب منه ، وإن لم يعمل حساباً لذلك فقد يناله ضرر عظيم اذا ظهرت الازمة لعــدم تناسب العرض مع الطلب .

وإذا كثر الانتاج الزراعى أو الصناعى فان المعروض منه فى الاسواق يكون كثيراً فتهبط الاسعار حتى تقل عن نفقات الانتاج فيضطر عــدد من المنتجين الى الانصراف عن هذا الانتاج والبحث عن باب رزق جــديد يضمن لهم مكسباً . واذا قل الانتاج فى صنف من الاصناف ارتفع ثمنه ارتفاعاً عظيما يتعذر على المستهلك الحصول عليــه فيتحول عنه الى صنف آخر فتقف حركة توزيع الصنف المرتفع القيمة ، ولذلك لا بد من المحافظة على التوازن بين الانتاج والاستهلاك حرصاً على عدم الوقوع فى الازمات .

ولقد وجدت الازمات فى جميع الازمان ، إذ تكلم (P. leroy - Beaulieu) فى كتابه[1] عن الازمة التى حصلت فى (قارطاجنــه) عنــد ما حاصرها القائد الرومانى (Scipion)[2] ، وكذلك أزمة (فلورانسا) التى حصلت سنة ١٣٤٥ عند ما فشلت بنوك

---

(١) الاقتصاد — جزء ٤ ص ٤١٥

(٢) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥٠١ — ١٩٢١

الواردات، ثم أزمة المعادن التى هبط سعرها عند اكتشاف أمريكا وما فيها من المناجم العديدة .

وتنقسم الازمات إلى خاصة وعامة : فيدخل فى الاولى الازمات الزراعية والصناعية وتتضمن الثانية الازمات التجارية والمالية . وسنفحص الأزمات كالآتى .

١ — الازمات الخاصة فى الزراعة والصناعة .

٢ — الازمات العامة فى التجارة والمالية .

٣ — أسباب الازمات وعلاجها .

١ — الأزمات الخاصة في الزراعة والصناعة

تحدث الأزمات الخاصة عند اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى فرع من فروع الانتاج ، وقد يكون هناك إنتاج كثير أو قليل ، كما يكون هناك استهلاك قليل أو كثير ، فاذا صادف الانتاج الكثير الاستهلاك الكثير ، أو الاستهلاك القليل الانتاج القليل فلا أزمة هناك ، لان التوازن محفوظ بين الانتاج والاستهلاك . وأما اذا صادف الانتاج الكثير الاستهلاك القليل فهناك أزمة لكثرة الانتاج ، وأما اذا صادف الانتاج القليل الاستهلاك الكثير فهناك أزمة لقلة الانتاج . ولقد وقعت الازمة فى الحالتين لاختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك . وتحدث هذه الازمات فى الزراعة كما تحصل فى الصناعة .

١ — الازمات الزراعية :

ليس من السهل على الانسان التقليل من لوازمه الغذائيـــة لانها ضرورية لمعاشـه ، وكذلك لا يستطيع أن يستهلك منها أكثر مما يلزمه ، إذ لا تتحمل معدته غذاء أكثر مما تحتاج اليه ، ولذلك يأكل الانسان حتى يشبع ومتى شعر بالشبع لا بد من كف يده عن الأكل لحصوله على الكفاية منه . فلا تحصل الازمات الزراعية عن قلة أو كثرة استهلاك الانسان للمواد الغذائية الزراعية بل تحدث عن قلة أو كثرة المحصول الزراعى . فالانتاج فى هذه الحالة هو العنصر الاساسى للازمات ، لانه اذا قل المحصول عن المطلوب للاستهلاك يقع الناس فى ضنك شديد إذا لم يلجأوا الى محصولات الامم الاخرى . وكان لهذه الازمات تأثير شنيع فى العصور القديمة ، فتحصل مجاعات قاسية لعدم توافر طرق المواصلات . وقد حصلت فى الجزائر سنة ١٨٦٨ مجاعة كبيرة وكذلك فى الهند وفى الصين سنة ١٩٠٦ وفى

روسيا سنة ١٩٠٧ . وكانت مثل هـذه الأزمات تحدث فى مصر من حين إلى حين فى العصور القديمة [١].

وأما الأزمات الزراعية التى تنتج عن كثرة الانتاج الزراعى فلها تأثير عظيم فى تخفيض أسعار الحصول ، فاذا زادت المعروضات الزراعية عن طلبها هبط ثمنها الى حد الاضرار بأصحابها فيتعذر عليهم الحصول على ما أنفقوه من المصاريف لانتاج المحصول الزراعى المعروض فى الاسواق .

وقد تحصل الأزمات الزراعية من سوء توزيع الزراعة : كأن يهتم الزراع بزرع نوع واحد من المزروعات كما هو الحال فى مصر ، إذ يعنى الكثير من الزراع بالقطن ، فاذا كثر عرضه فى الاسواق فلابد من هبوط سعره ، ومتى هبط سعر القطن المصرى تعطلت جميع حركة مصر الاقتصادية والمالية والتجارية ، لأن القطن هو المحور الذى تدور عليـه حياة مصر الاقتصادية، مع أنه من السهل تدارك هذا الخطر بتنويع الزراعات فلا يخصص الفلاح كل عنايته تقريباً لزراعة القطن [٢] بل يهتم أيضاً بالقمح وغـيره ، إذ دلت الاحصاءات

---

(١) H' Brusch - Histoire d'Egypt - p. 177 ed. 1875

(٢) تبلغ مساحة الاراضى المصرية الصالحة للزراعة ٨ر٠٧٤ر٠٧٢ فدانا حسب احصاء ١٩٢٢ ١٩٢٣ وبيانها كالاتى

المساحة غير المزروعة القابلة للزراعة ٢ر٦٨٦ر٦٨٧ فدانا .

المساحة المزروعة ٥ر٣٨٧ر٣٨٥ فدانا

ويخصص من المساحة المزروعة ١ر٥٨٨ر١٠٠ فدان للقطن

والمساحة الباقية موزعة على زراعات مختلفة كالآتى :

١٠ر٩٩٣	لزراعة	الذرة الشامى
١٤٥ر٢٥٣	«	« الرفيعة
١٤٨ر٨٢٦	«	الارز
١ر٤٨٠ر٦١٨	«	القمح
٤٧١ر٠٩٦	«	الفول
٣٨٥ر٥٢٠	«	الشعير
٥٥ر٩٦٣	«	القصب
١ر٧٤١ر٠٨٦	«	نباتات العليق وأصناف أخرى متنوعة
٣٣ر٠٩٦	«	الحدائق والمتنزهات والخضراوات

على أن محصول القمح المصرى لا يكفى لغـذاء أهلها فتستعين بقمح الامم الاخرى [١] وكذلك التوسع فى الزراعات الاخرى والاهتمام بالمراعى وتربية الحيوانات الضرورية للزراعة والغذاء ، لان هذه الاصناف المصرية قليلة لا تكفى لغذاء أهلها . كل هـذا نقص كبير لا يغتفر لأمة زراعية قبل كل شيء بل يجب إصلاحه .

وتحصل مثل هـذه الأزمات الزراعية فى جنوب فرنسا ، لان أهلها لا يهتمون إلا بزراعة العنب ، ومتى كثر عرضه فى الاسواق هبط سعره فتنشأ الازمة مثل ما حصل سنة ١٩٠٥ وأما اذا أصابت العنب آفته المعروفة باسم : (Phylloxera) فان المحصول يفسد ويقل استخراج النبيذ ، وعندئذ يرتفع ثمنه فيلجأ صناع النبيذ الى طرق الغش إذ يخلطون عصير العنب بمواد كيميائية وماء كثير تخلصاً من الازمة . ومع ذلك فان هذا العلاج الوقتى غير المشروع لا يحول دون وقوع الازمات كما حصل في فرنسا سنة ١٩٠٠ [٢] .

وقد يؤدى هبوط أسعار المحصولات الزراعية إلى تخفيض أجور العمال فيضطرون إلى هجر أعمالهم الزراعية في القرى ثم يذهبون إلى المدن للبحث عن أعمال صناعية أكثر كسباً وأهنأ عيشاً

٢ — الازمات الصناعية

تنتج الازمات الصناعية غالباً عن كثرة الانتاج ، بعكس الازمات الزراعية فانها تنشأ فى أكثر الاوقات عن قلته . ويرجع سبب الاكثار من الانتاج الصناعى إلى انتشار الصناعات الكبيرة بفضل الآلات الميكانيكية الحديثة السريعة الانتاج . فلا يراعى أصحابها نظام الاسواق بل ينتجون باستمرار ، وبكثرة ، إلى أن تغص الاسواق بمصنوعاتهم فتقف حركة توزيعها لزيادتها عما يحتاج اليه المستهلكون . ومتى اختل التوازن بين العرض

---

(١) كان مقدار ما استهلك من الذرة فى سنة ١٩١٨ نحو ٣٠٢ر٥٩٨ر١ من الاطنان وفي ١٩١٩ نحو ١٥٥ر٠٧٠ر١ وفى ١٩٢٠ نحو ٠٨٠ر١٧١٥ر١ وفى ١٩٢١ نحو ٠٧٤ر٦٣٥ر١ وفى ١٩٢٢ نحو ٤٠٧ر٦٢٩ر١ وكان مقدار المحصول المصرى فى ١٩١٨ نحو ٩٤١ر٦٠٢ر١ . وورد من الخارج زيادة على هذه الكمية نحو ٥٥٣ وفي ١٩١٩ نحو ٧٣٥ر٥٥٩ر١ مضافا اليه ٤٣٠ر١٠ ورد من الخارج وفى ١٩٢٠ نحو ٢٠٥ر٧٢٢ر١ مضافا اليه ٠١٦ر٣ من الخارج وفى ١٩٢١ نحو ٤٦٣ر٦٣٧ر١ مضاف اليه ٣٢٨ من الخارج وفى ١٩٢٢ نحو ٥٦٩ر٦١٩ر١ مضافا اليه نحو ٥٣١ر١٠ طنا من الخارج (احصاء ١٩٢٢ — ١٩٢٣ ص ١٧٠)

(٢) Adrien Pouriau - la Crise de la viticulture Francaise - Paris 190 Louis de Romeuf La crise agricole sous la Restauration - Paris 1902

والطلب أى بين الانتاج والاستهلاك ، فلابد من وقوع الازمة الصناعية لأن كثرة البضائع فى الاسواق تهبط أسعارها هبوطـاً يجعلها أقل من نفقات الانتاج ، ومتى اضطرت الصناعات الى توزيع مصنوعاتها بأثمان أقل مما أنفق عليها فقد ظهرت بشائر الازمة. وكثيراً ما يخدع أصحاب الصناعات الكبيرة فيبالغون فى الانتاج اعتماداً على توزيعها فى الاسواق الدولية . ويقول (سيسموندى) إن تقدم الآلات الميكانيكية وكثرة انتشارها فى الصناعات سبب وقوع العالم فى أزمات دائمـة [1] . ولاشك أنه مبالغ فى اعتقاده لأنه متى وقعت الصناعة فى أزمة لكثرة الانتاج فلابد من توقيف الانتاج حتى توزع البضائع المخزونة ثم يبدأ الانتاج بهدوء وانتظام إلى أن تزداد حركة الانتاج فتتكرر الازمة .

فالازمات ليست بدائمة بل تتكرر من حين الى آخر فى فترات محدودة تقريباً .

وقد تنشأ الازمات الصناعية عن إدخال نظام جديد على الصناعات كما حصل عند ما أدخلت الالآت الميكانيكية عليها . وكذلك لما اخترعت الاوتوموبيلات حدثت أزمة كبيرة في صناعة عربات الركوب .فاستبدال هذه العربات بالاوتوموبيلات خلق أزمة شديدة فى صناعة العربات اذ اضطر أصحابها إما إلى الكف عن الاشتغال بها وإما استبدالها بصناعة الاوتوموبيلات . وفترة الانتقال من صناعة لاخرى هى مدة الازمة إذا حصلت أزمة فى صناعة من الصناعات فلابد أنها تؤثر فى غـيرها لتضامن الصناعات فاذا حصلت أزمة فى صناعات الاغذية كما حصل أثناء الحرب العالمية الكبرى (١٩١٤—١٩١٩)فالناس تفضل الحصول على لوازمهم الغذائية رغم غلوها ، وتكف عن شراء حاجات الزخرف وغيرها من الكماليات فتتعطل حركتها أكثر مما تتعطل حركة الصناعات الغذائية

٢ ـ الازمات العامة فى التجارة والمالية

لاتؤثر الازمات العامة فقط على فرع من فروع الصناعة أو الزراعة ، بل على جميع فروع الانتاج ، لانها تنشأ عن حوادث تجارية ومالية . وكثيراً ماتنشأ هذه الازمات العامة لعدم وجود الاموال الضرورية لتموين الصناعـة والزراعة وتصريف إنتاجهما بواسطة التجارة واذا حبست الاموال عن الاسواق فى أمة من الامم فلقد وقعت الازمة التى لا بد من

---

(١) بلانشار ــ محاضرات ـــ جزء أول ص ٥٠٦ ـــ سنة ١٩٢١

تأثيرها فى كثير من الامم المرتبطة بها إذ أصبحت الاسواق دولية بفضل طرق المواصلات الحديثة بعد أن كانت محلية

يقول (clément Juglar) فى كتابه[١] : إن الازمة تتطور على ثلاثة أطوار إذ تكون التجارة فى أول الامر ناجحة نجاحاً باهراً فتستمر الصناعات الكبيرة فى الانتاج بكثرة دون ملاحظة التوازن بين الانتاج والاستهلاك إلى أن تتراكم البضائع فى الاسواق فتقف الحركة بسبب أزمة كثرة الانتاج ، وعندئذ تنتقل إلى الدور الاخير من الازمة فتنتظر الصناعات توزيع المصنوعات المخزونة وتصفى الازمة ، ثم تبدأ فى الانتاج ببطء حتى تكسب ثقة الجمهور فى الاسواق ، ومتى حصلت على هذه الثقة اندفعت إلى الانتاج بكثرة فتتكرر الازمة .

ولاحظ (Stanley Jevons) أن الازمات تتكرر فى أوروبا كل عشر سنوات بسبب سوء المحصولات ووضع نظريته المشهورة باسم : دورية الازمات (la Periodicite des crises) لان الازمات توالت فى القرن التاسع عشر الواحدة بعد الاخرى فى ١٨١٥ — ١٨٢٧ — ١٨٣٦ — ١٨٤٧ — ١٨٥٧ — ١٨٦٦ — ١٨٧٣ — ١٨٨٢ — ١٨٩٠ — ١٩٠٠ — ١٩٠٧ . ويقال : إنه استنتج نظريته من دورية بقعات الشمس[٢] كل عشر سنوات . ولكن ليس لعلوم الفلك رابطة بالمرة بوقوع الأزمات لان الشمس تسير حسب قوانين طبعية . وأما الازمات فتتبع أموراً وأحوالا اقتصادية وضعية تنتج عن سوء تصرف الانسان فى أحواله الصناعية والزراعية والتجارية والمالية . ولقد جاءت أزمة ١٩٠٧ فكذبت ضرورة حدوث الازمات كل عشر سنوات ، لان الازمة التى سبقتها حصلت سنة ١٩٠٠[٣] ولذلك فلا صحة لدورية الازمات كل عشر سنوات ولا علاقة لها بعلم الفلك ، ولكن من المؤكد تكرار الازمات فى فترات تتراوح بين سبع واثنتى عشرة سنة . وليس هذا التحديد قانوناً يؤخذ به بل إنه ترجيح لحدوث الازمات بين هذه المدة . ورغم بطلان نظرية (جفونس) فقد كتب ابنه مقالا فى مجلة (The contemporary

---

(١) Des crises commerciales et de leur reto r periodique - ed. 1889

(٢) Le periodicité des taches du soleil

(٣) Lescure - Des crises générales et periodiques de surproduction - 1910; Aftalion - Les crises periodi ques de surproduction - 1913; Gide - Cours - p. 170; Perreau - Cour. 272 d.

عدد أغسطس سنة ١٩٠٩ شرح فيه علاقة حدوث الازمات بحركة الشمس لما لها من التأثير فى الاعمال الصناعية .

ولقد حصلت فى هولاندا أزمة عامة من ١٦٣٤ لغاية ١٦٣٧ وفى انجلترا في ١٧١١ — ١٧٢٢ — ١٧٣١ — ١٧٦٣ — ١٧٧٣ — ١٨١٠ — ١٨٢٥ — ١٨٣٧ وفي فرنسا في ١٧٢٠ — ١٧٩٩ — ١٨٠٤ — ١٨١١ — ١٨٨٢ — ١٨٩٠ وحصلت بين ١٨٥٦ و ١٨٥٧ أزمة كبرى أصابت فرنسا وانجلترا والمانيا وحصلت في ١٨٦٦ أزمة في انجلترا وفرنسا وفى ١٩٠٠ حصلت أزمة أصابت المانيا وأزمة أخري سنة ١٩٠٧ نشأت في الولايات المتحدة وأصابت أكثر الامم حتى مصر[١]

يقول (de laveleye) : إن الازمات للهيئة الاجتماعية كالامراض لجسم الانسان التى قد تتكرر بانتظام أو بغير ترتيب فبعضها طويل الاجل و بعضها قصيره . و يثبت بعضها في مكان واحد و بعضها سريع العدوى . و بعضها لا يشفى فيميت المريض و بعضها غير مميت . ولكن تشبيه الأزمات بالامراض تشبيه عقيم لأن المرض قد يميت المريض فلا حياة بعد الموت ، بينما الهيئة الاجتماعية التى أصيبت بأزمة لا بد أن ترجع إلى حياتها الاقتصادية لان الازمة غير دائمة بل وقتية . أما الموت فدائم لاعلاج له .

يعرف قرب الازمات عند ما تزداد حركة الاعمال زيادة غير طبعية فى البيع وايداع الاموال وأعمال الخصم والتسليف وارتفاع أسعار البضائع ومن حركات البورصات وارتفاع أجور العمال . كل هذه الامور علامات تنذر بقرب وقوع الازمة . وتأخذ هذه البوادر فى الاتساع الى ان تحدث الازمة فتنقلب الحركة التجارية والماليـة السريعة إلى حركة هادئة إذ تهبط الاسعار هبوطاً مريعاً فتعلن تفاليس محال تجارية عديدة . وأما من جهة رؤوس الاموال فانها تحتجب عن الاسواق فلا يستطيع أحد الحصول عليها كما حصل ذلك فى نيويورك سنة ١٩٠٧ لأن البنوك أوقفت الصرف فتعذر على أغنى الامريكيين الحصول على شيء من ماله المودع فى البنوك الا عند ما وصلها نحو ٥٠٠ مليون من الذهب من أوروبا ففرجت الأزمة

تحصل جميع الأزمات تقريباً بطريقة واحدة أو بطرق فيها شيء من التشابه : فمتى وجد عند فئة من الناس مال كثير — بفضل التوفير والاقتصاد — تتولد عندهم فكرة

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥٠٩ سنة ١٩٢١

استثماره بتشغيله فى مشروعات ذات ربح وافر فتدخل فى أعمال صناعيـة . وكلما ازدادت الارباح اشتدت الرغبـة فى الا كثار من الانتاج دون مراعاة قانون توازن الانتاج مع الاستهلاك ، ومتى اتسعت الصناعات وكثرت أعمالها احتاجت الى مواد أولية بكميات كبيرة ومتى ازدادت أعمال شركات المواد الاولية — من معادن ومناجم — فلابد من ارتفاع أسهمها فينشأ عن هذا الارتفاع صعود قيمة هذه الاسهم ، وعندئذ يتزاحم الناس عليها وتستمر حركة الصعود على جميع خطوط الانتاج . وهذا الصعود نفسه يشجع أصحاب الصناعات على الاقتراض لتسيير أعمالهم بشكل أوسع فلا تتأخر البنوك عن إخراج أموالها وعندئذ تقل أموال البنوك فترتفع فوائدها ثم تستمر هذه الحركة وتندفع البنوك فى التسليف — لارتفاع فائدة أموالها — الى أن تخرج كل ما لديها من الاموال ما عدا الاحتياطى فتختل الحركة المالية إذ استبدلت الاموال التى كانت فى البنوك بالآلات الميكانيكية فأصبحت رؤوس الاموال الدائرة ثابتة لا يمكن الانتفاع منها بغير هذه الآلات ، وعندئذ تلجأ البنوك إلى مالها الاحتياطى لصرف فوائد النقود المودعة عندها . ومنعاً لوقوع البنك فى أزمة شديدة — اذا نفد المال الاحتياطى — يطلب من الجمهور نقوداً ، وكثيراً ما يحصل عليها بزيادة عدد أسهمه . وهذا هو ما حصل فى الازمة الامريكية سنة ١٩٠٧ لانها نتجت عن المبالغـة في الاعمال المعدنية (النحاس) إذ تأسست شركات كانت رؤوس أموالها ممثلة بأسهم تزيد قيمتها عن القيمة الحقيقية اللازمة لمشروعاتها.

وكثيراً ما تساعد البنوك الـكبيرة فى الازمات غيرها من البنوك الصغيرة كما ساعد فى فرنسا (la Banque de France) بنك (le comptoir d, Escompte) سنة ١٨٨٩ وكما ساعد بنك (Bank of England) على تصفية بنك (Baring) في انجلترا سنة ١٩٠٢ وكما ساعد في المانيـا (Banque d' Allemagne) كبار التجار لهبوط سعر النحاس في أزمة سنة ١٩٠٧ . وأما في مصر فلم تتبع البنوك الاجنبية التى كانت موجودة فيها أثناء أزمة سنة ١٩٠٧ هذه الخطة لأنها لم تساعد كبار التجار على تحمل الازمة ، بل حبست عنهم جميع الاموال فاشتدت الازمة واستمر الضنك في مصر سنين عدة مع أنه لايصح استمرار تأثير الازمات فى الحياة الاقتصادية أكثر من سنتين[١] .

---

(١) بول لروا بوليه — رسالة في الاقتصاد — جزء رابع — ص ٤٣٣

وقد ينتج عن الأزمات المالية العامة أزمات فى النقود المتداولة (crise monetaire)[1] إذ تقل النقود المتعامل بها فلا تكفى للمعاملات . وكثيراً ما يساعد التعامل بالكمبيالات والحوالات والشيكات على تحمل هذه الازمة وقتياً ، ولكن متي ضاعت ثقة الناس بهذه الاوراق المالية يسعى أصحابها فى تحصيل قيمتها فى الحال نقداً ، وعندئذ يندفعون جميعاً إلى البنوك للحصول على قيمتها ، واذا عجز البنك عن صرفها لقلة ما لديه من النقود ظهرت الازمة كما حصل فى الولايات المتحدة سنة ١٩٠٧ رغم ما كان لدى البنوك الامريكية من الاموال ، إذ كانت تملك وقتئذ نحو سبعة أو ثمانية مليارات من الذهب وسبعمائة مليون من الفضة وثلاثة مليارات من الاوراق المالية الخاصة بالبنوك المتحدة ونحو ١٨٠٠ مليون من الاوراق المالية الخاصة بالحكومة. وكانت هذه الاموال كافية لتسيير حركة البنوك الامريكية فى الظروف الطبيعية وعندما كان الناس يثقون بقيمة الاوراق المالية ، ولكن بمجرد فقد هذه الثقة صارت قيمة هذه الاوراق مشكوكا فيها ، ولذلك طلب أصحابها تحصيل قيمتها فى الحال.

٣ — أسباب الأزمات وعلاجها

بحث علماء الاقتصاد عن أسباب الازمات على اختلاف أنواعها للوصول إلى طرق علاجها ، فوضعوا نظريات عدة . أهمها :

١ — نظرية جان باتيست ساى المشهورة بنظرية : التصريف theore des debouchès.

وتتلخص هذه النظرية فى أن الانتاج يشترى الانتاج كما شرحها واضعها . وبما أن الازمات تنشأ عن الانتاج الكثير[2] لعدم إمكان تصريف المصنوعات وتراكمها فى الاسواق فلابد من توسيع دائرة الانتاج وعدم حصره فى نوع واحد من أنواع الصناعات ومتى تنوع الانتاج وكثرت المصنوعات المختلفة سهل تبادلها ، ولا خطر عليها إذا كثر إنتاجها ، وانما لا بد من الانتاج بكثرة فى جميع أنواع الصناعات محافظة على توازن التبادل

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥١٦ — ١٩٢١

(٢) يعتقد شارل جيد (محاضرات ص ١٧٤ — ١٩١٣) أن كثرة الانتاج هى السبب الاساسى لحدوث الازمات . انظر محاضراته في الاقتصاد — ص ٢٢٥ جزء ١ — ١٩٢٦

بين المنتجات . وأما اذا كثر الانتاج فى صناعة وقل فى غيرها فلا بد من اختلال التوازن إذ يتعذر تصريفه ، فيجب إذن إصلاح الصناعات القليلة الانتاج لتكثر من إنتاجها ولذلك أراد (جان باتيست ساى) نشر الصناعات الكبيرة منعاً للازمات .

وقد يصح الاعتراض على هذه النظرية بأنها ضربت صفحاً عن قيمة النقود وما لها من الأهمية فى التبادل ، مع أنه اذا قلت النقود وكثرت البضائع فى الاسواق على اختلاف أصنافها كان من الصعب تصريفها ، لأن التبادل بطريقة المقايضة (troc system) قد بطل العمل به فى أسواق الامم الراقية ولم يبق أثره إلا فى أواسط أفريقيا ومجاهل استراليا ، وزيادة على ذلك فليس من السهل تبادل البضائع على حد المساواة بين أمة وأخرى لما قد تضعه بعضها من الضرائب الجمركية الفادحة على البضائع الاجنبية لحماية صناعاتها الاهلية . أما توسيع نطاق الانتاج فى جميع فروعه فليس من المستطاع تحقيقه ، لأن هنالك صناعات صغيرة لا يمكن تحويلها الى صناعات كبيرة . واذا فرضنا إمكان ذلك فان من الخطر العظيم على الحالة الاقتصادية والمالية تحويل جميع الصناعات الصغيرة الى صناعات كبيرة إذ تتراكم بضائعها فى الاسواق ويتعذر على المستهلكين شراؤها لزيادتها عن حاجاتهم .

٢ — حدوث الازمات لأمور تتعلق بتداول الثروة :

يعتقد بعض علماء الاقتصاد أن الازمات تحدث بسبب أمور مرتبطة بتداول الثروة (La criculation) فقيل: إنه كلما كثرت النقود فى الاسواق سهل تصريف المصنوعات لقلة قيمة هذه النقود . وكلما قلت النقود قل تصريف المصنوعات لارتفاع قيمة النقود . ويقول بلانشار(١) : إنه لا تأثير لقلة أو كثرة النقود فى تصريف البضائع ، ولا دخل لقلة أو كثرة النقود فى حصول الازمات الناشئة عن الاكثار فى الانتاج ، مع أن وجود النقود فى الاسواق يسهل توزيع المصنوعات ويمنع تراكمها فى الاسواق

ويقول (Clement Juglar) : إن الأزمات تحدث لسوء التصرف فى التسليف (٢) فعند ما يظهر للمنتجين رواج بضائعهم يكثرون من إنتاجها لزيادة أرباحهم فيضاعفون مجهوداتهم ويصرفون على هذه الاعمال جميع أموالهم ثم يلجأون الى الاقتراض بواسطة الكمبيالات وغيرها من طرق الاقتراض القانونية وغير القانونية (مثل سندات التواطؤ)(٣)

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء أول ص ٥٢٠ — ١٩٢١

(٢) abus de credit

(٣) Effets de complaisance

ومتى كثرت طلبات صرف هذه الاوراق والتعهدات المالية فلا بد من أن تقف حركة بنك من البنوك لعجزه عن الدفع فتبتدئ الازمة التى تؤثر فى البنوك الاخرى شيئاً فشيئاً حتى تصير عامة .

لا شك أن لهذه النظرية فضلا فى إظهار الدور الذى تلعبه المضاربات فى إحداث الازمات العامة ، ورغم ذلك فان هذه النظرية ناقصة إذ حصرت أسباب الازمات فى سوء نظام التسليف ، مع أن هذا وحده غير كاف لاحداث الازمات ، لانه كثيراً ما تحصل أزمات عن المضاربات دون إحداث أزمات عامة . وهناك أزمات تقع لأسباب أخرى غير المضاربات ، وزيادة على ذلك فلا توضح هذه النظرية دورية الازمات ولا تبين كيفية تكرارها من وقت لآخر .

واذا كانت الازمة تحصل من المضاربات وسوء سير التسليف فمن السهل إيقاف تيارها ، إما باسقاط البنك الذى لم يحسن التسليف ، أو بغلق المحال التجارية التى فتحت أبواب المضاربة . وعندئذ ترجع الامور الى مجاريها الطبيعية الاقتصادية والمالية لتوطيد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وبما أن الامور لا ترجع الى مجاريها الطبيعية إلا ببطء فليست المضاربة إذن هى سبب الازمة ، بل هناك أسباب أخرى ذات تأثير عظيم فى الانتاج والاستهلاك ، ولذلك بحث بعض علماء الاقتصاد عن أسباب الازمات فى علاقة الاستهلاك بالانتاج .

٣ — نظرية قلة الاستهلاك [١] :

يعتقد الاشتراكيون أن الازمات تنتج عن سوء نظام الرأسمالية ، وهذا الاعتقاد عبارة عن نظرية قلة استهلاك الجماعات [٢] التى عززها (Sismondi) و (Rodbertus) و (Proudhon) و (Engels) و (Karl Marx) و (Düring) و (Hertezka)

إن الجزء الأكبر من المستهلكين — العمال — لا يملكون نقوداً كافية لشراء ما يلزمهم من المصنوعات التي يكدسها المنتج فى الاسواق ، ويرجع ذلك إلى سوء نظام توزيع رؤوس الأموال ، إذ يزيد نصيب رؤساء الاعمال فى المكاسب بسرعة عن نصيب العمال الذى يرتفع بكل بطء فلا يتيسر للعامل الحصول على جميع حاجاته الضرورية لمعاشه ، ولذلك يقفل باب عظيم فى وجه تصريف المصنوعات المتراكمة فى الاسواق . ولا بد من تكرر الازمات مادامت أجور العمال لا تسمح لهم بالحصول على جميع لوازمهم ، وأما إذا تحسنت

---

(١) theorie de la sous — consmmation des masses

أجورهم فانها تفتح أبواباً جديدة ذات قوة عظيمة فى الاستهلاك لتصريف البضائع التي تملأ الاسواق فتنفرج الازمة .

لا شك أن لهذه النظرية قيمة اقتصادية اجتماعيـة ولو انها مخالفة للواقع لان أجور العمال كانت دائماً غـير متناسـبة مع مكاسب رؤساء الاعمال ، ولذلك كان يجب أن تكون الازمات دائمة ومستمرة مع أنها على اختلاف أنواعها وقتية ومتكررة . وقال كارل ماركس : إن هذه الازمات ليست دائمة بل تتكرر كلما تجددت رؤوس الاموال الثابتة : أى كل عشر سنوات ، أو كلما هبطت فوائد الاموال . ولم يلاحظ أن الازمة تعقب كثرة الانتاج أو قلة الاستهلاك . فمكاسب أصحاب الاموال ترتفع قبيل ظهور الازمة ، ومتى ارتفعت مكاسبهم ازدادت أموالهم فيؤخذ من ذلك أن رؤوس الاموال تتجدد قبل الازمات لا بعدها كما يقول كارل ماركس .

واذا كان العمال لا يملكون الأجر اللازم لمعاشهم ، والذى يمكنهم من استهلاك كمية عظيمه من مصنوعات المنتجين فان أصحاب الأموال يملكون أموالا طائلة وفى استطاعتهم شراء كميات وافرة من هذه من البضائع . وعندئذ يتيسر للمنتجين تصريف مصنوعاتهم [١]

٤ — حدوث الأزمات بسبب نفاد وسائل الانتاج

لما ظهر نقص نظرية حدوث الازمات بسبب قلة الاستهلاك وضع أحد الاشتراكيين (Toughan Baranowski) نظرية (نفاد وسائل الانتاج) [٢] وعززه فيها (Schmoller) [٣] و (Spiethoff) . يعتقد أنصار هذه النظرية أن الأزمات تحدث عن نفاد رأس المال المخصص للانتاج وينكرون نظرية وقوع الأزمات لقلة الاستهلاك ويعترفون بصحة نظرية التصريف التي وضعها (جان باتست ساى) فلا تبدأ الأزمة عامة فى جميع فروع الانتاج ، بل فى صناعة من الصناعات التى كثر انتاجها ثم تؤثر شيئاً فشيئاً فى غيرها لما بين الصناعات من التضامن . ولذلك تنشأ الأزمات جزئية أو فرعية أو خاصة ثم تصير عامة ، وهذه الأزمات شديدة الخطر اذا أصابت الصناعات التى تهتم بأمور الانتاج مثل المناجم

---

(١) بلانشار — محاضرات — جزء اول ص ٥٢٢ طبعة ١٩٢١

(٢) Epuisement des moyens de productions

(٣) محاضرات فى الاقتصاد السياسى — الجزء الخامس ص ٣٧

والمعادن ولوازم المعار ، لأن الصناعات الأخرى موقوف حسن سيرها ونجاحها على انتظام الصناعات الأساسية . أما اذا اختلت فلابد من أنها تصيب جميع الصناعات التابعة لها أى التى تستمد منها حياتها

وتمتاز هذه النظرية عن غيرها بشدة اهتمامها بالصناعات الأساسية التى لولاها لوقفت حركة جميع الصناعات الفرعية ، ولكن قد يصح الاعتراض على هذه النظرية بأنها لاتهتم بتأثير الصناعات الصغيرة الفرعية فى الصناعات الكبيرة الاساسية مع أنه اذا تعطلت الصناعات الفرعية فانها تكف عن طلب خاماتها من الصناعات الاساسية كالمناجم مثلا ، وعندئذ تحصل الأزمة بعينها . فيؤخذ من ذلك أن للصناعات الفرعية تأثيراً عظيما فى الصناعات الاساسية وسواءاً بدأت الأزمة فى الصناعات الأساسية أو فى الفرعية منها فلا بد من تأثير بعضها فى بعض.

ويعترض (بلانشار) [١] على هذه النظرية لانها أهملت العامل الادبى القائل بأن الأزمات تظهر من اندفاع أصحاب الصناعات الى الاكثار فى الانتاج حباً فى الكسب ولا تستند نظرية (Baranowski) إلا على الواقع وهو الكف عن انتاج لوازم الانتاج [٢]

٥ — حدوث الأزمات لطول مدة الانتاج الرأسمالى [٣]

وضع (Aftalion) نظرية (حدوث الأزمات بسبب طول مدة الانتاج الرأسمالى) فقال إن الانتاج الواسع — الخاص بلوازم الاستهلاك — يحتاج إلى أدوات عديدة من آلات ومعامل . وإذا أريد الحصول عليها فلابد لتحضيرها وجعلها صالحة للانتاج من وقت . فاذا فكر انسان فى الحصول على حاجات جديدة نشأت عن اختراعات حديثه أو رغب فى تغيير حاجاته الأولية بحاجات أخرى عصرية فلا يمكنه ذلك فى الحال بل لا بد من اعطاء الصناعات الوقت الكافى لتحضيرها إذ قد تضطر إلى فتح مناجم أو انشاء معامل أو تجهيز طرق للمواصلات : ولا شك أن هذه الاعمال تحتاج الى وقت

---

(١) محاضرات فى الاقتصاد الساسى — جزء أول ص ٥٢١ — ١٩٢١

(٢) L'epuisement periodique du capital Prêt à falbriquer des moyens de prodûction qui causerait les crises - L. Polier - Cours d'econ. pol. - t. 11. p. 180

(٣) Aftalion - Les crises pèriodiques de surproduction - t. 11. p. 356

طويل . فنى الفترة التى ينتظر فيها الانسان حاجاته الجديدة ترتفع أسعار الاصناف الموجودة فى الاسواق إذ تقل بسبب الاعراض عن الانتاج منها . ويستمر هذا الحال حتى ينتهى أصحاب الاموال من تهيئة المعامل الجديدة وجعلها صالحة للانتاج الحديث ، وعندئذ ترسل إلى الاسواق الكميات الوافرة من المصنوعات الجديدة المطلوبة ، ثم تزداد فى الاكثار منها إلى أن تتراكم فى الاسواق فتحصل الازمة فيبدأ المنتجون في تعطيل الانتاج فى بعض الفروع لتقل هذه الاصناف فيرفعوا أسعارها فتتكرر الازمة .

اهتمت هذه النظرية باظهار فضل الآلات الميكانيكية وتأثيرها فى الحياة الاقتصادية خصوصاً فيما يتعلق بلوازم الاستهلاك . واذا كانت هذه هى أسباب حدوث الازمات فلماذا لا يتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك بسرعة ؟ ولماذا لا تقوم الصناعات المستمرة فى الانتاج — بعد مدة الاضطراب التى نتج عنها زوال الصناعات المبالغة فى الانتاج — بتقديم كل ما يحتاج اليه المستهلكون ؟

وعلى الرغم من أن هذه النظرية شرحت كيفية تكرار الازمات الحديثة فانها لم توضح أسباب تعميم هذه الازمات التي يسندها (افتاليون) إلى الهبوط العام الذى يحصل فى أسعار لوازم الاستهلاك

٦ — حدوث الازمات بسبب عامل أدبي (facteur moral)

وضع (بلانشار) نظرية جديدة [1] لشرح أسباب الازمات فقال إن تتابع زيادة الانتاج والضغط على الاسواق ناتج — قبل كل شيء — عن عامل أدبى وهو (الثقة العمياء فى النجاح) وهذه الثقة هى التي تحرض الناس على الشراء وتدفع المنتج إلى الانتاج ، ويستمر وقت الرخاء زمناً قصيراً حتى اذا ما ضاعت هذه الثقة شلت حركة توزيع المصنوعات المتراكمة فى الاسواق ووقعت الازمة .

لم تبين لنا نظرية (بلانشار) كيف نشأت هذه الثقة المبالغ فيها ، وكيف فقدت وحل محلها عدم الثقة ؟ لقد نشأت هذه الثقة العمياء عن توهم حسن سير الحركة التجارية وكثرة المكاسب ، ولذلك فان أقل حركة مالية تضيع هذه الثقة وتخل بالاعمال فى الاسواق . أما الثقة الحقيقية ذات الدعائم القوية فتؤسس على ملاحظة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، ومتى تأكد أصحاب الصناعات والاموال من ثبات التوازن بين العرض والطلب استمر

---

(١) محاضرات — جزء أول ص ٥٢٦ طبعة ١٩٢١

الكسب باعتدال وأصبح من المتعذر ضياع هذه الثقة ، وعلى ذلك فانها تبقى ما بقى التوازن وتفقد باختلاله .

لا شك أن للازمات أسباباً عديدة : منها ما ذكرناه ، ومنها أسباب أخرى كثيرة لم نذكرها ، ولو أن لجميع النظريات التي وضعت قيمة علمية اقتصادية غير أنها ليست كاملة إذ وجهت لكل منها اعتراضات لتفنيدها . ومن هنا يظهر أنه لم تكتشف بعد النظرية الحاسمة التي تمنع منعاً باتاً وقوع الازمات ، ولكن هناك طرق عدة لتخفيف وطأتها ومنع سرعة انتشارها وتكرارها وهي :

١ — المحافظة على توازن الانتاج والاستهلاك بفضل اطلاع المنتجين على احصاءات متينة توضح لهم حركة الاستهلاك فيسهل عليهم الانتاج حسب حاجات المستهلكين .

٢ — تنظيم أعمال البورصة ومراقبتها بمعرفة الحكومة مراقبة شديدة منعاً للتلاعب فيها للاخلال بالتوازن فى الاسواق .

٣ — أن تراقب الحكومة أعمال شركات الانتاج والتجار لعدم الاندفاع فى الانتاج بطريقة تخل بنظام التوازن فى الاسواق .

٤ — العمل على تحقيق تضامن الأسواق بعضها مع بعض ، ولا يتسنى ذلك الا اذا انتظمت التجارة الدولية وتقدمت طرق المواصلات بين جميع الامم حتى يتيسر للامة التى قل إنتاجها الحصول على ما ينقصها من الامة التى كثر فيها الانتاج .

الفصل السادس

تدخل الحكومة فى الانتاج

١ — كيفية تدخل الحكومة فى الانتاج :
١ — تدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة غير مباشرة: أى بمراقبته .
٢ — تدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة مباشرة : أى بالاشتراك فيه .
٢ — المذاهب الاقتصادية وتدخل الحكومة فى الانتاج :
١ — المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة فى الانتاج .
٢ — المذاهب الاقتصادية المعادية لتدخل الحكومة فى الانتاج .
٣ — المذاهب الاقتصادية المتوسطة بين تدخل الحكومة وعدمه فى الانتاج .

١ — كيفية تدخل الحكومة في الانتاج (١)

تتدخل الحكومة فى الانتاج بمراقبتها الاعمال الفردية مراقبة تمنع كل عبث بالمستهلكين: فتحتم على المنتجين احترام القوانين التى تضعها لتنظيم الانتاج بشكل عام . وقد تنافس الحكومة الافراد بما تنتجه بمعرفتها وتسمح لهم أن ينتجوا مثلها . وقد تحتكر نوعاً من أنواع الانتاج فتحرم على الافراد أو الشركات منافستها فيه . ومما تقدم يظهر أن الحكومة تتدخل فى الانتاج الفردى إما بطريقة غير مباشرة وهى بمراقبة الانتاج ، وإما بطريقة مباشرة وهى الانتاج الحكومى .

١ — تدخل الحكومة بطريقة غير مباشرة

يظهر تدخل الحكومة فى الانتاج الفردى بطريقة غير مباشرة عند ما تصدر قوانين

---

(١) Dupont White — L'individu et l'Etat — 1865; Paul Leroy — Beaulieu l'Etat moderne et ses fonctions — 1900; Jourdan et Villey — Du rôle de l'Etat dans l'ordre économique; Cauwes — Cours d'econ. politique — 1893

أو لوائح تحتم على المنتجين اتباعها . وتختلف درجة هذا التدخل باختلاف سياسة الحكومة الاقتصادية ، فاذا كانت متمسكة بتعاليم المذهب الحر أو الفردى فانها لا تهتم فى أعمال الانتاج إلا بملاحظة احترام المتعاقدين لما تعاقدوا عليه فيما بينهم . وأما اذا كانت الحكومة متشبعة بالتعاليم الاشتراكية فانها تتدخل فى كل ما له علاقة بالعمل ورأس المال ، أو بعبارة أخرى تهتم بعلاقة رأس المال بالعمل : أى بأصحاب الاموال والعمال .

وسواء أكانت الحكومة حرة المذهب أو اشتراكيته فانها تتدخل فى الانتاج ، إما بطريقة مباشرة ظاهرة ، أو بطريقة غير مباشرة خفية . فتتدخل الحكومة فى الانتاج بما تضعه من القوانين لتنظيم الصناعات الكبيرة والشركات والجمعيات الخاصة بالانتاج ، وتعنى بتنظيم طرق المواصلات . فالحكومة تتدخل فى الواقع فى كل صغيرة وكبيرة من أعمال الانتاج الفردية لدرجة أنها تهتم بحالة العمال الصحية إذ وضعت قوانين للعناية بصحتهم وذلك بتحتيم تشييد مصانع ومعامل صحية ، وسنت قوانين لتنظيم أيام الراحة الاسبوعية للعمال وعدد ساعات العمل التى لا يجوز تجاوزها ، وأخرى لحماية العمال مما يصيبهم من الأخطار أثناء تأدية أعمالهم . ويظهر تدخل الحكومة جلياً فى تشريع العمال أو التشريع الصناعى [1] .

وكثيراً ما تدير الحكومة بقوانينها حركة الانتاج الفردية خصوصاً فى أوقات الحروب إذ تحتم على المنتجين الاهتمام بانتاج صنف من الاصناف دون غيره لشدة حاجة الناس اليه . وللحكومة طرق غير مباشرة أخرى للتدخل فى الانتاج منها : تشجيعها للصناعة أو للتجارة أو للزراعة بمدها بشىء من المال أو المساعدات الادبية كوضع قوانين جمركية شديدة لمنع البضائع الاجنبية من الدخول فى أسواقها خوفاً من منافستها للصناعات الاهلية ، أو تخفيف الضرائب على نوع من الصناعات أو الزراعة .

وقد تتدخل الحكومة بطرق الضغط والارهاب لما لديها من السلطة والنفوذ ، فلها أن تتعرض لأعمال الأفراد غير المشروعة فتمنع منها ما كان مضراً مثل التلاعب والغش فى الانتاج . وتحرم على التجار المبالغة فى رفع أسعار بضائعهم عن الحد المعقول خصوصاً ما يتعلق منها بلوازم الغذاء . وقد تحدد لهم الأثمان ، واذا ثبت لها أن بعض المنتجين خرج عن قوانينها أو عصاها تعاقبه وتحاسبه على ما فرط منه .

---

(١) Pic Capitant - Legislation Industielle

وتتدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة غيرمباشرة عند ماتضع شروطاً معينة للاحتراف ببعض المهن فلا تسمح لأحد الاشتغال بالطب أو المحاماة دون الحصول على شهادات معلومة ، وكذلك عند ما يكتشف مكتشف شيئاً جديداً فانها تمنحه امتيازاً خاصاً فى شكل رخصة أو حق (Brevet d'invention) تحدد له نظام استغلاله لهذا الاختراع وحده دون أن يعتدى عليه الغير.

أما تدخل الحكومة المصرية فى مراقبة الانتاج والاهتمام بمسائل العمال فقليل لا يذكر بالنسبة لاهتمام الحكومات الاوروبية والامريكية (الولايات المتحدة) وأما تشجيعها للصناعات الأهلية فمحصور فيما يعرض منها فى المعرض التجارى والصناعى الدائم الذى أسسته سنة ١٩٢٠ ، وكذلك ماتقوم به من تسليف النقود لبعض أصحاب هذه الصناعات .

والاسباب التي تدعو الحكومات الى التدخل فى الانتاج الفردية بطريقة غير مباشرة هى المحافظة على الامن العام والتوفيق بين المنتج والمستهلك وتنظيم الانتاج بطريقة مشروعة عادلة فالحكومة تؤدى للانتاج أعظم الخدمات وتزيده نشاطاً و إتقاناً .[١]

٢ — تدخل الحكومة بطريقة مباشرة فى الانتاج

تدخل الحكومة بطريقة مباشرة فى الانتاج هو اشتراكها الفعلى فيه . ولا شك أن لقيام الحكومة بأعمال الانتاج فائدة كبيرة . والاسباب التى تدعو الحكومة الى هذا التدخل الفعلى محصورة فى ثلاثة أمور :

١ — أسباب مالية — قد يكون ما تجبيه الحكومة من الضرائب غير كاف لسد جميع ما لديها من النفقات فتلجأ الى هذا المخرج لزيادة إيراداتها حتى تستطيع تحمل ما عليها من المصاريف الثقيلة العديدة الضرورية ، فكانت الحكومة الروسية تحصل نحو ١٫٧٠٠ مليون فرنك من بيعها المشروبات الروحية والمناجم ومما لديها من الأملاك . وكانت الولاية البروسية تحصل نحو ٩٠٠ مليون فرنك من سككها الحديدية[٢]. وتحصل الحكومة الفرنسية نحو مليار ونصف فرنك من بيع الدخان[٣] .

---

(١) Colson - Cours d'economie politique - t. 1. p. 205

(٢) جيد — محاضرات — جزء أول ص ٢٤٣ سنة ١٩٢٦

(٣) جيد — محاضرات — جزء أول ص ٣٢٩ — ١٩٢٦

٢ — أسباب اجتماعية — تضطر الحكومة إلى التدخل فى الانتاج تدخلا مباشراً لسوء تصرف أصحاب الأموال فى أمور الانتاج، ويسمى هذا التدخل باشتراكية الحكومة أو بالاشتراكية البلدية [١]

٣ — أسباب سياسية — كثيراً ما تتدخل الحكومة فى أعمال الانتاج مباشرة لتوسيع نطاق سلطتها ولنشر سلطانها على دائرة كبيرة ، لأن اشتراكها الفعلى فى الانتاج يجعلها تحتك دائماً بالافراد ، وكلما ازداد ارتباطها بهم اتسع نفوذها عليهم.

يتضح مما تقدم أن الحكومة تتدخل مباشرة فى الانتاج لزيادة ايرادها وللمحافظة على المستهلكين من المنتجين ولنشر نفوذها . وأنواع هذا التدخل الفعلى عديدة أهمها اشتراك الحكومة فى الاشغال العمومية والتعليم والاحتكار

١ — الاشغال العمومية

تقوم الحكومة بأشغال عمومية واسعة النطاق منها :

(١) إقامة المبانى الضرورية الصحية للوزارات والمصالح والمحاكم والمدارس والسجون والقلاع والحصون والخزانات والترع والاقنية . ولا شك فى أن هذه المبانى ضرورية لسعادة الامة .

(٢) وتتولى الحكومة إصلاح طرق المواصلات الفاسدة ، وانشاء أخرى جديدة ومد السكك الحديدية الواسعة والضيقة ، وتنظيم طرق الملاحة ، وإصلاح ما لديها من الموانىء ومد الاسلاك التلغرافية والتلفونية ، السلكية واللاسلكية تسهيلا للمخابرات الضرورية لحسن سير الانتاج وغيره . وتهتم الحكومات بسك النقود ودمغ المصوغات منعاً للتلاعب . وكذلك تعنى بعض الحكومات باستغلال ما لديها من الينابيع المعدنية كما تهتم فرنسا بتنسيق (فيشى وافيان وشاتل جيون) وغيرها ، وكما تهتم المانيا بما لديها من هذه الينابيع . وفى مصر ينابيع كبريتية فى حلوان جديرة بعناية الحكومة لانها فى حاجة إلى شىء كثير من الاصلاح والتنظيم وتحسين طرق مواصلاتها .

٣ — وتصلح الحكومات الاراضى غير المزروعة فتبذل جهدها فى زرعها رغبة فى تحسين الانتاج الزراعى ولزيادة ثروة البلاد . ولذلك تقوم بتنظيم أعمال الرى كما تهتم به

---

(١) Socialisme municipal ou Socialisme d'Etat

الحكومة المصرية ، إذ فى وزارة الاشغال تفاتيش خاصة بمراقبة سير الرى فى القطر . وإذا اختل وقعت البلاد فى أزمة زراعية شديدة .

٤ — وتهتم بعض الحكومات بتوريد الماء النقى للشرب ، بعكس ما هو حاصل فى القاهرة والاسكندرية إذ تقوم شركات أجنبية بهذا العمل . أما فى بعض المدن المصرية فان البلديات تقوم بتوريد المياه والنور للاهالى ومصالح الحكومة

وتهتم بعض المجالس البلدية ، في انجلترا وايطاليا وألمانيا وسويسرا ، ببناء منازل للعمال محافظة على صحتهم ومنعاً لانتشار الامراض المعدية بينهم لرداءة مساكنهم ، وتهتم بعض البلديات ، فى فرنسا وانجلترا ، ببيع اللبن النقى المجهز لتغذية الاطفال محافظة على صحتهم . وكذلك تهتم بانشاء حمامات عمومية واجزخانات . وتهتم بلديات فرنسا وايطاليا بتوزيع اللوازم الغذائية للعمال بأثمان رخيصة فانشأت لهم مخابز وأسواق ومحال لبيع اللحوم .

وتهتم الحكومات بانشاء المجارى العمومية الضرورية لوقاية صحة السكان من الامراض

٢ — التعليم

لا تحتكر الحكومات أمور التعليم إذ تشرك معها الافراد في نشره : ولكن كل على حدته ، وانما تحتكر بعض الحكومات منح الشهادات الدراسية : ففى مصر ليس لأى مدرسة من المدارس حق إعطاء شهادات مصرية ذات قيمة رسمية غير مدارس الحكومة . وإنما لتلاميذ وطلبة المدارس الحرة الدخول في امتحانات الحكومة للحصول على شهاداتها . ولقد كانت الجامعة المصرية القديمة تمنح شهادات علمية ولكن الحكومة المصرية لم تعترف بقيمتها رسمياً .

وتهتم الحكومات بتعليم النشء لتمهد لهم طرق الوصول إلى الانتاج الصالح المفيد . واهتمت حكومات الامم الراقية بنشر التعليم فجعلته إجباريا ومجاناً فى التعليم الاولى . ولقد شرعت مصر في تحقيق هذه الأمنية ، فبلغ عدد مدارسها الاولية التي فتحتها لهذه الغاية نحو ١٣٠٠ مدرسة منها ٧٥٢ فتحت فى العام الدراسى الماضى (١٩٢٤ — ١٩٢٥) ونحو ٥٤٨ مدرسة انشئت فى العام الدراسى (١٩٢٥—١٩٢٦) [1]

٣ — احتكار الحكومة لبعض فروع الانتاج :

تحتكر بعض الحكومات أنواعاً من الانتاج فلا تسمح لغيرها بالاشتغال به . فمن

---

(١) جريدة السياسة عدد ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٦

الحكومات من احتكرت السكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات والبريد كما فى مصر ومنها من احتكرت صناعة الكبريت والدخان كما فى فرنسا .

ومن الحكومات من تشتغل فى الانتاج دون احتكاره ، إذ تترك المجال مباحا لجميع المنتجين كما تفعل الحكومة الفرنسية ، إذ لديها مصانع مختلفة منها من اختصت بصناعة الصينى مثل الموجودة فى (Sevres) ومنها من اختصت بصناعة السجاجيد مثل الموجودة في(Gobelins) وقد تمنح بعض الحكومات امتيازات لشركات للقيام بأعمال الانتاج نظير فوائد تحصل عليها ، كما منحت الحكومة المصرية الشركة البلجيكية مد خطوط الترام فى شوارع القاهرة وضواحيها . أو كما منحت الحكومة المصرية شركة الاسواق امتيازات تنظيم الاسواق العامة فى المدن والقرى . وكثير من الحكومات تملك أملاكا أخرى كالمناجم والآبار البترولية والمطابع فتستغلها لزيادة ايرادها

وأما فى مصر فان الحكومة تكف يدها عن الانتاج المباشر ، إذ تتركه للافراد . ولا يستفيد من هذه الحرية المطلقة إلا الشركات الاجنبية التى تستغل ثمرات البلاد دون أن تحصل منها الحكومة على شيء يذكر

٢ — المذاهب الاقتصادية وتدخل الحكومة فى الانتاج

إن بعض المذاهب تعزز تدخل الحكومة فى الانتاج الفردى لانها تعتبرها أكبر هيئة مكلفة بالعناية بشئون الهيئة الاجتماعية . وهناك مذاهب أخرى اقتصادية تحرم تدخل الحكومة لانه يشل المجهودات الفردية ويثبط العزائم ولا يترك مجالا للنمو وارتقاء المشروعات الفردية . وتنحصر هذه المذاهب في ثلاثة أنواع وهى :

١ — المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة في الانتاج

٢ — « « المعادية « « «

٣ — « « المتوسطة « « «

٤ — مضار وفوائد تدخل الحكومة فى الانتاج

١ ـــ المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة في الانتاج

يوجد نوعان من المذاهب الاقتصادية المعضدة لتدخل الحكومة فى الانتاج : الاولى معروفة بالمذاهب الاشتراكية والثانية مشهورة بالمذاهب الحكومية والتدخلية[1]

١ ـــ المذاهب الاشتراكية وتدخل الحكومة فى الانتاج :

إن المذاهب الاشتراكية، على اختلاف أنواعها ، متفقة على تدخل الحكومة فى الانتاج لانها تعتبر الاملاك كلها تابعة للمجموع وبما أن الحكومة هى الشخص المعنوى الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة الاقتصادية ، وهى أكبر ممثل للجماعة فعليها تدبير هذه الامور الاقتصادية وتوزيع قوى الافراد بين الوظائف العديدة اللازمة لحسن سير الانتاج المتوقفة عليه سعادة الهيئة الاجتماعية . وكذلك على الحكومة تنظيم الانتاج وجعله مناسباً لحاجات الأفراد . ويعتقد الاشتراكيون أنه متى اندثرت المزاحمة واستولت الحكومة على جميع الشئون الاقتصادية فلابد أن يزول الظلم الناشىء عن سوء توزيع الثروة بين الناس ، وعندئذ ينتشر العدل والمساواة فتسعد الهيئة الاجتماعية .

لكن نظرية الاشتراكيين (فيما يختص بتدخل الحكومة فى الانتاج) عرضة للنقد من جملة وجوه منها :

١ ـــ متى تولت الحكومة توزيع الانتاج على الافراد فانها لا توزعه حسب ميولهم واستعدادهم الطبعى ومقدرتهم على انجازها ، ولذلك لا ينتظر الخير من نظام لا يعمل لهذه الاعتبارات حسابها .

٢ ـــ واذا قامت الحكومة بادارة شئون الانتاج فعلى أى نسبة ستوزع لوازم الحياة وهل سيتم توزيعها حسب حاجات كل شخص أو حسب مقدار عمله

٣ ـــ إن الحوادث التاريخية دلت على عدم نجاح الانتاج الحكومى ، اذ حاول (فوريه) و (أون) و (كابت) انشاء بلاد مستقلة يشتغل فيها جميع الافراد لمصلحة الجماعة ففشلوا جميعاً وعدلوا عن الانتاج الادارى الحكومى لأن الفرد الحر ينتج أحسن مما ينتجه العامل المقيد الحرية . وان ما كان يريد تحقيقه هؤلاء القادة لاصلاح الهيئة الاجتماعية هو نفس ما يرمى اليه الاشتراكيون اليوم[2]

---

(١) Doctrines étatistes et interventionnistes

(٢) بيرو ـــ محاضرات جزء أول ص ٣٩٥ سنة ١٩١٤

٢ — المذهب الحكومى التدخلى :

يهتم هذا المذهب بأن تحل الحكومة شيئاً فشيئاً محل الافراد فى جميع فروع الانتاج ولقد ظهر هذا المذهب لاول مرة فى مؤتمر (Eisenach) الذى انعقد سنة ١٨٧٢ .ولم تؤثر هذه التعاليم فى كتابات رجال الاقتصاد المنتمين الى مذهب اشتراكية الحكومة فقط ؛ بل أثرت تأثيراً عظيما فى بعض الأحزاب السياسية .

وتعتبر الحكومة — حسب هذا المذهب — كأنها عامل ملزم بالمحافظة على نظام الهيئة الاجتماعية ، وفى الوقت نفسه تعتبر كعامل مكاف بنشر المدنية والعمران فى البلاد لان الحكومة تستطيع أكثر من الافراد تقدير مصالح البلاد ، وفي يدها سلطة قوية تساعدها على تأدية هذه المهمة ، خصوصاً وأن التطور الاجتماعى يزيد تدخلها كل يوم ويفتح لها أبواباً عدة للتدخل في أعمال الانتاج الفردية ، إذ قال (Dupont White) كلما ازدادت طرق المعيشة كثرت الانظمة الاجتماعية . وكلما ازدادت القوة كثرت القوانين المنظمة لها . ولا شك أن أنظمة وقوانين الهيئة الاجتماعية تتمثل فى الحكومة [١] فعملا بهذه القاعدة يجب على الحكومة أن تحل محل الافراد فى جميع الاعمال التي تحتاج الى تنظيم الحالة العامة للانتاج. ولذلك يطلب أنصار هذا المذهب أن تشترى الحكومة عدداً كبيراً من الصناعات الكبيرة . ولقد نشأ عن هذه التعاليم أن وضعت المانيا وفرنسا قوانين عدة تسمح لها بالتدخل فى كثير من الاعمال الفردية الانتاجية مثل قانون معاشات العمال والتأمين على حياتهم مما يصيبهم من الاخطار أثناء تأدية أعمالهم على اختلاف أنواعها . وهذه القوانين معروفة باسم (المحافظة المشروعة على العمال) [٢]

وتختلف تعاليم المذاهب الاشتراكية عن المذاهب الحكومية التدخلية فى تدخل الحكومة فى الانتاج ، إذ لا تنكر المذاهب الاخيرة — بعكس المذاهب الاشتراكية — الملكية الفردية ولا المشروعات الفردية للانتاج ، وانما تقتصر على استرداد سلطة الحكومة الاقتصادية فى جميع الامور التى ترى ضرورة مباشرتها حفظا للأمن العام ومنعا لوقوع البلاد فى أزمات شديدة الخطر على الهيئة الاجتماعية وعلى الحكومة نفسها .

---

(١) بيرو — محاضرات — جزء أول ص ٣٠٩ و ٢٢٣ — ١٩١٤

(٢) A. Jay - La protection legale des travailleaurs - 1910

٢ـ المذاهب الاقتصادية المعادية لتدخل الحكومة فى الانتاج

تبذل المذاهب الاشتراكية والحكومية التدخلية جهدها لزيادة سلطة الحكومة بتدخلها في أعمال الانتاج الفردية ، بينما يحارب المذهب الحر أو الفردى هذا التدخل بكل ما أوتى من قوة ، لانه كلما ازداد تدخل الحكومة في الانتاج الفردى هبطت حركة الانتاج العام . لان الحكومة تضع لها قيوداً تشل بها المجهودات الفردية التي تحتاج لجانب عظيم من الحرية . ولذلك يقول (Yves Guyot) : (ليس للحكومة ولا للبلديات حق القيام بأعمال الانتاج التي يستطيع الفرد تأديتها) (١)

إن تدخل الحكومة فى الانتاج يعد ، فى نظر أنصار المذهب الفردى ، ضرراً عظيما لا بد من إزالته لانه يثبط همم الافراد ويشل حركة الانتاج ، مع أن للمجهودات الفردية فضلا عظيما فى تحسين حالة البلاد الاقتصادية . وكثيراً ماتكون إدارة الحكومة للمشروعات الاقتصادية سيئة لعدم اختصاص القائمين بها ولعدم اهتمامهم بهذه الاعمال ، لانهم يستولون على مرتباتهم نجحت أعمال الانتاج أو لم تنجح وليست عليهم أية مسئولية . وهذا بخلاف مايحصل فى مشروعات الافراد ، لان الفرد يبذل كل قواه المادية والمعنوية لنجاح مشروعه واذا فشل وقعت عليه وحده الخسارة والمسئولية .

ولقد صادف مصر شئ من فشل الانتاج الحكومى فى عصر محمد على باشا حينما أراد إحياء الصناعة ونشرها فى البلاد . فرغم ما بذله من المجهود العظيم وما قام به من الخدمات الجليلة للقطر لم يوفق إلى تحقيق غايته النبيلة فى الانتاج الصناعى ، وأصاب كثيراً من مشروعاته الصناعية الفشل . ويرجع ذلك إلى أسباب عدة أهمها عدم إخلاص الذين تولوا أمر إدارة هذه الصناعات الاهلية الواسعة ، لانهم كانوا يحضون حاكم البلاد (محمد على باشا) على القيام بمشروعات صناعية عدة دون وضع أسس متينة لانجازها . فكانوا يضعون لها أنظمة سطحية وهمية لا يمضى على ظهورها إلا الوقت القصير حتي تفشل وهى فى مهدها لقلة — أو لانعدام — المواد الاولية الضرورية لتسييرها . وهذا الاهمال وعدم التبصر فى

---

(١) Y. Guyot - La gestion par l'Etat et les municipalités 1913
يشتمل هذا الكتاب على امثال عديده من غلطات فظيعة ارتكبتها الحكومات والبلديات في اعمال الانتاج بعضها بحسن نية وبعضها عن قصد سيئ غير شريف

العواقب اكبر دليل على عدم اهتمام الذين كلفوا بهـذه الاعمال الهامة . وهذا كله من اكبر مظاهر عدم الاخلاص للبلاد . وكان لايهم مديرى هذه المشروعات الخطيرة نجاحها أو فشلها ماداموا يتقاضون مرتباتهم مع إعفائهم من كل مسئولية .

قال (Taine) : الحكومة كرئيس عائلة غير حازم . وصانع وتاجر وزارع سئ . وموزع ردئ للعمل والحاجات الغذائية . ومنظم غشوم للانتاج والتبادل والاستهلاك . ومحب للخير دون تعقل . ومدير غير كفء للفنون الجميلة والعلوم والتعليم والدين . كل أعمالها بطيئة غشومة ومسرفة [١] ولا يسمح (Dunoyer) للحكومة بالتدخل فى شئ من أعمال الانتاج غير المحافظة على المنتجين . ورغم ذلك فأن بعض أنصار المذهب الحر لا يجردون الحكومة من كل تدخل ، بل يسمحون لها به ولكن فى دائرة ضيقة . اذ قال: (Bastiat) يكفى للحكومة التدخل فى أمرين : المحافظة على الامن العام ، وادارة أملاكها .

٣ — المذاهب الاقتصادية المتوسطة بين التدخل الحكومى وعدمه فى الانتاج

إن تطور الاحوال الاقتصادية العصرية لايسمح للحكومة بكف يدها كليـة عن التدخل فى أعمال الانتاج الفردية كما أراد زعماء المذهب الحر أو الفردى، ومنهم (Dunoyer) ولا يسمح للحكومة بالتدخل فى جميع أعمال الانتـاج الفردى كما أراد زعماء المذاهب الاشتراكية، ومنهم (Dupont White) [٢] و (Wagner) ولاشك أن تطرف النظريتين المعادية والمعضدة لتدخل الحكومة فى الانتاج أساء إلى الغرض المقصود من هذا التدخل . ولذلك ليس من الحزم أن تمتنع الحكومة عن التدخل ، وليس من الحكمة أيضاً أن تبالغ الحكومة فيـه . ومن هنا يظهر مركز الحكومة الحرج فى مسائل التدخل فى أعمال الافراد الاقتصادية . ولا بد أن تختلف درجة التدخل باختلاف الزمان والمكان ، لانه قد يحسن التدخل فى أعمال الانتاج فى أمة من الامم بينما لا يحسن فى أمة أخرى . وهـذا التقدير موكول إلى بعد نظر الحكومات فى الامور الاقتصادية.

ولقد اعترف آدم سميث بضرورة تدخل الحكومة فى ثلاثة أمور [٣] وهى :

---

(١) Schatz — L'individualisme Economique Social — p. 366 de 1907

(٢) l'individu et l'Eetat — 1895

(٣) مباحث عن أسباب ثروة الامم — فصل ٩ كتاب ٤

١ — الدفاع عن الوطن عند الاعتداء عليه

٢ — حماية الأفراد من اعتداء بعضهم على بعض

٣ — القيام ببعض أشغال عمومية ومشروعات اقتصادية ليس فى استطاعة الافراد القيام بها .

إن تدخل الحكومة فى الانتاج ضرورى ، ولكن ليس من السهل وضع مبدإ تسير عليه الحكومة فى هذا التدخل ، وانما الامر متروك إلى تدبير الحكومات وسعة اطلاعها فى الامور الاقتصادية ، وهى وحدها التي تستطيع تقدير الظروف التى تلزمها بالتدخل أو عدمه .

٤ — مضار وفوائد تدخل الحكومة فى الانتاج

لتدخل الحكومة فى الانتاج عيوب ، كما أن له محاسن . ولذلك سنتكلم الآن على مضار وفوائد التدخل الحكومى فى حياة الافراد لنقف منهـا على الطريق القويم الذى يجب على الحكومة الرشيدة السير بمقتضاه حسب الزمان والمكان . فللوصول إلى معرفة مضار وفوائد تدخل الحكومة فى الانتاج لا بد من فحص ذلك من ثلاثة وجوه : من الوجهة الاقتصادية والمالية والسياسية .

١ — من الوجهة الاقتصادية

ان الانتاج الادارى أو الحكومى أقل اتقاناً ومتانة من الانتاج الفردى، لأن الفرد يعمل لمعاشه فيهمه أن يكون إنتاجه متقناً حتى يسهل عليه توزيعه . أما المنتج الادارى فلا يهمه نجاح أو فشل إنتاجه مادام يستولى على راتبه فى نهاية كل شهر .وتتبع صناعات الافراد أحدث الطرق الانتاجية وتستخدم أحسن الآلات مع مراعاة الحزم والاقتصاد بينما المنتج الحكومى لا يهتم بتتبع تطورات الصناعات وما أدخل عليهـا من الاصلاح والتحسين فيستمر فى انتاجه غير المناسب لحاجات المستهلكين . ولقد قال بول لروا بوليبيه إن الحكومة لا تقوى على القيام بأعمـال الانتاج لعـدم كفايتها إذ ليس لديها روح الابداع والابتكار والتفنن ، ولان هـذا الانتاج ليس من اختصاصها . ولذلك فانها تسرف فى أعمالها الانتاجية مع أنه يجب عليها الانتاج باقل ما يمكن من النفقات حتى لا تكون أسعار مصنوعاتها مرتفعة عن غيرها [١]

---

(١) l'individu et l'Etat précis d'Econ. Politique

وتتبع فرنسا ثلاثة طرق للانتاج الحكومى : إما أن تنتج مباشرة بواسطة عمالها. وهذا معروف بنظام (la Regie) أو تكلف غيرها من الافراد أو الشركات القيام بأعمال الانتاج بالنيابة عن الحكومة ، وهو المشهور بنظام المشروعات الحكومية[1]. وتستفيد الحكومة من النوع الاول أكثر مما تربحه من النظام الثانى لان المكاسب تتجزأ فى النوع الأخير بين الحكومة والافراد أو الشركات . أما فى النوع الاول فان الحكومة تستولى على جميع الارباح .

وهناك نوع ثالث من أنواع الانتاج الحكومى الفرنسى وهو يقف بين النوع الاول والثانى ، بمعنى أن الحكومة تقوم بعملية الانتاج بنفسها ولكنها تعطى جزءاً من الارباح للذين تولوا إدارة هذه الاعمال . وهذا النوع معروف بنظام (la regie interessêe)

٢ — من الوجهة المالية

إن مشروعات الانتاج الحكومى أكثر خطراً منها فى الانتاج الحر، لان مديرى الانتاج الحكومى يتساهلون فى الانفاق على هذه الاعمال بينما لا تصرف الاموال إلا بكل دقة وإمعان و بعد تقديم حسابات مضبوطه ومنظمة فى المشروعات الفردية ، لان الاول يشتغل لمصلحة غيره والثانى يعمل لمصلحته الشخصية . واذا حصلت خسارة فلا تكلف الاول شيئاً بينما تكون سبباً فى ضياع ثروة المنتج الحر ، لانه يتحمل وحده أعباء الخسارة

وتتدخل الحكومة فى الانتاج للحصول على ايرادات جديدة لتنفق منها على مشروعاتها العامة ، ولكن هذا التدخل نفسه مخالف للغرض الاجتماعى الذى تدخلت له الحكومة فى أعمال الافراد الانتاجى إذ لم تتدخل فى أعمالهم إلا بقصد تخفيض أسعار المعيشة حتى يتيسر لكل إنسان الحصول على لوازمه . ومع ذلك فان مصنوعات الحكومة مرتفعة الاثمان.

٣ — من الوجهة السياسية

تزداد الحكومة نفوذاً كلما اتسعت دائرة أعمال انتاجها . ولا شك أن فى هذا الاتساع خطراً عظيما على الافراد ، لان عدداً ليس بالقليل من أصحاب الصناعات الحرة يقع تحت سلطة الحكومة فيدخل فيها كموظف إذا اشترت الحكومة المشروعات الفردية ، كما فعلت ذلك الحكومة الفرنسية عند ما اشترت بعض خطوط السكك الحديدية إذ دخل تحت

---

(١) l'Entreprise gouvernementale ou Concession

سيطرتها نحو ٣٠٠,٠٠٠ عامل ، أو كما حصل في مصر عند ما اشترت الحكومة المصرية سنة ١٩١٨ جميع الخطوط التلفونية من الشركة . وبهذه الطريقة أصبح جميع عمال شركة التلفونات موظفين ، فازداد عدد الموظفين زيادة كبيرة بسبب هذا الضم . أو كما اشترى مجلس بلدى مدينة السويس وابور النور الكهر بائى الذى كان ملكا لشركة النور الفرنسية . ولما أصبح عمال هذه الشركة بفضل الشراء الذى تم سنة ١٩٢٤ موظفين تابعين للمجلس البلدى ازدادت سلطته فى هذه المدينة . ولكن ليس المهم عملية الضم أو الشراء لتوسيع سلطة الحكومة ، بل الاهم هو أن تسير هذه المشروعات منتظمة بعد وضع يد الحكومة عليها كما كانت حسنة الادارة قبل ذلك .

والخطر العظيم الذى يهدد الانتاج من تدخل الحكومة هو تفشى [1] المحسوبية فى الاعمال الحكومية : فيدخل كل عظيم أو كل من له نفوذ أولاده أو أصدقاءه فى أعمال الحكومة الدقيقة دون مراعاة مقدرتهم على العمل ، ومتى انتشر هذا الداء فى الانتاج اختلت المشروعات الحكومية . ولا يقف هذا الاضطراب عند هذا الحد بل يتعداه الى الاعمال الادارية ، لدرجة أنه فى كثير من الاحوال تخلق الحكومات الوظائف للشخص المراد إدخاله فى عداد موظفى الحكومة بدلا من أن تختار الحكومة الكفاة لملء وظائفها

وكثيراً ما يذهب سوء اختيار الموظفين إلى حد شنيع لدرجة أن يوضع المهندس موضع المالى ، أو الزارع موضع الادارى ، أو الطبيب موضع السفير أو القنصل . ولاشك أن كل حكومة تركت للمحسوبية العنان لابد أن تهوى الى الحضيض فى جميع أعمالها انتاجية كانت أو ادارية أو سياسية أو فنية إذ يجب على كل حكومة مخلصة لبلادها أن تعمل لما فيه مصلحتها وأن تطرح المحسوبية وراء ظهرها ولا تجعل نصب عينها إلا اختيار الكفاة الأخصاء كل فى الفرع الذى تخصص فيه . وبهذه الخطة تصل البلاد إلى منتهى التقدم والسعادة لحسن انتظام حركة الانتاج باسنادها إلى أهلها .

وهناك خطر آخر يهدد الانتاج وهو تدخل السياسة فيه مع أنه يجب عدم خلط السياسة بالاعمال الاقتصادية والمشروعات الانتاجية حتى لا تقف حركة هذه الاعمال بسبب المشاكل السياسية الكثيرة التكرار السريعة التغيير الشديدة التقلب العظيمة الخطر على الاعمال الاقتصادية التى لا تتحمل هذه التطورات السياسية . فمنعاً لتأثير

---

(١) جيد — محاضرات — ص ٣٢٢ جزء أول — ١٩٢٦

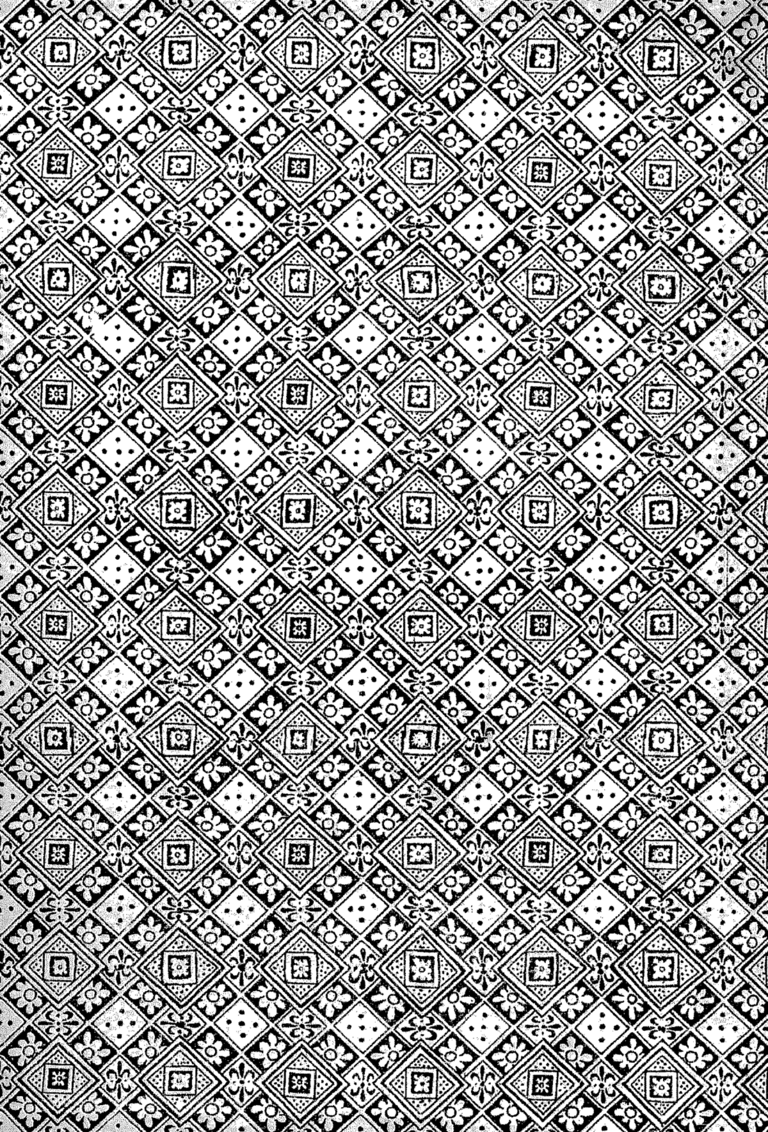
السياسة فى أعمال الانتاج الحكومى لابد من فصل هذه الاعمال الحكومية الانتاجية عن أعمالها السياسية فصلا تاماً . و إذا ارادت الحكومة القيام بعمل من أعمال الانتاج وجب عليها تنظيمه كما تنظمه أى شركة من الشركات الحسنة الادارة بمعنى أنه يخصص لاعمال الانتاج الحكومى إدارة ذات شخصية معنوية مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة ويتولى ادارة شئونها مجلس ادارة ينتخب بعيداً عن الهيئات السياسية . ولقد عملت الحكومة الايطالية بهذا النظام عند ما أصدرت قانون ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥

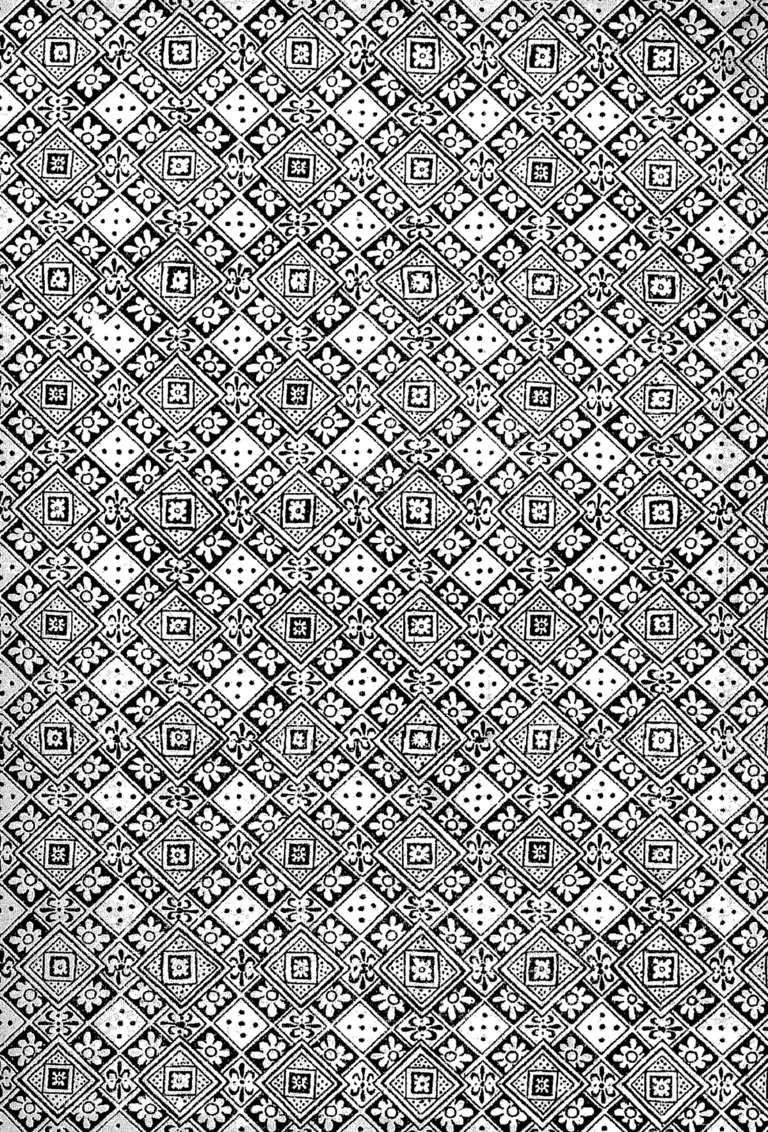
ويجب أن يكون لهذا الانتاج الحكومى ميزانية خاصة بجميع ايراداته ومصروفاته فيسير فى أعماله كأنه شركة مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة فلا يتأثر بانقلاب الحكومات وتكون معاملاته للافراد كمعاملة الصناعات الحرة لهم أى أنه يخضع الجميع (الحكومة والافراد) للقوانين العامة ولا تضع الحكومة لانتاجها معاملات خاصة ممتازة ولا تستثنى الحكومة من المسئولية

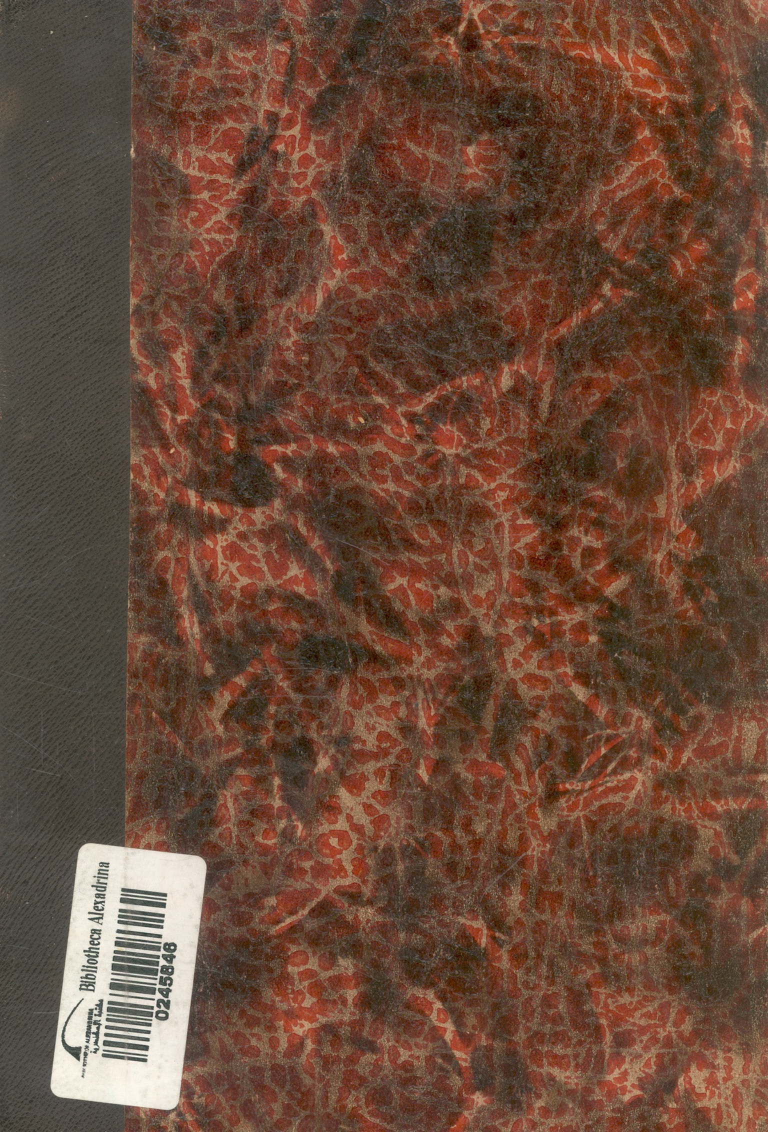
حسين على الرفاعى

مصر الجديدة يناير سنة ١٩٢٨

الخطأ	الصواب	الصحيفة	السطر
الطوق	الطرق	٢٣	٢٣
تقوم	تقاوم	٢٤	٨
أحد أنصار	تحذف	٢٥	٢٥
الاستثنائية	الاستنتاجية	٤٧	٦
الاقتصاد	للاقتصاد	٤٩	١٥
يسميه كان	كان يسميه	٨٧	٣
هامش نمرة٢ ص٩٢	يخص هامش نمرة ١ ص ٩٣	—	—
هامش نمرة ١	هامش نمرة ٢	٩٣	٢٤
ينطق	ينطبق	١٠٤	٦
الماسه	تحذف	١٤١	٢٢
وهل يعتمد فى هذا التمييز	تحذف	١٩١	٢٣
واذا اقل	واذا قل	٢٢٢	٢٤
لتزاد	لتزداد	٢٢٣	٧
Gutenebey	Gutenberg	٢٣١	٢٤
وكانت حركة أعمال Siegel	تحذف	٢٧٤	٤
Wartemperg	Wartemberg	٢٧٨	١١
Compagnies à chate	Compagnies à charte	٢٩٣	٤






Bibliotheca Alexadrina
0245846